

مَجْلَدُ التَّقْضِ

المكتب الفنى لتبويب الأحكام

مَجْلُودٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة السابعة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٦

الطبعة الأولى في الفرع من هذا القضاء العالي
١٩٩٦

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المنشار ، وبحضور الدادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمد
عسني ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٥٨)

القضية رقم ٧٢٤ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) تزوير . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟

(ب) تزوير أوراق رسمية . متى يتحقق الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية

(ج) حكم . تسببه . خطأ الحكم في سرد الوقائع فلا أثر له في منطقه ولا في نتيجته .
لا عيب .

١ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة
تغيرا من شأنه أن يسبب ضررا ويكون بنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

٢ - يتحقق الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة لما
في ذلك من العبث بحجيتها وقيمتها التدليلية .

٣ - خطأ المحكمة في سرد وقائع الدعوى لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام هذا
الخطأ لا أثر له في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إليها .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه - أولا - ارتكب تزويرا في محضر رسمي
هو محضر تحصيل من الحكم رقم ٦١٦ سنة ١٩٤٩ حسي وكان ذلك بطريق
التغيير بأن جعل تاريخه ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٢ بدلا من ١٩ أبريل سنة ١٩٥٢

وذلك بصفته صاحب وظيفة عمومية . ثانيا — ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو محضر إثبات "لعدم مشتري" من الحكم السالف الذكر حال تحريره المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت عدم وجود مشتري للمحجوزات رغم عدم عرضه للأشياء المحجوز عليها وتحصيله المبلغ المحجوز من أجله . ثالثا — استعمل المحررين المتقدمي الذكر مع علمه بتزويرهما بأن قدم أولهما لنظله عثمان وثانيهما لقلم المحضرين بمحكمة أبو كبير . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة عهد كامل حجاج بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمر ~~ب~~ تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث من الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في النسيب إذ دان الطاعن بجريمة التزوير في أوراق رسمية من غير أن يتحدث عن توفر ركن القصد الجنائي لديه ومن غير أن يرد على دفاعه من عدم وجود مصلحة له في التزوير ومن ثبوت التناقض بين أقوال الشهود الإثبات مما ينفي صحة ما ذكره من أن تحصيل المبلغ المحكوم به كان في يوم ١٩ من ابريل سنة ١٩٥٢

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها — واطرح دفاع الطاعن للاعتبارات السائغة التي ذكرها ، لما كان ذلك وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبذية استعمالها فيما

غيرت من أجله الحقيقة فيها — وكان الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية يتحقق بمجرد تغيير الحقيقة لما في ذلك من العبث بمجبتها وقيمتها التدليلية ، ولما كان ما تقدم وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقب أوجه الدفاع الموضوعية التي يبدئها الطامن ما دام الرد عليها مستفادا من القضاء بالادانة للأدلة التي أوردتها في حكمها فإن هذين الوجهين من الطمن يكونان على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطمن ، هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على خطأ في الاستناد ، ذلك أن الحكم أورد أقوال الشاهدة نظله عثمان على أنها دفعت المبلغ المطلوب منها بالكامل في يوم ١٩ من إبريل سنة ١٩٥٢ بعد أن قام شيخ العزبة بدفع ما تبقى منه في حين أن هذه الشاهدة ذكرت في التحقيقات أنها سلمت المبلغ ناقصا إلى شيخ العزبة ولم تكن حاضرة وقت أن سلم هذا الأخير المبلغ للحضر ولا تعرف مع من كان الإيصال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند في إدانة الطامن إلى الأدلة التي أوردتها ومنها اعتراف المتهم بأحداث التغيير في صورة محضر التحصيل واختفاء أصل هذا المحضر وتخطيط المتهم في دفاعه عن التاريخ الذي تم فيه التحصيل ثم انتهى إلى أن "قيام المحضر المتهم بتحرير محضر الإيقاف لعدم وجود مشتري في اليوم الأول المحدد للبيع وهو يوم ١٩ من إبريل سنة ١٩٥٢ على خلاف الحقيقة الواقعة وهو أن المبلغ قد دفع بالكامل في اليوم المذكور كما هو ثابت من أقوال المحكوم عليها وشيخ العزبة والخفير النظامي وأن المحجوزات لم تعرض للبيع يكون بذاته جريمة التزوير في الأوراق الرسمية" — لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر في سلامة الحكم أن تكون المحكمة قد أخطأت في سرد وقائع الدعوى فنسبت إلى الشاهدة أنها سلمت المبلغ المحكوم به إلى المحضر بعد أن قام شيخ العزبة بدفع المبلغ الباقي منه على خلاف ما هو ثابت في التحقيق من أنها سلمت المبلغ ناقصا إلى شيخ العزبة ما دام هذا الخطأ لا أثر له في منطوق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إليها لما كان ما تقدم فإن هذا الوجه من الطمن أيضا يكون في غير محله .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطمن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسة أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسنين ، وفهيم بسى الجندى المستشارين .

(٢٥٩)

القضية رقم ٧٢٥ سنة ٢٦ القضائية :

مقوبة . تقديرها . مدار هذا التقدير .

تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة التي قارفها المتهم لا الوصف القانوني
الذي تعطيه المحكمة لها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : هتك عرض بالقوة
التي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بأن طرحتها أرضا وفسق بها حالة
كونه " خادما " عند مخدومها بالأجرة . وطلبت من قاضي الإحالة إحالة المتهم
إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٦٨/١ - ٢ من قانون العقوبات .
فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت عملا بالمادتين ٢٦٧/٢
و ٢٦٩ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمعاقبة أحمد بدوى
بالحبس مع الشغل لمدة ستين وقد استبعدت المحكمة ركن القوة . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تأويل
القانون وتطبيقه على واقعة الدعوى ، كما انطوى على خطأ في تحصيل الواقعة ،
ذلك أنه دانه في جريمة هتك عرض المجنى عليها التي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة

كاملة بأن فسق بها حالة كونه خادما عند مخدومها بالأجرة ، والحال أنه ليس خادما لدى مخدوم المجنى عليها بل هو مستخدم في مصلحة السكة الحديد للحكومة المصرية ويمارس نشاطه في حديقة المصلحة وحديقة المنزل المملوك لها والذي يقطن فيه مخدوم المجنى عليها فالواقعة على فرض صحتها لا تعدو أن تكون جنحة معاقبا عليها بالحبس ولا يطبق في شأنها المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أجرى الحكم معاملة الطاعن بها . هذا إلى أن الحكم قد أخطأ في الإسناد وصور الواقعة من عنده تصويرا لا يتفق وأقوال المجنى عليها ليوائم بين ذلك التصوير وما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من خلوها من الإصابات التي تشهد على وقوع الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأرجعها إلى أصولها في الأوراق من أقوال المجنى عليها بجلسة المحكمة وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حق الطاعن وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك وكان الحكم قد استبعد ركن القوة واكتفى بمعاينة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وهي عقوبة تدخل في نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات التي تنص على عقوبة هتك عرض الصغير الذي لم يبلغ ثمانى عشرة سنة كاملة وغير المصحوب بظرف من الظروف المشددة ، فلا جدوى للطاعن فيما ينمأ في هذا الخصوص ، ولا يغض من هذا النظر أن المحكمة أخذت الطاعن بالرافة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الرصف الخاطئ الذي أعطته للواقعة إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة التي قارنها الطاعن لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها . ولو أنها كانت رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضى التزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت به لما منعها من ذلك الحكم الوصف الذي وصفت به . لما كان ذلك وكانت دعوى الخطأ في الإسناد غير صحيحة ، فإن الحكم يكون سليما وما يثيره الطاعن في حقه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد محمد حسنين ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٦٠)

القضية رقم ٧٢٦ سنة ٢٦ القضائية :

قوة الأمر المقضى . تزوير . حكم . تسببه . عدم تقيد القاضى الجنائى بحكم المحكمة المدنية
ولو كان هذا الحكم نهائيا . اعتماده على أسباب متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى .
لا يضره .

القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة
سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو
بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك
أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا ، وعدم تقيد القاضى الجنائى بحكم القاضى
المدنى ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التى اقتنع بها هذا الأخير
إذ لا يضره مطلقا أن تكون الأسباب التى يعتمد عليها متفقة مع تلك التى اعتمد
عليها القاضى المدنى

الوقائع

أقام الطاعن دعواه مباشرة أمام محكمة بندر طنطا الجزئية على المطعون ضده
كامل محمد حسنين متهما بإياله بأنه أولا — ارتكب تزويرا ماديا فى تاريخ محرم
حرفى هو المخالصة المقدمة منه فى الدعوى رقم ٧٩٢ سنة ١٩٤٨ مدنى بندر طنطا
بالحافضة رقم ٦ دوسيه وثانيا — استعمل المخالصة المذكورة بأن قدمها فى القضية
المدنية سالفة الذكر مع علمه بتزويرها . وطلب معاقبته بالمسأدين ٢١٤ و ٢١٥
من قانون العقوبات . كما طلب إلزامه بأن يدفع له قرشا صاغا واحدا معو يضا مؤقنا

مع المصروفات والأتعاب والتفاد . وفي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة المشار إليها دفع الحاضر مع المتهم بسقوط حق المدعى بالحق المدني «الطاعن» في تحريك الدعوى الجنائية عن طريق اللجنة المباشرة . فقضت المحكمة — أولا . برفض الدفع الفرعى لعدم قبول الدعوى العمومية — وثانيا — بنسب الخبير الحكومى المختص بمصلحة الطب الشرعى ... الخ . ثم قضى أخيرا بجلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٤ ببراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى المدنى بمصروفاتها فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن أوجه الطعن المقدم من المدعى بالحق المدني تفحص في القول :
أولا — بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه جاء باطلا لخلوه من الأسباب إذ لم تقم المحكمة ببحث الأدلة التى كونت بها عقيدتها وأسست عليها قضاءها فى الدعوى بل أخذت بأسباب الحكم الصادر فى الدعوى المدنية رقم ٧٩٢ سنة ١٩٤٨ بندر طنطا دون أن تبحث بنفسها مدى توفر واقعى التزوير والاستعمال ثانيا — بأن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن استنادا إلى أن هذه الدعوى قد فصل فيها نهائيا قبل تحريك الدعوى الجنائية بالحكم الصادر فى الدعوى المدنية رقم ٧٩٢ سنة ١٩٤٨ بندر طنطا مع أن الحكم الأخير لا يحوز قوة الشئ المقضى فيه لعدم اتحاد الدهوين المدنية والجنائية من حيث الموضوع والسبب والخصوم ، فموضوع الدعوى المدنية المطالبة بباقي دين ق-ره عشرة جنيهات بينما الطلب المرفوع للمحكمة الجنائية هو طلب تعويض عن التزوير الواقع بتاريخ المخالصة المقدمة فى الدعوى المدنية وعن استعمالها وهما طلبان يختلفان من حيث موضوعهما — ثالثا — بأن الحكم شابه التناقض فى منطوقه وأسبابه ذلك بأن المحكمة بعد أن حرمت على نفسها

نظر الدعوى السابقة الفصل فيها مدنيا وبحكم نهائى صدر قبل تحريك الدعوى الجنائية عادت وأحلت لنفسها نظر الدعوى وقضت في موضوعها برفض الدعوى المدنية وبراءة المطعون ضده وكان يتعين عليها أن تقضى بعدم قبول الدعوى المدنية لسابقة الفصل فيها وبعدم قبول الدعوى الجنائية تبعا للدعوى المدنية لأنها محركة بطريق الدعوى المباشرة — رابعا — بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان ذلك بأن الخبير المنتدب لفحص المخالصة المطعون فيها أثبت في تقريره أن هناك آثار كشط ومسح لأرقام كانت مكتوبة أصلا بموضع إثبات تاريخ اليوم والشهر بالمخالصة وتمسك الطاعن في دفاعه بمذكرته المقدمة إلى محكمة ثانى درجة بما جاء في هذا التقرير ومع ذلك فقد أغفلت المحكمة الرد على دفاعه هذا.

وحيث إن ما جاء بالأوجه الثلاثة الأولى مردود عليه بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين الوقائع التى تضمنها طلب الطاعن عرض لأسباب الحكم الصادر فى الدعوى المدنية ثم ناقش الأدلة القائمة قبل المطعون ضده ، وخلص الى عدم توفرها بقوله ”وحيث إنه لما تقدم تكون هذه المحكمة وهى بصدد تجريم المتهم تبحث فى صدد هذا النطاق الضيق فليس لها أن تعرض بالبحث فى المخالصة التى قضى فيها أنها صحيحة فى الحكم فى الدعوى رقم ٧٩٢ سنة ١٩٤٨ مدنى بندر طنطا ولها فقط البحث عما اذا كان ثمة أدلة على اتهام المتهم ، ولما كان الاتهام يعوزه الدليل من أسباب الحكم فى الدعوى المدنية المشار اليها آنفا ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فیتعين براءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه عملا بالمادة ٣٠٤ إجراءات ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصروفات المدنية“ . لما كان ذلك وكان القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأمانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأمانيد والدلائل بكامل سلطته وبحسب ما يراه هو فيها من ضعف أو قوة ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا لأن شروط اكتساب الأحكام النهائية لقوة الشئ المحكوم فيه لا تعد متوافرة فى هذه الحالة ، وعدم تقيد القاضى الجنائى بحكم القاضى المدنى ليس مقتضاه عدم جواز إقتنامه بنفس

الأسباب التي اقتنع بها هذا الأخير إذ لا يضيره مطلقا أن تكون الأسباب التي يعتمد عليها متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني - لما كان ذلك وكانت المحكمة قد بينت في حكمها الأسباب التي بنت عليها قضاءها بالبراءة وتعرضت لبحث أدلة الاتهام في حدود سلطاتها التقديرية بما يدل على عدم تقيدها باقتناع القاضي المدني أو تأثرها به ، فإن النعي على الحكم بالبطلان لحلوله من الأسباب أو للخطأ في القانون أو لأن التناقض شاب أسبابه ومنطوقه يكون على غير أساس .

وحيث إن ما جاء بالوجه الأخير من قصور الحكم في الرد على دفاع الطاعن المبني على مناقشة أدلة التزوير في غير محله ذلك بأن المحكمة عرضت لتقرير الخبير وناقشته واستخلصت في حدود سلطاتها التقديرية عدم توفر الدليل على إدانة المطعون ضده وهو استخلاص سائق لا مأخذ عليه .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهيم يسى الجندى المستشارين .

(٢٦١)

القضية رقم ٧٢٧ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . عدم التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع . متى ينظر إليه ؟

(ب) أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . حصول إصابات بسيطة بالمتهم نتيجة اعتداء المجنى عليه . عدم انتفاء كون المجنى عليه هو البادى بالعدوان .

(ج) نقص . أثره . ارتباط . قتل . نقص الحكم بالنسبة لجناية الشروع فى القتل . أثره بالنسبة لما قضى به فى الجنحة المنسوبة لهما .

١ - عدم التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع لا ينظر إليه إلا لمناسبة تقدير ما إذا كانت القوة التى استعملت لدفع التعدى زادت عن الحد الضرورى الذى استلزمه القانون ، ومدى هذه الزيادة فى مسئولية المتهم عن الاعتداء الذى وقع منه .

٢ - بساطة الإصابات التى تحصل بالمتهم نتيجة اعتداء المجنى عليه لا تنفى أن المجنى عليه هو البادى بالعدوان .

٣ - نقص الحكم بالنسبة لجناية الشروع فى القتل يقتضى نقضه بالنسبة لما قضى به فى الجنحة المنسوبة للتهمة وذلك بسبب ما بين الجريمتين من الارتباط وقوع إحداها فى أعقاب الأخرى ونتيجة لهما مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون الإعادة بالنسبة إليهما معا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا - شرع في قتل مصطفى ابراهيم درويش عمدا بأن طعنه في صدره بآلة حادة "سكين" قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نفذت إلى التجويف الصدري وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وثانيا - أضر ضررا كبيرا بحيوان من دواب الركوب "حماره" ملك أمينه ابراهيم درويش بأن تعدى عليها بالضرب ودفعا في حفرة عميقة فأحدث بها إصابات لا يرجى لإحداها شفاء موصوفة بالتقرير الطبي البيطري وطلبت من قاضي الإحالة إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات و ١/٣٥٥ من القانون المذكور . فقرر بذلك محكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور يا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمة الأولى والمادة ١/٣٥٥ من نفس القانون بالنسبة إلى التهمة الثانية بمعاقة محمد أيوب محمد الشهير بدهيس بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التهمة الأولى وبمعاقبة بالحبس مع الشغل لمدة شهرين عن التهمة الثانية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الدفاع استند على أن المتهم كان يدافع عن نفسه بعد أن اعتدى عليه المجنى عليه فقالت المحكمة إنه على فرض ثبوت هذا الاعتداء ، فإنه لا يبرر اعتداء المتهم على المجنى عليه بالسكين ، وهذا الرد بعيد عن السداد لأن حق الدفاع الشرعي مقرر في القانون لحماية المدافع من اعتداء غيره عليه في وقت لا يتسع لالتجائه إلى رجال السلطة لحمايته ، ووجود دابة بزراعة المتهم فيه اعتداء على ماله وحضور المجنى عليه في نفر من أدله وذويه بعد ذلك واعتداؤهم بالضرب على المتهم بالعصا كما هو مقرر في الحكم يجعل حلول الاعتداء أمرا واقعا ويجعل

للمعتدى عليه حقا مقررًا بالقانون في أن يدافع عن نفسه لأنه لو لم يهرب من محل الحادث لعرض حياته للخطر ولا سيما ولم يكن لدى الطاعن من وسيلة أخرى إلا رد هذا العدوان بالقوة فلا معنى لما قالته المحكمة من أنه كان ينبغي للطاعن أن يدافع عن نفسه بعضا لا بسكين في حين أن كل ما اشترطه القانون هو أن يرد المدافع الاعتداء ردا مناسبا ، ولا معنى بعد ذلك لأن تنفى المحكمة حق المتهم في الدفاع عن نفسه للأسباب التي أوردتها في حكمها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأثبت اعتراف المتهم أمام النيابة بضربه للمجنى عليه بعد أن بادره هذا الأخير بالاعتداء ، وقد رد على دفاع الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه بقوله : ” وبما أنه على فرض ثبوت اعتداء المجنى عليه على المتهم بالضرب بالعصا فإن ذلك لا يبرر اعتداء المتهم بالسكين خاصة وأن إصابة المتهم بمساعدة الأيسر إصابة تافهة لا تعدو كونها كدما رضيا بالساعد الأيسر كما أثبتتها المحقق يضاف إلى ذلك أنه إن جاز له أن يرد اعتداء المجنى عليه بمثله فإن ذلك لا يكون إلا باستعمال عصا وليس سكين وبالقدر الواجب لرد هذا الاعتداء الأمر الذى يتعين معه صرف النظر عن هذا الدفاع وإهداره “ . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح ردا لما ذهبت إليه المحكمة من نفي حالة الدفاع الشرعى إذ أن بساطة الإصابات التى حصلت بالطاعن نتيجة اعتداء المجنى عليه لا تنفى أن المجنى عليه هو البادئ بالعدوان ، كما أن عدم التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع لا ينظر إليه إلا لمناسبة تقدير ما إذا كانت القوة التى استعملت لدفع التعدى زادت عن الحد الضرورى الذى استلزمه القانون ، ومدى هذه الزيادة فى مسئولية المتهم عن الاعتداء الذى وقع منه وهو ما لم تتعرض له المحكمة ، لما كان ذلك فإن الحكم إذ نفى قيام حالة الدفاع الشرعى وأهدر دفاع المتهم الذى أسسه عليها ، لما ذكره من أسباب

يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه وذلك دون حاجة إلى التعرض إلى أوجه الطعن الأخرى .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة لجناية الشروع في القتل يقتضي نقضه بالنسبة لما قضى به في الجنبعة المنسوبة لاتهم وذلك بسبب ما بين الجريمتين من الارتباط لوقوع إحداهما في أعقاب الأخرى ونتيجة لما مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون الإعادة بالنسبة إليهما معا .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كابل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين :

(٢٦٢)

القضية رقم ٧٢٩ سنة ٢٦ القضائية :

تزوير . القصد الجنائي . مجرد الإهمال في تحرى الحقيقة مهما بلغت درجته لا يتحقق به القصد الجنائي .

مجرد إهمال العمدة أو شيخ البلد في تحرى الحقيقة في الورقة المزورة مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) عبد الله جاد الله جاد الله و (٢) السمان مسعود عوض " الطاعنين " و (٣) محمد علي نور الدين و (٤) علي محمد نور الدين و (٥) حسنة فراج بنحيت . : بهم . المتهمان الأول والثاني بصفتهما موظفين عموميين الأول عمدة والثاني شيخ البلد مكلفين بتحرير الشهادات الإدارية ارتكبا تزويرا في محرر رسمي هو الشهادة الإدارية المؤرخة في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ حال تحريرها المختص بوظيفتهما وكان ذلك بجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن أثبت بها أن محمد علي نور الدين قد توفى في سنة ١٩٢٢ في حين أن وفاته قد حدثت في ٨ من يناير سنة ١٩٣٦ - المتهمون الثالث والرابع والخامسة . (١) اشتركوا مع المتهمين الأول والثاني في تزوير هذه الشهادة بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقوا معهما على تحريرها بمعرفة المتهم الثالث فوقعت الجريمة بناء على ذلك (ب) استعملوا المحرر الرسمي المزور سالف

الذكر " الشهادة الإدارية " بأن قدموها لمصلحة المساحة فضبطت على أساسها عقد البيع المحرر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ مع علمهم بالتزوير . وطلبت عقابهم بالمواد ٤٠ و ٤١/١ - ٢ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جرجا الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ - أولا - برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وثانيا - براءة المتهمين بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت حضوريا باعتبارها بقبول الاستئناف شكلا وبإجماع الآراء عملا بالمادتين ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني وبالمواد ٤٠ و ٤١/١ - ٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢/٢٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الآخرين مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ منه لجميع المتهمين بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهمان الأول والثاني " الطاعنان " في هذا الحكم وقضى بقبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . كما عارض المتهمان الرابع والخامسة في الحكم المذكور وقضى بعدم قبول معارضتهما بلا مصاريف . فطعن الطاعنان في الحكم الصادر برفض معارضتهما بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في التدليل على توفر القصد الجنائى لدى الطاعنين ذلك بأن الحكم المطعون فيه الذى أخذ بأسباب الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه قد استدل على انعدام حسن نية الطاعنين بما شهد به العمدة من أن المتوفى الذى حررت الشهادة الإدارية لإثباتا لتاريخ وفاته كان يتردد فى البلدة وقد دفن بها وأنه يظن أن وفاته حدثت فى سنة ١٩٣٠ فى حين

أن هذا العمدة يصغر المتهمين سنا وقد ادعيا بأنهما لا يعرفان تاريخ الوفاة مما يؤكد أن ما صدر منهما من اعتبار الوفاة حاصلة في سنة ١٩٢٢ كما ذكر بالشهادة مغاير للحقيقة ، وأنهما علما بذلك وكان يتعين عليهما ألا يحجرا هذه الشهادة طالما أنهما لا يعلمان بتاريخ الوفاة أو كان عليهما أن يرجعا للدفاتر الرسمية المثبتة لتاريخها حتى يستوثقا من صحته — هذا الذي ذهب إليه الحكم ينطوى كما جاء بأوجه الطعن على استدلال خاطيء لأن فارق السن بين العمدة والطاعنين لا ينهض دليلا على علمهما بتاريخ الوفاة فضلا عن أن العمدة قد أخطأ بدوره في تحديده كما أن التقصير في التحري عن الحقيقة لا يمكن أن يرقى إلى مرتبة الدليل على العلم بها وخاصة إذا ما لوحظ أن الوفاة حصلت في بلدة تابعة لمديرية أخرى هي التي تحتفظ بدفاتر الوفيات وأن الدفن الذي حدث في بلدة الطاعنين ليس مما ثبت في دفاتر خاصة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض للقصد الجنائي فيما أخذه من أسباب قال "وحيث إنه لا يبقى بعد هذا إلا ادعاء المتهمين الأول والثاني حسن نيتهما — وحيث إن هذا القول مردود بأن العمدة حسن السيد بشوادي شهد أن المتوفى كان يتردد على البلدة ودفن بها وأنه يظن أن الوفاة حصلت سنة ١٩٣٠ بينما من هذا العمدة تصغر من سن المتهمين الأول والثاني اللذين قررا أنهما لا يعلمان تاريخ وفاة المتوفى مما يؤكد أن ما صدر منهما من اعتبار الوفاة في سنة ١٩٢٢ كما حدداها بالشهادة يغاير الحقيقة وهما على علم بهذا إذا كذا أنهما لا يعلمان تاريخ الوفاة وقد كان لهما مندوحة عن هذا أن لا يحجرا الشهادة فعلا طالما أنهما لا يعلمان بتاريخ الوفاة أو يرجعا للدفاتر الرسمية المثبتة لتاريخها حتى يستوثقا من صحة التاريخ" ولما كان يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون الجنائي قد تعمّد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة للاحتجاج بها على اعتبار

أنها صحيحة وأن يكون علم الجاني بتغيير الحقيقة ثابتاً، فإن مجرد إهماله في تحريرها
مهما بلغت درجته لا يتحقق به هذا الركن — لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم
المطعون فيه أنه اتخذ من أن الطاعنين يكبران العمدة سناً ، دليلاً على علمهما
بـ [بحقيقة تاريخ الوفاة، فهو بهذا قد استند إلى دليل ظني لا يؤدي بطريق اللزوم
العقل إلى ما رتب عليه وخاصة إذا ما لوحظ أن العمدة قد أخطأ بدوره في تحديد
هذا التاريخ هذا إلى أن الحكم قد أقام قضاءه بتوفر القصد الجنائي لدى الطاعنين
على ما مؤداه أنهما أهملتا التحري عند تحرير الشهادة المطعون فيها بأن لم يرجعا
إلى دفاتر الوفيات المحفوظة في بلدة ظهر أنها تابعة لمديرية أخرى غير التي يقيمان
في دائرتها — لما كان كل ذلك فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما
يوجب نقضه .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار: وبحضور السادة محمود إبراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل،
ومحمود محمد مجاهد، والسيد عفيفي المستشارين .

(٢٦٣)

القضية رقم ٧٤٤ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . تسبب كاف . الخطأ في الاسناد . متى يوجب الحكم ؟
الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم بفرض وجوده ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر
في عقيدة المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن : ١ - شطا اسماعيل نصر (الطاعن) و ٢ - عبده مسعد
أبو مسعد و ٣ - أحمد عوض الشلتاوى و ٤ - الموائى النجار و ٥ - محمد محمود
السيد خليفه و ٦ - على مصطفى عوضين و ٧ - محمد أبو العينين و ٨ - محمود
محمد أبو العينين و ٩ - مسعد محمود أبو العينين - بأن السنة المتهمين الأول في
يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٦ شوال سنة ١٣٦٧ بناحية البصارطة
مركز فارسكور مديرية الدقهلية اشتركوا في تجهيز مؤلف من أكثر من خمسة
أشخاص من شأنه أن يجعل السلم في خطر - وكان الغرض منه منع حرية العمل
باستعمال القوة بأن جمعوا جموعهم وهم يحملون عصيا ومطواة وآلات أخرى
تحدث الموت وسلكوا الطريق العام إلى أرض يستغلها أفراد عائلة جوهر لمنع
حيازتهم لها بالقوة وقد اشتركوا في التجمهر مع عليهم بهذا الغرض فوقعت
الجرائم الآتية تنفيذا للغرض المذكور . أولا : المتهمون الثلاثة الأول . ضربوا
عمدا عطيه عوض جوهر فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالمحضر وبتقرير الصفة
التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وكان ذلك
مع سبق الإصرار . ثانيا - ضربوا ناصف عوض جوهر . فأحدثوا به الإصابات

الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها من أجلها مدة لا تزيد على عشرين يوما وذلك مع سبق الإصرار . ثالثا ضرب المتهم الثاني (عبده مسعد أبو سعده) طه محمد شونخ فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن العشرين يوما . وكان ذلك مع سبق الإصرار . رابعا . المتهمان الرابع والخامس . ضربا محمود عوض جوهر فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وتقرر لعلاجها من أجلها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وكان ذلك مع سبق الإصرار . خامسا . المتهم السادس ضرب محمد رزق مصطفى فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وكان ذلك مع سبق الإصرار . كما تتهم المتهمين الثلاثة الآخرين بأنهم في الزمان والمكان الموضحين آنفا دبروا هذا التجمهر الذي اشترك فيه المتهمون الستة الأول والذي وقعت الجرائم السابقة تنفيذ للغرض المقصود منه مما يجعلهم مسئولين جنائيا عن هذه الأعمال وطلبت عقاب المتهمين الستة الأول وفقا لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ من قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والمادتين ٢٣٦/٢ ، ٢٤٢/٢ من قانون العقوبات كما طلبت عقاب المتهمين السابع والثامن والتاسع وفقا لنص المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون آنف الذكر والمادتين ٢٣٦/٢ و ٢٤٢/٢ عقوبات . كما طلبت من قاضي الاحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم عن التهم المسندة إليهم وفقا لنص المواد المطلوبة فقرر بذلك وقد ادعى عوض جوهر " والد القتل " بصفته الشخصية قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض وفي اثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المنصورة دفع الحاضر مع المتهمين الرابع والسادس باقتضاء الدعوى العمومية بالنسبة لها بمضى المدة وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها حضوريا بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ عملا بالمادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) — أولا . براءة المتهمين الستة الأول شطا اسماعيل نصر ، عبده مسعد أبو سعده وأحمد عوض الشناوى والموافق النجار ومحمد محمود السيد الخليفة وطل مصطفى عوضين من تهمة التجمهر المسندة إليهم — ثانيا . براءة المتهمين الثلاثة الآخرين محمد أبو العيذين ومحمود محمد أبو العيذين

ومسعد محمود أبو العيذين من تهمة تدبير التجمهر المسندة إليهم . ثالثا — انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للجنح المسندة إلى المتهمين الستة الأول . رابعا — بمعاينة المتهم الأول شطا اسماعيل نصر بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عن تهمة ضرب عطيه عوض جوهر ضربا أفضى إلى موته مع إلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ خمسين جنيا مع المصاريف المدنية المناسبة وذلك على اعتبار أن المتهم المذكور ضرب المجنى عليه عطيه عوض جوهر بعصا غليظة على رأسه عدة ضربات ولم يقصد قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . خامسا — ببراءة كل من عبده مسعد أبو مسعد وأحمد عوض الشلتاوى من تهمة ضرب عطية عوض جوهر ضربا أفضى إلى موته . سادسا — رفض الدعوى المدنية بالنسبة لجميع المتهمين عدا المتهم الأول شطا اسماعيل نصر مع إلزام رافعها بالمصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن ، هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب والخطأ في الإسناد ، ذلك بأن المحكمة سمحت لمحام واحد بأن يتولى الدفاع عن الطاعن وآخرين اتهما معه بالاعتداء على المجنى عليه رغم تعارض مصالحهم ومع ما في ذلك من قيد على حرية الدفاع ، كما أن المحكمة استندت في إدانة الطاعن إلى ما ذكرته من إجماع الشهود الذين سمعوا في التحقيقات وبالجلسة مشيرة إلى ما سبق أن أوردته في عرضها لوقائع الدعوى في حين أنها لم تعن في هذا العرض ببيان مؤدى أقوال الشهود بالجلسة وهي في ذلك قد خالفت الثابت بالأوراق لأن إجماعا لم يتخذ على أن الطاعن هو الضارب الوحيد للمجنى عليه فضلا عن الخلاف الواقع بين ما أثبتته الحكم من أقوال فريق ممن استند إليهم وبين ما شهدوا به من ذلك ما نسبته إلى طه محمد شولخ من أنه شهد بأن الطاعن كان يضرب المجنى عليه على رأسه في حين أنه لم يحدد موضع الضربات ، كما أن أنور أحمد الديك لم يذكر بالجلسة شيئا مما جاء بالحكم هذا إلى أن الحكم عندما أشار إلى التقرير الطبي لم يكن واضحا بل جاءت عبارته غامضة لاتبين عن قصده ولا تدل على مبلغ

مالها من أثر في عقيدة المحكمة وهو لم يعرض لما شاب أقوال الشهود من خلاف في بيان نوع الآلة المستعملة في الضرب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين وجه التعارض بين مصلحته في الدفاع ومصالح من أنهما معه بالاعتداء على المجنى عليه وقد أنكر ثلاثتهم التهمة وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحدهم لا يؤدي إلى تبرئة غيره ولم يدل أحدهم بدفاع من هذا القبيل ، ولما كانت المحكمة قد أوردت مؤدى أقوال الشهود وأخذت في حدود حقتها بما اطمانت إليه من روايتهم في التحقيقات وكان للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تركز إلى ما تطعن إليه منها دون غيره ، لما كان ما تقدم وكان ما ذكره الحكم عن أقوال الشهود له أصله الثابت بالأوراق ، وكان الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم بفرض وجوده مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، وكان الحكم عندما حصل الأدلة التي اعتقد إليها في الإدانة ، قد عدد أسماء الشهود ولم يكن من بينهم أنور احمد الديك الذي جاء بتقرير الطعن أنه لم يذكر بالجلسة شيئاً مما جاء عنه بالحكم ولم يفت الحكم عند إشارته إلى إجماع الشهود أن يحيل إلى ما أورده من تفصيل لأقوالهم في صدره بأن قال " على النحو المشروح عند عرض الوقائع بلا حاجة إلى تكرار " فدل بذلك على أنه كان ملماً بها ولم تغيب عنه حقيقتها فيما خلص إليه من نتيجة ، ولما كان الحكم قد بين إصابات المجنى عليه من واقع التقرير الطبي والصفة التشريحية وبين أنها بالرأس وأنها تحدث من مثل العصا وأن الوفاة نتجت من هذه الإصابات وما صاحبها من ارتجاج في المخ وانتهى إلى أن هذا التقرير يتفق وما شهد به الشهود مرئياً بذلك

ما ذكره الشهود عن موضع الإصابات ونوع الآلة المستعملة في الضرب فإنه يكون قد وفى هذا الدليل حقه من البيان ، لما كان ذلك وكانت المحكمة ليست ملزمة بتتبع كل دفاع موضوعي للطاعن والرد عليه مادام الرد عليه مستفادا من أخذها بأدلة الثبوت كما اقتنعت بها — فإنه لا يعيب الحكم إن لم يتعرض بشيء إلى ما جاء بالظمن عن الخلاف في بيان نوع الآلة المستعملة في الضرب فضلا عن أن الحكم لم يستند إلى أقوال صادق الأمام شولخ الذي خالف الشهود في هذا الشأن وأنه لم يثبت شيء عن هذا الدفاع بمحضر الجلسة . ومن ثم فإن الظمن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

بمراجعة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة من دارة ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ،
وفهم يسى الجندى ، وأحد زكي كامل المشاريين .

(٢٦٤)

القضية رقم ٧٣٣ سنة ٢٦ القضائية :

مقوبة . رافة . سلاح . تطبيق المحكمة المادة ١٧ ع . في جريمة إحراز السلاح المحظور
عليها قانونا بالسجن . نزولها بمقوبة الحبس إلى أسبوع . خطأ .

متى كانت عقوبة جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص التي دين بها المتهم من
السجن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ٥٤
وكانت المحكمة الاستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت
بعقوبة الحبس إلى أسبوع واحد - فإنها تكون قد تجاوزت الحد الأدنى المقرر
قانونا بهذه المادة والتي لا تجيز أن تنقص عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمون ضده بأنه أولا - أحرز سلاحا ناريا
" مشغفا " بغير ترخيص وثانيا - أحرز ذخيرة بها تستعمل في السلاح
المذكور . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٣/٩ و ١٢ و ١٥ من القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٤٩ والجدول (ب) الملحق به عن التهمة الأولى و ١ و ٥ و ١٠ و ١٢
و ١٥ من نفس القانون عن التهمة الثانية . ومحكمة جنح المنشاء الجزئية نظرت
هذه الدعوى - بعد إحالتها إليها من قاضي التحقيق للفصل فيها على أساس
عقوبة الجنحة ثم قضت حضوريا بحبس المتهم سنة شهور مع الشغل
والمصادرة وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وذلك عن التهمة

الأولى وتغريمه خمسة جنيهاً عن التهمة الثانية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحاكمة سواهج الابتدائية قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم أسبوعاً واحداً مع الشغل وتغريمه (٥٠٠ قرش) والمصادرة بلا مصاريف وذلك عملاً بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات . فطعنتم النيابة على هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى في طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لنزوله بعقوبة الحبس عن الحد الأدنى المقرر قانوناً للجريمة التي دان بها المطعون ضده .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة طلبت معاقبة المطعون ضده بمقتضى المواد ١ و ٣/٩ و ١٢ و ١٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول (ب) المرفق به لاتهامه بإحراز سلاح ناري "بندقية تطلق الرصاص" بدون ترخيص وبالمواد ١ و ٥ و ١٠ و ١٢ من القانون المذكور عن تهمة إحرازه طلقات نارية مما يستعمل في السلاح السابق بدون ترخيص وقضت محكمة أول درجة التي أحيلت إليها الدعوى للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة بحبس المطعون ضده ستة شهور مع الشغل والمصادرة عن التهمة الأولى وتغريمه خمسة جنيهاً والمصادرة عن التهمة الثانية — ولما استأنف المحكوم عليه قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وحبس المطعون ضده أسبوعاً واحداً مع الشغل وتغريمه خمسمائة قرش والمصادرة مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة للفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والمطبقة على واقعة الدعوى باعتباره القانون الأصلح للتهم ، تعاقب

بالسجن كل من وجد حائزا أو محزرا بغير ترخيص ، سلاحا من الأنواع المبينة بالجدول رقم (ب) موضوع النهمة التي دين الماطمون ضده بها — وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات تقضى بأنه يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاة تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور فإن المحكمة الاستئنافية الماطمون في حكمها بتزولها بعقوبة الحبس إلى أسبوع واحد ، تكون قد جاوزت الحد الأدنى المقرر قانونا بالمادة سالفة الذكر وأخطأت بذلك تطبيق القانون مما يترتب منه نقض حكمها وتصحيحه بما يطابق القانون .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، والسيد احمد صفيى المستشارين .

(٢٦٥)

القضية رقم ٧٣٤ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) جمارك . عقوبة . تعويض . الجزء المقرر فى الأمر العالى الرقم ٢٢ من يونيه سنة ١٨٩١ التى تختص بلجنة الجمارك بتوقيعه عن أعمال التهريب . هو تعويض مدنى .
(ب) جمارك . اختصاص . اختصاص المحكمة المدنية والتجارية بنظر المعارضة فى قراراتها .
(ج) دخان . اختصاص . اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى مخالفة أحكام القانون رقم ٧٠ سنة ١٩٣٣ .

١ — الجزء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالى الرقم ٢٢ من يونيه سنة ١٨٩١ وخص لجنة الجمارك بتوقيعه هو بمثابة تعويض مدنى للخزانة العامة من الضرر الذى أصابها من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش باعتبارها تهريبا جمركيا .

٢ — اللجان الجمركية ليست محاكم جنائية وإنما هى لجان إدارية ذات اختصاص خاص والمعارضة فى قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية .

٣ — المالك الجنائية هى المختصة بالفصل فى مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما لأنها حازا فضلات التبناك وأعقاب السجاير وما يتخلف من الاستعمال منها والمينة بالمحضر المتداول وطلبت معاقبتها بالمادة ١ / ٩ و ٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٤٤ ومحكمة جناح طما الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بتفريم كل من المتهمين مبلغ عشرة جنيهات

والمصادرة بلامصروفات جنائية . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة طما الجزئية بنظر الواقعة بلامصاريف جنائية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... ومن حيث إن الطاعنة . تؤسس طعنها على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة المستندة إلى المطعون ضدهما ذلك بأن المحكمة قضت بعدم اختصاصها مستندة إلى أن الواقعة المطروحة عرضت على اللجنة الجمركية فقضت بتغريم كل واحد من المتهمين عشرة جنيهات والمصادرة ، وإلى ما قالته من أن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي طلبت النيابة تطبيقه غير منطبق على واقعة الدعوى لأنه إنما يعاقب أصحاب المصانع على مخالفة حكم المادة الثانية منه . أما الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ فقد نص في مادته الثانية على اعتبار استيراد الدخان المغشوش أو المخلوط وتداوله وحيازته وبيعه وعرضه للبيع من أعمال التهريب ، كما جعل الاختصاص بنظر هذه المخالفات للجنة الجمركية بمقتضى المادة السادسة ، قالت المحكمة ذلك مع أن الواقعة رفعت إلى المحكمة لا بوصف أنها تهريب لبضائع جمركية وإنما بوصف أن المطعون ضدهما وجدوا حائزين لفضلات التبك وأعقاب السجائر وذلك بقصد التداول وهو ما يعد جريمة تقع تحت أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي تطبقه المحاكم الجنائية .

ومن حيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهمين لأنهما في يوم ١٤ من مارس سنة ١٩٥٤ بدائرة مركز طما حازا فضلات التبك وأعقاب السجائر وما يتخلف من الاستعمال منها وذلك بقصد التداول ، وطلبت النيابة عقابهما بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ فقضت محكمة طما الجزئية بمعاقة كل منهما بتغريمه عشرة جنيهات والمصادرة عملا بالمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٢ من يونيو سنة ١٨٩١ ، ولما استأنف المتهمان هذا الحكم قضت محكمة سوهاج الابتدائية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم

اختصاص محكمة طرابلس الواقعة وأصبحت حكمها على ما قالته من أن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ لا ينطبق على واقعة الدعوى وهى حيازة أدخنة مغشوشة وأن القانون المذكور إنما يعاقب أصحاب المصانع على مخالفة مانص عليه فى المادة الثانية منه ، وأن الواقعة المسندة إلى المتهمين سبق عرضها على اللجنة الجمركية بالقاهرة وأصدرت قرارها فيها بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، فلا يجوز عرضها على المحاكم العادية .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأمر العالى الرقم ٢٢ من يونيه سنة ١٨٩١ أنه معنون "ذكر يتو أن إدخال واصطناع وتداول وبيع وإحراز الدخان المغشوش يعتبر من أعمال التهريب" وجاء فى الديباجة المصدر بها ما يفصح عن فرض الشارع من إصداره وهو أن ما يقع من التجار من هذه الأعمال يضر بصالح الخزانة كما يضر بصالح التجار ذوى الذمة والاستقامة ، ولما كانت هذه العلة هى التى حفزت المشرع على النص فى المادة الثانية من هذا الأمر العالى على اعتبار هذا الغش من قبيل التهريب ، وجازى عليه بجزاء مالى وبالمصادرة ، وجعل الاختصاص بتوقيع هذا الجزاء للجنة الجمركية ، كما نص فى المادة الثالثة المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ الصادر فى ٣ من يوليو (وهو نفس التاريخ الذى صدر فيه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣) على أنه "تعتبر المبالغ المحصلة من الغرامات أو من عن الأشياء المصادرة من إيرادات مصلحة الجمارك ..." ولما كان يبين من مقارنة هذه النصوص أن اختصاص لجنة الجمارك بهذه الأفعال أساسه ذلك الاعتبار الذى افترضه الشارع بعد تلك الأفعال من أعمال التهريب فوق ما تنطوى عليه من غش مستوجب للعقاب بمقتضى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، كما أن الجزاء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالى المشار إليه وخص بلجنة الجمارك بتوقيعه وهو بمثابة تعويض مدنى للخزانة العامة عن الضرر الذى أصابها من هذه الأفعال باعتبارها تهريباً جمركياً ، لما كان ذلك - وكانت اللجان الجمركية ليست محاكم جنائية وإنما هى بلجان إدارية ذات اختصاص خاص والمعارضة فى قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية ، وكان القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان كما يبين من نصوصه لم يقتصر -

كما قالت المحكمة المطعون في حكمها — على عقاب أصحاب مصانع الدخان على مخالفة أحكام المادة الثانية منه ، بل نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة أيضا (المعدلة بالقانون رقم ٧٩ في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٤) على معاقبة كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن يحوز دخانا مغشوشا أو مخلوطا بعقوبي الحبس والغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين ، كما يعاقب في الفقرة الثانية من تلك المادة بهذه العقوبات كل من جمع أو نقل أو باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع فضلات التباك أو أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف عن الاستعمال وهذا النص هو الذي طلبت النيابة العامة أخذ المتهمين بمقتضاه ووصفت به الواقعة ، ومتى تقرر ذلك فإن المحاكم الجنائية تكون هي المختصة بالفصل فيما أسند للمطعون ضدهما طبقا لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وتكون المحكمة المطعون في حكمها حين تنكبت ما تمسكت به النيابة من تطبيق هذا القانون على الواقعة التي طرحت عليها بناء على استئناف المتهمين وانتهت إلى القضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية ، تكون المحكمة بذلك قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه . ولما كانت المحكمة قد قصرت بحثها على الدفع بعدم الاختصاص دون أن تتعرض لموضوع الدعوى فإنه يتعين مع نقض الحكم إحالة القضية لنظرها من جديد أمام دائرة أخرى .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارود ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، وفهيم يسي الجندى المستشارين .

(٢٦٦)

القضية رقم ٧٣٦ سنة ٢٦ القضائية :

دفاع . تقديم حق المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه على حق المحكمة في تعيين المدافع .
عدم طلب تأجيل الدعوى لحين حضور المحامي الآخر الذى وكله المتهم . حربة المحامي القدى نديته المحكمة في هذه الحالة في أداء مهمته .

المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع . إلا أنه متى ثبت أن المتهم لم يذكر للمحكمة حين نديته محاميا عنه أنه وكل محاميا آخر ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره فإن المحامي الذى نديته المحكمة يكون حرا في أداء مهمته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة (أفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الانهام إحالته إلى هذه المحكمة لما كنهه بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ م ق ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند (١) من الجدول (١) المرفق — فصدر قرار الغرفة بذلك ومحكمة جنايات اسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) بمعاوية المتهم السيد احمد عاشور بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المواد المخدرة وذلك على اعتبار أن المتهم أحرز أفبونا بقصد التعاطي في غير الأحوال المرخص بها قانونا .

فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع ذلك بأن المحكمة بعد أن حددت لنظر الدعوى جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ عادت وبجملت نظرها إلى يوم ٩ منه على غير علم من المحامي الذي وكله الطاعن للدفاع عنه — وندبت المحكمة بالجلسة عاميا آخر لتولى الدفاع عن الطاعن بدلا من المحامي المنتدب لذلك ، فأخات بحقه في الدفاع بأن حالت بين محاميه الذي اختاره للرافعة عنه وبين القيام بواجبه واكتفت بدفاع المحامي المنتدب بالجلسة والذي لم يدرس الدعوى ولم يتصل بالمتهم اتصالا شخصيا .

وحيث إنه ثبت من محضر جلسة المحاكمة أن محاميا حضر عن الأستاذ أحمد سالم المحامي المنتدب للدفاع عن الطاعن وقال إنه عين بوظيفة في شركة فنندبت المحكمة المحامي الحاضر عنه لتولى الدفاع بشخصه .

وحيث إنه وإن كان مسلما أن المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع ، إلا أن الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يذكر للمحكمة حين ندبت محاميا عنه أنه وكل محاميا آخر للدفاع عنه ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره — لما كان ذلك وكان المحامي المنتدب حرا في أداء مهمته حسبما يملكه عليه ضميره واجتهاده فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٦٧)

القضية رقم ٧٤٢ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . احتياف . قيام الضابط باستيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه وتخلي المتهم بإرادته عن المخدر . اعتبار الحكم أن هذا الاحتياط لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه ثم بالقدر اللازم لتنفيذ إذن التفتيش واعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش . لا خطأ .

متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائغة وفي حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونستابل من احتياف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض وأن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يعد تخليا منه عن المخدر بإرادته ، فإن اعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : أحرزوا بقصد الاتجار جواهر مخدرة " حشيشا وأفيوئا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ و ٤٧ و ٤٥ و ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٣ والبندين الأول والثاني عشر من الجدول رقم ١ المرفق به نصدر الأمر بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات طنطا

دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان الضبط والقبض والتفتيش وما ترتب عليها من إجراءات تأسيسا على عدم وجود إذن تفتيش كما انضم الحاضرون مع المتهمين الثاني والثالث إلى محامى المتهم الأول فى بطلان القبض والتفتيش لانعدام حالة التلبس ولعدم وجود إذن بالتفتيش ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٣ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ بمعاينة كل من المتهمين "عبد الله سعد عمار وأبراهيم موسى سلامة ومحمد على جمعه ومحمد أحمد حماده" بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهم ثلاثة آلاف جنيه مصرى ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة والسيارة رقم ١٤١٧٦ ملاكى مصر وأعطت الجميع من المصاريف الجنائية ورفضت الدفعين المقدمين من المتهمين . نطمن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث ان الطعن المقدم من الطاعن عبد الله سعد عمار استوفى الشكل المقرر بالقانون .

ومن حيث إن باقى الطاعنين وإن قرروا بالطعن إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لظعنهم فظعنهم غير مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل إذ رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش استنادا إلى أن تصرف رجال مكتب المخدرات مع الطاعن لا يعتبر قبضا بل هو استيقاف للسيارة التى كان بها وأيس فيه حد من حرته أو حرية من كان معه وأن الغرض من هذا الإجراء البحث عن الشخص الصادر بشأنه إذن التفتيش فى حين أنه إجراء ينطوى على اعتداء على حرية الطاعن الشخصية وأتم الحرمة السيارة التى كان يركبها ومن معه والذين لم يكونوا موضع الريبة والشك ، وتبعاً لذلك إذا كان الطاعن نتيجة لهذا الإجراء الباطل قد أخرج ما يحمل من مخدرات فإن ضبطها على أساس

قيام حالة التلبس يكون غير قانوني ، وتخليه عن المخدر ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه وتفتيشه بغير وجه حق .

وحيث إن الحكم بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر المكونة للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد عليها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وتناول الدفع ببطلان القبض ورد عليه بقوله ” وحيث إنه عن مجرد استيقاف سيارة المتهمين للبحث عن ” عبد الرحيم مرشدي ” المأذون بتفتيشه فقد استقرت أحكام النقض على أنه لا يعتبر قبضا ولا حدا من حرية المتهمين فإذا كان رجلا البوليس قد أوقف السيارات عند نهاية كوبري زفتي إعمالا لأذن التفتيش الصادر ضد عبد الرحيم المرشدي فإن هذا الاستيقاف لا يعتبر قبضا بل كان المقصود منه البحث عن الشخص المراد تفتيشه وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا بإيقاف السيارات لاحتمال أن يكون موجودا في أحدها وإذا كان المتهم الأول ” الطاعن ” قد اعتقد لأمر ما أنه هو المقصود بالبحث عنه فوعد بدفع مبلغ لقاء التستر عليه والسماح له بالمرور ولما سئل في ذلك أخرج من تلقاء نفسه المخدرات من جيوبه ولما سئل عن رفقائه قال إنهم يحملون مثل ما يحمل فإنه يكون قد تطوع بخلق حالة تلبس صريحة أمام الشاهدين الأولين مما اضطرهما إلى تفتيشه بعد أن أخرج المتهم ” الطاعن الأول ” الحشيش من جيوبه وتفتيش بقية المتهمين والسيارة الأمر الذي تجزئه المادة ٤٩ إجراءات جنائية وحتى لو لم يخرج المتهم الأول الحشيش من جيوبه فإن مجرد عرضه المبلغ للسماح له بالمرور يجعله في حالة مريبة ويعتبر من الدلائل الكافية على أن المتهم يحرز ممنوعات مما يسوغ القبض والتفتيش عملا بالمادة ٣٤ إجراءات جنائية وقد أجاز إذن التفتيش الصادر ضد عبد الرحيم المرشدي تفتيش وسائل النقل التي يستعملها في تحركاته ، فتعفيذ نصوص هذا الاذن لا يكون إلا بالطريقة التي اتبعت في هذه الدعوى ولذا يكون الضبط والقبض والتفتيش قد وقعت كلها صحيحة — ومن ثم يتعين رفض الدفءين ” — لما كان ذلك وكانت المحكمة اعتبرت بأداة سائغة وفي حدود سلطتها الموضوعية ما حصل من الضابط والكونستابل حيان الطاعن صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض وأن

ذلك حصل بالقدر الذى يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش الصادر بشأن عبد الرحيم مرشدى ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن أخرج المخدر من جيوبه من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يمد منه تخليا عن المخدر بإرادته يجوز ضبطه وتفتيشه ، فإن اعتماد المحكمة على الدليل المستمد من هذا الضبط وهذا التفتيش يكون صحيحا ويكون ما جاء بهذا الوجه فى غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو قصور الحكم فى البيان ، ذلك بأن الطاعن ذكر فى دفاعه أن المخدرات لم تضبط مع كل منهم على حدة بل كانت موضوعة بداخل السيارة وقام الضابط بتوزيعها على المتهمين وخص كل واحد منهم بقدر منها حتى لا يفتلوا من العقاب بسبب شيوع التهمة هذا إلى أن الضابط والكونستابل فتشا الطاعن والذين كانوا معه بالسيارة على مرأى ومسمع من المخبرين والعسكرى المعين لحراسة الكوبرى وعامل الكوبرى وقد قرر هؤلاء بأنهم لم يروا واقعة ضبط المخدر — كما أن آثار المخدر التى وجدت بحجب الطاعن إنما كانت نتيجة تلوثه من أيدي رجال القوة بعد أن عبثوا بالمخدر ، دفع الحاضر عن الطاعن بذلك كله ولكن الحكم لم يرد على دفاعه هذا واكتفى ببيان أقوال شهود الاثبات دون أن يتمرض لأقوال العسكرى المعين لحراسة الكوبرى وعامل الكوبرى التى جاءت مخالفة لأقوال الضابط والكونستابل .

وحيث إن الحكم قد تناول دفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده ولما كان ما تضمنه هذا الوجه من الطعن متعلقا بموضوع الدعوى ولا تلزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر بغير معقب عليها وأن تطرح أقوال من لا تثق بشهادته من غير أن تكون ملزمة بتبرير هذا الاطراح فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه ليس له محل ولا يمدو أن يكون جدلا فى وقائع الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم أخطأ فى الاستناد إذ نسب إلى المتهم الثالث أنه اعترف على الطاعن بأنه أخرج المخدر من جيوبه بينما يبين

من الرجوع إلى أقوال هذا المتهم في التحقيق أنه قال إن الطاعن ألقى بالمخدر في أرض السيارة .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن ما أثبتته الحكم ونسبه إلى المتهم الثالث من رؤية الطاعن يلقى بما معه من مخدر للضابط لا يختلف في جوهره وممره عما يتمسك به الطاعن من قول لهذا المتهم في التحقيق إذ مؤدى كلتا الروايتين ثبوت الاحراز في حق الطاعن بما ينتفى معه خطأ الحكم في الاسناد ويكون هذا الوجه أيضا في غير محله .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، والسيد أحمد عفوئي المستشارين .

(٢٦٨)

القضية رقم ٧٤٣ سنة ٢٦ القضائية :

شيك . اعتباره أداة وفاة متى كان يحمل تاريخا واحدا بغض النظر عن حقيقة الواقع .

متى ذكرت المحكمة أن الشيك . موضوع التهمة يحمل تاريخا واحدا فإنه يكون أداة وفاة بغض النظر عن حقيقة الواقع ، وإصداره على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ما دام الساحب لم يكن له رصيد قائم في التاريخ المثبت بالشيك — فإن ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه يكون صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى لما كس دى زغيب شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى ما كس دى زغيب بحق مدنى قبل المتهم بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جناح العطارين الجزئية قضت غيابيا براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصروفات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بقبوله شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف وذلك عملا بمادة الاتهام والمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن الدفاع عن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف النيابة العامة استنادا إلى نص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية لأنها لم تطلب أمام محكمة أول درجة الحكم بغير الغرامة والمصاريف ، أو الحكم بالغرامة التى تزيد على خمسة جنيهاً وقضى ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، غير أن المحكمة رفضت هذا الدفع وردت عليه بأن الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بنى على خطأ فى تطبيق القانون ، وهو قضاء خاطئ لأن النيابة العامة أرادت من استئنافها اعتبار للواقعة نصها لا إعطاء شيك بدون رصيد ولأن الاستئناف موضوع الدعوى ليس من بين الأحوال السابقة التى لا يجوز فيها رفع الاستئناف من النيابة العامة فكان يترتب إذن الحكم بعدم جواز الاستئناف .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة قد استأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة براءة الطاعن من جريمة إصداره شيكا لا يقابله رصيد قائم المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وكان الطاعن قد دفع بعدم جواز الاستئناف ورد عليه الحكم المطعون فيه بقوله "إنه عن الدفع بعدم جواز استئناف النيابة المقول من جانب المتهم فهو دفع ظاهر فساد ، ذلك أن الثابت من مذكرة استئناف النيابة أنها استأنفت لوقوع خطأ فى تطبيق القانون طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ إجراءات جنائية الذى يجوز الاستئناف فى تلك الحالة ووجه ذلك الخطأ ما تحدثت به محكمة النقض ... إذ قالت متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الطاعنة أعطت شيكين كل منهما لا يحمل إلا تاريخا واحدا وكان لا يقابلهما رصيد للوفاء قابل للمسحوب فى تاريخ الإصدار فهذه الواقعة يعاقب عليها بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولا يؤثر فى ذلك ما تدعى الطاعنة من أن الشيكين قد أصدرتا فى تاريخ غير التاريخ المثبت فيهما إذ أنه حصل اتفاق بينهما وبين المجنى عليها على استبدال الشيكين المستحق لها وصداقه أفساطا - وحيث إنه تأسيسا على ما تقدم ، ولما

كان الشيك موضوع التهمة يحمل تاريخا واحدا فانه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع ، وإصداره على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ ما دام أن الساحب لم يكن له رصيد قائم في التاريخ المثبت بالشيك . ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وإدانة المتهم طبقا لمادة الانهاك " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه برفض الدفع صحيحا في القانون ويصح الاستناد إليه في جواز الاستئناف فان ما يثيره الطاعن في الوجه المتقدم لا يكون له محل .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو الاخلال بحق الدفاع إذ طلب محامي الطاعن في المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية بعد حجز القضية للحكم أن تقرر في حالة عدم قبول الدفع بعدم جواز الاستئناف فتح باب المرافعة لإبداء دفاعه الموضوعي وتقديم المستندات التي تؤيد هذا الدفاع وامكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وأصدرت حكمها في موضوع الدعوى دون أن تسمع دفاع الطاعن وتطلع على مستنداته .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأنه لا يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة رخصت للطاعن في تقديم مذكرة فليس له أن ينعى عليها عدم إجابته إلى ما تضمنته هذه المذكرة من طلبات . هذا إلى أنه من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد أمرت بإقفال باب المرافعة وحجرت القضية للحكم فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة لإبداء أوجه دفع أخرى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٦٩)

القضية رقم ٧٤٩ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) دفاع . حصانة . قذف . سرعان حكم المادة ٣٠٩ ع بالنسبة لل عبارات التي تصدر
أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محضر البوليس .
(ب) إجراءات . عدم سؤال المتهم عن التهمة . عدم بطلان المحاكمة .

١ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع
بالقدر الذي يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات
التحقيق أو في محضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً
بالضرورة الداعية إليه .

٢ - عدم سؤال المتهم عن التهمة لا يبطل المحاكمة ما دام في مقدوره أن
يتكلم عند ما يكون ذلك في صالحه .

الوقائع

أقام الطاعن دهواه مباشرة أمام محكمة المطارين الجزئية على المطعون ضدهم
" المتهمين " بعريضة معلنة متهماً إياهم بأنهم في خلال شهر ابريل سنة ١٩٥٤
بدائرة قسمي المطارين والمنشية . أولاً - المتهم الأول قذف علناً في حق
الطالب بأن أسند إليه أموراً لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه
وعقابه قانوناً وثانياً - المتهمون من الثانية إلى الرابع اشتركوا مع المتهم الأول
في ارتكاب هذه الجريمة بأن حرضوه وساعدوه على ارتكابها ف وقعت الجريمة بناء

على هذا الاتفاق والتعريض والمساعدة وطلب معاقبتهم عدا الأخير بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ١٧١ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات كما طلب إلزامهم جميعا متضامنين بأن يدفعوا للطالب قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وأتعاب المحاماة . وبتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥٥ أضاف الطاعن واقعة جديدة إلى الماطعون ضدهم وأعلنهم بها وهي أن المتهم الأول قذف طنا في حق الطالب بأن أسنده إليه في محضر رسمي " أنه ليس محاميا وليس له أن يتخذ لقب أستاذ التي هي للعامين " وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ١٧١ من قانون العقوبات وعدل طلباته إلى الحكم بالزام المتهمين الأربعة متضامنين بأن يدفعوا له تعويضا مؤقتا مقداره ٥١ جنيها والمصاريف . والمحكمة المشار إليها قضت حضوريا ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصروفاتها بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المدعى بالحق المدني " الطاعن " هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصروفات المدنية الاستثنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم الماطعون فيه أنه بنى على إجراءات باطلة واستند إلى ما يخالف الثابت بالأوراق وأنه مشوب بالقصور والخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة أفلتت تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة فخالفت نص المادة ٤١١ إجراءات كما أنها قصرت في الرد على دفاع الطاعن القائل بأن العبارات التي نسبت إليه لو صحت لأوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه لما تضمنته من أنه يدعى أنه محام ويدعو نفسه بأستاذ بغير حق . وذهب الحكم إلى أن ما وقع لا يتضمن قذفا بمقولة إنه ليس في نعت شخص

لنفسه بأستاذ أو نعت الغير له بذلك ما يوجب تحقيره أو يحط من شأنه عند أهل وطنه وأن وصف المواطنين له بأنه أستاذ ليس مما يوجب تحقيره أو هقابه قانوناً مما ينطوي فوق الخطأ في القانون على مخالفة الثابت بالأوراق وأخيراً ، فإن المحكمة لم تستوف ما شاب إجراءات محكمة أول درجة من صيب بخالفاتها أحكام المادة ٢٧١ إجراءات وذلك بعدم سؤال من حضر من المتهمين وعدم سماعها شهادة المدعى المدني باعتباره شاهد الإثبات الوحيد في الدعوى مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الأصل في الإجراءات الصحة ، وقد ثبت من مدونات الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص تلى بالجلسة ولم يرد بمحضرها ما ينقض ذلك فلا تقبل المجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكانت المحكمة فيما قضت به من عدم قيام الجريمة وانتفاء الخطأ الموجب للمسئولية المدنية ، قد أحاطت بظروف الدعوى وأملت بموجبات هذا القضاء ومن ذلك أنها أقرت الحكم المستأنف فيما قرره في حدود سلطة المحكمة التقديرية من أن العبارات موضوع الاتهام تشملها حصانة الدفاع الأمر المستفاد من قول الحكم الاستثنائي " وقد قرر المدعى عليه الأول هذه الأقوال دفاعاً عن نفسه وموكليه عند ما سئل في الشكوى المقدمة من المدعى المدني للبوليس للتحقيق في العبارة الواردة بالذاكرة وهي موضوع الواقعة الأولى " كما قرر الحكم هذا المعنى في موضع آخر منه . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم أنه أجرى حكم المادة ٣٠٩ عقوبات هل ما أبدى من عبارات في محضر تحقيق البوليس لأن حكم هذه المادة ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه — ولما كان لا يغير من سلامة ما انتهى إليه الحكم ما ورد به عن سياق العبارات موضوع المحاكمة ، وكان عدم سؤال المتهمين عن التهمة لا يبطل المحاكمة مادام في مقدورهم أن يتكلموا عند ما يكون ذلك في صالحهم — ولما كان الطاعن وإن أورد

في أوجه طعنه أنه ضمن مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية ما عابه على إجراءات محكمة الدرجة الأولى من عدم سماعه كشاهد في الدعوى ، فإنه لم يذكر أنه تمسك في هذه المذكرة بطلب سماع أقواله وقد خلا محضر الجلسة مما يفيد أنه تقدم بهذا الطلب ، ومن ثم فلا يحق له أن يأخذ على المحكمة الاستئنافية أنها قصرت في استيفاء هذا الإجراء ، فهي إنما تحكم على مقتضى الأوراق ولا تلتزم بسماع شهود إلا إذا رأت من جانبها ضرورة لسماعهم . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

جاسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة ، محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٧٠)

القضية رقم ٦٥٧ سنة ٢٦ القضائية :

(١) حكم "تسبب كاف" . قتل خطأ . بيان الحكم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل
المجنى عليه أن المتهم قاد السيارة بسرعة وهو ما ورد بوصف الواقعة المرفوعة بها
الدعوى . تمسك المتهم بأن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد
في الوصف . لا عيب .

(ب) حكم . تسبب كاف . دفاع . متى لا يعتد بخطأ الحكم في الاستناد ؟

١ — متى أثبت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى
عليه أنه قاد السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر — وهو ما ورد بوصف الواقعة التي
أقيمت عليها الدعوى — كان هذا الخطأ وحده كافياً لإقامة الحكم ولا يكون
هناك محل لما يثيره المتهم من أن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم
ترد في وصف التهمة .

٢ — خطأ المحكمة في الإصناد لا عبرة به ما دام هذا الخطأ بفرض وجوده
غير منسوب على دفاع جوهرى في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل العسكرى
محمد جبر رضوان وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة
بسرعة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه وحدثت إصاباته التى أودت بحياته .

وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة الاسماعيلية الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة ١٠ جنيات لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية وبالزاه متضامنا مع المسئول عن الحقوق المدنية مغربي على بأن يدفع المدعية عن نفسها وبصفتها مبلغ ٥٠٠ جنيه والمصروفات المدنية المناسبة و ٢٠٠ قرش أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم . ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا : وفي الدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل بلا مصروفات جنائية . وثانيا — وفي الدعوى المدنية بتصحيح الحكم المستأنف بالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع متضامنين للمدعين بالحق المدني الست فتحة محمود درويش ورضوان جمعه عيسى بصفته وليا طبيعيا على ابراهيم ويونس أولاد ابنه المرحوم جبر جمعه مبلغ ٥٠٠ جنيه والمصاريف ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فظعن الطاعن في هذا الحكم بعاريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالتناقض والخطأ في الإسناد ذلك بأنه استظهر مرعة السيارة التي كان يقودها الطاعن من أنه أراد الحرب بها عقب الحادث ولم يوقفها إلا بعد خمسة عشر مترا عندما أطلق نحوه عسكري السواحل أعيرة نارية للأرهاب ، وقال الحكم في موضع آخر إن الطاعن عجز عن إيقاف السيارة مباشرة عقب الاصطدام بسبب السرعة والاندفاع ، مع أن بين القولين تناقضا واضحا يعيب الحكم ، هذا إلى أن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة هي أن الطاعن لم يستعمل جهاز التنبيه وأنه كان يقود السيارة برعونة وعدم احتياط ، يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه مع أخذه بأسباب الحكم الابتدائي أنشا أسبابا أخرى تتعارض مع الأسباب الأولى ، والمستفاد من التقرير الطبي ومن المعاينة التي أجراها الكونسابل أن السيارة كانت تسير في أقصى اليمين بجوار الأفرز

الذى كان يسير عليه ، ولكن الصدف السيئة جعلت المجنى عليه ينحرف فجأة وينزل من فوق الأفريز إلى الطريق المرصوف فاصطدمت به السيارة من جانبها وتسبب عن ذلك سقوطه على الأفريز وإصابته بارتجاج فى المخ أدى إلى وفاته ، ويؤخذ من ذلك أن الخطأ وقع من المجنى عليه وحده ، وأنه لم يكن للسرعة التى لم يقم عليها دليل — دخل فى حصول الحادث . أما ما قاله الحكم من أنه كان ينبغى على الطاعن تخفيف سرعة السيارة وهو مقبل على مدخل المدينة فإن وقوع الحادث عند ذلك المدخل ليس له أصل فى أوراق الدعوى إذ الثابت فيها أن الحادث وقع على بعد نحو عشرين مترا من مدينة الاسماعيلية وليس عند مدخلها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى فقال إنها ”تخلص فيما أبلغ به وقرره العسكرى السيد محمد حسن من أنه حوالى الساعة ١٠ مساء كان يمر هو وزميله المجنى عليه العسكرى محمد جبر رضوان بمنطقة الجندى المجهول للحراسة وأثناء سيرهما على يمين الطريق فى اتجاههما للاسماعيلية فاجتهدا سيارة ملاكى كان يقودها المتهم من الخلف وصادمت المجنى عليه فسقط على الأرض واستمرت السيارة مندفعة بسرعة لا يمكن تقديرها بالضبط وكان يوجد بمكان الحادث عسكرى السواحل لبيب بركات عوض فأطلق حوالى ثمانية أعيرة نارية فى الهواء للارهاب فاضطر المتهم للإيقاف السيارة وأضاف أن المتهم لم يطلق آلة التنبيه وأن نور السيارة الأمامى كان مضاء “ . ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال العسكرى المبلغ وعسكرى السواحل المشار إليهما آنفا ومن التقرير الطبى ومعاينة محل الحادث ، ولما كلها أصلها الثابت فى الأوراق واستظهر الحكم ركن الخطأ الذى رتب عليه مسئولية الطاعن من عناصر الإثبات المتقدمة فقال ” إنه يتخلص من استعراض ظروف الواقعة على النحو المتقدم أنه فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فإن الثابت أن المتهم قد أخطأ بعدم احتياطه وتحزره أثناء قيادته للسيارة التى ارتكبت الحادث ذلك بأنه قاد السيارة بسرعة وهذه السرعة ثابتة مما قرره العسكرى السيد محمد حسن صراحة وهو الذى كان يرافق المجنى عليه وهو قول أصر عليه منذ بدء التحقيق وإن كان تقدير السرعة بالضبط هو أمر متعذر على غير الفنيين إلا أنه من الممكن

للشخص العادي أن يقدر ما إذا كانت سيارة مسرعة في سيرها أم لا ، وهذا القول يستند إلى أنه شعر بالسيارة تصدم زميله المجنى عليه صدمة شديدة ثم لحظها تتابع سيرها بسرعة إلى أن اضطر سائقها إلى الوقوف على أثر إطلاق النار فوقه للإرهاب كما أن العسكري ليب بركات أيد ذلك بقوله أنه سمع صوت صدمة شديدة وهو على بعد عشرين مترا من مكان الحادث وشعر بالسيارة تحاول الحرب فأطلق النار للإرهاب مما أجبر سائقها على الوقوف ويؤيد ذلك أيضا ما اتضح من المعاينة من وجود آثار زجاج مكسور إلى مسافة خمسة عشر مترا من مكان الحادث ، وعدم احتياطه وتحوزه ثابت أيضا من أنه وهو مقبل على منعني الطريق كما يقرر كان عليه أن يخفف من سرعة السيارة وأن يلحظ الطريق بعين يقظة واهية مستعملا آلة التنبيه لينبه من قد يتصادف وجوده في هذا المكان خاصة وأنه مقبل على مدخل المدينة ولكنه بدلا من ذلك استمر في سيره مسرعا دون استعمال لآلة التنبيه أو مراقبة الطريق مراقبة دقيقة متبينة وتحوز فهدم المجنى عليه وهو يسير مع زميله لأقصى بين الطريق ولو كان محتاطا متحوزا لأمكنه مفاداة الحادث بسهولة ويسر لثبات مكان المجنى عليه وعدم انحرافه وامكان مفاداته بالانحراف إلى وسط الطريق ” . ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن وتناوله بالتفنيد للأسباب التي أوردها والتي تبرر اطراحه ، لما كان ذلك وكانت أدلة الثبوت التي بينها الحكم وأسس عليها إدانة الطاعن سائغة مقبولة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خاض إليها ، وكان ما يزعمه الطاعن في طعنه من تناقض الحكم في أسبابه غير صحيح ، إذ الواضح من مدونات المحكمة قد استقر يقينها على أن الطاعن حين صدم المجنى عليه بالسيارة كان يقودها بسرعة كبيرة ولما أحس بالصدمة تابع السير بها بسرعة التماسا للفرار ، ولم يلجأ لإيقافها إلا هندا ما أكرهه على ذلك عسكري السواحل بإطلاق عدة أعيرة نارية صوب السيارة وكان الحكم قد أثبت على الطاعن من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه أنه قاد السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر — وهو ما ورد بوصف الواقعة التي أقيمت بها الدهوى — وكان هذا

الخطأ وحده كافيا لإقامة الحكم دون حاجة لبحث ما يثيره الطاعن في شأن صور الخطأ الأخرى ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذكر في ختام أسبابه أنه لما تقدم وللأسباب التي استندت إليها محكمة أول درجة والتي لا تتعارض مع هذه الأسباب تكون التهمة ثابتة قبل المتهم ” مما يرفع عنه شبهة التناقض ، وكانت ما يقوله الطاعن من أن المحكمة أخطأت في الاستناد حين ذكرت أن الحادث وقع عند مدخل مدينة الاسماعيلية لا مبرة به ما دام هذا الخطأ بفرض وجوده غير منصب على دفاع جوهرى في الدعوى ، لما كان ما تقدم وكان ما يثيره الطاعن في طعنه غير ذلك ليس إلا جدلا واردا على موضوع الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا تصح إثارته أمام محكمة النقض فان الطعن برمته لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس واجبا رفضه .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل
ومحمد محمد حسنين والسيد احمد عفيفي المنشارين .

(٢٧١)

القضية رقم ٧٥٧ سنة ٢٦ القضائية :

دفاع . طلب المدعى بالحق المدني سماع شهادة الشاهد بعد حجز القضية للحكم . رد المحكمة
على هذا الطلب بأن الشاهد كان ضامنا للغالب لدى الشركة التي يقاضى رؤساءها وأن
الطلب جاء متأخرا . عدم انطواء هذا الرد على حكم سابق على شهادته وعدم فرض قيدا
زمنيا مبهما .

متى كان المدعى بالحق المدني قد طلب سماع شهادة الشاهد بعد حجز
القضية للحكم وكان ماتضمنه رد المحكمة على ذلك أن الشاهد كان الضامن للمدعى
بالحق المدني لدى الشركة التي يقاضى رؤساءها وأن طلب سماع شهادته جاء
متأخرا ، فإن ذلك لا ينطوى على حكم سابق على شهادته ولا يفرض قيدا زمنيا
مبهما وإنما يرمى إلى استظهار أن أمر هذا الشاهد لم يكن ليخفى على المدعى
بالحق المدني إلى ما بعد حجز القضية للحكم وعلاقتها أمرق في القدم من
قيام التقاضى .

الوقائع

أقام جورج حبيب خورى هذه الدعوى مباشرة على كل من ١ — السيد /
عبد المجيد مجدلاني و ٢ — السيد اسكندر بازرجي و ٣ — السيد فؤاد مجدلاني
و ٤ — السيد يوسف حبيب زرقا بعريضة يقول فيها بأنه كان مديرا لفرع
شركة سنجر ببورسعيد وفي إبان سنة ١٩٤٧ كانت الشركة ترفض بيع ما كبتها
بالتفصيل كما كانت تلزم موظفيها ألا يقل عدد ما يصرفه من المالكيات عن عدد

معين شهريا ولما كانت هذه الوسيلة غير منتجة تقدمت الشركة إلى الإباحة لموظفيها بالاتجار بما كيناتها بالتقسيط على حسابهم ومسئوليتهم الخاصة وغامر بعض الموظفين بمخدراتهم في هذه العملية فكانوا يشترون الماكينات من الشركة نقدا ثم يبيعونها بالتقسيط متحملين أخطار العملية وأصاب بعضهم النجاح فدبت عقارب الغيرة فيمن خشوا المخاطرة من الموظفين وظل الحال على ذلك المنوال حتى أوائل سنة ١٩٥٠ عندما حظرت الشركة على موظفيها هذا النوع من الاتجار على أن يران الحفد ظلت تتأجج في صدور من تهبوا المخاطرة فتأمر عبده مجدلاني واسكندر بازرجى وفؤاد مجدلاني عليه وظلوا يكيدون له وهدموا سمعته فظلوا يطوفون في غضون المدة من يناير سنة ١٩٥١ إلى يونيو سنة ١٩٥١ على تجار الاسماعيلية وبور سعيد الذين يعملون في الحياة ويطالبونهم بإثبات مصدر مالديهم من الماكينات بدعوى أن بعض الماكينات قد سرقت من الشركة ويبحثون وراء مصادرة المسروق منها وكانوا ينسبون المارقة إليه كما ينسبون إليه جريمة النصب والاحتيال بالادعاء بأنه أوهم من باع لهم ما كينات الشركة بأن الشركة رخصت له بيعها بالتقسيط بعد شرائه لها بالنقد وأقبل أصحاب المحلات عليه يتساءلون فوجد جهدا في تهدئة خواطهم لما أوعز به المتهمون الثلاثة من أنه باع لهم ثمن يزيد عما حددته الشركة منكرين عليه صفة التجارة ومن أنه يحق لهؤلاء المشتريين استرداد الفرق منه مما تسبب عنه متاعب له مع المتذمرين من عملائه وهدمت الثقة بينه وبين العملاء وظل هؤلاء الثلاثة على مناوآته فأشاعوا عنه أنه صهيوني كما طالبوه بدفع مبلغ من المال كجزاء على الاتجار لما كينات الشركة ثم سلمه الثاني منهم إنذارا بفصله من العمل ولقد ترتب على جريمة القذف في حقه أن هدمت حياته وفقد ما يقارب ٥٠٠ جنيه أقساطا وزمومات استحال تحصيلها فوق ما عاناه من آلام نفسية وأضرار جسيمة ولما كان الرابع مسئولا بحقوق مدنية بصفته مديرا عاما لشركة صنعجراتي يعمل بها المدعى عليهم الثلاثة مسئولة المتبوع عن أعمال تابعة وقد طلب معاقبتهم بالمواد ١٧١ و ١/٣٥٢ و ٣-٣٠٣ من قانون العقوبات كما طلب الحكم له على بونس حبيب زرقا بمبلغ ٥١ جنيا بصفة تعويض بالتضامن مع الثلاثة الآخرين

نظرت المحكمة المذكورة هذه الدعوى وقضت غيابيا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم وقبل المسئول بالحقوق المدنية وألزمت المدعى المدني بالمصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المدعى بالحق المدني الحكم ومحكمة بور سعيد الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضور ياب تأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع وشابه القصور ذلك بأن المحكمة لم تجب الطاعن إلى ما طلب من إعادة القضية للمرافعة لسماع شهادة شاهد لم يسمع من قبل استيفاء التحقيق بانية هذا الرفض على سبب غير مائع هو أن الطاعن لم يطلب سماعه أمام محكمة أول درجة مع أن هذا مقتضى لامانع ومتعلقة بأن هذا الشاهد كان الضامن للطاعن لدى الشركة التي يقاضى الأخير رؤساءها مما يعتبر حكما سابقا على شهادته ومنذرة أخيرا بأن هذا الطلب جاء متأخرا فوضعت بذلك قيда زمنيا غامضا لا يصلح سببا لحرمان الطاعن من حق مقرر له في القانون مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بسماع شهود إلا إذا رأت هي من جانبها ضرورة ذلك وكانت هي لم تر ضرورة لسماع الشاهد الذي طلب الطاعن سماع شهادته وقد تضمن الحكم المطعون فيه فيما أثبتته الرد على هذا الطلب بما يتفق وهذا المعنى لما كان ذلك وكان القانون لا يلزم المحكمة بإعادة القضية إلى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم مادام ذلك منها كان بعد أن أفسحت لطرف الخصوم استيفاء دفاعهما

وكان الطاعن لم يتقدم بطلب سماع الشاهد إلا بعد أن تمت المرافعة وحجرت القضية للحكم لما كان ما تقدم وكان ما تضمنه رد المحكمة على طلب سماع الشاهد من أنه كان الضامن للطاعن لدى الشركة وأن طلب سماع شهادته جاء متأخرا لا ينطوي على حكم سابق على شهادته ولا يفرض قيда زمنيا مبهما كما جاء بالطعن إنما يرمى إلى استظهار أن أمر هذا الشاهد لم يكن ليخفى على الطاعن إلى ما بعد حجز القضية للحكم وعلاقتها بأمر في القدم من قيام التقاضى. لما كان كل ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٧٢)

القضية رقم ٧٥٨ سنة ٢٦ القضائية :

إجراءات . شفوية المرافعة . التحويل في إدانة المتهم ابتداءً على أقوال شاهد الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة الغيابية . التزام المحكمة الاستئنافية بإجابة طلب المتهم سماع هذا الشاهد في حضوره .

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على ما تجريه المحكمة بنفسها من تحقيق علني بالجلسة ، فإذا كان الحكم المستأنف قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد حول في إدانة المتهم على أقوال شاهد الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة الغيابية دون أن يسأل في مواجهة المتهم فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الإجراءات بإجابة المتهم إلى ما طلبه من سماع أقوال شاهد الإثبات في حضوره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة بالمخسر وصفا وقيمة والملوكة لصادق عرابي اضراما به وصلمت إليه على وجه الوديعة . وطلبت عقابه بالسادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر المنصورة الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام غيابيا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه والمحكمة المذكورة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة

الحكم نهائيا بلا مصاريف . فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية
بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف
جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث أنه مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع
لأنه عول على أقوال المجنى عليه الذي لم يسمع في مواجهته وبالرغم من أنه — أى
الطاعن — طلب من المحكمة الاستئنافية سؤاله وسؤال شهود آخرين .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن المحكمة لم تسمع أقوال شاهد الإثبات في
مواجهة الطاعن وطلب هذا الأخير من المحكمة الاستئنافية أن تسمع أقواله كما
طلب منها أن تسمع أقوال شهود آخرين سماهم ولكنها لم تفعل وأخذت
بأسباب الحكم الابتدائي الذي عول في إدانة الطاعن على شهادة المجنى عليه —
لما كان ذلك وكان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على ما تجريه المحكمة
بنفسها من تحقيق على في الجلسة — ولما كان الحكم المستأنف قد أخذ بأسباب
الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عول في إدانة الطاعن على أقوال شاهد
الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة الغيابية دون أن يسأل في مواجهة الطاعن
فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الإجراءات
بإجابة الطاعن إلى ما طلبه من سماع أقوال شاهد الإثبات في حضوره — لما
كان ما تقدم فإن هذه المحكمة تكون قد أخأت بحق الطاعن في الدفاع ويتعين
لهذا نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على محكمة المنصورة الابتدائية
للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة محمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل
ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل المستشارين

(٢٧٣)

القضية رقم ٧٦٠ سنة ٢٦ القضائية:

(أ) سرقة . إجراءات . اختلاف التنازل المنصوص عليه في المادة ١٠ . أ . ج . من
التنازل المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع .

(ب) سرقة . تنازل الزوج عن الشكوى . امتداد أثر هذا التنازل إلى الشريك . خطأ .

١ - يختلف معنى التنازل في المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية عنه
في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فهو في أولاهما ذو أثر هينى مطلق يحو
الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها بينما هو في المادة ٣١٢
من قانون العقوبات ذو أثر شخصى يقصر على شخص الجانى الذى قصد به وفصر
عليه - لاعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط بين الجنى عليه والمتهم - ولا
تمتد إلى سواء من المتهمين .

٢ - متى كان الحكم قد جعل للتنازل المصادر من الزوج في جريمة السرقة
أرا يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

الوقائع

انهمت النيابة العمومية كلا من ١ - فاطمة عبد المطلب أحمد و ٢ - السيد
عبد المطلب أحمد لأنهما المتهمتان الأولى : سرفت النقود والأوراق المبيعة الوصف
والقيمة بالمحضر لزوجها محمد اسماعيل عبد الباقي من منزله المسكون وكان ذلك

بواسطة استعمال مفاتيح مصطنعة - المتهم الثانى اشترك مع المتهم الأولى بطريق التحريض والاتفاق على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . وطلبت معافيتهما بالمواد ١/٤٠ - ٢ و ١٢ و ٣١٢ و ١/٣١٧ - ٢ عقوبات . وقد ادعى محمد اسماعيل عبد الباقي بحق مدنى قبل المتهمين وطالب القضاء له قبيلهما ، متضامتين بمبلغ خمسة عشر جنيها بصفحة تعويض وقت . ولدى نظر الدعوى تنازل المجنى عليه عن الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الأولى . ومحكمة جنح الزقازيق الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣/١٠ من قانون الاجراءات الجنائية بانقضاء الدعوى الجنائية وبراءة المتهمين - من التهمة المستندة إليهما - و إلزامهما بأن يدفعوا متضامين إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ خمسة جنيهاً والمصروفات المدنية المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة من الدعوى المدنية بلا مصروفات جنائية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما بنى عليه هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون ذلك بأن المحكمة خلطت بين جريمة السرقة وجريمة الزنا فجعلت التنازل من الزوج بالنسبة إلى الزوجة فى جريمة السرقة ينسحب أثره إلى شريكها المطعون ضده فى حين أن التنازل فى هذه الجريمة لا يمتد أثره إلى غير الزوجة من المتهمين فاعلمين كانوا أو شركاء ومن ثم يكون انقضاء براءة المطعون ضده على هذا الأساس معيبا مما يستوجب نقض الحكم .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أورد وقائع الدعوى والأسس القانونية التى أقام عليها قضاء براءة المطعون ضده بما محصله "أن المجنى عليه اتهم زوجته وأخاها المطعون ضده بفتح خزانته وسرقة ما بها من أموال وأوراق ، وأن المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على

بعض الجرائم التي لا يجوز مباشرتها إلا بشكوى من المجنى عليه ، كما خوات
المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية صاحب الحق في الشكوى أن
يتنازل عن شكواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وأن المادة ٣١٢ من قانون
العقوبات نصت على أنه لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو
أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه - وللمجنى عليه أن يتنازل عن
دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وقياساً على نص المادة العاشرة سالفة
الذكر يكون على المحكمة في هذه الحالة أن تقضى بانقضاء الدعوى العمومية لحصول
التنازل الذي وإن كان المجنى عليه قد خص به زوجته المتهمة إلا أن المتهم الثاني
(المظعون ضده) يستفيد منه وذلك طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة العاشرة
من قانون الإجراءات الجنائية " ولما كان معنى التنازل يختلف في المادة ١٠
من قانون الإجراءات الجنائية عنه في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فهو في
أولاهما ذو أثر عيني مطلق يخو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين
فيها بينما هو في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو أثر شخصي يقصر على شخص
الجاني الذي قصد به وقصر عليه - لاعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط
بين المجنى عليه والمتهم - ولا تمتد إلى سواه من المتهمين ، لما كان ذلك وكانت
استفادة أحد المتهمين من تنازل المجنى عليه بالنسبة لغيره إنما يكون في حالة ما إذا
كان القانون نفسه قد سوى بين المتهمين في اشتراط الشكوى ، أما إذا فرق
بينهم في هذا الشرط فإن حظ كل منهم يكون مستقلاً عن حظ الآخر وتستبقى
النيابة حريتها بالنسبة لمن لم يشترط القانون شكوى ضده فيجوز لها رفع الدعوى
عليه وحده ولو لم يقدم المجنى عليه شكوى ضد المتهم الذي اشترط له القانون شكوى
لما كان كل ذلك وكان الحكم المظعون فيه قد جعل للتنازل الصادر من الزوج أثراً
يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقض
الحكم ولما كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن نظر موضوع الدعوى بالنسبة
للمظعون ضده بعد المطلب أحمد بتقريرها الحاطي ، فإنه يتعين إحالتها عليها لنظرها .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اتعايل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهيم يني الجندى المستشار .

(٢٧٤)

القضية رقم ٧٦٢ سنة ٢٦ القضائية

حكم " بياقانه " . الحكم بالبراءة تضيئه امورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة .
غير لازم . المادة ٣١٠ أ . ج

لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات أن يتضمن الحكم بالبراءة امورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ويكفى أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم يجد فيها ما يؤدي إلى إدانة المتهم .

الوقائع

أقام الطاعن " فتحى محمود شهدى " هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة شبين الكوم الجزئية على المطعون ضده " عبد العزيز محمد فول " وجه إليه فيها أنه أبلغ كذبا مع سوء القصد فى حق الطالب (فتحى محمود شهدى) بأن تقدم ضده بشكوىين للسيد رئيس محكمة شبين الكوم ولوزارة العدل نسب إليه فيهما أمرا كاذبا هو الادعاء بأن الطالب راوده عن نفسه وطلب إلى المحكمة المذكورة محاكمته بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات كما طلب إليها الحكم له عليه بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض . والمحكمة المشار إليها آنفا قضت بحضوريا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية ٥١ جنيها على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ١٠٠ قرش

أقناب محاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم أمام محكمة شبين الكوم الكلية . والمحكمة المذكورة بهيئة استئنافية قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدينة وإلزام رافعها بمصروفاتها عن الدرجتين . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ ألقى الحكم الابتدائي وقضى ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية — جاء مشوبا بما يبطله وأخطأ في الأسناد وشابه قصور في التسييب وفساد في الاستدلال كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم جاء خلوا من بيان جوهرى لا يصح الحكم إلا بوجوده وهو تاريخ الحكم الابتدائي الذى انتهى الحكم المطعون فيه إلى إلغائه — واعتمد في الوصول إلى حكم البراءة على نتيجة التحقيقات الإدارية التى أحررت في هذا الموضوع لا على ما استخلصه من الاطلاع عليها وأقوال الشهود فيها وظاهر من سياق الحكم أن المحكمة كانت متأثرة في قضائها بما انتهت إليه تلك التحقيقات وتوقيع الجزاء الإدارى على الطاعن — وأخطأ الحكم في الإسناد خطأ أثر في النتيجة حين قال إن القرار الصادر بالجزاء نفذ على الطاعن ولم يحصل التظلم منه ولم يعدل عنه والتفتت عن مذكرة الطاعن التى ورد فيها أنه أقام دهوى أمام مجلس الدولة يطلب فيها إلغاء القرار الصادر بمجازاته إداريا وهذا وقد أمسك الحكم عن الرد على كل الأسانيد التى ساقها الحكم المستأنف وأمس عليها إدانة المتهم — ثم إن الحكم تلمس الخرج للمطعون ضده — فاجترأ أقوال عمدة كفر المصلحة الذى شهد لصالح الطاعن — وحملها من المعانى ما يتعارض مع مدلولها الظاهر والتفتت عما عداها من أقواله الفاطمة في الدلالة على كذب البلاغ يضاف إلى هذا أن الحكم أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه على واقعة الدهوى ذلك أن الأصل في جرائم القذف في حق الموظفين العموميين والبلاغ الكاذب أن يقع عبء الإثبات على القاذف فعليه أن يثبت صحة ما أبلغ به حتى يفلت من العقاب ولكن الحكم المطعون فيه خالف هذا الأصل وألقى عبء الإثبات على طاق الطاعن وقضى ببراءة المتهم أخذا باحتمال صحة الوقائع المنسوبة إلى الطاعن .

وحيث أن واقعة الحال أن الطاعن أقام دعواه مباشرة ضد المطعون ضده وآخرين لأنهم في يوم ١٩٥٣/٥/٢٤ بدائرة بندر شبين الكوم — المتهم الأول (المطعون ضده) قذف في حق الطاعن بأن أسند إليه أمورا أو كانت صادقة لأوجبت عقابه قانونا ولأوجبت احتقاره عند بني وطنه بأن نسب إليه أنه راوده عن نفسه والمتهم الأول أيضا أبلغ كذبا ومع سوء القصد في حق الطاعن بأن تقدم ضده بشكويين للسيد رئيس محكمة شبين الكوم الابتدائية الوطنية واوزارة العدل نسب إليه فيهما أمرا كاذبا هو الادعاء بأن الطاعن راوده عن نفسه والمتهمان الآخران حرضا المتهم الأول (المطعون ضده) على تقديم الشكويين سالفى الذكر وانضمامه على تقديمهما فتحت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق وطلبت النيابة عقابهم بالمواد ٣٩ ، ١/٤٠ — ٢ ، ١٧١ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات ومحكمة شبين الكوم الجزئية قضت بتاريخ ٦ من يوليو سنة ١٩٥٥ ببراءة المتهم الأول "المطعون ضده" من التهمة الأولى (تهمة القذف) وبخمسة شهورا واحدا مع الشغل وقدرت له كفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ في التهمة الثانية (البلاغ الكاذب) وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى (الطاعن) مبلغ ٥٠ جنيتها على سبيل التعويض والمصروفات المدنية وبراءة المتهمين الآخرين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة ثانى درجة قضت بتاريخ ٦ من يوليو سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم الابتدائى وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية — وأوردت مؤدى أقوال الشهود وأقوال طرفى الخصومة في التحقيقات الإدارية المضمومة وناقشت الأدلة القائمة فيها وفندت أسباب الحكم الابتدائى بأسباب سائفة مردودة إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها — وأشارت إلى التحقيقات الإدارية بقولها "ومن المسلم به فقها وقضاء أن القرارات الصادرة من السلطة التأديبية أو الإدارية المختصة لا تحوز قوة الشيء المقضى به إلا أن الحكم بصحة أو عدم صحة الإخبار مفوض للقاضى الذى يحكم فى الدعوى المقامة على من أخبروله السلطة التامة فى ذلك ويجب عليه حتما أن يستمع لدفاع المتهم وتحقيق الأمر المخبر به تحقيقا يقتنع هو به — بكذب البلاغ أو عدم كذبه — ثم ناقش

الحكم أقوال الشهود وانتهى إلى القول : "وحيث إنه متى كان ذلك فإن المحكمة متى رأت من الأدلة القائمة في الدعوى والتي فصلتها في هذا الحكم أنها لا تستطيع القطع بكذب الوقائع التي تضمنها البلاغ أو أن المتهم كان عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها أو أنه أقدم على تقديم بلاغه متتوياً بالسوء والاضرار بمن بلغ ضده ومن ثم تكون التهمة المنسوبة إلى المتهم قد افتقرت إلى جميع أركانها الأمر الذي يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام المدعى بالحق المدني بالمصروفات عن الدرجتين . لما كان ذلك - وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ويكفى أن يكون الحكم كما هو الحال في الدعوى قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم يجد فيها ما يؤدي إلى إدانة المتهم - هذا فضلاً عن أن الحكم قد أشار في ديباجته إلى البيان الذي يدعى الطاعن أنه أغفله - وكان ما قاله الحكم في شأن التحقيق الإداري صحيحاً في القانون وهو إذ أحل القرار الصادر من الجهة الإدارية محل الاعتبار فأنما كان ذلك لأسباب قدرها هو بوصفها عنصراً من عناصر الدعوى - وما أورده الحكم بشأن الجزاء الإداري كان في سبيل الرد على ما أثاره الطاعن من أن هذا الجزاء لما بلغ وهذا ما يسلم به الطاعن في طعنه - لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة وهي تقضي بالإبراء وما يترتب عليها من رفض الدعوى المدنية أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام - لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد حتماً أنها أطرحتها ولم تر ما تطعن معه إلى الحكم بالإدانة - وكان للمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ ببعضها وتطرح البعض الآخر دون بيان العلة ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في شطر من أقواله وغير صادق في شطر منها - وكان الحكم برئ من قالة الخطأ في القانون التي رماه الطاعن بها في الوجه الأخير من طعنه ولا محل

للاستشهاد وبأحكام صادرة في شأن جريمة القذف — التي انقضت بالحكم فيها نهائيا بالبراءة ولم تطرح أمام محكمة ثاني درجة المطعون على حكمها وكانت التهمة الوحيدة أمامها هي تهمة البلاغ الكاذب وما قاله الحكم في خصوصها صحيح في القانون - فإن ما يثيره الطاعن في طعنه ليس إلا جدلا موضوعيا وعودا لتقدير أدلة الثبوت في الواقعة مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٧٥)

القضية رقم ٧٦٤ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) وصف التهمة . دفاع . مواد مخدرة . استظهار المحكمة أن الاحراز كان بقصد الماطى وتغييرها الوصف القانونى للواقعة دون إضافة شئ من الأفعال أو العناصر التى لم تكن موجهة لاتهم . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) قض . سبب جديد . إجراءات . تحقيق . الدفع ببطلان إجراءات التحقيق الابتدائى . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .

(ج) إثبات . اعتراف . تفتيش . صدور اعتراف من المتهم هل اذ تفتيش باطل . تقديره . وضوحى .

١ - متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم فى ورقة الاتهام هى أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) فى غير الأحوال المرخص بها قانونا ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الاحراز بقصد التعاطى فغيرت الوصف القانونى للواقعة دون أن تضيف إليها شيئا من الأفعال أو العناصر التى لم تكن موجهة إلى المتهم فإنها لا تكون قد أخلت فى شئ بدفاعه .

٢ - الدفع ببطلان إجراءات التحقيق الابتدائى يجب إبدائه أولا أمام محكمة الموضوع والتمسك به من صاحب الحق فيه ولا يقبل إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد معنى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملايساتها ولها أن تعتمد فى حكمها عليه رغم العدول عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا " فى غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطابت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٣ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والجدول ١ الملحق به فأمرت الغرفة بذلك بتاريخ ١١/٩/١٩٥٤ ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمعاينة رمزى بشاى بنحيت بالسجن لمدة سبع سنين وتغريمه مبلغ ألف جنيه ومصادرة المسادة المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أدخل يدفاع الطاعن إذ دانه بتهمة احراز المخدر بقصد التعاطى وهى تهمة جديدة لم تكن موجهة إليه فى ورقة الاتهام ومن غير أن تلفت المحكمة نظره إلى هذا التعديل أو تستجيب إلى طلب سماع شهود نفى له .

وحيث إنه لما كانت التهمة الموجهة إلى الطاعن فى ورقة الاتهام هى أنه أحرز جودرا مخدرا (حشيشا) فى غير الأحوال المرخص بها قانونا وكانت المحكمة قد استظهرت أن الاحراز بقصد التعاطى فغيرت الوصف القانونى للواقعة دون أن تضيف إليها شيئا من الأفعال أو العناصر التى لم تكن موجهة للطاعن — وكانت الواقعة المسادية التى اتخذتها المحكمة فى حكمها أساسا للوصف الجديد هى نفس الواقعة المسندة للطاعن والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها

المرافعة - لما كان ذلك وكان الطاعن لم يطلب بالجلسة سماع شهود نفى له فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون ولا تكون المحكمة قد أخأت في شيء بدفاع الطاعن .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل إذ هوّل في الإدانة على ما أسفر عنه تفتيش منزل الطاعن مع أن التفتيش وقع باطلا لبطلان الإذن الصادر به إذ لم تسبقه تحريات جدية ولأن عضو النيابة الذي أصدره لم يكن مختصا بإصداره ولأن تنفيذه تم بطريقة مخالفة للآداب العامة .

وحيث إنه لما كان ما يشير به الطاعن في هذا الوجه هو دفع ببطلان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي يجب إبداءه أولاً أمام محكمة الموضوع والتسليم به من صاحب الحق فيه - وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فانه لا تقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع أن الحكم دان الطاعن بأحراز مادة مخدرة مع أن تقرير الطبيب الشرعي لم يبين نوع الحشيش المضبوط وأن المحكمة أخذت بجزء من شهادة معاون "بوايس" ولم تأخذ بجزء آخر منها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الفقرة ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ تحرم حيازة أو إحراز الحشيش وقد أثبت تقرير المعمل الكيماوي أن المادة المضبوطة حشيش فلا يجدى بعد ذلك الجدل في كنه هذه المادة التي عبر عنها القانون بقوله "الحشيش بجميع أنواعه وسمياته" ومردود كذلك بأن للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بما تعاضن إليه منها وتطرح ما عداه .

وحيث إن ما ينعمه الطاعن أخيراً على الحكم من أنه أخذ باعترافه المشوب بالبطلان لصدوره في أثر تفتيش باطل مردود بأن تقدير قيمة الاعتراف الذي

يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدرها حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تعتمد في حكمها عليه رغم العدول عنه — لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة الدفاع والرد صراحة على كل جزئية يثيرها ما دام الرد مستفادا ضمنا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الإثبات التي أوردتها فإن الطعن برمته يكون غير سديد ويتعين رفضه .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وفهم يمين الجندى ، والسيد أحمد صفوى المستشارين .

(٢٧٦)

القضية رقم ٧٦٧ لسنة ٢٦ القضائية :

إثبات . اعتراف . تفتيش . تفتيش باطل . حق القاضى فى الأخذ بالاعتراف اللاحق
للتهم بحيازته ذات الأشياء التى ظهر من التفتيش وجودها لديه .

بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى لجميع عناصر الإثبات الأخرى
المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر
الاعتراف اللاحق للتهم بحيازته ذات الأشياء التى ظهر من التفتيش وجودها لديه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعنين بأنهما حازا وأحرزا جواهر مخدرة أفيونا فى
غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى
محكمة الجنايات لمماقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٥/٣٢ و ٣٥ و ٣٧ من المرسوم
بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ وبالمعدل بالقانون رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٣ وبالبند ١
من الجدول "أ" المرافق له - ففردت الغرفة بذلك ولدى نظر الدعوى دفع المتهمان
ببطلان التفتيش . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوريا عملا بمواد
الاتهام ٥١ المادة ٣٧ من القانون المذكور برفض الدفوع وبمعاينة المتهم تاج
محمد على بالسجن لمدة ثلاث سنين وغرامة ٥٠٠ جنيه والمصادرة وبمعاينة
المتهم سيد عبد الله حسن الشهير بالسفاح بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ٣٠٠٠
جنيه والمصادرة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم بنى على إجراء باطل ذلك بأن إذن التفتيش الصادر ضد الطاعن الثاني قد صدر ممن لا يملكه . إذ أصدره وكيل نيابة أسيوط الكلية في حين أن مكان الحادث يقع في دائرة اختصاص محكمة البدارى - هذا وقد صدر الإذن لرئيس مكتب المخدرات بأسيوط دون غيره ممن يعاونونه ولم يتناول الطاعن الأول الذى لم يكن في حالة من حالات التلبس التى تسوغ القبض عليه وتفتيشه دون إذن من النيابة ولذلك قال الحكم إن تفتيش الطاعن الأول قد وقع باطلا وهذا البطلان يلحق القبض على الطاعن الثانى لحصوله بمعرفة المخبرين اللذين اصطحبا الضابط وقت التفتيش وهما ليسا من رجال الضبطية القضائية - ثم إن المحكمة أخطأت إذ اعتبرت واقعة الفاء الطاعن الثانى العلة التى وجد بها المخدر نتيجة لحالة التلبس تبيح لهما القبض قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حتمهما أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ثم عرض بعد ذلك لما أورده الطاعنان فى طعنهما فى قوله " إن اختصاص النيابة الكلية يشمل البيانات الجزئية التابعة لها وقد تبين من الاطلاع على الأوراق أن رئيس النيابة قد حول طلب التفتيش المقدم من رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالمديرية لوكيل النيابة الكلية الذى أصدر ذلك الإذن فهو إذن صحيح لا مطعن عليه - على أن ضبط المادة المخدرة المنسوب إليه أحرارها لم يكن وليد تفتيشه وإنما كان نتيجة رؤية المخبرين محمد عبد الطال عياط ومحمد عبد المجيد السيد له متلبسا بالقاء العلة التى وجدت بها تلك المادة فهو قد تخلى بنفسه عن حيافة تلك المادة على مرأى من هذين المخبرين هذا فضلا عن أنه إذا انتدب رئيس مكتب مكافحة المخدرات لتفتيش شخص من الأشخاص فله من غير شك أن يصطحب معه بعض معاونيه

لمساعدته في القيام بالاجراءات التي تتطلبها المأمورية تحت إشرافه " ولما كان ماقله الحكم في شأن الإذن بالتفتيش صحيحا في القانون وكانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن الطاعن الثاني عندما وقع بصره على رجال البوليس حاول الهرب وألقى طواعية واختيارا المخدر الذي كان يحمله قبل أن يقبض عليه ويفتش فإن ظهور المخدر على هذا النحو يعد تلوؤسا يبرر ما حصل من قبض وتفتيش ولا يقدح في صحة ذلك أن يكون أحد المخبرين هو الذي مثر على المخدر وآخر هو الذي أجرى القبض على الطاعن ما دام ذلك كله قد تم في حضور الضابط المأذون بالتفتيش وتحت إشرافه .

وحيث إن حاصل باقي وجوه الطعن أن الحكم المطعون فيه بني على إجراء باطل وشابه القصور ذلك أنه مع تسليمه بطلان التفتيش الحاصل على الطاعن الأول فإنه في جناية إحرار المخدر بقصد التعاطي استنادا إلى ما صدر منه من اعتراف في محضر ضبط الواقعة وفي تحقيقات النيابة في حين أن هذا الاعتراف باطل لأنه لم يصدر منه عن طواعية واختيار بل كان مبنيا على الخوف والفتور — هذا وقد تمسك الطاعن بطلان إجراءات التحريز لحصوله في غيبة الطاعنين بمعرفة رجال البوليس الملكي محمد جاد الكريم وهو ليس من رجال الضبطية القضائية ولكن المحكمة رفضت الدفع بأسباب لا تبرره ثم أن المحكمة اعتبرت إحرار الطاعن الثاني بقصد الاتجار واستندت في ذلك إلى مقدار الكمية التي ضبطت معه دون أن تقيم الدليل على الاتجار بخفاء الحكم قاصرا هذا فضلا عن أنها لم ترد على دفاع الطاعن من استعماله القاء المخدر والمثور عليه على الصورة التي جلت في التحقيقات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يشبه الطاعنان في هذه الوجوه بقوله : " وحيث إن الحاضر عن المتهمين دفع أيضا بطلان التفتيش بالنسبة لاتهم الأول نظرا لعدم صدور إذن به من الجهة المختصة وعدم وجوده في حالة تلبس تبيح ذلك التفتيش . وحيث إنه وإن كان ذلك المتهم لم يؤذن بتفتيشه حقيقة كما أنه لم يكن في حالة تميز ذلك إلا أنه قد اعترف صراحة وبالفصيل في محضر

تحقيق النيابة بإحرازه قطعة الأفيون التي ضبطت معه وقد صدر منه ذلك الاعتراف طواعية واختيارا وفي حضور محاميه فهو اعتراف صحيح غير مشوب بأي شائبة وهو يعد في ذاته دليلا مستقلا قائما بنفسه ضد ذلك المتهم ولا مطعن عليه وكافيا وحده لإثبات التهمة المنسوبة إليه . لما كان ذلك وكان بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى لجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر اعتراف المتهم اللاحق بمجازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه وكان تقدير قيمة هذا الاعتراف وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف الواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع وحدها — وكان القانون حين نص على الإجراءات الخاصة بتحرير المضبوطات ورفضها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ولم يرتب على مخالفتها بطلانا وإذن فيكفى أن تقتنع المحكمة بأن المضبوطات لم يصل بها عبث وتقدير ذلك هو من سلطة محكمة الموضوع وفي قول الحكم "إن الضابط انتقل مع المتهمين إلى نقطة الشامية حيث قام بتحرير المادة المخدرة المضبوطة وختم عليها بختم المخبر عبد المجيد جاد الكريم لعدم وجود ختم معه . وأنه ليس في ظروف الدعوى ما يشير بالشك نحو ما اتبع بشأنها وقد اعترف المتهم الأول صراحة أمام النيابة بأن الأفيون المضبوط مملوك له " في هذا ما يكفي للرد على ما أثاره الطاعنان في هذا الخصوص — لما كان ذلك وكان لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحرازه لها وأيسر ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وقيام هذه الحالة وعدمها مسألة موضوعية — لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة قانونا بتعقب كل وجه دفاع يبدىه الطاعنان إذ يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم فإن ما ينهه الطاعنان لا يكون إلا جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسدة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برياسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(٢٧٧)

القضية رقم ٧٦٩ سنة ٢٦ القضائية :

حكم " تسبب كاف " . عادة مستديمة . اطمئنان المحكمة الى أن المتهم هو محدث إصا بن الرأس . الخطأ في تحديد أيهما التي أحدثت الكسر . لا عيب .

متى اطمأنت المحكمة الى أن المتهم هو محدث الاصابتين اللتين وجدنا برأس المجنى عليه فلا ضير في أن تخطئ في تحديد أيهما التي أحدثت الكسر ما دام المتهم يحمل وزرها معا ويكون الخطأ في ذلك مما لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولا يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب محمد علي أبو هديمه فأحدث به الاصابتين الموضعتين بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف عن إحداها عاهة مستديمة هي فقد جزء من عظام الجبهى الجدارى الصدغى الأيسر تقدر بنحو خمسة وعشرين في المائة وتعرض حياة المجنى عليه للخطر - وطلبت الى غرفة الاتهام إحالته الى محكمة جنايات أسبوط لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ عقوبات فقررت الغرفة بذلك وقد ادعى محمد علي أبو هديمه بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاقبة عبد الرحيم فراج عبد الدايم بالسجن لمدة ثلاث سنين وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠٠ ج والمصاريف المدنية و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن الخطأ في الإسناد ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت على خلاف ما جاء بالتقرير الطبي أن الكسور التي تخلفت عنها العاهة برأس المجنى عليه حدثت من الضربة التي أصابته بالجبهة اليسرى من الجبهة في حين أنه واضح من هذا التقرير أنها حدثت من إصابة الجدارية اليسرى مما ترتب عليه إهدار دفاع الطاعن القائل بعدم إمكان نسبة العاهة إليه أزاء ما يؤخذ من أقوال المجنى عليه من أن الإصابة التي أحدثها به الطاعن إنما هي إصابة الجبهة وهذه لم تترك عاهة أخذا بما جاء بالتقرير الطبي . هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم من أن الجدل في تبيين محدث العاهة غير منتج لأن المجنى عليه لم ينسب إلى أحد غير الطاعن أنه اعتدى عليه — ما ذهب الحكم إليه من ذلك غير سديد لأن الطاعن صرح بأنه سقط عقب الاعتداء عليه ولم يدر ما أصابه بعد ذلك وبذا يكون الحكم قد بنى على ما يخالف الثابت بالأوراق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مرتبه عليها لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعصا غليظة على رأسه أحدث به كدما بأيسر الجبهة ثم ثنى عليه بضربة أخرى أحدثت به كدما بليغا بالجدارية والصدغية اليسرى وقد أفقده الصواب على الأثر ثم قال من دفاع الطاعن " كذلك لا محل لما تمسك به الدفاع من أن المجنى عليه ذكر في أقواله الأولى أن المتهم ضربه ضربة واحدة ذلك لأن الثابت من الأوراق أن المجنى عليه حينئذ سئل من ذلك كان قد بلغ به النصب والأهياء حدا جعله غير قادر على النطق بعد ذلك فأرجأ المحقق تكملة مناقشته إلى أن تتحسن حالته الصحية ونقله الإسعاف إلى المستشفى وعندما استرد وعيه ونوقش في عدد الضربات التي ضربها له المتهم ذكر أنه ضربه بالعصا مرتين — على أن المجادلة في عدد الضربات لا محل له طالما أن المجنى عليه قى أن أحدا تعدى عليه خلاف

المتهم " لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الطاعن هو محدث الإصابتين اللتين وجدنا برأس المجنى عليه فلا خير في أن نخطيء في تحديد أيهما التي أحدثت الكسر مادام المتهم يحمل وزرها معا ويكون الخطأ في ذلك مما لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولا يعيبه ولما كان لا تريب على المحكمة في أن تأخذ برواية للمجنى عليه دون أخرى متى اطمأنت إليها وكان ما يثيره الدفاع حول ما انتهت إليه المحكمة من حصر التهمة في الطاعن استنادا إلى قول المجنى عليه أن أحدا غيره لم يعتد عليه إنما هو محاولة للجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة مما لا يثار أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك كله فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
حرمصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٧٨)

القضية رقم ٧٥٥ سنة ٢٦ القضائية :

ضرب أفضى إلى الموت . - منوأة جنائية . - ثبوت أن المجنى عليه أصيب في رأسه أربع
إصابات رضية أحدث المتهم إحداها . - حصول وفاة المجنى عليه نتيجة إصابات الرأس جميعها .
مسألة المتهم عن جريمة الضرب المميت . - صحيح .

متى أثبت الحكم أن المجنى عليه أصيب في رأسه بإصابات أربع وضية ، وأن
المتهم هو المحدث لإحدى هذه الإصابات وانتهى الحكم من ذلك إلى أن المتهم
مستول عن جناية الضرب المميت على أساس ما استبان من تقرير الصفة التشريحية
من أن الضربة التي أوقعها المتهم هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى
عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته ، فإن الحكم يكون قد أصاب بحجة
الصواب في تقرير مسؤولية المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - أحمد عطيه مبروك و ٢ - عبد الفتاح
حيف النصر و ٣ - عبد الونيس عبد الجواد و ٤ - عوض مزار
و ٥ - عبد الباقي مجاور عبد الباقي و ٦ - متيسر هيبه عبد السلام و ٧ - عبد التواب
عبد السلام الراعى بأنهم أولا - المتهمان الأول والثاني ضربا عمدا رضوان
مجاور عبد الباقي فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية
ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . ثانيا - المتهمان
الثالث والرابع ضربا رضوان مجاور عبد الباقي فأحدثا به الإصابات الموصوفة

بالتقرير الطبي والتي كان يتقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما او دامت حياة المجنى عليه . ثالثا - المتهم الأول أحدث بعبد الباقي مجاور عبد الباقي الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقدر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . رابعا - المتهمان الخامس والسادس أحدثا بأحمد عطية مبروك الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقدر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . خامسا - المتهم السابع أحدث بغاليه مزار الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقدر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى قاضي التحقيق إحالتهم إلى غرفة الاتهام لتحويلهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم الأول والثاني بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات والباقيين بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فقرر قاضي التحقيق إحالتهم إلى غرفة الاتهام بمحكمة الفيوم الابتدائية التي قررت إحالتهم إلى هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمواد سالفة الذكر وبالجلسة المذكورة قررت المحكمة فصل اللجنة عن الجناية وقصر نظر الدعوى على الجناية المنسوبة لكل من المتهمين الأول والثاني وإحالة الجناح إلى المحكمة المختصة . ومحكمة جنايات الفيوم قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام . أولا - بمحاكمة أحمد عطية مبروك بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين (ثانيا) براءة عبد الفتاح سيف الناصر مما أسند إليه عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى وبالفصول في الاستدلال ، ذلك بأن الذي ثبت من تقرير الطبيب الشرعي هو وجود أربع إصابات برأس المجنى عليه ولم يتم دليل من الأوراق على أن الطاعن هو محدث هذه الإصابات وجاءت شهادة أخي المجنى عليه غير قاطعة في نسبة الإصابة الميتة إلى الطاعن ولم يقطع شاهد بأن تلك الإصابات وقعت من المتهم ، ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم إذ أسند جنابة الضرب المفضي إلى الموت إلى الطاعن وأدانه بها مع اشتراك

أشخاص عديدين في المعركة يكون قد جاوز التطبيق القانوني السليم وأخطأ في الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان مما قاله أنه في يوم الحادث " نزلت أغنام المتهم الأول (الطاعن) في زراعة ذرة مملوكة لعبد الباقي مجاور عبد الباقي ، فطردها هذا الأخير باستعمال عصا كانت بيده ، فأقبل أحمد عطية المذکور ومعه عصا غليظة واعتدى بالضرب على عبد الباقي مجاور صاحب الزراعة فضربه هذا الأخير بعصاه واستغاث فحضر أخوه المجنى عليه رضوان مجاور عبد الباقي ثم حضر بعض أقرباء المتهم أحمد عطية مبروك واعتدى عليه هذا الأخير بضر به بعصاه الغليظة على رأسه كما ضربه غيره من أقربائه على رأسه وفي مواضع أخرى من جسمه فحدثت به الإصابات المبهنة بالتقرير الطبي وقد أودت إصابات الرأس بحياته ... " لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد ما شهد به الشاهد عبد الباقي مجاور من أنه رأى الطاعن وهو يضرب المجنى عليه على رأسه بعصا غليظة ، كما حصل الحكم ذلك من شهادة شاهدين آخرين سمعتهما المحكمة بالجلسة ، ثم أشار إلى نتيجة تقرير الصفة التشريعية من أن الإصابات التي أصيب بها المجنى عليه رضية حديثة يجوز حدوثها من جسم صلب أيا كان ، وأن إصابات الرأس مجتمعة هي التي أحدثت الوفاة ولما كان يتضح من هذا الذي أثبتته المحكمة أن المجنى عليه أصيب في رأسه بإصابات أربع رضية ، وأن الطاعن هو المحدث لاحدى هذه الإصابات وقد انتهى الحكم من ذلك إلى أن الطاعن مسئول عن جناية الضرب المميت على أساس ما استبان للمحكمة من تقرير الصفة التشريعية من أن الضربة التي أوقعها الطاعن هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته ، لما كان ذلك فإن

الحكم يكون قد أصاب محجة الصواب في تقرير مسؤولية الطاعن ، وأثبت بما فيه الكفاية - العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلته والنتيجة التي حدثت لوفاة المجنى عليه ، ولا محل لما يزعمه الطاعن من القصور والخطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسنين ، واحمد زكى كامل المستشارين .

(٢٧٩)

القضية رقم ٦٧٥ سنة ٢٦ القضائية :

قتل خطأ . خطأ أى من المتهم أو المجنى عليه لا ينفى مسئولية الآخر .

يصح في القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع حادث القتل الخطأ
مشاركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة جابر محمد المسال (الطاعن) بأنه تسبب بغير قصد ولا
تعمد فى قتل العربى عبد الحميد عامر وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه
ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارة النقل الميمنة بالمحضر بحالة ينجم عنها الخطر وعلى يسار
الطريق فاصطدم بالسيارة ١١٨ نقل اسكندرية والتي كانت قادمة فى عكس
اتجاهه وترتب على ذلك إصابة المجنى عليه بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياته ، والنيابة طلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون
العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة رشيد الجزئية أدخلت النيابة على ابراهيم
كشك قائد السيارة رقم ١١٨ : متهما آخر فى الدعوى . كما ادعى بحق مدنى ورثة
العربى عبد الحميد عامر المجنى عليه وهم ١ - عبد الحميد عامر عن نفسه وبصفته
ولياً شرعياً على حفيده نعيمة و ٢ - الست أسماء محمد البحيرى " والدة المجنى
عليه " و ٣ - الست السمرة محمد العربى " زوجة المجنى عليه " وطلبوا الحكم
لهم قبل المتهمين متضامنين مع ١ - حسن حسن الحياط و ٢ - أحمد حسن
الحياط و ٣ - السيد احمد حسن الحياط بصفقتهم مسئولين عن الحقوق المدنية

بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا . أولا : بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وخمسة جنيهات كفالة لوقف التنفيذ وذلك عملا بمادة الاتهام سالفة الذكر . وثانيا : ببراءة المتهم الثانى مما أسند إليه . وثالثا : بالزام المتهم الأول والمسئولين عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا للدعين بالحقوق المدنية أربعائة وخمسين جنيها منها مبالغ ثلاثمائة جنيه لابن المتوفى والباقي لباقي الورثة مثالثة بينهم مع المصاريف المدنية المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم هذا الحكم ثانى يوم صدوره طالبا إلغاؤه وبراءته مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله ، كما استأنفه كل من المسئولين عن الحقوق المدنية وطلبوا رفض الدعوى المدنية قبلهم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت الاستئنافات المذكورة ورفضت حضوريا لثبوتهم ولحسن حسن الحياط والسيد حسن الحياط وغايبيا لباقي المسئولين عن الحقوق المدنية وهم ورثة أحمد حسن الحياط : أولا . بقبول استئناف المتهم وحسن حسن الحياط شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيدا للحكم المستأنف بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية وإلزام حسن حسن الحياط بمصروفاتها الاستئنافية . وثانيا : بعدم قبول استئناف السيد أحمد حسن الحياط وباقي المسئولين عن الحقوق المدنية لرفعه من غير ذى صفة وألزمت الأول بمصروفات استئنافه وباقي المسئولين عن الحقوق المدنية بمصروفات استئنافهم من تركة مورثهم المرحوم أحمد حسن الحياط . فطعن المحكوم عليه " المتهم " فى الحكم الأخير بطريق النقض... الخ.

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أغفل بيان الخطأ الذى يعتبر الطاعن مسئولا عنه ، كما أغفل بيان رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين وقوع الحادث الذى نجم عن خطأ المجنى عليه وحده حين قذف بنفسه من السيارة قبل وقوع التصادم مما أدى إلى إصابته بالاصابات التى أودت بحياته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها واستظهر ركن الخطأ فيما رواه الشاهدان عبده احمد شكشوك وأحمد محمد حسن زيتون من أن الطاعن كان يسير بسيارته على يسار الطريق وقد أضاء النور الكبير وسار بسرعة غير عادية وترتب على هذا الخطأ حصول التصادم وسقوط المجنى عليه من فوق السيارة وإصابته بإصابات أدت إلى وفاته ، كما استظهر الخطأ من المعاينة التي أجراها المحقق وأثبت فيها أن سيارة الطاعن كانت تقف عقب الحادث في وسط الطريق ، وأن السيارة الأخرى التي اصطدمت بها كانت على يمين الطريق بحيث كان يقف نصفها الأيمن على الجانب اليماني للطريق والنصف الآخر على الطريق الأسفلت — لما كان ذلك ، وكان ما استخلصه الحكم من أقوال الشاهدين ومن المعاينة سائغا ويتحقق به ركن الخطأ ، وكان الحكم قد أورد مؤدى التقارير الطبية التي جاء فيها أن الإصابات التي بالمجنى عليه رضية احتكاكية تحدث من المصادمة والاحتكاك بجسم صلب راض ثقيل ، ويبرز حصولها من مصادمة سيارة ، وقد نشأت الوفاة من كسر عظام الجمجمة والرقبة والأضلاع اليمنى ونزيف على سطح المخ. واستخلص مما تقدم رابط السببية بين خطأ الطاعن ووفاته المجنى عليه ، وهو استخلاص سائغ مقبول ، وكان يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه أن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارود المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حساين المستشارين .

(٢٨٠)

القضية رقم ٧٨٤ سنة ٢٦ القضائية :

ضرب أحدث عاهة مستديمة . عدم تحديد نسبة للنقص الذي يتطلبه القانون في تحديد العاهة .
لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يتطلبه لتكوين العاهة ، بل يكفي
لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذي تخلفت به قد فقدت بصفة
مستديمة ولو فقدا جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد .

الوقائع

انهمت النيابة العامة : ١ - عبد الحليم علي سالم و ٢ - عبد الحميد علي سالم
و ٣ - عبد المعطي علي سالم (الطاعنين الثلاثة) و ٤ - الجوهري محمد عوض
و ٥ - عبد المعطي محمد عوض بأنهم . أولا : المتهم الأول - ضرب المتهم الخامس
عمدا بعصا على ساعده الأيسر فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي
والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة بسيطة في نهاية حركتي
كعب و بطح الساعد الأيسر بما يقدر بنحو ٥٠٪ وثانيا : أحدث عمدا بالمتهم
الخامس الإصابة برأسه تقرر لعلاجه من أجلها مدة لا تزيد على العشرين يوما .
والمتهمون الأول والثاني والثالث أحدثوا عمدا بالمتهم الرابع الإصابات المبينة
بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما .
والمتهم الرابع : أحدث عمدا بفرحة علي سالم الإصابات المبينة بالتقرير الطبي
والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . والمتهم الخامس أحدث عمدا
بالمتهم الثاني الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين

يوماً. والمتهم الخامس أيضاً أحدث عمداً بالمتهم الثالث الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجه من أجلها مدة لا تزيد على العشرين يوماً. وطلبت النيابة إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة جنايات الزقازيق لمحاكمتهم بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . والمحكمة المذكورة قضت بحضورياً بمعاقبة المتهم عبدالحليم على سالم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبمعاقبة كل من عبدالحميد على سالم وعبد المعطى على سالم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وبتفريم كل من الجوهري محمد عوض وعبد المعطى محمد عوض خمسمائة قرش ، وذلك عملاً بمادتي الاتهام السالف ذكرهما مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات ، بالنسبة لمتهم الأول ، والمادة ٢/٣٢ من ذات القانون بالنسبة لمتهمي الأول والثاني والخامس فطعن المحكوم عليهم الثلاثة الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، إذ دان الطاعن الأول بجريمة إحداث العاهة بالمجنى عليه مع شيوخ التهمة بينه وبين الطاعن الثاني الذي اشترك في ضرب المجنى عليه على ذراعه اليسرى التي تخلفت بها العاهة ، كما أخطأ في اعتبار ما انتهت إليه حالة الإصابة عاهة مستديمة ، مع أن الإصابة لم تصبح نهائية بعد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال ”إنها تتحصل في أن عبد المعطى محمد عوض (المتهم الخامس) توجه في يوم ١٩٥٢/٦/٧ مع زوجته بركة على سعود لرى حقله الكائن بزمَام الشبانات مركز الزقازيق وهناك حضر له المتهمون عبدالحليم على سالم وعبد الحميد على سالم وعبد المعطى على سالم ونازموه على حد يفصل بين أرضه وأرضهم . ثم قام شجار بين الطرفين لذلك السبب اعتدى فيه المتهم عبد الحليم على سالم (الطاعن الأول) على عبد المعطى محمد عوض بالضرب بعصا على ذراعه اليسرى فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها العاهة المستديمة الميمنة بوصف التهمة ، بينما ضرب به المتهم عبد الحميد على سالم (الطاعن الثاني) بعصا على رأسه فأحدث به إصابة أخرى تقرر لعلاجها

مدة لا تزيد عن عشرين يوما“ — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص من أقوال المجنى عليه وزوجته بركة على سعود والشاهد سليم السيد عطيه أن الطاعن الأول هو الذى أحدث إصابة الذراع اليسرى التى تخلفت عنها العاهة ، وأن الطاعن الثانى أحدث به إصابة الرأس ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه لم يقع خطأ فى الاسناد فيما قاله الشهود وكان القانون لم يحدد نسبة معينة للنقص الذى تطلبه لتكوين العاهة بل يكفى لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذى تخلفت به قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقد جزءا مهما يكن مقدار هذا الفقد ، وكان الحكم قد أثبت نقلا عن التقرير الطبى الشرعى أن إصابة الساعد الأيسر للصاب قد تخلفت عنها إعاقة بسيطة فى نهاية كب و بطح الساعد المذكور تعد عاهة مستديمة وتقلل من كفاءته على العمل بنحو ٥ ٪ — لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه أغفل أقوال الشهود التى أدلوا بها أمام البوليس وهى الأقوال الأولى الحالية من التأثير والتلقين ، كما أغفل الرد على ما أثاره الطاعنون من وجود تناقض بين أقوال الشهود فى مراحل التحقيق المختلفة مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها فى حق الطاعنين أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، ولما كان للحكمة أن تأخذ بما يقرره الشاهد أمامها ، وإن خالف أقواله الأولى فى التحقيق ، ما دامت قد اطمأنت إليها ، وكان التناقض فى أقوال الشهود يفرض قيامه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه — لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون سليما لم يخالف القانون فى شيء ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود إبراهيم امما عيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود
محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٨١)

القضية رقم ٨٠٠ سنة ٢٦ القضائية :

آثار . جريمة التعدي على أرض أثرية . هي جريمة مستمرة متجددة .

جريمة التعدي على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق
الدعوى العمومية فيها في السقوط إلا عند انتهاء حالة الاستمرار .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : إعتديا على أرض أثرية بأن أهداها
للزراعة ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٤/٣٠ من القانون رقم ٢١٥
لسنة ١٩٥١ ومحكمة شين القناطر الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام
بتفريم كل من المتهمين عشرة جنيات وإلزامهما برد الشيء إلى أصله فاستأنفا ،
ومحكمة بنها الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بقبوله شكلا
وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما في الحكم
الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ،
كما شابه القصور ، ذلك بأن المحكمة طبقت في حق المتهمين القانون رقم ٢١٥
لسنة ١٩٥١ ، مع أن وضع يدهما على الأرض يرجع إلى سنة ١٩٤٦ ، وما كان

يجوز قانونا للنيابة العامة أن ترفع الدعوى العمومية على المتهمين في سنة ١٩٥٥ لسقوط الجريمة المسندة إليهما بمضى المدة لاسيما وأن مصلحة الآثار قرر لم تعترض على وضع يد الطاعنين في خلال هذه الفترة ، وقد أبدى هذا الدفاع للمحكمة ، فلم ترد عليه في حكمها ، يضاف إلى ذلك أن مفتش الآثار قرر أمام محكمة أول درجة أن الأرض موضوع النزاع سلمت لمصلحة الأملاك بعد أن تحققت من خلوها من الآثار وزوال الصفة الأثرية عنها ، مما كان يقتضى من المحكمة عدم تطبيق أحكام الآثار . هذا وقد ذكر الطاعنان ذلك في المذكرة المقدمة منهما للمحكمة الاستئنافية ، وقد أيدت هذه المحكمة حكم محكمة أول درجة لأسبابه ، دون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد استئنافيا لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما قاله من أنها تخلص ” فيما أبلغ به رضوان يونس إبراهيم وقرره عند سؤاله من أن المتهمين (الطاعنين) قاما بإصلاح قطعة من الأرض تبلغ مساحتها ٢٠ فدانا قاموا بزراعتها حال أنها مملوكة لمصلحة الآثار ... وأنه بسؤال منهم الثانى قرر أنه والمتهم الأول بضمان يدهما على ١٤ فدانا من أرض مصلحة الآثار ولما تبين لهما خلوها من الآثار قاما بزراعتها ... ” ولما كان الحكم قد استخلص من شهادة مفتش الآثار بجحاسة المرافعة ما فرده من أن أرض مصلحة الآثار محددة العلامات ، وأنه معين لحراستها خفراء من المصلحة ، وقد أبلغ أحدهم بوقوع اعتداء المتهمين عليها ، وانتهى في منطق سليم إلى أن الأرض التى يتمسك الطاعنان بوضع يدهما عليها مازالت فى ملك مصلحة الآثار استنادا إلى أن القانون الخاص بالآثار ينص على أنه لا يجوز إخراج أى أرض من عداد الأراضى الأثرية إلا بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على اقتراح المصلحة المختصة ، ثم عقب الحكم بقوله إن لا عمل بعد ذلك لما جاء بدفاع المتهمين — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن الثانى الذى إبداه أمامها وبناء على صدور قرار من وزير المعارف بإخراج الأرض محل النزاع من عداد الأراضى الأثرية ، فقال إن هذا الدفاع لا يغير من الأمر فى شيء لأن واقعة التهمة قد اقررت قبل صدور ذلك القرار لوصح أنه صدر

لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ أن الأراضي الأثرية تعتبر من أملاك الدولة العامة ، وكان من المقرر كذلك أن هذه الأموال العامة مما لا يجوز التصرف فيها أو تملكها بالتقادم ، وأنها لا تفقد صفتها ما دامت مخصصة للنفعة العامة بالفعل ، أو بمقتضى قانون أو مرسوم (المادة ٨٧ من القانون المدني) — لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية ، أن محكمة ثاني درجة بعد أن أتمت سماع الدعوى حيزت القضية للحكم ، ولم تصرح لأحد من الخصوم بتقديم مذكرات كتابية ، فإن المحكمة تكون في حل من أن تلتفت عما يوجد في ملف الدعوى من مذكرات غير مصرح منها بتقديمها ، أما ما يقوله الطاعنان في خصوص سقوط الحق في الدعوى العمومية بالتقادم فردود بما هو ثابت بوصف التهمة المدون بالحكم المطعون فيه من أن الفعل المنسوب إليهما ارتكابه قد وقع في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٤ وفوق ذلك ، فإن هذا الفعل هو من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى العمومية فيها في السقوط إلا عند انتهاء حالة الاستمرار . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعنان لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمد إبراهيم اسماعيل ، ومطفي كامل ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٨٢)

القضية رقم ٨٠١ سنة ٢٦ القضائية :

سلاح . مجرد الحيازة المادية للسلاح غير المرخص أما كان الباعث على الحيازة ولو كان لأمر
عارض . كفايته لتوفر الجريمة .

يكفي لتوفر جريمة إحراز السلاح بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية أيما كان
الباعث على الحيازة . ولو كان لأمر عارض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - أحرز البندقية المبينة بالمحضر بغير
ترخيص . وثانيا - أطلق البندقية سالفة الذكر داخل القرية . والنيابة طلبت
عقابه بالمواد ١ و ٨/١ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ و ٢/٣٨٩ من قانون
العقوبات .

ومحكمة الحسينية الجزئية قضت بحضوريه . أولا - ببراءة المتهم من التهمة الأولى
عملا بالمادة ٤/٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية . وثانيا - بتغريمه مائة قرش
عن التهمة الثانية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاءه ومعاقبة المتهم عن
التهمة الأولى بمواد الاتهام ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بحضوريه بقبوله
شكلا وفي موضوعه . أولا - بإجماع الآراء بالنسبة للتهمة الأولى بإلغاء الحكم المستأنف
وحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وتغريمه عشرة جنيهات والمصادرة وأمرت
بوقف تنفيذ حقوق الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات من اليوم .
وثانيا - وبالنسبة للتهمة الثانية برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فظن المحكوم
عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل نص المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ حين دان الطاعن تأسيساً على أن الإعفاء من العقوبة المنصوص عليها في تلك المادة مقصور على الأشخاص الذين يحوزون أو يحوزون الأسلحة أو الذخائر في تاريخ العمل بأحكام القانون ، إذا قاموا خلال شهرين من هذا التاريخ بطلب الترخيص أو بتسليم ما لديهم من أسلحة إلى مقر البوليس أو قدموا الإخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون المذكور ، أما الأشخاص الذين ارتكبوا جريمة إحراز السلاح قبل ظهور هذا القانون ، فلا ينتفعون بالإعفاء ، واستدل الحكم على مطابقة هذا التأويل لمراد الشارع بإصدار القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الذى حدد الأشخاص الذين يتناولهم الإعفاء ، ومع هذا الخطأ في التأويل ، فإن الحكم المطعون فيه عاد وأخذ الطاعن بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ على اعتبار أنه هو القانون الأصلح ، فكان ينبغى إذن أن يشمل الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١ السالفة الذكر ، لأن الإعفاء الذى ورد فيها جاء عاماً غير مقيد بأى قيد على خلاف القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الذى نص على تحديد نطاق الإعفاء وعدم سريانه إلا بشروط معينة .

وحيث إن قضاء محكمة النقض جرى على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محوزين أسلحة نارية أو ذخائر ماقباً على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . وقد أفصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ (١) التى أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، على أن الإعفاء من العقاب

المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزا أو محززا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء مريان هذا القانون ، وهو نص تفسيري للتشريع السابق ، كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية — لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الأوراق أن جريمة إحراز السلاح التي نسبت إلى الطاعن وقعت في يوم ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ ، أي قبل صدور القانون المتقدم الذكر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقبه من هذه الجريمة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الطاعن دفع التهمة في المذكرتين المقدمتين منه لمحكمة أول وثاني درجة بأن البندقية التي ضبطت معه ملك لشقيقه الأكبر ومرخصة باسمه ، وأنه نظرا لأن هذا الشقيق كان في يوم الضبط مريضا ومائدا من محل تجارته الذي يبعد عن منزله مسافة خمسة كيلومترات ، فقد حمل عنه الطاعن هذه البندقية ، مما حدا بالنيابة العامة إلى إصدار الأمر بتسليم البندقية إلى مالكها ، وإن كانت قد عادت بعد ذلك وأمرت بضبطها وحفظها على ذمة القضية . هذا إلى أن الطاعن دفع التهمة أيضا بأن الكونستابل الذي ضبط الواقعة أثبت على لسانه أقوالا بعيدة عن الحقيقة نظرا لوجود خصومة بينه وبين الطاعن مردها إلى رغبة الكونستابل في امتحان منزل يقيم فيه الطاعن ورفض هذا الأخير إجابته إلى تحقيق هذه الرغبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤاده " أن الكونستابل الممتاز نجيب سلامه أثبت في محضره المؤرخ ١٩٥٤/٢/٢٧ أنه علم من التحريات السرية بوجود أشخاص يحززون أسلحة نارية بدون ترخيص ، فقام بصحبة الجاويش حسن عبد المنعم والعسكري عبد الحميد السيد سليم بأمورية سرية إلى ناحية بركة العبد التابعة لقصاصين الشرقية ، ولما وصلوا هناك سمعوا إطلاق أميرة نارية داخل المساكن ناحية قصاصين الشرقية فتوجهوا نحو مصدر الصوت فشاهدوا الأهالي مجتمعين في عرس لأحد أهل البلدة وشاهدوا المتهم بيده بندقية خرطوش بروحين عيار نمرة ١٢ ، فقبضوا عليه وبتفتيشه عثر معه على طلقة

خراطوش عيار ١٢ صالحة للاستعمال وبسؤال المتهم بمحضر ضبط الواقعة اعترف بإحرازه للبندقية المضبوطة وقرر أنه حضر العرس بدهوة من صاحبه، وأنه لم يكن يعلم بأن إطلاق الأعمرة النارية داخل المساكن مخالف للقانون، وقال إنها تقاليد درج دليها الريف في مثل هذه المناسبات، وتقدم عهد الشربيني شقيق المتهم بشكوى ذكر فيها أن البندقية المضبوطة ملكه، خاصة وأنها مرخصة، وأن رخصتها تنتهي في ١٩٥٤/١٢/٣١ وأنه نظرا لمرضه المفاجئ سلمها لأخيه المتهم اتوصلها إلى منزله ... "ولما كانت الواقعة على هذه الصورة وقد أثبتها الحكم على الطاعن بأدلة سائغة مقبولة تتحقق بها في صحيح القانون جريمة إحراز السلاح بغير ترخيص، إذ يكفي اتوفرها مجرد الحيابة المادية أيا كان الباعث على الحيابة، ولو كان لأمر عارض كما يزعم الطاعن في طعنه، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل، أما ما يثيره في شأن الضغينة بينه وبين الكونستابل فلا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٨٣)

القضية رقم ٧٩٠ سنة ٢٦ القضائية :

تموين . حيازة المتهم وهو صاحب مخبز أفرنكي دقيقا صافيا ومطابقا في صفاته لإلواصفات
ولكنه من نوع غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ . مخالفة ذلك للقرار الوزاري رقم ٢٥٩
سنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥

متى ثبت أن المتهم صاحب مخبز أفرنكي ، وقد ضبط في محله دقيق ثبت من
التحليل أنه من نوع غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ ، فإن حيازته لهذا الدقيق
بغير ترخيص خاص ، ولو كان صافيا ومطابقا في صفاته لإلواصفات ، يعد
في نظر القانون جريمة معاقبا عليها بمقتضى المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩
سنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥

الوقائع

اتهمت النيابة العامة حلمي ابراهيم عبد العال بصفته صاحب مخبز يقوم بصناعة
الخبز الأفرنجي — حاز واستخدم بغير ترخيص سابق من وزارة التموين دقيقا غير
الدقيق الفاخر نمرة ١ المحددة مواصفاته قانونا ، وطالبت عقابه بالمواد ٤ و ٥٦
و ٥٧ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٤ و ٥ و ١٦ و ١٩ من القرار
رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ، ولدى محكمة الاسكندرية الجزئية دفع المتهم بعدم جواز
نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فضمت المحكمة هذا الدفع للوضوع ، وقضت .
أولا — برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وببطلانها .
وثانيا — بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وشهر

ملخص الحكم على واجهة المحل بحروف كبيرة لمدة ستة أشهر بلا مصاريق وكفالة عشرين جنيتها لوقف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك تطبيقا لمواد الاتهام صالفة الذكر مع المادتين ٣/٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات لأن المتهم هائد والمادة ٢ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٦ ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ القانون حين قضى ببراءة المطعون ضده قولا منه بأنه لا وجه لمساءلته عن حيازة دقيق القمح الصافي ، مع أنه لا يجوز له - بصفته صاحب مخبز أفرنكي - حيازة غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ طبقا للمادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ إلا بترخيص خاص ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مستوجبا للنقض .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى العمومية على المطعون ضده بتهمة أنه في يوم ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ بدائرة قسم اللبان بصفته صاحب مخبز يقوم بصناعة الخبز الأفرنكي حاز واستخدم بغير ترخيص سابق من وزارة التكوين دقيقا غير الدقيق الفاخر نمرة ١ المحددة مواصفاته قانونا ، الأمر المنطبق على المواد ٤ و ٥٦ و ٥٧ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمواد ٤ ، ٥ ، ١٦ ، ١٩ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ وقد دانت محكمة الدرجة الأولى على أساس هذا القانون ، ولما استأنف المطعون ضده قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه ببراءته ، وذلك على أساس " أن لا وجه لمساءلته طالما أنه ثبت من تحليل الدقيق المضبوط أنه من نوع دقيق القمح الصافي وموافق للواصفات القانونية ، وأنه لم يستثن من الأوراق وجه إلزام المتهم بالاعتصام على حيازة دقيق من النوع الفاخر نمرة ١ دون غيره من أنواع الدقيق الأخرى ،

وأنه لذلك تكون التهمة على غير أساس دون ما اعتبار لما أبداه المنهم من دفاع بأن الدقيق المضبوط لديه من النوع الفاخر“ .

وحيث إن المادة ١٦ من القانون الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المطبق على واقعة الدعوى نصت على أنه ”يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة والصناعة على أصحاب مصانع الفطائر والكعك والخباز التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنكي أو الشامي وأصحاب محال بيع الدقيق المرخص لهم ببيع الدقيق الفاخر والمسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بآية صفة كانت دقيقا غير الدقيق الفاخر نمرة ١ المحددة مواصفاته بالمادة الخامسة من هذا القرار في حدود الكميات المرخص لهم بها من الوزارة“ . ثم فرق هذا القرار في المادتين الرابعة والخامسة منه بين ما هو دقيق قمح صاف وما هو دقيق قمح فاخر ، وبين مواصفات كل منهما — لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده صاحب مخبز أفرنكي ، وقد ضبط في محله دقيق ثبت من التحليل أنه من نوع غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ فإن حيازته لهذا الدقيق بغير ترخيص خاص ، ولو كان صافيا ومطابقا في صفاته للمواصفات يعد في نظر القانون جريمة معاقبا عليها بمقتضى المادة ١٦ من القرار الوزاري آنف الذكر والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده على أساس ما أورده في أسبابه قد أخطأ القانون بما يتعين معه نقضه . هذا ولما كان هذا الخطأ في القانون قد حجب المحكمة عن البحث في إسناد الواقعة وسائر عناصرها الموضوعية ، فإنه يتعين مع النقض الإحالة .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(٢٨٤)

القضية رقم ٧٩٥ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . تسبب غير كاف . بيان الحكم لما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى . إدانته المتهم بجريمة
القتل دون نفي قيام تلك الحالة أو تناولها بالتمحيص . قصور .

متى كان ما قاله الحكم يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ولكنه دان المتهم
بجريمة قتل المجنى عليها وذلك من غير أن ينفى قيام تلك الحالة ، ومن غير
أن يتناولها بالتمحيص ليبين وجه الرأى فيها ، فإنه يكون قاصر البيان .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل سكينه طلب عبد الله عمدا بأن أطلق
حيارين نارين فاصدا قتل محمد أحمد محمد فاخطاه وأصاب المجنى عليها المذكورة
بالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت
من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات
فقررت بذلك ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام
مخالفة الذكر بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة عشر سنوات . فطعن المحكوم عليه
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصر البيان ، إذ لم تمحصر المحكمة واقعة تبادل إطلاق النار بين فريق الطاعن وفريق المجنى عليه لتصل إلى حقيقة الواقع ، وهو أن معركة قامت بين الفريقين واستعملت فيها الأسلحة النارية . وشرح الحاضر عن الطاعن بالجلسة وجه الطعن فقال إن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ببيع له إطلاق النار على عبد العال أحمد محمد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لتلخيص واقعة الدعوى قال " وحيث إن الذى استخلصته المحكمة من مجموع ما تقدم أنه حدث فى صباح يوم الحادث نزاع بين عبد العال أحمد محمد وبين المتهم أحمد منازع فيزى وكان أولها يحمل بندقية سريعة الطلقات أطلق منها صارين نارين على أحمد منازع فيزى (الطاعن) أخطأه فأمرع طلب عبد الله رضوان والد المجنى عليها إلى الإمساك بعبد العال أحمد وأدخله منزله ولكنه ما لبث أن خرج يريد معاودة إطلاق النار على المتهم ، ولكن البندقية لم تنطلق ، فانتهر المتهم تلك الفرصة وأمرع إلى الاحتماء بكوم من التراب وأطلق ثلاثة أعيرة نارية أصاب اثنين منها المجنى عليها فى ظهرها نفخت إلى الأرض وتوفيت كل الأثر نتيجة للإصابات التى أنبتها تقرير الصفة التشريحية " ولما كان تصوير المحكمة للواقعة على هذه الصورة يفيد حصول اعتداء من عبد العال أحمد محمد على الطاعن ، وكان ما قاله الحكم من ذلك يرشح لقيام حانة الدفاع الشرعى ، وكان الحكم إذ قال ما يرشح لقيام هذه الحالة قد دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليها التى أصيبت من صارين نارين أطلقهما الطاعن قاصدا قتل عبد العال أحمد محمد ، وذلك من غير أن تنفى قيام تلك الحالة ، ومن غير أن تناولها بالتحيص لتبين وجه الرأى فيها ، ولو أن الطاعن لم يكن قد دفع بذلك صراحة ، وذلك حتى ينسئ لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

بقيادة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود إبراهيم
إسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٨٥)

القضية رقم ٧٩٦ سنة ٢٦ القضائية :

قتل عمد . نية القتل . حكم . تسبب معيب . استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المجنى
عليه . عدم كفايته بذاته لثبوت نية القتل .

استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت
نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما . المتهم الأول . أولا : قتل عبد الحميد
قوت عبد الله بأن أطلق عليه مقذوفا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به
الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . والمتهم الثاني .
أولا : شرع في قتل فراج عبد الصادق حسين عمدا بأن أطلق عليه مقذوفا ناريا
قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر
الجرime لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . والمتهم
الأول . ثانيا : اشترك مع المتهم الثاني : بطريق الاتفاق والمساعدة في جناية
الشروع في قتل فراج عبد الصادق حسين عمدا بأن اتفق معه وماعده على ارتكابها
بأن رافقه إلى مكان الحادث لسرقة منزل نصر الهابط ، ولما هم صاحب
المنزل بضبطهما وتابعهما العامة بالصباح أطلق المتهم الثاني مقذوفا ناريا على
فراج عبد الصادق فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة

السبب لا دخل لارادتهما فيه وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج ، وكانت هذه الجريمة نتيجة محتملة للاتفاق على السرقة . والمتهم الثاني : ثانيا . اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في قتل عبد الحميد قوت عبد الله بأن اتفق معه وساعده على ارتكابه بأن رافقه إلى مكان الحادث لسرقة منزل نصر الهابط ولما هم صاحب المنزل بضبطهما وتابيهما العامة بالصباح أطلق المتهم الأول مقدوفا ناريا على عبد الحميد قوت فقتله ، وكانت هذه الجريمة نتيجة محتملة للاتفاق على السرقة . وقد اقترنت كل من تلك الجنايات بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا في السرقة من منزل نصر الهابط حالة كونهما يحملان سلاحين ناريين (بندقيتين) وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهما فيه وهو مفاجأتها أثناء ارتكابهما السرقة الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٧ من قانون العقوبات . وطلبت من غرفة الاتهام محاكمتها بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/٢٠١ من القانون المذكور ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وذلك وفقا لنص المواد ٢٣٤/٢٠١ و ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ و ٣١٧ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما يؤخذ على الحكم المطعون فيه أنه قصر في التدليل على نية القتل والشروع فيه بأن وقف عند حد القول بأنها ثابتة " قبل كل من المتهمين من ظروف الدعوى مجتمعة ومنفردة ومن أقوال المجنى عليه فيها والشهود ، إذ ثبت وجود كل من المتهمين في مكان الحادث يحمل سلاحا ناريا (بندقية موزر) وأنه لما طاردهما الأهلى صوب كل منهما بندقيته وأطلق منها هيارا ناريا أصاب المجنى عليهما ، وهذه الآلات من طبيعتها أن تحدث القتل عند الاستعمال " مما لا يكفي بذاته لاستظهار نية إزهاق الروح ، إذ أن ظروف الدعوى وأقوال الشهود تكاد تقطع باستبعاد هذه النية ، فإن أقوال الشهود واضحة في أن إطلاق النار كان بقصد التمكن من الإبلات من المطاردة دون أن تتجاوز

النية هذا الحد . أما عن ظروف الدعوى ، فإنها توحى بأن الاطلاق كان بقصد تفريق المطاردين ، ولم يهدف الطاعنان من حمل الأسلحة إلى مكان الحادث إلى غير ذلك . هذا إلى أن طبيعة الآلات القاتلة لا تعتبر في هذا المقام شيئا ما لم يثبت أنها استعملت بقصد القتل .

وحيث إن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية — لما كان ذلك ، فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالادانة في جرائم القتل والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره ، ولما كان الحكم قد ذهب في التدليل عليه إلى القول ” أما عن نية القتل والشروع فيه فتأبث ذلك قبل كل من المتهمين من ظروف الدعوى مجتمعة ومن أقوال المجنى عليهم فيها والشهود ، إذ ثبت وجود كل من المتهمين في مكان الحادث يحمل سلاحا ناريا (بندقية موزر) وأنه لما طاردهما الأهالي صوب كل منهما بندقيته وأطلق منها عيارا ناريا أصاب المجنى عليهما ، وهذه الآلات من طبيعتها أن تحدث القتل عند الاستعمال “ لما كان ما تقدم ، وكان الحكم لم يبين من ظروف الدعوى وأقوال الشهود ما استند إليه فيما انتهى إليه من رأى ، وكانت حرية القاضي في تقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها مشروطة بأن تكون الظروف والوقائع التي يبنى عليها رأيه من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ما رتب عليها ، ولما كان ما ذكره الحكم عن حمل الطاعنين للأسلحة وإطلاقها عند المطاردة ، وما أثبتته من حصول التصويب الذي لم يحدد هدفه ، كل ذلك لا يلزم عنه حتما انصراف نية الطاعنين إلى القتل دون مجرد الإصابة ، كما أن استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجنائي — لما كان كل ذلك ، فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه تدليلا على توفر نية القتل والشروع فيه لا يبلغ حد الكفاية مما يشوبه بالقصور ويوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المنشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعبد محمد حسنين ، والسيد أحمد فوفى المستشارين .

(٢٨٦)

القضية رقم ٨٢٩ سنة ٢٦ القضائية :

دفاع . طلب التأجيل . حضور المحامي بالجلسة وطلبه التأجيل لمرض المتهم وتقديمه شهادة مرضية . رفض المحكمة هذا الطلب دون التمتع من صحة هذا العذر . إخلال بحق الدفاع .

متى كان المحامي الحاضر عن المتهم قدم بالجلسة شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقدر صحة ذلك العذر ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

البيان

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : يدد القمح المعجوز عليه إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة حالة كونه حارسا ومالكا بالمجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أشمون الجزئية قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصاريف . فعارض المتهم في الحكم الغيابي وقضى في معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية قضت غيابيا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض المتهم في الحكم الأخير وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع إذ قدم المحامي الحاضر عنه شهادة طبية تثبت مرضه وطلبت تأجيل الدعوى ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى ما طلب .

وحيث إن هذا الذي يأخذه الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح لأن المدافع عنه قدم بالجلسة المحددة لنظر المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية شهادة مرضية وطلب تأجيل نظر الدعوى ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة المرفوعة من الطاعن باعتبارها كأن لم تكن — لما كان ذلك ، وكان المرض مذكرا قهريا يتعين معه إن ثبت قيامه تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقدّر صحة العذر الذي أدلى به محامي الطاعن فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داور المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٨٧)

القضية رقم ٨٣ سنة ٢٦ القضائية :

سلاح . جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص . توافرها باقها . مفعول الترخيص .

تم جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه حاز بدون ترخيص البندقية المينة بالتقرير الطبي الشرعي المرفق والتي انتهى ترخيصها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ . وطلبت عقابه بالمواد ١/١ - ٢ ، ١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق به . ومحكمة ملوى الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات والقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا وبتفريغه خمسمائة قرش والمصادرة بلا مصاريف جنائية . فعارض وقفى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وبتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن السلاح موضوع الجريمة كان مرخصا للطاعن بحمله برخصة انتهى مفعولها وتمت إجراءات تجديدها أثناء المحاكمة ولم ينص في القانون على جزاء عن عدم التجديد أو التأخير في تقديم الطلب في الميعاد وأباح لجهة الإدارة أن تتجاوز عن إجراءات التجديد والتأخير فيها إذا أبدت أعذار مقبولة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفراغة ومصادرة السلاح قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله . وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية المكونة للجريمة إحراز السلاح بدون ترخيص التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوت وقوع هذه الجريمة منه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى إدانته وعرض لدفاعه المشار إليه بوجه الطعن ورد عليه بما يفنده ويسوغ اطراحه . لما كان ذلك - وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن ضبط في يوم ١٩٥٤/٩/١ حائزا سلاحا ناريا (بندقية) بدون ترخيص وأنه كان قد حصل على ترخيص لها انتهى مفعوله في ١٩٥٣/١٢/٣١ ولم يحدد إلا في ١٩٥٥/٥/٣١ وكانت جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة - لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون ويكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

بإدارة السيد حسن داود المنشارة وبحضور السادة محمود إبراهيم اسماعيل، ريم مطفي كامل
ومحمد محمد حسنين، وفهم يسي الجندى المستشارين .

(٢٨٨)

القضية رقم ٨٤١ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) استئناف . حكم . اجراءات . محكمة الاستئناف . حالة بطلان الاجراءات أو بطلان
الحكم . التزام المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى .

(ب) دعوى مدنية . تركها . ثبوت أن المدعى المدني أعلن للحضور للجلسة في محله المختار
وعدم إعلانه لشخصه . عدم اعتباره تاركاً دعواه . صحيح . المادة ٢٦١ أ . ج

١ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية للمحكمة أول
درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى
يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم
فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة
الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

٢ - متى قالت المحكمة " إن الثابت بالأوراق أن المدعى بالحق المدني قد
أعلن للحضور للجلسة إلا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في محله المختار ولا يصح
لذلك اعتباره تاركاً دعواه " ، فإن هذا التعليل الذي بنت المحكمة عليه قضاءها هو
تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر
والمحجوز عليها لصالح عبد الخالق الهشلاوى وكان قد تسلمها على سبيل الأمانة
لحراستها فاختلفها لإضراراً بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢

من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد الخالق الهشلاوى بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة بندر المنصورة الجزئية قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بنحس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فعارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وبأن يرد الحكم المستأنف . فطمع الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على ما يقوله من أن الحكم المطعون فيه صدر باطلا لقضائه بادانة الطاعن عن تبديد وقع بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٤ فى حين أن محضر التبديد لم يحور ضد الطاعن إلا فى ٢٩ من يونيه سنة ١٩٥٤ ، وكذلك فإن الحكم المطعون فيه شابه بطلان آخر لأن الطاعن لم يكلف بالحضور أمام محكمة أول درجة ولم يتم إعلانه للجلسات التى نظرت فيها قضيته ، وقد رأت المحكمة تدارك هذا النقص فى الإجراءات فأجبت الدعوى أكثر من مرة لإتمام الإعلان الذى لم يتم حتى مثل الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية ، ويقول الطاعن أيضا إن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ أرسل الطاعن طلبا للمحكمة التى نظرت المعارضة مرفقا به شهادة مرضية وألحق بها مستنداته ، فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن وقالت إن ما ورد بالشهادة المذكورة ليس من شأنه أن يموق حضور الطاعن ، وكان على المحكمة أن تناقش ما جاء بالشهادة عن المدة اللازمة للراحة أو أن تنتدب الطبيب الشرعى للكشف عليه ، ذلك إلى أن الحكم المطعون فيه لم يرد ردا شافيا على ما أبداه الطاعن من أن البيع لا يمكن تنفيذه لأنه موقوف بدهوى الإشكال ، بل اجتزا الحكم بالقول بأن الإشكال متعلق بسداد الدين ، يضاف إلى ما سبق أن الطاعن كان حاربا ومن واجبه المحافظة على المجوزات وأنه لما لاحظ تداعى المكان الموجودة به تلك المجوزات

وأنه يفتقر إلى إصلاح عاجل . استصدر أمرا بنقلها إلى مكان آخر وأخطر الدائن بهذا النقل ، ولا يمكن أن يستشف مما قام به أنه كان سئ النية وبالتالي يكون القصد الجنائي في جريمة التبيد غير قائم ، وفي الوجه الأخير يعيب الطاعن على المحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون بمقولة إن المدعى بالحقوق المدنية قدم طلبا لإعادة القضية للرافعة فأعيدت بناء على هذا الطلب ، ثم لم يحضر فدفع الطاعن بامتباره تاركا لدهواه فردت المحكمة بأنه لم يعلن لشخصه مع مخالفة ذلك للمادة ١٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن المحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الطاعن في طعنه بشأن بطلان حكم محكمة أول درجة اعدم تكليفه بالحضور أمام تلك المحكمة ، وكان مما قاله المحكم " أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن النيابة العامة قد أحالت المتهم (الطاعن) إلى محكمة أول درجة وحددت لمحاكمته جلسة ١٩٥٥/٢/٢١ وقد كاف بالحضور لهذه الجلسة إذ أعلن لشخصه ثم لحل إقامته في ١٦/٢/٥٥ ولمّا لم يستدل عليه في الحالتين أعلن للإدارة عملا بما تنص عليه المادة ٢٣٤ السابق الإشارة إليها " ومن ثم تكون المحكمة قد انصلت بالدعوى التي رفعت إليها بناء على إعلان صحيح وفقا لما نص عليه الشارع في المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، لما كان ذلك ، وكان الشارع لم يوجب على المحكمة الاستثنائية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستثنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى ولما كان الطاعن قد حضر أمام المحكمة الاستثنائية وسمعت المحكمة دفاعه ثم فصلت في موضوع الدعوى فإن قضاءها يكون سليما مطابقا للقانون ، ومتى كان الأمر كذلك فلا جدوى للطاعن من العود إلى المنازعة في صحة إعلانه أمام محكمة أول درجة وفي صحة الحكم الغيابي ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي ولم يحضر بالجلسة المحددة لنظر معارضته بل بعث بشهادة مرضية تذرعه بها إلى طلب التأجيل فرفضت المحكمة الأخذ بها وقضت

باعتبار المعارضة كأن لم تكن للأسباب المقبولة التي أوردتها والتي أفرتها عليها بحق محكمة ثانى درجة — لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد استثنافيا لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أضافتها محكمة ثانى درجة ، قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان مما قاله إن المتهم قصد من نقل المحجوزات إلى مكان آخر ” تفويت حق المدعى المدني في التنفيذ بالبيع في اليوم المحدد له بمعنى أن نيته كانت مبيتة على عرقلة إجراءات التنفيذ ويؤيد هذا النظر أن خطابه لم يتضمن سوى ورقة بيضاء طبقا لما شهد به المدعى المدني بالجلسة وطبقا لما قدمه من مستندات “ لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن المتهم قد قرر أمام المحكمة الاستثنائية أن الاشكال الذي رفعه الطاعن مازال منظورا وأنه متعلق بسداد الدين ، وكان الحكم المطعون فيه على حق حين قال إن هذه المنازعة المدنية لا تأثير لها في مسئولية المتهم المترتبة على توقيع الحجز ، لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر في أكثر من موضع أن التاريخ الذي كان محددًا لبيع المحجوزات والذي أعلن به المتهم هو ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٤ فإن ما جاء بهذا الحكم وبالحكم المطعون فيه عند بيان وصف التهمة من أنها وقعت يوم ٢٩/٤/١٩٥٦ لا يكون إلا من قبيل السهو أو الخطأ المادى الذى لا يؤثر في سلامة الحكم ، ولما كانت محكمة ثانى درجة قد ردت على دفاع الطاعن المتصل بموضوع الدعوى وقالت إنها تأخذ فيه بأسباب الحكم الابتدائى وأضافت إلى تلك الأسباب ما قالته من ” أن جريمة الاختلاس تتم إذا نقل الحارس المحجوزات من مكان الحجز بقصد عرقلة التنفيذ ، وقد أثبتت محكمة أول درجة أن المتهم نقل المحجوزات من المحل الذى حجزت به إلى جهة يجهلها الدائن الحارزون أن يخطره بهذا النقل ، وقد استخلصت ذلك من الوقائع التى كانت معروضة أمامها ، وانتهت إلى أن النقل قد وقع من المتهم بسوء نية بقصد عرقلة التنفيذ وعدم تمكين الدائن من بيع المحجوزات وهو ما تقره هذه المحكمة “ وهذا الذى أثبتته الحكم يتوافر به المقصد الجنائى لدى الطاعن في جريمة التبيد التى دين بها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون

فيه قد تناول مادفع به المتهم من اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه ورد عليه بقوله ان الثابت بالأوراق أن المدعى بالحق المدني قد أعلن للحضور بجلسة ١١/١٠/١٩٥٥ ، إلا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في عمله المختار ولا يصح لذلك اعتباره تاركا لدعواه“ وهذا التعليل الذي بنت المحكمة عليه قضائها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية — لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

بإدارة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود إبراهيم
إسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٨٩)

القضية رقم ٨١٤ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . حق الوالد في السماح بتفتيش منزل ولده . شرطه .

يجوز للوالد الذي يقيم مع ولده بصفة مستمرة في منزل واحد أن يسمح
بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذي يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا
لأن المنزل يعتبر في حيازة الوالد وولده معا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا — قتل عبد العزيز عبد اللطيف
صالح عمدا بأن انتوى قتل مصطفى يوسف الفتامي وأعد لذلك سلاحا ناريا
”بندقية“ ثم توجه إلى المكان الذي يعمل به وأطلق عليه مقذوفا ناريا قاصدا
قتله فأصاب عبد العزيز عبد اللطيف صالح المذكور وأحدث به الإصابات الموضحة
بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وكان ذلك مع سبق الإصرار .
وثانيا — شرع في قتل مصطفى يوسف الفتامي عمدا بأن انتوى قتله وأعد لذلك
سلاحا ناريا ”بندقية“ ثم توجه إلى المكان الذي يعمل به وأطلق عليه مقذوفا
ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر
الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمة فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج وكان ذلك
مع سبق الإصرار والرصد . وثالثا — أحرز سلاحا ناريا غير مششخن ”بندقية“
بدون ترخيص . ورابعا — أحرز ذخائرهما تستعمل في الأسلحة دون أن يكون
مرخصا له بإحرازها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات

لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات عن التهمة الأولى والمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من القانون المذكور عن التهمة الثانية والمواد ١ و ٥ و ٩ و ١٠ بالنسبة للتهمة الثالثة والرابعة مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من القانون المذكور. فقررت بذلك — وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنائيات كفر الشيخ دفع الحاضر عن المتهم. أولا — ببطلان التفتيش الحاصل بمنزل المتهم والذي قيل بأن عم المتهم أذن بدخول المنزل والتفتيش. وثانيا — بطلان التفتيش الذي تم بإذن النيابة — والمحكمة المذكورة بهد أن أتمت سماعها قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم عوض الله محمد عوض الله المنوف بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة. وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفاعين في غير محلها. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراء باطل وشابه القصور إذ استند في الإدانة إلى ما أسفر عنه تفتيش منزل الطاعن الحاصل في يوم ١٦ من يوليو سنة ١٩٥٤ من العثور على خرطوشتين مماثلتين لما وجد في محل الحادث مع أن هذا التفتيش وقع باطلا لعدم صدور إذن به من النيابة العامة ولأنه تم في غير الأحوال المنصوص عليها في القانون أما إجازة والد الطاعن فهي على فرض حصولها لا تسوغ التفتيش لأنه لم يثبت في حديث الحكم أن والد الطاعن يقيم معه في نفس المنزل الذي أجرى تفتيشه.

وحيث إنه بين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان تفتيش منزل المتهم الذي أجرى بمعرفة رجال المباحث بغير إذن من النيابة وأسفر عن العثور على الطلقين لأن الطاعن لم يأذن به — كما بين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى ما أسفر عنه هذا التفتيش ورد على ما أثاره الطاعن في قوله " إن هذا الدفع بالبطلان مردود وفي غير محله ذلك أنه بالنسبة للتفتيش الأول الحاصل بتاريخ ١٦/٧/٥٢ بمعرفة الضابطين ماحور الجابري

وابراهيم رشدى والذى عثر فيه على الطلقين الناريين المائلين للطلقين الفارغين اللذين وجدا بمكان الحادث فإن الثابت أنه تم بتصريح من والد المتهم إذ جاء بحضرهما في هذا الخصوص أنهما توجهما إلى منزل المتهم ومعهما بعض قوة المباحث والمساكر وشيخ خفراء الناحية والخفير النظامى ومضبان ابراهيم سيد السودانى وقابلا والد المتهم عند باب المنزل واستأذناه فى تفتيشه فسمح لها بذلك ومن هذا يبين أن الذى سمح بالتفتيش هو والد المتهم لاعمه كما قرر الدفاع عن المتهم كما أن إجراء التفتيش كان نتيجة لسماع والد المتهم الذى كان موجودا أمام باب المنزل "لما كان ذلك وكان الوالد الذى يقيم مع ولده بصفة مستمرة فى منزل واحد هو الذى يجوز له أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذى يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا لأن المنزل يعتبر فى حيازة الوالد وولده كليهما — وكان الحكم لم يستظهر هذه الواقعة ولم يدل عليها فإنه يكون قاصرا بما يميزه ويستوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
رمضان كامل ، وفهم يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٢٩٠)

القضية رقم ٨١٧ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . تسبب كاف . شهادة . ذكر مضمون أقوال الشهود في الحكم وعدم إبراز النص
الكامل لأقوالهم . كفاية .

لا يستلزم القانون إبراز النص الكامل لأقوال الشهود بل يكفي أن يورد
الحكم مضمونها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا وأفبونا " في غير الحالات المصرح بها قانونا وكان ذلك بقصد الاتجار . وطلبت من غرفة الانهاام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٢٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرافق له . فقررت بذلك ومحكمة جنايات قنا قضت بحضورها عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٢ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول (١) المرافق لهذا المرسوم بقانون بمعاينة المتهم يوسف جاد دويش الشهير بيوسف أبو جاد البراهمي بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

.... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دانه بجرime إحرار المخدرات — أخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم استند في إدانته إلى ما أورده في أسبابه من أن ثابت أحمد وعبد الغنى أبو مريع — من رجال البوليس الملكى — شهدا بالتحقيقات وبالجلسة بأنهما كانا يرافقان الضابطين وقت أن أطبقا على الطاعن وأخرجوا المخدر من جيبه وأنه اعترف بإحراره أمامهما مع مخالفة ذلك لما في الأوراق — كما استند في إدانته إلى ما شهد به شاهدا الغنى عبد الوهاب أحمد هيمى وعبد الصغير عبد الله من أنهما رأيا الضابطين يفتشان الطاعن ويخرجان من جيبه العلبة في حين أن ما شهدا به هو أن العلبة التى عثر عليها مع الطاعن هى علبة سجائر — هذا وقد اعتمد الحكم أيضا إلى اعتراف الطاعن لمأمور المركز بإحرار المخدر في حين أن ما شهد به الشاهد المذكور أن الضابط عرض عليه علبة بها مواد مخدرة... فسأل الطاعن عنها فاعترف بها ومن المحتمل أن يكون اعتراف الطاعن للشاهد منصبا على العلبة دون سواها — ثم أن الحاضر عن المتهم دفع ببطلان الإذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات التى صدر الإذن بالاستناد إليها ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع دون أن تذكر العناصر التى اعتمدت عليها في تصديق هذه التحريات.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه في يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٥ حرر الملازم ثان أحمد طه كريم رئيس مكتب المخدرات بقنا محضرا أثبت فيه أنه علم من تحريات مصرية قام بها — أن المتهم وهو صاحب مقهى بناحية البراهمة مركز قنا — يتجرف في المواد المخدرة ويبيعها على مدمى استعمالها بالمقهى وأنه يخفى بعض ما يحزره في منزله وتقدم بهذا المحضر إلى النيابة لتصدر أمرها بتفتيش المتهم وبعد تحقيق أجرته عن هذه التحريات أقنت بتفتيش المتهم وتفتيش المقهى الذى يديره ومنزله ومن قد يوجدون معه وقت التفتيش ، وفي يوم ٢٧ يولييه سنة ١٩٥٥ قامت قوة من رجال البوليس

إلى جهة البراهمة وقصدوا إلى المقهى الذى يديره المتهم وكان جالسا بداخله فدهمه الضابطان أحمد طه كريم وأحمد مصطفى الكريمي ضابط مباحث مركز قنا وتمكنا بعد أن حاول مقاومتهما من تفتيشة فمثر الضابط أحمد طه كريم بجيب جليابه على علبة من الصفيح - وجد بداخلها قطعة كبيرة من الأفيون ولقافات من الورق بها قطع من الحشيش كما وجد بجيب الصديرى الذى يرتديه مبلغ ١١٤ قرشا ومطواه ولما سأل الضابطان المتهم وقتئذ اعترف لهما بإحرازه لكل ما ضبط معه وقد ثبت من التحليل الكيماوى أن المواد المضبوطة هى أفيون وزن ٦٥ و ٤٩ وحشيش وزن ٣٢ جم "وأورد الحكم مؤدى شهادة الضابطين ومحصلها أنهما ضبطا مع المتهم علبة واحدة من الصفيح وجد بها المخدر وقد اعترف لهما بإحرازها كما أورد مضمون أقوال رجل البوليس الملكى ثابت أحمد وعبد الفنى أبو سريخ من رؤيتهما ضبط المخدر مع الطاعن واعترافه بإحرازه فور القبض عليه واستند إلى اعتراف المتهم بالواقعة لمأمور المركز عقب حضوره لمحل الحادث - وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها - لما كان ذلك وكان القانون لا يستلزم إبراز النص الكامل لتلك الأقوال بل يكفى أن يورد الحكم مضمونها وإذا كانت المحكمة قالت فى حكمها صراحة إن رجل البوليس الملكى شهدا بضبط المخدر مع الطاعن - دون الإشارة إلى العلبة التى وجد بها المخدر على حد ما جاء بشهادتهما أمام المحكمة "وهى أن الضابط فتشه وطلع علبة من جيبه وسأله عنها فقال طبعاً بتاعتي" ما قالته المحكمة لا ينطوى على خطأ فى الإسناد إذ الثابت من الوقائع التى أوردتها الحكم والتى لا يجادل الطاعن فيها - أن علبة واحدة من الصفيح هى التى مثر عليها مع الطاعن وكان بها المخدر وقد اعترف الطاعن بملكيتها لها وما فيها من مخدر . وكذلك هو الشأن فيما أسنده الحكم إلى شاهدى النشئ إذ أن العلبة التى شهدا بضبطها مع الطاعن هى بذاتها التى شهد شهود الإثبات بضبطها مع الطاعن

وبها المخدر — لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن اعتراف الطاعن
للأمور إنما كان ينصب على واقعة إحراز المخدرات وكان من المقرر أن تقدير
جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية
التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع — وكان
الثابت من الحكم أن النيابة لم تأذن بالتفتيش إلا بعد تحقيق أجرته بنفسها واطمأنت
إلى صحة التحريات التي قام بها الضابط وأقرتها المحكمة على ذلك — لما كان ذلك
فإن الحكم يكون سليما ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور للمادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٩١)

القضية رقم ٨١٨ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) حكم . بياثاته . عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . بطلانه .
المادة ٣١٠ أ . ج .

(ب) استئناف . المقصود بحالة الخطأ في القانون المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من
المادة ٤٠٢ أ . ج . جواز استئناف الحكم لبطلانه بعدم إشارته لنص القانون
الذي حكم بموجبه .

١ - عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه يوجب البطلان .
وذلك طبقاً لنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون
الإجراءات الجنائية أن يكون الاستئناف مقصوراً فقط على الحالة الأولى من
حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة
٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعنى
الواسع بحيث تشمل الحالات الثلاثة المشار إليها في تلك المادة . فإذا كان
ما ينعاه المتهم على الحكم المستأنف هو بطلانه لعدم إشارته لنص القانون الذي
حكم بموجبه فإن الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم جواز استئنافه يكون قد
أخطأ في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة وجدان عبد الحميد وجدى وكان ذلك ناشئا عن إهماله في علاجها وعدم احتياطه بأن حاول علاج مرض برأسها بأشعة الكهرباء بمقدار جاوز بكثير القدر الواجب إعطاؤه في مثل هذه الحالة فأصبحت المجنى عليها بالاصابات المبهينة بالتقرير الطبي الشرعى . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد الحميد وجدى الحناوى (والد المجنى عليها) بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتفريم المتهم خمسمائة قرش وبالزامه بأن يؤدي للدعى بالحق المدنى مبالغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المدنى المؤقت والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم ، ومحكمة القاهرة الوطنية قضت حضوريا بعدم جواز استئناف المتهم وألزمته بمصاريف الاستئناف المدنية بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون ذلك بأنه قضى بعدم جواز استئناف المتهم لحكم محكمة الدرجة الأولى الذى خلا من بيان مادة القانون المنطبقة على الواقعة واستند في ذلك إلى أن مجرد إعلان المتهم بالتهمة ومادة الاتهام يكفى لصحة الحكم الذى أشار إليهما كما قرر أن خلو الحكم من هذا البيان ليس من شأنه أن يرتب البطلان — وأن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله لا يبيح استئناف الحكم الصادر بغرامة لا تتجاوز الخمسة جنيهات وهو في ذلك كله قد خالف القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في تبرير القضاء بعدم جواز استئناف حكم محكمة أول درجة الذى خلا من ذكر مادة الاتهام إن الطاعن أعلن بالتهمة ومادة

الاتهام ووقع بامضائه على ورقة التكميل بالحضور ثم قال "وحيث إن هذا الذي تضمنته طلب الحضور هو طلبات النيابة التي وجهتها للمتهم وتلك هي مادة العقاب التي طالبت بمؤاخذته بها ومن ثم فلا محل للقول بعد ذلك بأن النيابة لم تبتد طلبا ولم تمسك برأى. وحيث إن الحكم المستأنف قد أشار بصدوره إلى وصف النيابة السابق للتهمة وانتهى الحكم إلى مؤاخذة المتهم بمسادة الاتهام وإن لم يذكر تلك المسادة صراحة مكتفيا بالإشارة إليها". واستطرد قائلا "وحيث إن المادة ٣١٠ إجراءات أوجبت أن كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ولكنها لم تقض بطلانه إذا أغفل هذه الإشارة فلا يترتب على إغفالها البطلان" وذهب أخيرا إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ إجراءات المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ سنة ١٩٥٢ لم تجز الاستئناف في حالة وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وإنما جعلته قاصرا على الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وانتهى الحكم إلى أنه "وقد سلم الحكم المستأنف من شوائب الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها. وقد انتصر الحكم المذكور في قضائه ضد المتهم المستأنف على عقوبة الغرامة التي لا تزيد على خمسة جنيهات فقد أضحي الحكم بذلك نهائيا ولا سبيل إلى الطعن فيه بطريق الاستئناف". لما كان ذلك - وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه فإن مخالفة ذلك توجب البطلان - ولما كان الحكم المستأنف كما يبين من الاطلاع عليه قد خلا من ذكر نص القانون الذي حكم بموجبه وكان لا يعصمه من هذا العيب ما حدث من إشارته إلى مادة الاتهام التي لم تبين فيه والتي لم يرد لها ذكر على ما قال به الطاعن إلا في ورقة التكميل بالحضور فإن هذا الحكم يكون باطلا. لما كان ما تقدم وكان الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "فيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها" لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصورا فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق

النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاثة المشار إليها في تلك المادة . ذلك بأنه من غير المقبول أن ينفلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المشار إليها بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزاً ولا يوجد مسوغ أو حكمة تشريعية للفرقة بين الحالتين مما يتعين معه التسوية بين الحالات الثلاثة المشار إليها — ولما كان ما ينهض الطاعن على الحكم المستأنف أنه جاء باطلاً لعدم إشارته إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وكان هذا العيب قد لحق بالحكم كما سبق البيان فإن استئنافه يكون جائزاً استناداً إلى مخالفته للقانون ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم جواز استئنافه يكون قد أخطأ في القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بجواز الاستئناف والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة محمود ابراهيم اسماعيل ، مصطفى كامل ، محمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(٢٩٢)

القضية رقم ٨٢٣ سنة ٢٦ القضائية :

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . تخوف المتهم من حصول اعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة . كفايته لقيام الدفاع الشرعى .

لا يشترط لقيام الدفاع الشرعى وقوع اعتداء فعلا وإنما يكفى لقيامه تخوف المتهم من حصول اعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - نجيمر عبد الفتاح قروف (الطاهن)
و ٢ - فرج البيومى قروف و ٣ - أبو الفتوح البيومى و ٤ - محمد المتولى
قروف و ٥ - محمد عبد الفتاح قروف و ٦ - رجب حامد جدامى و ٧ - كامل
محمود جدامى و ٨ - رمضان عبد العال جدامى . بأنهم ، الأول قتل عمدا
عبد المعطى عبد الهادى محمد جدامى بأن ضربه بقطعة حديد ثقيلة "خوصة"
على رأسه قاصدا من ذلك قتله فأحدث برأسه الإصابات الميينة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياته - والثانى - ضرب عبد المعطى عبد الهادى محمد
جدامى بعصا فأحدث به باقى الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي
تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما - والثالث - أحدث عمدا بالمتهم
السادس الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقدر بعلاجها مدة لا تزيد عن العشرين
يوما - والرابع والخامس - أحدثا عمدا بالمتهم السابع الإصابات الميينة بالتقرير

الطبي والتي تقرر علاجها مدة لا تزيد عن العشرين يوما. والسادس والسابع والثامن. أحدثوا بالمتهم الأول الإصابات الميينة بالمقرر الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما. وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمادتين ١/٢٣٤ ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات. فقررت بذلك. وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنايات المنصورة قررت عملا بنص المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية فصل الجناح المسندة للتهمة من الثاني للاخير عن جناية القتل العمد المسندة لاتهم الأول نجيمر عبد الفتاح قروف وإحالتها إلى محكمة الجناح المختصة للفصل فيها. وقد ادعى ورثة المجنى عليه وهم "والده" عبد الهادي محمد جدامى وورد حسن بابله وزوجته هانم أحمد خليفه وأولاده القصر المرزوقين له منها والمشمولين بوصايتها وهم كامل وفتحيه وحلمى وعائده وعبد المعطى بحق مدنى قدره مائة جنيه قبل المتهم الأول على سبيل التعويض. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٨١ ، ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقة نجيمر عبد الفتاح قروف بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبإلزامه بأن يدفع إلى المدعين بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. فطمع الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

الحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجناية الضرب المفضى إلى الموت وقال إن الطاعن لم ينكر وجوده بمحل الحادث وأن المجنى عليه ورفاقه الثلاثة اعتدوا عليه بالضرب الذى ترك به إصابات ، كما ورد بالحكم أن فريق الطاعن كانوا يحملون عصيا ودار بظنهم أن فريق المجنى عليه إنما جاءوهم للانتقام منهم فعاجلوهم بالاعتداء ، وكان يتعين على المحكمة وقد تحدثت على هذا النحو الذى يرشح لحالة الدفاع الشرعى أن تعرض لبحث هذه الحالة ، وأن تفصح عن رأيها بشأن قيامها أو عدم قيامها ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بقصور يعيبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وهو يسرد تفاصيل الواقعة قد قال "وبسؤال المتهم مخيمر عبد الفتاح لم ينكر وجوده بحمل الحادث وإن أنكر اعتدائه على المجنى عليه ، وزاد عليه أن المجنى عليه ورجب جدامى وكامل جدامى اللذين كانا يرافقان المجنى عليه وقت وقوع الحادث مع قريب لهم يدعى رمضان جدامى اعتدوا عليه بالضرب وأحدثوا به الإصابات الموضحة بالكشف الطبي ، ولما سئل عن سبب هذا الاعتداء الواقع عليه لم يجر جوابا ، كما شهد مصطفى مصطفى قروف قريب المتهم (الطاعن) وصاحب محل صنع الأحذية بأن المتهم كان بدكانه فعلا وقت الحادث فر به المجنى عليه ومن ذكروا آنفا واعتدوا عليه بالضرب ولم يستطع تعليل سبب هذا الاعتداء ، وقد كشف التحقيق عن السبب المباشر لهذا الحادث ويخلص في أنه حدث قبيل مغرب هذا اليوم أن اعتدى رجب الغريب من أقارب المجنى عليه على كلب لمن يدعى شعبان عبد الخالق رضا من أقارب المتهم بأن ضربه بمصا غايظة فركن الكلب إلى الفرار إلى داخل منزل صاحبه فتعقبه رجب إلى داخل المنزل ليعاود ضربه بمقولة إنه اعترض سبيله فعارضه صاحب الكلب واشتبكا معا فأسرع لنجدة صاحب الكلب المتهم وأقاربه كما أسرع لنجدة رجب الغريب بعض أقارب المجنى عليه وكاد الفريقان يتضاربان لولا توسط من يدعى أحمد أحمد درباله الذي حسم النزاع بين الفريقين وحاد كل فريق من حيث أتى ، وبعد تناول طعام الإفطار قصد المتهم ورفاقه إلى مكان قريبهم صانع الأحذية ، ولما شاهدوا المجنى عليه ورفاقه يرون بهم تبادر إلى ذهنهم أنهم قدموا ليعتدوا عليهم ردا على الحادث السابق فنهضوا من مكانهم واشتبكوا مع المجنى عليه ورفاقه على النحو المشروح آنفا ، ولما كان ما أورده المحكمة على النحو صالف الذكر يفيد أن الفريقين اشتبكا معا بسبب ما تبادر إلى ذهن الطاعن وفريقه من أن المجنى عليهم قدموا ليعتدوا عليهم ردا على الاعتداء السابق وأن الطاعن قد اعتدى عليه فعلا من المجنى عليه ومن معه بالضرب الذي أحدث به إصابات ولما كان الدفاع الشرعى لا يشترط لقيامه وقوع اعتداء فعلا وإنما يكفي لقيامه تخوف المتهم من حصول اعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة وهو ما كان يقتضى من المحكمة أن

تستقصى في حكمها مدى ارتباط الاعتداء الذي وقع من الطاعن بالاعتداء الذي وقع عليه ، وأن تبحث في قيام حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى بما يثبتها أو ينفيها ، ولو لم يدفع الطاعن بقيامها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة لمبحث ما جاء بسائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٩٣)

القضية رقم ٨٣٧ سنة ٢٦ القضائية :

قضى . طعن . إجراءات الطعن . حصول الطاعن على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الثمانية أيام التالية لصدوره ثم إعلانه بإيداعه في الميعاد . عدم تقديم الأسباب القانونية للطعن على الحكم في موضوعه واكتفاؤه أصليا بطلب بطلان الحكم واحتياطيا بإعطائه مهلة ليقدم تلك الأسباب . عدم كفاية ذلك لنقض الحكم .

متى كان الطاعن قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الثمانية أيام التالية لصدوره ، ولما أعلن بإيداعه في الميعاد لم يقدم الأسباب القانونية للطعن على الحكم في موضوعه بل طالب أصليا بطلان الحكم واحتياطيا بإعطائه مهلة ليقدم تلك الأسباب بالنظر إلى عدم ختم الحكم في خلال الثمانية الأيام المقررة في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن هذا السبب وحده لا يكتفى لنقض الحكم على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - عبد المنعم محمود درويش و ٢ - سيد حسن فريب (الطاعن) و ٣ - محمود عبد السيد بن و ٤ - محمد علي عامر و ٥ - حسن فريب أحمد . بأنهم : المتهم الأول - بوصفه موظفا عموميا (جندي بالجيش المصري) شرع في اختلاس البستزين المبين بالمحضر المملوك للجيش المصري وكان قد سلم إليه بسبب وظيفته وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو ضبطه وباقي المتهمين متلبسين . والمتهمون الباقون - اشتركوا

بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة الشروع في اختلاس البنزين سألقة الذكر بأن اتفقوا معه وساعده على ارتكابها بأن قدموا إليه دراجة بخارية وأدوات نقل البنزين من السيارة التي يقودها إلى تلك الدراجة وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١١ و ١١٨ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لباقي المتهمين بمعاينة كل من سيد حسن غريب ومحمود محمد السيد ابن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريم كل منهما مبالغ ٥٠٠ قرش وعزلها وبراءة كل من عبد المنعم محمود درويش ومحمد علي عامر وحسن غريب احمد مما أسند إليهم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ فقرر الطاعن بالظعن فيه في ٢٤ منه وحصل بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الثمانية الأيام التالية لصدوره - ولما أعلن بإيداعه في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ لم يقدم الأسباب القانونية للظعن على الحكم في موضوعه بل طالب أصليا بطلان الحكم واحتياطيا إعطاء مهلة لتقديم تلك الأسباب بالنظر إلى عدم ختم الحكم في خلال الثمانية الأيام المقررة في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية - لما كان ذلك - وكان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض . وكان الطاعن لم يقدم ما عسى أن يكون لديه من أسباب الظعن على الحكم ذاته فإنه يتعين رفض الظعن . وضوها .

جاسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد . مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٩٤)

الطعن رقم ٨٣٨ سنة ٢٦ القضائية :

استئناف . رفع الاستئناف من غير المتهم الحقيقي الذى أقيمت عليه الدعوى . وجوب القضاء .
بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذى صفة .

متى كان الاستئناف المطروح أمام المحكمة للفصل فيه ليس مرفوعا من المتهم الحقيقي الذى أقيمت عليه الدعوى فينبى على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذى صفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : شرع مع آخرين مجهولين فى سرقة الزوجيتين المبيتين وصفا وقيمة بالمحضر لعبد الحليم الألفى من مقهاه المسكون ولم يتم أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/١ - ٤ - ٥ من قانون العقوبات . ومحكمة الوايل الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة مصر قضت حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريف . فطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا وبراءة المتهم قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن المحكمة متى كانت قد أثبتت في حكمها أن الاستئناف المطروح أمامها لم يرفع من المتهم الحقيقى وإنما رفع من شخص آخر غيره فإن الاستئناف لا يكون جائزا لأنه يكون مرفوعا من غير ذى صفة ، كما أخطأ الحكم حين قضى بالبراءة دون أن تعرض المحكمة لموضوع الدعوى .

وحيث إن المحكمة المطعون في حكمها بعد أن بينت واقعة الدعوى ، عرضت لما دفع به المستأنف "المطعون ضده" من أنه لم يرتكب الجريمة موضوع الاتهام وأنه ليس هو المتهم الحقيقى الذى وجهت إليه التهمة ورفعت عليه الدعوى بها فندبت المحكمة تحقيقا لهذا الدفاع مندوب إدارة تحقيق الشخصية الذى تبين له من عملية المضاهاة التى أجراها بجلسة المحاكمة أن بصمات أصابع المستأنف تختلف عن بصمات المتهم الحقيقى الموضوعة على محضر ضبط الواقعة كما تختلف بصمات هذا الأخير على أوراق الفيش المرافقة للحضر ، وخلصت المحكمة من ذلك إلى الأخذ بهذه النتيجة التى أسفرت عنها عملية المضاهاة، ولكنها مع ذلك قضت بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم الابتدائى المستأنف وبراءة المتهم ، ولما كان هذا الذى أثبتته الحكم المطعون فيه مفيدا بذاته أن الاستئناف المطروح أمام المحكمة للفصل فيه ليس مرفوعا من المتهم الحقيقى الذى أقيمت عليه الدعوى ، فكان ينبغى عليها إذن أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذى صفة .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وعدم قبول الاستئناف المرفوع من المطعون ضده شكلا .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حنين ، وفهم بسى الجندى المستشارين .

(٢٩٥)

القضية رقم ٨٤٠ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) تفتيش . الإذن به . صدوره بالاسم الذى اشتهر به المتهم . صحت .
(ب) نقض . طعن . سبب جديد . الدفع ببطلان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .

١ — متى استظهر الحكم بأدلة سائغة أن الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذى اشتهر به ، فإن الإذن بالتفتيش يكون صحيحا .

٢ — لا يقبل من المتهم الدفع ببطلان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — سليمان أحمد سليمان (الطامن الأول) و ٢ — حسن محمد سعيد (الطامن الثانى) و ٣ — صالح طه إبراهيم سلامه (الطامن الثالث) و ٤ — قرقوعطيه الدكن و ٥ — شحوت سالم أحمد . بأنهم أحرزوا جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) فى غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول الملحق به . فقررت بذلك . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر

٢٠ (٩) ج

عن المتهم الأول ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . كما دفع أيضا الحاضر عن المتهم الرابع ببطلان التفتيش لأنه لم يكن في حالة تلبس . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٢٣ ج و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول (١) للثلاثة الأول والمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول (١) للرابع والخامس . أولا — برفض الدفيعين المقدمين من المتهمين الأول والرابع . وثانيا — بمعاقبة كل من سليمان أحمد سليمان وحسن محمد سعيد وصالح طه ابراهيم سلامه بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهم ثلاثة آلاف جنيه . وثالثا — بمعاقبة كل من قرقر عطيه الدكن وشحوت أحمد بالسجن لمدة خمس سنين وتغريم كل منهما ألف جنيه . ورابعا — بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وذلك على اعتبار أن الثلاثة الأول أحرزوا حشيشا بقصد الاتجار ، والرابع أحرز حشيشا بقصد التعاطي ، والخامس أحرز أفيونا بقصد التعاطي . فطعن الطاعنون الأول والثاني والثالث في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... من حيث إن الطاعن الثالث لم يقدم أسبابا اطعنه فيتمين الحكم بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا .

وحيث إن الطعنين المقدمين من الأول والثاني قد استوفيا الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه بني على إجراء باطل ، إذ قضى برفض الدفع المقدم منه ببطلان التفتيش لأن التحريات السابقة على إصدار الإذن بالتفتيش لم تناول الطاعن وإنما تناولت شخصا آخر خلافاً لاسمه " أحمد سليمان " وهو الوارد اسمه في الإذن الصادر بالتفتيش — وكان يمين على المحكمة — وقد تناول الدفع بالبطلان القول بعدم

وجود الشخص الذى صدر الإذن بتفتيشه وبالتالي انعدام التحريات الجدية ضد الطاعن أن تبين من واقع الأوراق سندها فى نسبة الجريمة إلى شخص الطاعن حتى يصح الإذن بتفتيشه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دان الطاعن بها وتعرض لدفاع الطاعن ورد على الدفع ببطلان التفتيش فقال ” وحيث إن الدفاع عن المتهم الأول دفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات لأن تحريات البوليس انصبت على من يسمى أحمد أحمد سليمان — وهو شخص يخالف المتهم الأول إلا أن هذا الدفع مردود لأن تحريات البوليس شملت اسم هذا الشخص وشهرته ” سمير “ وهو المتهم الأول وصحة اسمه سليمان لا أحمد كما أن تقدير ما إذا كانت التحريات جدية من عدمه متروك لمن أصدر الإذن بالتفتيش على أن يكون خاضعا لرقابة المحكمة — وقد ثبت للمحكمة أن التحريات كانت جدية وثبت وجود المخدرات بغرفة المتهم المذكور وعليه يتعين رفض الدفع “ — لما كان ذلك ، وكان الحكم بإدانة الطاعن قد بنى على أنه هو المعنى فى أمر التفتيش بالاسم الذى اشتهر به وكان الحكم قد استظهر بأدلة سائغة أن الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش — وأن النيابة العامة قد أجرت تحقيقا فى شأن تحريات البوليس عن إحراز الطاعن للمواد المخدرة وأقرت المحكمة النيابة على ما رآته من أن نتيجة هذا التحقيق تسوغ إصدار الأمر بتفتيشه فإن الإذن بالتفتيش يكون صحيحا — ويكون ما يثيره الطاعن فى غير محله .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل إذ رفض الدفع ببطلان التفتيش المقدم منه لأن الشروط التى شرطتها النيابة العامة لتفتيش من يكون موجودا مع الطاعن الأول لم تتوافر فى هذا الطاعن — هذا فضلا عما شاب الحكم من قصور لأن الحكم لم يحقق دفاع الطاعن من أنه ذهب إلى منزل الطاعن الأول لمطالبتة بثن ” صندلين “ ولو حققت المحكمة دفاعه لما قضت بإدائنه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة إحراز المخدر التي دان الطاعن الثاني بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها — لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني لم يدفع ببطلان التفتيش ، كما لم يطلب تحقيق واقعة ذهاب الطاعن إلى منزل الطاعن الأول لمطالبته بثن "الصندين" — لما كان ما تقدم وكان ما يشير الطاعن من بطلان إجراءات التفتيش لا تقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقب أوجه الدفاع التي يبدىها المتهم ما دام الرد عليها مستفادا من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها — فإن الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعنان المقدمان من الطاعن الأول والثاني على غير أساس ويتعين رفضهما موضوعا .

جاسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد - حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٩٦)

القضية رقم ٤٠١ سنة ٢٩ القضائية :

سلاح . قانون أصلح . إحرار - إلاح بدون ترخيص في ظل القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ .
معاينة المتهم طبقا لنصوص القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصلح . لا خطأ .
متى كانت جريمة إحرار سلاح ناري بغير ترخيص قد ارتكبت في ظل القانون
رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ فإن الحكم إذ قضى بمقالب المتهم طبقا لنصوص القانون
رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصلح ، يكون سليما وبمناى عن الخطأ
في تطبيق القانون أو تأويله .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأبه : أولا - أحرز سلاحا نارا بإطلاق الرصاص (بندقية
لى انفيلد) بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وثانيا - أحرز
ذخيرة تستعمل فى الأسلحة النارية (طلقتين موزر) بغير ترخيص وفي الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لحاكمته
بالمواد ١ و ٦ و ١٢ و ١٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدرل (ب)
وجنحة بالمواد ١ و ٥ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ - فقررت
الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا - عملا بالمواد ١ و ٦
و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مع تطبيق المادة ٣٢ من
قانون العقوبات بمقابلة عبد الحميد أحمد حسين الشهير بكشكى بالسجن لمدة
ثلاث سنين وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن ، هو أن الحكمة أخطأت في تأويل القانون . ذلك بأنها طبقت القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر بعد القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الذي ارتكبت في ظله التهمتان باعتبارهما القانون الأصلح ، وقضت بإدانة الطاعن مع أن نص المادة ٣١ من القانون الذي طبقه يؤدي إلى اعفائه من العقاب رغم أن حيازته السلاح والذخيرة كانت سابقة على تاريخ صدور القانون المذكور الذي أنشئ في المادة ٣٦ منه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وأصبح وحده القانون الواجب التطبيق .

وحيث إن الاعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لا يفيد منه الأشخاص الذين كانوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين لأسلحة نارية أو ذخائر معاقب على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وقد أفصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الاعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزا أو محرزا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل سريان هذا القانون وهو نص تفسيري للتشريع السابق — كما أوضحنا ذلك مذكرته الإيضاحية — لما كان ذلك وكانت الجريمة موضوع الطعن قد ارتكبت في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ فإن الحكم اذ قضى بعقاب الطاعن طبقا لنصوص القانون الأخير باعتباره القانون الأصلح ، يكون سليما وبمناى عن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار وبحضور السادة : مصطفى كامل و، محمود محمد مجاهد، وفهم يسى
الجندي ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٩٧)

القضية رقم ٦٩٤ سنة ٢٦ القضائية :

وقاع . الشروع فيه . صورة واقعة تتحقق فيها جريمة الشروع في الوقاع .

متى قال الحكم إن المتهم دفع المجنى عليها بالقوة وأرقدتها عنوة ثم رفع ثيابها
وكشف جسمها وجذب سروالها فأمسكت برباط الأستك تحاول منعه بالاستطاعت
من الوصول إلى غرضه منها فتمزق لباسها في يده وفك أزرار بنطلونه وجثم فوقها
وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواءمتها بالقوة، فإن ذلك مما تتحقق به جريمة الشروع
في الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه شرع في مواءمة السيدة زينب على السيد
بغير رضاها بأن نام فوقها واحتضنها وحاول ائزال ملابسها عن جسمها وكشف
عن عورتها بقصد مواءمتها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو
مقاومة المجنى عليها واستغاثتها بالأهالي . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى
محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لنص المادة ٤٦ و ٤٧/١ من قانون العقوبات ،
فصدر قرارها بذلك ، ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضورها عملا بمواد
الاتهام بمعاقبة محمود أحمد عبيد بالسجن لمدة خمس سنوات . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأن الفعل المسند إلى الطاعن على فرض صحته لا يعدو أن يكون جناية هتك عرض بالقوة . ومن جهة أخرى فلم يتحدث الحكم عن القصد الجنائي وأن نية الطاعن كانت منصرفة إلى الواقعة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكري الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم قد تحدث عن الركن المادي للجريمة في قوله " إن المجنى عليها استقأت بعد الظهر من بندر دمنهور سيارة يقودها صاحبها محمود أحمد عبيد المتهم لتعود بها إلى بلدها الصبرية من أعمال مركز دمنهور وفي الطريق عند ناحية حسن خير أوقف المتهم السيارة ونزل منها وجاء إلى بابها الذي تجلس المجنى عليها بجواره وفتحها ودخل عليها السيارة ودفعا بالقوة وأرقداه عنوة على كنية السيارة التي كانت تجلس عليها فوقع منها طفلها الرضيع على أرضية السيارة ثم رفع ثيابها وكشف عن جسمها وجذب سروالها فامسكت برباط الأستك تحاول منعه ، ما استطاعت من الوصول إلى غرضه منها فتمزق لباسها في يده وفك أزرار بنطلونه وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول موافقتها بالقوة فخرصت على عرضها الحرص كله بكل ما وسعها الجهد فانقطعت السلسلة التي كانت تلبسها في جيدها من المقاومة وجعلت تستغيث فأدركها إبراهيم رمضان هندی وسيد أحمد شحاته الشرقاوي فطلبت إليهما أن يذهبا بالمتهم إلى مركز البوايس " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك يتحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه لأنها أفعال عن شأنها أن تؤدي إلى تحقيق ذلك القصد ، وكان لا جدوى مما يثيره الطاعن في طعنه لأن العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجناية هتك العرض بالقوة . لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارد المنشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل،
ومحمود محمد مجاهد، وفهم يسى الهندى المستشارين .

(٢٩٨)

القضية رقم ٤٤٨ سنة ٢٦ القضائية :

نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . حكم صادر فى إشكال فى تنفيذ حكم صدر فى جريمة
مخالفة . عدم جواز الطعن فيه .

الحكم الصادر فى الإشكال يتبع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية
من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . فإذا كان الحكم
صادرا فى إشكال فى تنفيذ حكم صادر فى جريمة مخالفة ، فإن الطعن بالنقض
فى هذا الحكم لا يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم ينفذ قرار الهدم الصادر إليه من السلطة
القائمة لأعمال التنظيم . وطلبت عقابه بالمواد ١٠ و ١٤ و ١٥ من ديكريته
التنظيم الصادر فى سنة ١٨٨٩ والمعدل بالقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٤٨ والمادة ٣٩٥
من قانون العقوبات . ومحكمة بندر موهاج الجزئية قضت غيابيا بتفريم
المتهم تحسين قرشا والإزالة بلا مصاريف وذلك عملا بمواد الانهاى - فعارض
وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه
بلا مصاريف جنائية فاستأنف المحكوم عليه الحكم الأخير، ومحكمة موهاج الابتدائية
قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف
بلا مصاريف . فاستشكل المحكوم عليه فى هذا الحكم وقضت المحكمة المذكورة
عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات بقبول الاشكال شكلا ورفضه

موضوعا وأمرت باستمرار تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه وألزمت المستشكل
المصروفات المدنية . فطعن الطاعن في الحكم الصادر برفض الاشكال المرفوع
منه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، بعد تعديلها
بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢
قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد
الجنائيات والجنح دون المخالفات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ
١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ في إشكال في تنفيذ حكم صادر في جريمة مخالفة طبقا
لذكرى التنظيم الصادر في سنة ١٨٨٩ المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨
والمادة ٣٩٥ من قانون العقوبات ، وكان من المقرر أن الحكم الصادر في الإشكال
يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز
الطعن فيه بطريق النقض ، فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل ، المستشارين :

(٢٩٩)

القضية رقم ٨٤٨ سنة ٢٦ القضائية :

علامات تجارية . غش . عدم مطابقة ما دون في البيان التجارى لما ثبت من اختلاف نسبة
الدهم الداخلة في تركيب اللبن . مخالفة ذلك للقانون .

متى كان البيان التجارى موضوع الاتهام يتضمن مالا يطابق الحقيقة
لما انضج من اختلاف نسبة الدهم الداخلة في تركيب اللبن ، فإنه يعتبر
مخالفا للقانون ولو كانت نسبة الدهم في اللبن المعروض تزيد على ما هو مدون
على البضاعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع جبنا روميا عليه بيانات غير
مطابقة للحقيقة . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . ومحكمة جنح
بولاق الجوزية قضت حضوريا عملا بالمواد من ٢٧ الى ٣٤ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٣٩ بتفريم المتهم خمسمائة قرش والمصادرة . فاستأنف المتهم هذا الحكم
ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت
بوقف تنفيذ الغرامة لمدة ثلاث سنوات من اليوم وأعفت المتهم من المصروفات
الجنائية . وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .
نظن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور وبالخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة ببطلان التفتيش لأن من اخذ العينة هو مفتش الأغذية التابع لوزارة الصحة وليس له صفة مأمور الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ولم يسبغ الشارع هذه الصفة إلا لموظفين تابعين لوزارة التجارة طبقا للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ وقد أضاف الطاعن إبداء هذا الدفع أمام محكمة ثانية درجة وصمم على ما جاء بشأنه في المذكرة المقدمة منه لمحكمة أول درجة . ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفع ، وأما الخطأ في تطبيق القانون ، فيقول الطاعن إن البيان المكتوب على خلاف اللبن هو أن نسبة الدسم فيه ثلاثة أرباع واتضح من التحليل أن الدسم كامل ، فالبضاعة المعروضة أفضل مادة وتركيبا ، والبيان التجاري في تعريف المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ مقصود به حماية الجمهور من الغش والتضليل ولم يكن مراد الشارع من وضع القانون المذكور إلا تشجيع العمل الصالح الذي لا يعقل أن يجرمه الشارع ويعاقب عليه .

وحيث إن ما يقوله الطاعن في الوجه الأول من طعنه مردود بأن المرسوم الصادر في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ بمنح صفة الضبطية القضائية للموظفين المنوط بهم تنفيذ القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية . قد نص في المادة الأولى منه على أنه يعتبر علاوة على الموظفين المشار إليهم في المرسوم الصادر بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٤٠ من مأمور الضبطية القضائية لإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ... (٦) الأطباء المخصصون لمراقبة المواد الغذائية ومفتشو الأغذية والمعاونون الصحيون بصحة البلدية بالاسكندرية كما نص البند (١) من هذا المرسوم أيضا على طائفة أخرى من بينها مفتشو المأكولات ، ومن ثم تكون الإجراءات التي تمت قد وقعت ممن له صفة في إجراءاتها ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ تنص على "أنه يجب أن يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة من جميع الوجوه

سواء أكان موضوعا على نفس المنتجات أم على الحال أو المخازن أو بها أو على
عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الإعلان أو غير
ذلك مما يستعمل في عرض البضائع على الجمهور . “ولما كان الغرض من البيان
التجارى الذى يسجل على البضائع والعروض هو ارشاد المستهلكين على اشتات
رغباتهم ومختلف حاجاتهم لاختيار ما يصلح لاشباع الرغبة الخاصة لكل منهم ،
لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن البيان موضوع الاتهام يتضمن مالا يطاق
الحقيقة لما اتضح من اختلاف نسبة الدسم الداخلة في تركيب اللبن ، فإنه
يعتبر بيانا مخالفا للقانون ، ويكون الحكم إذ دان الطاعن في الجريمة المسندة إليه
يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، أما ما يقول الطاعن من أن نسبة الدسم
في اللبن المروضة تزيد على ما هو مدون على البضاعة وهو ما يرفع من قيمتها
ومزاياها ، فهو اعتبار مألوف يصدق في العرف التجارى حيث ترتفع أثمان السلع
عند زيادة مركباتها أو ارتفاع أثمان عنصر أو أكثر من عناصرها والنظر في ذلك
يتوجه إلى ذاتية البضاعة وحدها دون رغبة المستهلك الذى أراد الشارع حمايته
من كل تضليل ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ، متعينا
رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٠٠)

القضية رقم ٨٦٤ سنة ٢٦ القضائية :

• مسئولية مدنية • تضامن • ضرب • تضامن الفاعلين الذين ساهموا في إحداث الضرر بالمجنى عليه في المسئولية المدنية • شرطه •

التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه ولودين أحدهم بتهمة الضرب الذي تخلفت عنه طاعة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

الوقائع

انهمت النيابة العامة كلا من ١ - برجس عبد الملاك بنيامين (الطاعن) و ٢ - رزق الله مومى اسطفانوس و ٣ - يوسف سعد الله يوسف بأنهم : في يوم ٨ من ابريل سنة ١٩٥٢ الموافق ١٣ رجب سنة ١٣٧١ بناحية شارون من أعمال مركز مغاغة مديرية المنيا أولا : المتهمان الأول والثانى - ضربا على أحمد بسيونى عمدا على رأسه فأحدثا به الاصابة الميمنة بالنقير الطبي الابتدائى والشرعى والتي تخلف لديه بسببها عاهة مستديمة هى فقد جزء من عظام قبوة الجمجمة فى مساحة ٥ x ٧ سم لا ينتظر ملؤه مستقبلا بنسيج عظمى وقد يملأ بنسيج ليفى وسيظل المخ فى هذا الموضع فاقتدا لحمايته الطبيعية وهذا من شأنه أن يجعله عرضة للتأثر بالتغيرات الجوية والاصابات البسيطة التى تقع على هذا الجزء من المخ والتي ما كانت لتؤثر فيه لو أنه كان محميا بالعظام وقد تطرأ

مضاعفات كالتهاب السحايا أو الصرع أو الجنون أو خراج المخ مما يعرض حياته للخطر وتقال من قوة احتماله على العمل بنحو ٣٠ ٪ وثانياً - المتهم الثالث ضرب على أحمد بسيوني عمدا فأحدث به بقية الإصابات التي بحسبه والموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما وضرب حسن محمد على عمدا على ذراعه اليسرى فأحدث بها الإصابة الميينة بالتقرير الطبي الابتدائي والشرعي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . وثالثا - الأول ضرب حسين محمد على عمدا فأحدث به إصابة ميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك وقد ادعى على أحمد بسيوني بحق مدني قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائتي جنيه تعويضا . نظرت محكمة جنايات المنيا هذه الدعوى ثم قضت بحضور يا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ حملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول وبالمادة ١/٢٤٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثاني وبالمادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ مع تطبيق المادة ٣٢ منه بالنسبة إلى المتهم الثالث بمعاقة المتهم الأول جرجس عبد الملاك بنيامين بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمتين المسندتين إليه وبمعاقة المتهم الثاني رزق الله موسى اسطفافوس بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وبمعاقة المتهم الثالث يوسف سعد الله يوسف بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر عن التهمتين وبالزام المتهمين جميعا متضامنين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني على أحمد بسيوني مائة جنيه على سهيل التعويض مع المصاريف المدنية ونحسائة قرش مقابل أنعاب الحمامة .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال إذ دان الطاعن بجريمة الضرب محمد الذي تخلف عنه طاعة مستديمة بالرأس استنادا إلى أقوال المجني عليه مع

أن أقواله مضطربة متخاذلة لا يصح الاطمئنان إليها ذلك أنه اتهم الطاعن في محضر ضبط الواقعة بضربه على رأسه ثم عاد في تحقيق النيابة وبالجلسة واتهم آخر معه بضربه على رأسه وتعدر معرفة أى الضربات أحدثت العاهة مما كان يقتضى لشيوع التهمة أخذ الطاعن بالقدر المتيقن في حقه واعتباره مسئولاً من جنحة الضرب .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — ومن هذه الأدلة ما شهد به المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة من أن الطاعن وحده هو الذى ضربه بالعصا على رأسه وما أثبتته التقرير الطبي من إصابة المجنى عليه بجرح رضى بالعظم المقدمى للرأس أحدث كسورا مضاعفة منخسفة بالعظم الجدارى الأيمن والأيسر والعظم المقدمى وكسرا شرخيا بالعظم الأخير مما ترتب عليه رفع جزء من عظام الرأس وتخاف عاهة مستديمة بالمجنى عليه نتيجة إصابته بضربة واحدة على الرأس من عصا ثقيلة — لما كان ذلك وكان لحكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق وتلفتت عن قوله في غيرها كما أن لما أن تأخذ ببعض قوله في مرحلة بعينها وتطرح ما عداه إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع هى به وتطمئن إليه — فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ أيضا في تطبيق القانون إذ قضى بالتعويض ضد المتهمين الثلاثة بالتضامن مع أن الطاعن لم يسأل عن تهمة الجنحة التى دين بها المتهمان الثانى والثالث ولم يقع الحادث نتيجة سبق لإصرار بينهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى في التعويض قال ” بأن المتهمين جميعا اعتدوا على المدعى بالحق المدنى على أحمد بسيونى وقد توافقت واتحدت إرادتهم جميعا على العدوان والإيذاء فأوقعوا به أضرارا متعددة يستحق بسببها تعويضا عما ناله من أضرار ويلزمون به متضامنين لتوافق إرادتهم واتحادها على

التعدي . لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم صحيحا في القانون وكان التضامن بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجبا بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب الذي تخلفت عنه مائة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط . لما كان ما تقدم فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع هو أن الحكم المطعون فيه إخطأ إذ دان المتهم الثاني بتهمة إحداث إصابات بمعصم اليد اليسرى للمجنى عليه فأسند إليه بذلك واقعة جديدة لم ترد في وصف التهمة كما أنه لم يثبت في منطوقه براءة هذا المتهم من تهمة العاهة التي كان مقدما بها إلى المحاكمة .

وحيث إنه لما كان هذان الوجهان متصلين بالمتهم الثاني وحده ولم يطعن في الحكم فلا يقبل من الطاعن أن يتحدث عنهما ويتعين رفضهما .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس هو قصور الحكم في بيان مؤدى أقوال الشهود ومن بينهم أختا المجنى عليه ناطمة أحمد بسيوني وهانم أحمد بسيوني وقد شهدتا لصالح الطاعن ولكن الحكم المطعون فيه لم يناقش أقوالهما ولم يرد عليها مما يعيبه بالقصور .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في إدانة الطاعن إلى أقوال الشاهدين المذكورتين بل عول على أقوال المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة وعلى التقرير الطبي — لما كان ذلك وكان استخلاص الإدانة من أقوال المجنى عليه ومن التقرير الطبي سائغا ومقبولا ومستندا إلى أصل ثابت في الأوراق وكان لمحنة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر وأن تطرح أقوال من لا تتفق بشهادته من غير أن تكون ملزمة بتبرير هذا الاطراح — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل ولا يبعد أن يكون جدلا في وقائع الدعوى ، لا تقبل إنثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كمال المستشارين .

(٣٠١)

القضية رقم ٨٤٧ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) ضرائب . دعوى عمومية . حق طلب رفع الدعوى الخول لمصلحة الضرائب طبقا لنص
المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . خلو هذا النص من تعيين موظف
بمعيته .

(ب) ضرائب . قانون . مصلحة الضرائب . النص على تعريف مصلحة الضرائب في اللائحة
التنفيذية . اعتباره نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق أو اللاحق .

(ج) ضرائب . دعوى عمومية . أحوال الطلب أو الإذن الواردة في القانون رقم ٩٩
سنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له . ورودها على ميل الحصر استثناء من قاعدة حرية
النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية .

١ — نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صريح في إصباح
حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة
ذات الشأن ، وجاء النص خلوا — في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى
العمومية — من تعيين موظف بمعيته .

٢ — عني الشارع بتعريف ماهية مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية ،
ومن ثم فإن النص على المقصود " بمصلحة الضرائب " يعتبر نصا تفسيريا يلحق
بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخول الشارع
فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقا .

٣ — من المقرر أن أحوال الطلب أو الاذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له قد وردت على سبيل الحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية ولا يجوز إعمالا لهذا الأصل التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ، كما لا يصح تعديده حكم حالة من أحوال الطلب المنصوص عليها إلى أخرى لم يرد في خصوصها نص .

الوقائع

انتهت النيابة العامة كلا من ١ — ليل تريفوار اردواروز و ٢ — روى ميلر جيجمات (المطعون ضده) بأنهما : لم يقدمتا إقرارات عن إرادتهما ولم يؤديا الضريبة المستحقة عليهما من واقع إقراريهما في الميعاد القانوني . وطلبت عقابهما بالمواد ١٦ و ١٧ و ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ . وأمام محكمة جنح كفر الدوار الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين بعدم جواز رفع الدعوى العمومية قبليهما واعتبارها غير قائمة وبعد أن انتهت المحكمة نظرها قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . أولا — بالنسبة للمتهمين بتفريم كل منهم مبلغ ٢٠ جنيها مع إلزامه بدفع تعويض يعادل ما لم يدفع من الضريبة . وثانيا — بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم الأول مدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف جنائية ورفضت الدفع المقدم من المتهمين . فاستأنف المتهم الثاني الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بعدم قبول الدعوى العمومية وبراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصروفات . فطعنتم النيابة العامة على هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب خطأ في تأويل القانون ، ذلك أن المحكمة ذهبت في حكمها المطعون فيه إلى القول بأن التفسير الوارد في المادة ١٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ للبراد

بعبارة مصلحة الضرائب مقصور على ما تنص عليه المواد ١٦ و ١٨ و ١٩ من القانون المذكور وهي تبين بعض التكاليف الداخلة في واجبات موظفي الضرائب ، أما رفع الدعوى فهو إجراء ركز الشارع في يد موظف واحد ، وأنه إذا كان مدير عام مصلحة الضرائب بمقتضى القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٢ هو الذى له حق إجراء الصلح في بعض المخالفات الضرائبية فيجب أيضا أن يكون له حق طاب رفع الدعوى الجنائية ، وقد فات المحكمة أن نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ صريح في أن رفع الدعوى يكون بناء على طلب مصلحة الضرائب واختص الشارع المدير العام لهذه المصلحة بالصالح لأنه يتناول أمورا مالية تتصل بإيرادات الخزنة العامة ، ويؤكد ذلك أن المادة العاشرة قد أوضحت المقصود بـ "مصلحة الضرائب" وتضيف الطاعنة أن ما ورد في منطوق الحكم من تبرئة المتهم هو خطأ قانوني آخر لأن القضاء بعدم قبول الدعوى مانع بذاته من بحث موضوعها لتعلقه بشكل الدعوى عند رفعها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده وآخر لانهما في ١/٤/٥٣ لم يقدموا إقرارا عن إيرادهما ولم يوردا الضريبة المستحقة عليهما في الميعاد القانوني . وطلبت النيابة هما بالمواد ١٦ و ١٧ و ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، فقضت محكمة أول درجة بتغريم كل من المتهمين عشرين جنيتها ودفع تعويض يعادل ما لم يدفع من الضريبة . ولما استأنف المطعون ضده قضت المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الدعوى وبالبراءة تأسيسا على ما قاتته من " أن المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لم تكن تشمل قبل تعديلها على نص خاص بالجهة التي ترفع الدعوى العمومية بناء على طلبها ، وكان طبيعيا أن تسقط هذه المادة من حساب المشرع عندما عُد المقصود بمصلحة الضرائب طبقا للمادة العاشرة من اللائحة التنفيذية ، فلما صدر هذا التعديل بمقتضى القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ تناول المادة ٢١ فيما تناوله بالتعديل فأضاف إليها فقرة أخيرة نصها ويكون رفع الدعوى بناء على طلب مصلحة الضرائب ولها أن تنازل عنها إذا رأت محلا لذلك وفي حالة التنازل يجوز للمصلحة

الصلح في التعويضات وسكت المشرع عن بيان المقصود بمصلحة الضرائب في هذه المادة ولما عدلت هذه المادة فيما بعد بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ تناول التعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ سالفه الذكر على النحو الآتي (ويكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ولها النزول عنها إذا رأت محال ذلك ، وفي حالة النزول يجوز لمصلحة الضرائب أو من تنبيه الصلح في التعويضات على أساس دفع مبالغ يعادل مقدار ما لم يؤد من الضريبة وقد أضاف القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ مادة جديدة برقم ٢١ مكررا (٣) اشترط فيها لرفع الدعوى العمومية إذن وزير المالية والاقتصاد بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢١ مكررا (١) و ٢١ مكررا (٢) وأما في حالة عدم الإذن فقد أجاز للوزير أو من ينوب عنه الصلح في التعويض على أساس دفع مبلغ يعادل ما لم يؤد من الضريبة ويخلص مما تقدم أن المشرع لم يقصد عندما تحدث عن رفع الدعوى العمومية أن يصرف عبارة مصلحة الضرائب الواردة بالفقرة الأخيرة من المادة ٢١ المعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ إلى من حددتهم المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية ، ذلك (١) لأن الإجراءات التي تناولها المواد ١٦ و ١٨ و ١٩ تعد تطبيقا لبعض التكاليف التي يقوم بها الموظفون الذين حددتهم المادة العاشرة من اللائحة لمناسبة أداء الواجبات المفروضة عليهم بحكم وظائفهم وفي نطاقها (٢) أما طلب رفع الدعوى العمومية فهو إجراء يتميز عن غيره من الإجراءات الضريبية بأنه يعتمد على تقدير ومقياس ينبغي أن لا يتفاوت طبقا لوجهات نظر متغايرة والأصل أن يوكل التقدير في هذه الناحية بالذات إلى شخص واحد وأن تركز عناصره في يد واحدة ضمانا لاستقامة الاتجاه في شتى الأحوال والتأى عن الهوى ودفعاً للتضارب والتناقض في الأوضاع المتماثلة ، هذا إلى خطورة معقبات الدعوى العمومية على كل من المصلحة والمول إذا صدر حكم للمصلحة أو عليها (٣) لو كان المشرع يقصد التعميم لا التخصيص لما أعوزه النص صراحة ليسد كل ثغرة لا ينفذ من خلالها التضارب سيما وأن التعديل الذي أجراه لاحقاً لصدور اللائحة التنفيذية سالفه الذكر (٤) بل أن الصحيح الأرجح هو أن المشرع حين أنشأ نصا خاصا برفع الدعوى العمومية والنزول عنها حتى في التعديل الذي تم بمقتضى

القانون رقم ٢٥٤ سنة ١٩٥٣ بأن يكشف عن وجهة نظره صراحة وذلك بإبراز مدير عام مصلحة الضرائب كصاحب السلطة الأولى في إجراء الصالح في التعويضات عنه والنزول عن الدعوى ، وبديهي أن الاتجاه نحو النزول عن الدعوى لن يكون مستقلا عن تقدير عناصر الصالح ولا بد أن يوحد الرأي فيهما قبل الإقدام على النزول ومن أجل هذا كان منطقيا إسناد حق النزول عن الدعوى إلى من كان يمثل المصلحة الذي خصه المشرع بسلطة إجراء الصالح وهو مديرها . وما يقال عن حق النزول انتهاء يقال عن صاحب الحق في طلب رفع الدعوى ابتداء لأن حكمته هي بذاتها في البداية والنهاية (٥) وقد يكون من المفيد في هذا البحث واستكمالاً له أن تشير المحكمة إلى اتجاه المشرع نحو تحديد شخص معين يوكل إليه الحق في رفع الدعوى أو النزول عنها أو إجراء الصالح فيها وذلك بالنص على إسناد هذا الحق إلى وزير الاقتصاد بمقتضى المادة ٢١ مكرراً (٣) في خصوص الجرائم التي تناولتها المادتان ٢١ مكرراً (١) و ٢١ مكرراً (٢) مما يدل على أن التخصيص لا التعميم هو المقصود .

وحيث إن المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ عند تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ قد جاءت بحكم جديد بشأن رفع الدعوى فنصت على ما يأتي ” ويكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ولها التنازل عنها إذا رأت محلاً لذلك ، وفي حالة التنازل يجوز للمصلحة الصالح في التعويضات “ ولما كانت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قد أوضحت ما هو المقصود بمصلحة الضرائب بقولها ” يقصد بمصلحة الضرائب في حكم المواد ١٦ و ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر الإدارة العامة والادارات المحلية ومأمور الضرائب الكائن في دائرة اختصاصه محل إقامة الممول أو مقر عمله الرئيسي . . “ وكان الشارع قد أورد مثل هذا النص في التشريعات الضريبية الأخرى من ذلك المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٤٩ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم أبلوله على التركات ، ولما كان نص المادة ٢١ سالف الذكر صريحاً في إسباغ

حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن وهي بجميع موظفيها الذين لهم اختصاص قانوني إنما تسمى إلى تحقيق المصلحة العامة المنشودة من تنفيذ التشريعات الضرائبية وجاء النص خلوا — في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى العمومية من تعيين موظف بعينه ، وبقي هذا النص على أصله عند التعديل الأخير الذي تم بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ ومما يؤكد ذلك أن الشارع عندما رغب في تضيق نطاق هذا الحق في حالة النزول عن الدعوى العمومية ، وضع حق النزول في يد المدير العام لمصلحة الضرائب أو في يد من ينوبه هولباشرة الصلح في التعويضات . لما كان ذلك — وكان نص المادة ٢١ المذكورة ليس فيه ما يشير إلى جعل حق طلب رفع الدعوى مقصورا على التكاليف التي يقوم بها الموظفون بحكم وظائفهم وفي نطاقها كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه ، وإنما جاءت عبارتها مطلقة من هذا التخصيص ، هذا ولما كان الشارع عن بتعريف ماهية مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية فإن النص على المقصود " بمصلحة الضرائب " يعتبر نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخول الشارع فيه لمصلحة الضرائب ، سلطة أو حقا ، أما نص المادة ٢١ مكررا (٣) الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه فلا ينصرف إلا للجرائم المبينة في المادتين السابقتين لهما وهما المادتان ٢١ مكررا (١) و ٢١ مكررا (٢) ، ويبين من الاطلاع على هاتين المادتين أن الجرائم المنصوص عليها فيهما غير الجريمة المرفوعة بشأنها الدعوى الحالية ، وقد ورد في المذكرة الإيضاحية تعليقا على المادة ٢١ مكررا (٣) المذكورة ما يأتي " وقد نصت المادة ٢١ مكررا (٣) على أن رفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢١ مكررا (١) و ٢١ مكررا (٢) يكون باذن من وزير المالية والاقتصاد وذلك ضمنا لمن يتهمون بارتكاب تلك الجرائم بفحص الاتهامات الموجهة إليهم بكل دقة فيأذن وزير المالية والاقتصاد برفع الدعوى العمومية عليهم أو لا يأذن بذلك طبقا لما يقدره من ظروف وملابسات كل حالة من الحالات ، وفي حالة عدم الاذن برفع الدعوى العمومية يجوز لوزير المالية والاقتصاد أو لمن ينوبه الصلح في التعويضات على أساس دفع مبلغ

يعادل مثل ما لم يؤد من الضريبة “ . ومن هذا يبين أن لاصلة فيما يتعلق برفع الدعوى بين نص المادة ٢١ وبين المادة ٢١ مكررا (٣) فنص المادة ٢١ يتناول حالة من أحوال طلب رفع الدعوى في حين أن نص المادة ٢١ مكررا (٣) يتناول حالة من أحوال الاذن برفعها لفحص وزير المالية والاقتصاد في المادة الأخيرة للعلة التي بينها في المذكرة الإيضاحية والتي سلف ذكرها ولما كان من المقرر أن أحوال الطلب أو الاذن الواردة في القانون قد وردت على سبيل الحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية ولا يجوز أعمالها لهذا الأصل التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ، كما لا يصح تعدية حكم حالة من أحوال الطلب المنصوص عليها إلى أخرى لم يرد في خصوصها نص ، لما كان ذلك وكان ما يقوله الحكم من وجوب تركيز طلب رفع الدعوى الجنائية في يد واحدة لا يعدو أن يكون اتجاها لما ينبغي أن يكون عليه التشريع في نظر المحكمة وهو لا يغير من حكم النص الصريح للمادة ٢١ الذي خول حق طلب رفع الدعوى لمصلحة الضرائب بصفة عامة ولمديرها في حالة المصلح في التعويضات بصفة خاصة ، لما كان ما تقدم جميعه وكان مدير ضرائب الاسكندرية وهو رئيس الإدارة المحلية بمدينة الاسكندرية ممن أشارت إليهم المادة ١٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ هو الذي طلب رفع الدعوى العمومية عن الجريمة المنسوبة للطعون ضده ، فإن هذا الطلب يكون مطابقا للقانون ، وتكون الدعوى العمومية قد رفعت إلى المحكمة رفعا صحيحا ، ويكون الحكم بعدم قبولها ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يوجب نقضه ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد قصرت بحثها على شكل الدعوى وشروط رفعها دون أن تتعرض لموضوعها ، فإن قضاءها بالبراءة في منطوق الحكم هو قضاء خاطئ كذلك ، ولذا يتعين إحالة القضية لنظرها من جديد أمام دائرة أخرى .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٠٢)

القضية رقم ٨٥٢ سنة ٢٦ القضائية :

إجراءات . الحكم لا يكمل محضر الجلسة إلا في الإجراءات دون أدلة الدعوى .

لا يكمل الحكم محضر الجلسة إلا في خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده أولا - أدخل تغييرات على الرسومات المعتمدة عند الترخيص له بالبناء قبل موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وثانيا - أقام البناء الموضع بالمحضر مطلا على منور غير قانوني . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ ومحكمة جناح بندر أسبوط الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الانهاك بتغريم المتهم مائة قرش عن كل تهمة بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن وكيل النيابة الكلية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في الإسناد إذ نسب إلى مهندس التنظيم على خلاف الثابت بالأوراق ، أنه شهد بجلسة

المحاكمة الابتدائية بأن المطعون ضده قام بإجراءات التعديلات المطلوبة بعد تحرير المحضر فلم تر المحكمة محلاً بعد ذلك للحكم بإزالة أسباب المخالفة في حين أن أقوال الشاهد بالجلسة لا تؤدي هذا المعنى ولا تنصرف إليه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قدم للمحاكمة بتهمتين . الأولى أنه أدخل تغييراً على الرسومات المعتمدة عند الترخيص له بالبناء قبل موافقة الساطة القائمة على أعمال التنظيم والثانية أنه أقام البناء الموضع بالمحضر مطلاً على منور غير قانوني ، وطلبت معاقبته بالمواد ٢ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ وقضى فيهما بتغريمه مائة قرش من كل تهمة وجاء بأسباب الحكم أن مهندس التنظيم سئل بالجلسة فأقر المتهم على حصوله على الرخصة وقيامه بالتعديلات المطلوبة على أثر تحرير المحضر وأن المحكمة لذلك لا ترى محلاً للحكم بإزالة أسباب المخالفة - ولدى نظر الاستئناف نذبت المحكمة الخبير الهندسي الحكومي للانتقال إلى البناء موضوع التهمة ومعاينته وتطبيق الرخصة الممنوحة للمطعون ضده لمعرفة ما إذا كان البناء مطابقاً أم مخالفاً ، وبعد ذلك قرر الحاضر مع المطعون ضده " أن المخالفات وقعت حقيقة ولكن المتهم تحصل على رخصة وأجرى تصحيح المخالفات " وطلبت إعلان المهندس لسؤاله وقررتنازله عن الحكم التمهيدي ثم سألت المحكمة المهندس طه كامل عبده فقرر " أنا رحت أأمين فوجدت الشقة مقفولة فلم أتمكن من المعاينة أما الدور الأرضي فوجدته مطابقاً للرخصة " وبعد ذلك حكمت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي استناداً إلى أنه " إذا كان الشاهد قد شهد بالجلسة بأنه لم يتمكن من دخول الشقة لأنه وجدها مغلقة إلا أنه ثبت من أقوال الشاهد أمام محكمة أول درجة أن المتهم قد حصل على رخصة بعد أن إنكر ذلك في بدء أقواله وقد قدم المتهم رخصة فعلاً وتاريخها ١٢ من مايو سنة ١٩٥٥ بعد تحرير المحضر وقد أشار الحكم المستأنف في أسبابه إلى أن الشاهد قد شهد أن المتهم قد قام بإجراء التعديل المطلوب ولا شك أن ما ذكره الحكم يكون مكلاً لمحضر الجلسة فلا يقال إن المحضر خلو من الإشارة إلى ذلك " لما كان ذلك

وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن مهندس التنظيم محمد حامى فوزى لم يشهد بأن المطعون ضده قام بإجراء التعديلات المطلوبة بل شهد بحصول المطعون ضده على رخصة جديدة بالتعديلات المطلوب إجراؤها ، وأنه نقل بعد تحرير المحضر ، وكان لا ينفى الخطأ فى الإسناد قول الحكم الاستثنائى إن الحكم مكمل لمحضر الجلسة لأن الحكم لا يكمله إلا فى خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التى يجب أن يكون لها مصدر ثابت فى الأوراق — لما كان ما تقدم وكان من شأن هذا الخطأ أن بقيت الأعمال التى قام بها المطعون ضده مجهولة بما لا يمكن معه لمحكمة النقض بسط رقابتها على الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون سديداً ويكون الحكم المطعون فيه قد شاب خطأ فى الإسناد بما يبيبه ويستوجب نقضه .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكر المحكة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، وفهم يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٣٠٣)

القضية رقم ٨٥٧ سنة ٢٦ القضائية :

تلبس . قبض . مواد مخدرة . ضبط المخدر مع المتهم . اعتباره في حالة تلبس ببيع لمأمور
الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها القبض على كل من صام فيها .

التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها ومن ثم فإن
ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة إحراره متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية
القضائية الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - كمال محمد أحمد كمال الدين و ٢ - نعمه حسن
مهران (الطاعنة) و ٣ - بشرى سليمان بشاره بأنهم : أحرزوا جواهر مخدرة
"أفيونا" في فير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم
إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول ١ المرافق فصدر قرار الغرفة بذلك
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع الحاضر مع المتهم
الثانية (الطاعنة) ببطلان تفتيشها لأنها لم تكن في حالة تلبس تسمح بتفتيش
مسكنها ولأن رئيس المكتب فتشها مع أنها أنش لا يجوز له تفتيشها . وبعد أن
أتمت نظرها قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من
قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثالث بماقبة كل من كمال محمد أحمد كمال الدين

ونعمه حسن مهران الشهيرة بأم سيد بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه وبمعاينة بشرى سليمان بشاوه بأرساله للمدرسة إصلاحية الأحداث وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان هذا تقول الطاعة : إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش . تأسيسا على أن الطاعة كانت في حالة تلبس قد خلط بين قيام هذه الحالة وبين توافر الدليل على الاتهام إذ أن المتهم الأول وإن كان قد قرر أنه حصل على المادة المخدرة من الطاعة إلا أن هذا لا يجعلها في حالة تلبس يوجب تفتيشها بل هو مجرد دليل على اتهامها قد يميز لمأمور الضبطية القضائية في حكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات أن يقبض عليها . هذا فضلا عن أن التفتيش لم يكن قاصرا على شخصها بل تناول تفتيش المنزل الأمر الذي لا يصح حصوله إلا من سلطات التحقيق . ثم أن الحكم قرر أن الطاعة سلمت المخدر لمأمور الضبط بحض اختيارها مع أن واقع الحال يدل على أنها حين أخرجت المخدر وقدمته له كانت مكروهة على ذلك بمعامل الخوف من تفتيشها فمرا هنا فلا يعد ذلك دليلا يصح الاستشهاد به عليه .

وحيث إنه لما كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس استصدر إذنًا من النيابة بضبط المتهم الأول - الذي حكم بإدانته وتفتيشه وقام بهذا الإجراء فوجده يتكلم مع المتهم الثالث - الذي حاول الفرار بمجرد أن وقع نظره على رجال البوليس - ولكن الضابط قبض عليه وقتشه فوجد مع كلا المتهمين مادة مخدرة (أفبونا) ودل المتهم الأول على الطاعة باعتبارها مصدر هذه المادة والبائعة لها - فصحبه الضابط إلى المنزل الذي تقيم فيه الطاعة فوجدها هناك بمفردها وطلب منها الضابط أن تقدم له ما معها من مخدر "فدلت يدها أسفل ثغرها وأخرجت كيسا من ورق ألف الأخضر وجد بداخله أربع لفافات

من الأفيون وادعت أن آخر لا تعرف محل إقامته كان قد أحضره لها وأنكرت بيعها الأفيون للاثم الأول". لما كان ذلك فان انتقال الضابط إلى مكان الطاعة وتفتيشها ومنزلها بارشاد المتهم الأول يكون إجراء صحيحا في القانون ذلك لأنه يضبط المخدر مع المتهم الأول كانت جريمة إحرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها — ذلك أن التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها — فتمت تحقيق في جريمة صححت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من ساهم فيها — ومن ثم فلا يصح الطعن على الحكم من جهة استشاده على الطاعة بالدليل المستمد من الإجراءات التي تمت على هذا الأساس الصحيح من القانون — يستوى في ذلك أن تكون الطاعة هي التي قدمت المخدر للضابط طواعية أو اختيارا كما قال الحكم أو أن يكون العثور على المخدر نتيجة التفتيش الصحيح الذي وقع عليها في الظروف السابق الإشارة إليها — لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش لا يكون قد خالف القانون في شيء ويتمين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعبد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٣٠٤)

القضية رقم ٨٥٩ سنة ٢٦ القضائية :

غرفة الاتهام . قرض . الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى . توكل المحامي العام رئيس النيابة بالتقرير بالظن بقلم الكتاب في هذا الأمر . وجوب قيام المحامي العام بوضع أسباب الظن بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره إياها . م ١٩٣ ج . لا يجوز الظن امام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا للنائب العمومي بنفسه أو للمحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه ، فاذا وكل أحدهما أعوانه بالتقرير بالظن بقلم الكتاب . فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الظن ، فان كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز جواهر مخدرة " أفبونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول ١ . فأمرت غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة غرفة الاتهام والأمر المطعون فيه الصادر منها أن النيابة العمومية طلبت بالجلسة إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته عن جناية إحرار مخدر (أفبون) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، فأمرت غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية .

وحيث إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا للنائب العمومى بنفسه أو طبقا للمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء ، للمحامى العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه - لما كان ذلك وكان القانون في مادتيه سالفتي الذكر إنما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العمومى أو المحامى العام حتى يكون في ذلك ضمانا للتهم الذى قررت غرفة الاتهام أن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية عليه - فإذا وكل أحدهما أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب وهو عمل مادى يستوى فيه أن يباشره أيهما بنفسه أو بكل أمره إلى غيره بتوكيل منه - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها ، ذلك لأن الأسباب هى في الواقع جوهر الطعن وأساسه. ووضعها من أخص اختصاصاتهما ، أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الذى قرر بالطعن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة قضا بتوكيل من المحامى العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامى العام للموافقة عليه قبل تقديمه بقلم الكتاب بواسطة من وكله فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة: محمود إبراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل،
ومحمود محمد مجاهد، وفهم يمينى الجندى المستشارين .

(٣٠٥)

القضية رقم ٨٦٠ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . الإذن به . متى يشترط أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ؟

لا يشترط القانون لصدور أمر التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح مادام
التفتيش لم يقع على منزل المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن : ١ - عبد اللاعبد الله المزين (الطاعن) و ٢ - محمد
على شرف بأنهما - المتهم الأول حاز الجوهر المخدر المبين بالتقرير الطبي الشرعى
" حشيشا " بدون مسوغ قانونى وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا -
والمتهم الثانى أحرز الجوهر المخدر سالف الذكر دون مسوغ وفى غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها على محكمة الجنايات لحاكمتهما
بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢
والجدول " ١ " فقرة ٢ . فصدر قرارها بذلك . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة
جنايات دمنهور دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان الإذن بالتفتيش تأسيسا
على أنه لم تسبقه تحريات جدية ، وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت
حضوريا - عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) : أولا - بمعاقبته
بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ثلاثة آلاف جنيه وأمرت
بالمصادرة ورفضت الدفع . وثانيا - ببراءة محمد على شرف مما أسند إليه .
فطمع الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل وأخطأ في الإسناد وأخل بحق الطاعن في الدفاع، أما عن البطلان فيقول الطاعن إن الأمر بالتفتيش صدر بغير تحقيق مفتوح كما تقضى به المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية كما أن معاون الإدارة الذي ندب للتحقيق ليس ندبه ثابتاً بالكتابة ولم يصطحب كاتباً للكتابة المحضر، وقد ضمنّت النيابة الأمر الذي أصدرته لتفتيش أشخاص مجهولين وبناء على ذلك أجرى الضابط تفتيش المتهم الثاني، ومادام الحكم عول على اعتراف المتهم الثاني بحيث أصبحت حيازة المخدر فعلاً وإحرازه من المتهم الأول مندجين فإن ذلك كان يوجب على المحكمة، أن تقضى ببطلان إجراءات التفتيش والقبض بناء على الدفع الذي أبداه الدفاع وهو متعلق بالنظام العام، وأما عن الخطأ في الإسناد، فإن الحكم عول على تحريات ضابط المباحث ومؤداه أن الطاعن سافر صحبة المتهم الثاني وهو معتاد أن يحمل المخدرات مع أن المحضر الذي تضمن هذه التحريات ورد به أن الطاعن سافر وحده كما عول الحكم على اعتراف المتهم الثاني من أن الطاعن هو الذي سلمه المخدرات داخل كيس مع أن المتهم الثاني المذكور قرر أمام المحكمة أن هذا الاعتراف لم يصدر منه طواعية وأن رجال المباحث اعتدوا عليه بالضرب وأرغموه على الإدلاء بما قال.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وكان مما قاله في بيان الواقعة « أن الملازم أبو زيد عبد الحميد نصار ضابط مباحث مركز الدلائجات أثبت في محضر حرره أنه علم من التحريات التي قام بها أن عبد الله عبد الله المزين المتهم الأول (ودو الطاعن) سافر يوم ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ إلى ناحية بلبس لحلب كمية من المواد المخدرة والحضور صباح اليوم التالي، وعرض هذا المحضر على وكيل نيابة الدلائجات الذي ندب معاون إدارة المركز لسؤال ضابط المباحث عن تفاصيل تحرياته ثم عرض هذا التحقيق على وكيل النيابة فأصدر في نفس اليوم أمراً للضابط المذكور بتفتيش شخص ومسكن عبد الله عبد الله المزين

وكذا تفتيش السيارة الأجرة التي يضبط فيها ومن يتواجد معه بداخلها أو على أجزائها الخارجية بحثا عما في حيازتهم من مخدرات والاستعانة بالقوة اللازمة لمعاونته في إجراء هذا التفتيش ، وفي صباح اليوم التالي أخذ ضابط المباحث ومعاونوه في مراقبة حضور المتهم إلى إيتاي البارود بالقطار السكة الحديد أو الطريق الزراعي الموصل بين الدلنجات وإيتاي البارود وفي الساعة الثانية والنصف مساء من يوم ٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ وصل محطة إيتاي البارود القطار القادم من القاهرة فنزل المتهم الأول (الطاعن) يرافقه ويسير معه محمد علي شرف المتهم الثاني الذي كان يحمل كيسين وتوجهها إلى موقف السيارات وركبهما إحداها إلى الدلنجات فاستأجر الضابط على صلاح الدين خليفه ضابط مركز الدلنجات . والذي كان على رأس قسم من القوة التي كانت ترافق وصول المتهم إلى المحطة سيارة أخرى وتعقب السيارة التي كان يركبها المتهمان حتى إذا وصلت إلى المكان الذي يربط فيه الفريق الآخر من القوة وعلى رأسه ضابط المباحث وذلك عند زاوية مسلم أسرع الضابط على صلاح الدين بالسيارة التي كان يركبها وتقدم سيارة المتهمين وأوقفها وعندئذ ظهر ضابط المباحث وأفراد قوته بفرى هيد الله عبد الله المزين المتهم الأول محاولا الحرب فلحق به أحد رجال القوة وأمسك به ثم أمسك ضابط المباحث بمحمد علي شرف المتهم الثاني وقتش الكيسين اللذين كان يحملهما فوجد في أحدهما نفاحا وتحتة كمية كبيرة من الحشيش ، وقتشه فوجد معه تذكرة سفر بالسكة الحديد بالدرجة الثالثة من القاهرة إلى إيتاي البارود تحمل رقم ١٢٣٨ وقتش المتهم الأول فوجد معه تذكرة أخرى بنفس الدرجة وانفس المسافة وتحمل رقم ١٢٣٧ " ولما كان القانون لا يشترط لصدر أمر التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ، ا دام التفتيش لم يقع على منزل المتهم ، وكان الحكم قد أثبت أن المخدرات موضوع الدهوى قد وجدت مع المتهم الثاني عند نزوله من السيارة والقبض عليه ، وكان يحمل الكيس الذي وجدت في قاعه للمتهم الأول ، ولا يجدى الطاعن بعد ذلك ما يثيره من مأخذ على التحقيق الذي أجراه معاون الإدارة بناء على تكليف وكيل النيابة للاستيثاق من صحة التعريات ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش مريح في تفتيش

الطاعن ومن يكون موجودا معه في السيارة ، وكان لا صفة للطاعن في التمسك ببطلان التفتيش الذي وقع على غيره من المتهمين معه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أيضا بالأدلة السائغة التي أوردها أن الطاعن سافر بصحبة المتهم الثاني وعادا معا بالقطار وركبا سيارة معا قاصدين بلدهما ، وكان المتهم الثاني يحمل لاتهم الأول الكيسين اللذين وجد بأحدهما المخدرات المضبوطة ، فلا جدوى للطاعن فيما يقوله من أن محضر التحريات تضمن سفر الطاعن وحده . ولما كان الحكم قد تكفل بالرد على الدفع الخاص ببطلان الأمر بالتفتيش ردا سائغا ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش موكولا لسلطة التحقيق تحت رقابة المحكمة وقد أقرت محكمة الموضوع النيابة على جدية هذه التحريات وكفايتها للأسباب المعقولة التي أوردها ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أخذت باعتراف المتهم الثاني الذي أدلى به في التحقيقات واطمأنت إلى صحته فلا تريب عليها إذا هي التفتت عن عدوله أمامها عن اعترافه ولم ترفيا قاله من أنه ضرب إلا أنه قول مرسل لا يستأهل ردا ، لما كان ذلك فإن ما يشيره الطاعن لا يكون له محل .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داور المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٣٠٦)

القضية رقم ٨٦١ سنة ٢٦ القضائية :

أسباب الإيابة وموانع العقاب . دفاع شرعى . قول المتهم بأنه لم يكن معتدبا وإنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه . مفاده التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس .

لا يشترط فى التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس إirاده بلفظه بل يكفى أن يكون المتهم أو المدافع عنه قد تمسك بأنه لم يكن معتدبا وأنه إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه وفريقه مما مفاده التمسك بقيام تلك الحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - أحدث عمدا برمضان ابراهيم عرض الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والى نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى تكون مفصل كاذب فى منطقة المفصل السلامى يضعف قوة السلامة الظفرية وإعاقة فى حركتى المفصل المذكور بما يقلل من كفاءته على العمل بحوالى ٦٠٪ .
وثانيا - أحدث عمدا بصديقه حسن سالم الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والى عولجت من أجلها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وثالثا - أحدث عمدا بمحمد على عبد الله الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والى لم يتقرر لها علاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات - فقررت بذلك بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ . نظرت محكمة جنايات القاهرة هذه الدعوى ثم قضت بحضورها بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون

العقوبات بمعاينة المتهم عبد اللطيف مصطفى شاهين بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه — أنه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور، وفي بيان هذا يقول إنه تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وأن المجنى عليهم هم الذين بدأوا الاعتداء، ولكن المحكمة مع تسليمها بوقوع اعتداء من المجنى عليهم على الطاعن لم تستظهر العلة بين الاعتداء الذى وقع على المتهم والاعتداء الذى وقع منه وأثر ذلك في قيام حالة الدفاع الشرعى واكتفت بقولها ” وترى لتبادل الاعتداء بين الطرفين أن ترفق بالمتهم “ مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية ضد (١) عبد اللطيف مصطفى (الطاعن) (٢) رمضان ابراهيم عوض (٣) محمد على عبد الله (٤) صديقه حسن سالم — بأن المتهم الأول (١) أحدث عمدا بـرمضان ابراهيم عوض فأحدث به إصابة معينة نشأت عنها فاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة حركة المفصل السلامى بإبهام اليد اليسرى (ب) ضرب صديقه حسن سالم فأحدث بها الإصابات الميينة بالكشف الطبى والتى عولجت بسببها مدة لا تزيد عن عشرين يوما (ج) ضرب محمد على عبد الله فأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطبى والتى لم يتقرر لها علاج (ثانيا) المتهمون الثانى والثالث والرابعة أحدثوا عمدا بعبد اللطيف مصطفى شاهين (الطاعن) الإصابات الميينة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . ومحكمة جنایات القاهرة قررت قبل تحقيق الدعوى — فصل اللجنة المنسوبة للجنى عليه ومن معه عن الجنایة وقضت بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بحبس المتهم مع الشغل لمدة ثلاثة شهور عن جميع التهم المسندة إليه — وبينت واقعة الدعوى بقولها ” إنه في يوم ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ حصل شجار بين المتهم عبد اللطيف مصطفى شاهين وبين عبيد على عبيد وزوجته صديقة حسن سالم ومحمد على عبد الله وعلى محمد على وأمسك المتهم

بصديقه حسن سالم وألقاها على الأرض وأخذ يضربها وتصايحت بالاستغاثة فتقدم له المجنى عليه ومضان إبراهيم عوض يحجزه عنها وضربه في سبيل ذلك بمصا رفيعة على جسمه فعضه المتهم في إصبع إبهام يده اليسرى وأحدث به الإصابة التي تخلفت لديه من جرائها عادة مستديمة يستحيل برؤها - كما اعتدى هذا المتهم على كل من صديقه حسن سالم ومحمد علي عبد الله . وأورد الحكم مؤدى أقوال الشهود وما جاء بتقرير الطبيب الشرعى في شأن هذه الإصابات وما انتهى إليه الأمر من تخلف طاعة مستديمة لدى المجنى عليه الأول - وانتهى إلى القول " حيث إن المحكمة ترى لظروف الحادث ولتبادل الاعتداء بين الطرفين أن ترفق بالمتهم في تقدير العقوبة وتطبق لذلك المادة ١٧ من قانون العقوبات " . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على عرض الجلسة أن الطاعن قال "أنا كنت في المحكمة في قضية خناقة بيننا وبين صديقه ولما القضية تأخرت وأنا رأيت صديقه جايه ورمضان ومحمد عبد الله معاها وأنا خارج من المحكمة فرمضان ومحمد عبد الله كانا تحت شباك الحجرة قصاص السيد القاضى وخفت منهم فاستنجدت بالعسكرى وطلبت منه منع هؤلاء من خلفى فقلت له إما أخرج أمامهم أوهما أمامى وأول ما خرجت طلعا وراى ولم أجد تاركى أركبه لأهرب منهم فشيت على طول ودول وراى رمضان ومحمد عبد الله وعبيد عبد الله نازلين شتمة فية وراح رمضان ضاربى بالعصا فى دماغى نزلت على الأرض ولولا الجمهور أتم وحاشهم عنى كانوا موتونى " وقال الحاضر معه "إن المتهمين الآخرين هم الذين بدأوا بالاعتداء " ولما كان لا يشترط في التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس إirاده بلفظه بل يكفى أن يكون المتهم أو المدافع عنه قد تمسك بأنه لم يكن معتديا وأنه إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه وفريقه مما مفاده التمسك بقيام تلك الحالة - وكان الثابت من الوقائع التي أوردتها الحكم أن اعتداء وقع على المتهم فعلا من المجنى عليه وفريقه وكان مذكوره الحكم من قيام مشاجرة بين الطرفين ليس من شأنه أن ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى لأن التشاجر بين الطرفين قد يكون أصله اعتداء وقع من فريق وأن الفريق المعتدى عليه إنما كان يرد الاعتداء - وكان فصل تهمة الجنحة من

الجنابة المسندة إلى الطاعن ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها — بما فيه واقعة الجنحة التي فصلت على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطاعن ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المطروحة عليها في صدد الحالة التي يدعيها الطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز الدعوى المطلوب منها الفصل فيها وفي خصوصياتها حتى تستظهر الصلة بين الاعتداء الذي وقع على المتهم والاعتداء الذي وقع منه وأى الاعتداءين كان الأسبق وأثر ذلك في قيام حالة الدفاع الشرعى . لما كان ذلك وكان هذا الدفع جوهريا من شأنه لو صح أن يهدم التهمة أو يؤثر في مسئولية الطاعن فإن في إغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث باقى وجوه الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٣٠٧)

القضية رقم ٨٦٧ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) أبواب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . مفاجأة شخص أثناء سيره وسط
المزروعات في ليلة مظلمة وفي مكان بعيد عن العمران بطلق نارى نحوه . اعتباره في حالة
دفاع شرعى .

(ب) نقض . ساطة محكمة النقض . دفاع شرعى . وجود المتهم في حالة دفاع شرعى .
استخلاص الحكم ما يخالف هذه الحقيقة . حق محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص .

١ - مفاجأة شخص أثناء سيره وسط المزروعات في ليلة حالكة الظلمة
يستحيل معها الرؤية وفي مكان ينادى عن العمران بطلق نارى نحوه - هو فعل
يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة - يبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي
تصل إلى يد المدافع ويعتبر في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، إذ أن تقدير ظروف
الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيه
مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه
محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملاحظات .

٢ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل في حدود
حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع - إلا أنه متى كانت
وقائع الدعوى - كما أثبتتها المحكمة - تدل بغير شك على أن المتهم كان في حالة
دفاع شرعى ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة ، فإنه يكون من حق
محكمة النقض أن تتدخل وتصحيح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق
والقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا محمد أحمد أبو العلا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت بهذه الجناية جنائية أخرى هي أنه في الزمان والمكان السالفي الذكر شرع في قتل أمين محمد علي يس عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/٢٣٤ - ٢ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . وقد ادعت فاطمة حسن بصفتها والدة المجنى عليه (محمد أحمد أبو العلا) قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٤ و ٢/٢٥١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم محمد محمود محمد الشهير بجوده بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنين وبإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني فاطمة السيد حسن بصفتها والدة المجنى عليه محمد أحمد أبو العلا مبلغ مائة جنيه مصرى على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه التخاذل في التسبيب . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسه وأن الحكم بعد أن بين واقعة الدهوى على صورة تجعل الطاعن في حالة دفاع شرعى استخلص ما يخالف هذه الحقيقة وعاد واعتبره متجاوزا بحسن نية حدود الدفاع الشرعى وأعمل في حقه نص المادة ٢/٢٥١ من قانون العقوبات فقال "إن الطاعن بعد الاعتداء عليه تمكن من دخول زراة فطن له تقع مقابل مكان إطلاق النار ثم الهرب منها إلى مسافة أربعين مترا

دون أن يقتنى أحد أثره وأنه كان في إمكانه إطلاق البندقية إرهاباً وتخويفاً حتى يؤمن ظهره في فراره نحو العزبة“ وفات الحكم أن من اعتدى على الطاعن لم يلتم مكانه عندما أطلق عليه النار بل هجم عليه حتى كان منه على بعد بضعة أمتار كما جاء بالتقارير الطبية الشرعية مما يجعل استعمال الطاعن لحقه في هذا الظرف والظلام حالك أمراً لا مفر منه ولا سبيل لرد الاعتداء بغيره — هذا وقد قضى الحكم المطعون فيه لوالدة القتيل بتعويض مدنى مع أنه هو الذى تسبب في الحادث مما تنتفى معه كل مسئولية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بقوله ”إنه أثناء توجه المتهم محمد محمود سعيد الشهير بجوده إلى، ما كينة طحين تعلقه لخفارتها وذلك بعد منتصف ليل أول مايو سنة ١٩٥٢ بقليل وحال مسيره في الطريق الموصل بين عزبة حمدي وبين الماكينة المشار إليها وعلى مسيرة مائتى متر من العزبة و ١٢٠ متراً من الماكينة وبداية بلدة الخيس مركز أبو حماد سمع طلق عيار ناري صادر من زراعة قمح تقع غرب هذا الطريق وأمام غيط مزرع قطنا مملوكاً له فبادر المتهم إلى الدخول في زراعة القطن وأطلق من بندقيته الخرطوش التي كان يحملها وقتذاك عيارين متتالين صوب الجهة التي أطلق منها العيار ثم ولى الفرار عائداً إلى العزبة“ ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن فقال : ”وحيث إن الدفاع عن المتهم يرتكب الأخير للحادث بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس في حكم المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات واستند في ذلك على تصويره لكيفية حصول الحادث بالصورة التي قدمها المتهم في التحقيقات وأصر عليها بالجلسة ومحصلها أن المصابين مع آخرين مجهولين كانوا يترصدون حضوره لإيقاع الأذى به وقد أقاموا كميناً مزدوجاً من الناحيتين القبلية والبحرية للطريق الذى كان يسير فيه إحكاماً لهذا التدبير العدواني حتى إذا ما اقترب منهم عاجلوه بطلق عيار ناري وإذا كان المتهم وقتذاك وحيداً والوقت حالك الظلمة وفي جهيم الليل فلم يسهه دفاعاً عن نفسه سوى الالتجاء إلى زراعة القطن حيث ارتقى على أرضها ثم أطلق العيارين تهديداً وإرهاباً للجنة وهو جاثم على الأرض وأن إصابة المصابين من هذين العيارين إنما وقع نتيجة

لتلك الحالة النفسية المضطربة التي كان عليها وقتذاك ووقت إطلاقه إياهما -
وحيث وإن كان قد ثبت لهذه المحكمة أن المتهم قد فوجئ حقيقة بطلق عيار
نارى صوبه أثناء سيره في ليلة الحادث متوجها للساكنة وأن أقواله بخصوص
هذا الوجه قد تأيدت بما شهد به كل من أحمد محمود سعد والسيد شحات عطايا
في التحقيق وبالحلقة من سماعهما طلق عيار نارى تلاه طلق عيارين آخرين
متتاليين وذلك قبل سماعهما استغانة المتهم المذكور وأن مفاجأة المتهم على تلك
الصورة قد وقع في ليلة حالكة الظلمة وفي مكان ينأى عن العمران ويبعد عن
مساكن العزبة بحوالى مائتى متر على ما أثبتته المعاينة إلا أنه ثبت من أقوال المتهم
ذاته في التحقيق الذى أجراه قاضى التحقيق ومن المعاينة التى أجرتها النيابة بانتداب
من الأخير أن المتهم وقت إطلاق العيار النارى عليه كان بعيدا عن زراعة القمح
التي أطلق منها والتي عثر فيها فيما بعد على محمد أحمد أبو العلا مصابا بمسافة عشرين
مترا وأنه أى المتهم تمكن بالرغم من ذلك من الدخول في زراعة قطنه المذابة لمحل
طلق هذا العيار ثم الهرب منها إلى مسافة تبعد حوالى أربعين مترا من مكان
الحادث حيث قابله أخوه الحفيظ النظامى محمد سعد وهو قادم لنجدته على ما شهد
به هذا الأخير في التحقيقات دون أن يقتضى مطلق هذا العيار وغيره ممن كان
معه من زملائه أثره أو يحاول القضاء عليه بمؤالة إطلاق النار وهى أوجه
تدل على دحض ما ارتكن إليه المتهم من أن إطلاقه للعيارين الناريين اللذين
أوديا بحياة أحد المجنئ عليهما وبإصابة الآخر إنما كان أمرا لا مفر منه لدفع
خطر جسيم عن حياته لم يكن في استطاعته دفعه بغير هذا الطريق ، وترى المحكمة
أن المتهم فيما قام به من إطلاق العيارين على المجنئ عليهما على تلك الصورة وبدون
رؤية قد جاوز حدود الدفاع الشرعى بحسن نية إذ كان في ميسوره حتى مع ما
ساقه في دفاعه من استعماله للبندقية التى كان يحملها وقتذاك كان أمرا لا مفر منه
أن يعمل على إطلاقها في الهواء إرهابا وتخويفا وبذلك يؤمن ظهوره في فراره صوب
العزبة مخترقا مزارع قطنه" لما كان ذلك وكان يبين من هذا الذى أورده الحكم
أن الطامع كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه في حقيقة معناه إذ فوجئ أثناء سيره
وسط المزروعات في ليلة حالكة الظلمة يستحيل معها الرؤية حوالى منتصف الليل

وفي مكان ينأى عن العمران ويبعد عن مساكن العزبة بنحو مائتي متر بطلق عيار نارى نحوه ولم يكن فى مقدور الطاعن أن يبين مدى اعتداء المعتدين عليه مع احتمال أن يتوالى عليه الضرب بالنار ، وهو فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة ، أو أن يحاول المعتديان ومن معهم الاحداق به واقتفاء أثره ، فان هذا التخوف يكون فى هذه الحالة مبنيًا على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التى تصل إلى يد المدافع وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيه مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات وقد فات الحكم أن دروب الطاعن إنما كان بعد إطلاقه النار نحو مصدر العيار الذى أطلق عليه فى وقت كان لا يعرف فيه موقف المعتدين منه فيما لو أطلق العيارين فى الهواء إرهابًا وتخويفًا — كما يقول الحكم . ولذلك فان هذا التخويف يكون فى هذه الحالة مبنيًا على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التى استخدمها مما يتعين معه اعتباره فى حالة دفاع شرعى عن نفسه . ولما كان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه ، هو من شأن محكمة الموضوع — إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى — كما أثبتتها المحكمة تدل بغير شك على أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة كما هو الحال فى الدعوى ، فانه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعتها بالمصروفات المدنية .

جاسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، واحمد زكى كامل المستشارين .

(٣٠٨)

القضية رقم ٨٦٨ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) قتل عمد . سبق الاصرار . مثال لكفاية استظهاره .
(ب) دفاع . مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والتحجير الفنى .
ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التى تقتضى ردا خاصا .

١ - متى قال الحكم إن سبق الإصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل وإعدادهم للسلاح اللازم فى تنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لحل الحادث حيث قتلوه منتهزين فرصة إزالته للضرورة - فإنه يكون قد استظهر ظرف سبق الإصرار ودلل على توافره تدليلا سائغا .

٢ - مجرد الاختلاف فى تقدير المسافة بين أقوال الشاهد فى التحقيق والتحجير الفنى ، ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التى تقتضى ردا خاصا ، ما دام حكمها مبنيًا على أصل ثابت فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهم - المتهمان الأول والثانى :
قتلا حسين حسن ابراهيم عمدا مع سبق الاصرار بأن انتويا قتله وأعدا لذلك
سلاحا ناريا (بندقية) واستدرجه المتهم الثانى من منزله إلى أن التقيا بالمتهم

الأول وما أن ظفرا به في الطريق حتى أطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأصابه بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . والمتهم الثالث — اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سألقة الذكر بأن اتفق مع المتهمين الأول والثاني على ارتكابها ورافقهما أثناء ذلك لشد أزرها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بمقتضى المواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . وقد ادعت حليمة أحمد إبراهيم عن نفسها ووصية على أولادها القصر بحق مدنى قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمواد ١٧ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول ، وبالمواد ١٧ و ٢/٤٠ — ٣ و ٢٣٠ و ٢٣١ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهمين الثانى والثالث . أولا — بمعاينة عبد الهادى محمود صالح بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة . وبمعاينة أحمد يوسف عطيه بالأشغال الشاقة اثنتى عشرة سنة وبمعاينة العدوى الهادى عهد بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وإلزامهم جميعا وعلى وجه التضامن فيما بينهم بأن يدفعوا للدية بالحق المدنى حليمة أحمد إبراهيم عن نفسها وبصفتها أيضا وصية على أولادها القصر المرزوقين لها منه مبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعنين الأخيرين أحمد يوسف عطيه والعدوى الهادى عهد وإن قررا الطعن إلا أنهما لم يقدموا أسبابا . فطعنهما لا يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن محصل وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الاستدلال إذ اقترض قيام ظرف سبق الإصرار لدى الطاعن افتراضا ، ودل على توافره تدليلا فيرسديد ، كما أنه أخل بحق الطاعن في الدفاع وشابه القصور

إذ قال الحاضر عن الطاعن في دفاعه إن الحادث وقع في الظلام بحيث لا تستطيع الرؤية وأن تقرير الصفة التشريعية خالف المجنى عليه فيما يتعلق بالمسافة التي كانت بينه وبين مطلق النار عليه . ومع ذلك فقد التفتت المحكمة عن دفاعه هذا ولم ترد عليه أو تعنى بتحقيقه باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر المكونة لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وتعرض لسبق الإصرار فقال : " وبما أن سبق الإصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل وأعدادهم للسلاح اللازم في تنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لحل الحادث حيث قتلوه منتهزين فرصة إزالته للضرورة " . ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قد استظهر ظرف سبق الإصرار ودالي على توافره تدليلا مائثغا ، وكان لا جدوى للطاعن من التمسك بهذا السبب من الطعن ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه رهي الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار . لما كان ذلك وكان مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبر الفنى ليس من شأنه أن يهدر باقى شهادة الشاهد وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه لتقدير محكمة الموضوع ، وليس هو من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى ردا خاصا مادام حكمها مبنيًا على أصل ثابت في الدعوى ومادام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد بما تطمئن إليه ، وكان الثابت أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . لما كان ذلك فإنه يكون لا محل لما جاء بوجهي الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٠٩)

القضية رقم ٨٧٤ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . تسيب كاف . سرقة . إحالة الحكم في بيان المبروقات إلى الأوراق . لاعيب .

لا حرج على الحكم إذا أحال في بيان المبروقات إلى الأوراق ، مادام أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : كامل ابراهيم قلفط وعبد الحميد ابراهيم قلفط واحمد هوض الفخراي ومحمد حسام الدين ابراهيم وعبد السلام ابراهيم جابر ومحمد كامل عبادته بانهم . سرقوا الراديو والمال وباقي الأشياء المينة وصفا بقيمة بالمحضر للسيد الفار حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ظاهرا "سكيناً بحدين" وطلبت إلى غرفة الإنهاء إحالتهم إلى هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمادة ٣١٦ عقوبات فصدر قرارها بذلك ، ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام أولا - بمعاوية كل من كامل ابراهيم قلفط وعبد الحميد ابراهيم قلفط واحمد هوض الفخراي بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . ثانيا - ببراءة محمد حسام الدين ابراهيم وعبد السلام ابراهيم جابر ومحمد كامل عبادته مما أسند إليهم عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و١/١٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الثالث وإن كان قد قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطمعته ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن باقى الطاعنين قرروا بالطعن في الحكم في الميعاد وهم وإن كانوا قدموا تقريرا بأسباب الطعن في ١١ من يناير سنة ١٩٥٦ بعد الميعاد إلا أن هذه الأسباب أرسلت إلى ليمان طره ليوقعها فأمر المختصون باللجان في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بعدم وجودهما وأحيلت الأوراق إلى سجن الاستئناف ثم إلى ليمان أبى زعبل وهناك وقعها الطاعنان . ولما كان عدم وجود الطاعنين في ليمان طره غير راجع لإرادتهما وهما لو كانا وقعا التقرير في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ لكانت الأسباب في الميعاد فإن التأخر لا يكون مرده إلا إلى ظرف لا دخل لإرادتهما فيه ومن ثم يكون طعنهما مقبولا شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه انفساد في الاستدلال والبطلان وأخل بحق الطاعن في الدفاع إذ اعتبر أن الحادث وقع ليلا مع أنه وقع بعد الفجر وقبل طلوع الشمس فتقدم شاهد البوليس الملكى سيد احمد رضوان بذلك كما شهد حلمى فارس بأنه رأى ضابط المباحث والبوليس الملكى جمال سالم يخرج حاصم من منزل الطاعن الساعة الخامسة صباحا ولم يبلغ عن الحادث إلا في الساعة السابعة إلا الربع صباحا هذا إلى أن الحكم دان الطاعنين ثم أخذهما بالشدة على اعتبار أن أولهما كان يحمل سلاحا مع أن شهود الإثبات اتهموا على أنهم لم يروا الطاعن الأول يحمل سلاحا أثناء اقتراف الجريمة بل قالوا أنهم رأوا السكين في يد الطاعن المذكور بعد اقترافها وأنه كان يحملها بيد ويحمل الراديو والمسروق باليد الأخرى ولا يتصور حصول ذلك من الطاعن المذكور لأنه مصاب بمرض أثبتته الكشف الطبي ويستحيل معه عليه حفظ توازنه بدون الاستعانة بعصا كما أن الشهود قرروا أن الطاعن التقى بالراديو على الأرض عندما هدده الضابط بالوقوف وأخذ الحكم بذلك مع أن الراديو لم يوجد به أثر للاتظام

بالأرض يضاف إلى ذلك أن الحكم لم يأخذ بأدلة الثبوت ضد بعض المتهمين وبرأهم في حين أخذ بها في حق الطاعنين وأدانهما وأحال الحكم في بيان المسروقات إلى ما جاء في وصف التهمة من أنها مبينة القيمة في المحضر مع أن بالأوراق عدة محاضر وأغفل دفاع الطاعن الأول ولم يجبه إلى ما طلبه من إحالته على الكشف الطبي ليثبت أن إصابة رجله حصلت في وقت سابق على الحادث وليست نتيجة وقوعه على الأرض أثناء جريه بالمسروقات كما زعم رجال البوليس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وذلك في قوله "لأنه تبين للمحكمة وثبت لديها من الإطلاع على أوراق التحقيق وسماع الدعوى بالجلسة أن الملازم فؤاد عاطف بركات ضابط مباحث بندر دمنهور فتح بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٢ الساعة السابعة والنصف صباحا محضرا أثبت فيه أنه علم بتحرياته السرية الدقيقة التي تحقق واستوثق من صحتها أن كامل إبراهيم قلفط (الطاعن الأول) وأخاه عبد الحميد إبراهيم قلفط (الطاعن الثاني) وآخرين يكونون عصابة لارتكاب جرائم السرقة فصار يتعقبهم ويراقبهم ويتحرى أمرهم حتى علم أنهم قد عقدوا عزمهم على سرقة أحد المحال التجارية ببندر دمنهور هو محل تجارة السيد محمد الفار (المجنى عليه) في ليلة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٥ فأعد مده لضبطهم حال ارتكابهم هذه السرقة وكن في تلك الليلة مع بعض معاونيه من رجال البوليس على مقربة من مكان الحادث بغاء المتهمون الثلاثة الأولون (الطاعنون) كامل إبراهيم قلفط وعبد الحميد إبراهيم قلفط وأحمد عوض الفخراي وآخرون لم يكشف عنهم التحقيق نتيجة متصرف الليل وكسر المتهم الثالث أحمد عوض الفخراي باب الدكان بقطعة من الحديد كان يحماها ودخلوا الدكان ووقف لهم المتهم الأول خارجة يحمل سكيناً ذات حدين (خنجر) وناولوا واحد منهم مذياعاً (راديو) من داخل الدكان ثم خرج المتهمان الثاني والثالث والآخرون الذين لم يرفقوا من جهة اليمين من الدكان يحملون أشياء كثيرة سرقوها منه وساروا بها فدهمهم ضابط المباحث ومعاونوه وقبض هو (ضابط المباحث) على المتهم الأول كامل إبراهيم قلفط الذي كان يحمل معه المسروقات (مذياعاً) وانزع الخنجر منه وقبض الخنجر عبد التواب

مومى خليل على المتهم الثانى عبد الحميد ابراهيم قلفط وقبض المخبر أمين أبورواش أبو طالب على المتهم الثالث احمد عوض الفخرانى ووجد ضابط المباحث أمام باب الدكان مكان الحادث مباشرة طاقيه من الصوف اعترف له المتهم الأول بأنها طاقيه ووجد ضابط المباحث فى داخل الدكان مكان الحادث طاقيه أخرى اعترف له المتهم الثالث بأنها طاقيه كما وجد فى مكان الحادث أجنة من الحديد وآلات أخرى من الحديد مما يستعمل فى نقب الحوائط وكسر الأبواب .

ثم أورد الحكم الأدلة التى استقى منها هذه الواقعة مستمدة من أقوال الضابط ورجال البوليس الملكى والمعاينة وهى تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . ثم عرض لدفاع الطاعن الأول وقال " ولا ترى المحكمة إجابة المتهم الأول إلى طلبه إحالته إلى الكشف الطبى فقد سبق أن أحيل إلى الكشف الطبى كما هو مبين بالأوراق وثبت أن به كسرا بسيطا بالثلاث الأسفل من الفخذ الأيمن وأنه يجوز حدوث هذه الإصابة من التصادم بجسم صلب راض كسقوطه على الأرض وبما أن المذكور كان مصابا بالقصر بالساق الأيمن وكان الكسر حول الحرقفة مما يرجح أن سبب الكسر الجديد يجوز حدوثه من سقوطه على الأرض أثناء جريه لا ترى المحكمة بعد ذلك محلا لإجابة المتهم الأول إلى طلبه السالف الذكر وقد شهد ضابط المباحث فى التحقيقات وأمام المحكمة بأنه عند ما داهم المتهمين عقب خروجهم بالمسروقات من دكان المجنى عليه وطاردهم منهم المتهم الأول لاحظ أنه يعرج ولما سقط هذا المتهم الأول إلى الأرض وهو يجرى صاح بأن ساقه أصيبت فانزع ضابط المباحث الخنجر منه فعهد إلى أحد معاونيه بنقله إلى دار البوليس بأية وسيلة قال ضابط المباحث إن المتهم الأول كان يهرج من الأصل ووجدته وقع ولما أخذت منه الخنجر قال إن رجله طقت وقبل ضبطه كان يجرى ويعرج " لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد استظهرت بعد سماعها لأدلة الدعوى أن الحادث وقع بعد منتصف الليل وأن الطاعن الأول كان يحمل السلاح عند باب الدكان وقت حصول السرقة وأنه جرى حاملا المذباغ ثم جرى وسقط وأصيب بكسر وكان يعرج قبل ذلك لقصر فى ساقه — وكان لاهرج على الحكم إذ أحال فى بيان المسروقات إلى الأوراق

ما دام أن الطاعن لا يدعى حصول خلاف بشأنها وكان الحكم قد رد على ما طلبه الطاعن الأول من إحالته على الكشف الطبي رداً سديداً يبين عدم جدوى هذا الطلب بعد أن سبقت إحالة الطاعن على الكشف الطبي وتبينت المحكمة حالته وكان للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في حق بعض المتهمين وتطرحها في حق آخرين لما كان كل ما تقدم فإن الطعن لا يعدو أن يكون محاولة لإثارة الجدل في تقدير وقائع الدعوى وأدلتها وهما مما تستقل به محكمة الموضوع ما دام استخلاصها سائفاً تؤدي إليه الأدلة كما أوردها الحكم ولذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٣١٠)

القضية رقم ٨٨٤ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . مودة راقمة يجوز فيها لأمر الضبط القضائي تفتيش المتهم طبقا للمادة ١٤٩ . ج .
متى كانت المتهمه موجودة في منزل الشخص المأذون بتفتيشه لدى دخول
مأمور الضبطية القضائية ، فلما رآته نهضت وأخذت صرة كانت تضعها تحت
ركبتها فحملتها تحت إبطها ، ولما عرفته أخذت تتقهقر ثم ألقت بها فالتقطها ،
فإن هذه المظاهر التي بدت من المتهمه أمام الضابط تعتبر قرينة قوية على أن
المتهمه إنما كانت تخفى معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة . ومن ثم فإن ضبط
الصرة بما فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩ من قانون الاجراءات
الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : أحرزت المواد المخدرة "حشيشا وأفيونا"
المبين بالمحضر بقصد الاتجار وطابت إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة جنايات
بناها لها كتبها بالمواد ٢٢١، ١/٧، ٣٣، ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة
١٩٥٢ والفقرتين ١، ١٢٦ من الجدول ١ الملحق بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٣ قررت
غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لها كتبها بالمواد المذكورة . ومحكمة
جنايات بنها قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمعاينة رية محمد ميكل بالأشغال

الشاقة المؤبدة وبتغريمها ٣٠٠٠ جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة .
فطعننا الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم بنى على إجراء باطل وشاب
أسبابه القصور إذ استند في إدانة الطاعنة إلى القبض عليها مع أن ذلك حصل
دون أن يكون مآذونا بتفتيشها ودون أن توجد دلائل كافية تدعو إلى الاشتباه
في أنها تحوز مخدرات ، وقد أبدت الطاعنة هذا الدفاع أمام المحكمة فردت عليه
بأن الطاعنة هي التي تخلت باختيارها عن الصرة التي تحتوى على المواد المخدرة
المضبوطة ، مع أنها لم تخل عنها باختيارها كذلك دفعت الطاعنة التهمة بأنها
ملفقة من أحد خصومها من تجار المخدرات واستدلت على ذلك باختلاف
روايتهم للوقائع وباعتراف أخيها بأن المخدرات المضبوطة له فبر أن المحكمة ردت
على ذلك ردا قاصرا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر
القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها
أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك - وكان الحكم قد رد على
دفاع الطاعنة المتعلق ببطلان القبض والتفتيش بقوله "إن هذا الدفاع مردود
بأن الإذن قد صرح فيه بتفتيش من يوجد بالمنزل وقت التفتيش في حالة تدعو
للاشتباه والمتهمة قد وجدت فعلا في المنزل في وقت التفتيش وكانت في حالة تدعو
للاشتباه كما تبين مما ساف ولذلك تكون المتهمة مآذونا بتفتيشها دون أن يذكر
اسمها بأذن التفتيش لأنه ليس من المتصور أن يعرف سلفا ومقدما من سيكون
بالمنزل وقت التفتيش فيذكر اسمه بالذات في الإذن ، ولذلك يكون القبض عليها
صحيفا وتفتيشها صحيفا" ، وهو رد شديد في القانون ، أمسته المحكمة على ما أوضحته
بجلاء في بيانها واقعة الدعوى من أن معاون المباحث ومن كان يصعبه من أفراد
القوة عندما دخلوا منزل المتهم المآذون بتفتيشه وجدوا الطاعنة جالسة فلما رأتهم
نهضت وأخذت صرة كانت توضع تحت ركبتيها فحملتها تحت إبطها ، ولما

هرفتهم أخذت تتقهقر ثم ألقت بها فالتقطها معاون ، ولما كانت هذه المظاهر التي بدت من الطاعة أمام الضابط تعتبر قرينة قوية على أن الطاعة إنما كانت تخفى معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، فإن ضبط الصرة بما فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويكون استناد المحكمة إلى الدليل المستمد من هذا الضبط هو استناد لا غبار عليه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد تعرض أيضا لدفاع الطاعة بشأن تليفق التهمة وردت عليه ردا معقولا اعتمدت فيه على الأدلة والقرائن السامعة التي تؤيده . لما كان ما تقدم — فإن ما تثيره الطاعة لا يعد أن يكون جدلا في واقعة الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت فيها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، وفهم بنى الجندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٣١١)

القضية رقم ٨٨٨ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . الدفع ببطانة . مواد مخدرة . عدم قبوله من أنكر ملكيته للضيوفات .
متى أنكرت المتهمة ملكيتها للصرة التي وجدت بها المواد المخدرة فلا يقبل
منها التمسك ببطلان تفتيشها واو كانت هذه الصرة على ملكها في الواقع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذه الطامنة بأنها : أحرزت جوهرًا مخدرا (حديشا وأفونا)
في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة
جنايات القاهرة لمعاقبها عما أسند إليها . فأمرت الغرفة بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢
بإحالتها إليها لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول (أ) الملحق به . ولدى نظر الدعوى دفعت المتهمة ببطلان
القبض والتفتيش ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام
برفض الدفع الخاص ببطلان التفتيش والقبض وبصحتهما ومعاقبه أمينه حسن
محمد بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمها مبلغ ٣٠٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف جنيه)
ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطامنة تنعى على الحكم المطعون فيه — أنه بني على إجراء
باطل وشاب أسبابه القصور وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الموضوع

ببطلان القبض والتفتيش لحصولها في غير حالة التماس بغير إذن من النيابة ولكن المحكمة أطرحت الدفع لأسباب لا تبرره كما أفادت الرد على ما أثاره الدفاع عن الطاعة من استحالة شم الحشيش وهو ملفوف في القماش خصوصا وأن الكونستابل الذي قبض على الطاعة لم يستطع شم رائحة الأفيون الموجود مع الحشيش مع أن كمية الأفيون أكبر من كمية الحشيش ورائحته أكثر نفاذا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه - قد بين واقعة الدعوى في قوله " وحيث أن الواقعة حسب استبان للمحكمة من الاطلاع على التحقيقات وما أدلى به الشهود في الجلسة تتحصل في أن الكونستابل عباس محمد على والبوليس الملكي على عبدربه - وهما من فرع مكافحة مخدرات القاهرة - كانا في طريقهما ليلة الحادث لدائرة روض الفرج في مأمورية سرية وكانا يعبران الكوبرى الموصل لشبرا وبينما هما يسيران في متصف الكوبرى رأيا أمينة حسن محمد (المتهمه) وشقيقتها المدعوة ليبيه تسيران في نفس الاتجاه على بعد حوالى المترين منهما وسقطت من تحت أبط المتهمه الأيسر جلباب كانت مربوطة على شكل « صرة » وقعت على الأرض فاستدارت المتهمه لالتقاطها من على الأرض فسبقها إلى ذلك الكونستابل الذى التقط الجلباب فشم منها رائحة الحشيش فتفقد الصرة بأصابعه فوجد بها أربع طوب من الحشيش ولفافتين كبيرتين من الأفيون فقبض على المتهمه وحاولت شقيقتها الهرب جرياً فتمتقبها البوليس الملكى وقبض عليها ثم أركبها سيارة وقادها إلى قسم مكافحة المخدرات " وأورد الحكم على ثبوت وقوع الجريمة من الطاعة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى رتبها عليها - ثم عرض الدفاع - الطاعة فقال " وحيث إنه بسؤال المتهمه قررت أنها حضرت من بلدتها التابعة لمركز أشمون للقاهرة لتهيج الجبن والمسل وأنها كانتا تعبران كوبرى شبرا في طريقهما لمنزل من اشترى منهما المسل فأمسك بهما الشاهدان (الكونستابل والبوليس الملكى) وكلفاهما بحمل المضبوطات وقالت المتهمه إن الصرة كانت ملقاة على الأرض وكلفها الكونستابل بحملها وأنكرت ملكيتها للجلباب أو أنها كانت تحملها ولا تعرف عما بها شيئا ثم دفع الحاضر معها ببطلان التفتيش والقبض لعدم وجود إذن لدى البوليس بالتفتيش ولأن المتهمه لم تكن في حالة تلبس ... وحيث

إنه عن الدفع ببطلان التفتيش والقبض فالثابت من شهادة الشاهدين التي لم تطعن عليها المتهم أن الكونستابل التقط الصرة التي سقطت من المتهممة بفكرة مساعدتها على تسليمها إليها ولكن انبعثت رائحة الحشيش منها مما دعا الكونستابل إلى تفقد ما في الصرة ، فالتقاط الصرة من على الأرض لا يعتبر تفتيشا للشخص مخالفا للقانون وحتى لو حصل التفتيش للشخص بعد أن شم الكونستابل رائحة الحشيش لما كان ذلك مخالفا للقانون إذ تعتبر الجريمة في هذه الحالة في حالة تلبس يبيع التفتيش والقبض “ . — لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم صحيحا في القانون وكانت الطاعة وقد أنكرت ملكيتها للصرة التي وجدت بها المواد المخدرة لا يقبل منها التمسك ببطلان تفتيشها ولو كانت هذه الصرة على ملكها في الواقع وكانت المحكمة غير ملزمة قانونا بتتبع الدفاع في كل شبهة يثيرها أو ترد عليها استقلالا إذ الرد عليها مستفاد حق القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الشبوت في الحكم — لما كان ذلك كله فإن الحكم يكون سائما وما تثيره الطاعة في طعنها لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣١٢)

القضية رقم ٨٨٩ سنة ٢٦ القضائية :

تقضى . إجراءات الطعن . ماممة الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم الحكم في الموعد
القانوني .

الشهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني ينبغي أن تكون
على السلب أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت
صدورها .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه : أحرز جوهرًا مخدرا (أفبونا) في غير
الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمعاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٣ ج ، ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
من الجدول (١) الملحق به فقررت إحالته إليها لمعاقبته بالمواد سالفة
الذكر . ولدى نظر الدعوى دفع المتهم ببطلان القبض . ومحكمة جنايات
القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة محمد رجب موسى
بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المضبوطات .
نظن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة بتاريخ ١٢/١١/١٩٥٥ وقدم شهادة من قلم كتاب نيابة شمال القاهرة تاريخها الخميس أول ديسمبر سنة ١٩٥٥ جاء فيها "بأن الحكم الصادر في القضية المتهمة فيها محمد رجب مومى (الطاعن) قد ورد اليوم إلى قلم الكتاب الساعة ١٠ صباحا ، ثم قدم تقريراً بأسباب الطعن في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ " .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الشهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني ينبغي أن تكون على السلب أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها وإذن فالشهادة المقدمة من الطاعن لا تفيد في إثبات أن الحكم المطعون فيه لم يوقع عليه في الموعد القانوني - ومتى كان الأمر كذلك فلا يقبل من الطاعن أن يقدم أسبابا بعد مضي ميعاد الطعن محسوبا من يوم صدور الحكم .

وحيث إنه لذلك يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣١٣)

القضية رقم ٨٩٠ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . منطوقه . النص فيه على رفض الدفوع التي أبداه المتهم . غير لازم .

لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبداه المتهم في المرافعة . اكتفاء بما أورده في أسبابه إذ في قضائه بالإدانة ما يفيد ضمنا أنه أطرح هذه الدفوع ولم يأخذ بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخر حكم عليه - أحزا جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (أ) الملحق به . وقد أمرت غرفة الاتهام بإحالتها حضوريا إليها لمحاكمتها بالمواد المذكورة ولدى نظر الدعوى دفع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . ومحكمة جنايات مصر قضت حضا -وريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة محمد منصور الباجوري الشهير بمحادة بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتهريمه ثلاثة آلاف جنيا وبمصادرة جميع المضبوطات . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بدفاع الطاعن إذ تمسك المدافع عنه بأن الدراجة البخارية التي كان يركبها وقت ضبطه والتي دلت التحريات على أنها مملوكة له هي في حقيقة الأمر مملوكة لآختر ولا علاقة له بها ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع الجوهرى فلم تحققه أو ترد عليه مما يعيب حكمها بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن لم يطلب تحقيق ملكية الدراجة ولم يثر هذه الواقعة في دفاعه — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة في ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون صليبا ولا يصح النعى عليه بالإخلال بحق الدفاع أو بالقصور ويتعين رفض هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو قصور الحكم في بيان الواقعة والتكييف القانونى لواقعة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها وهل هو إحراز فعلى أو إحراز معنوى ومدى علاقة الطاعن بالمتهم الثانى الذى عثر معه على المخدر وسلطانه عليه حتى يمكن مساءلته عن حيازة هذا المتهم للمخدر . وقصور الحكم أيضا في الرد على ما أثاره الطاعن من دفوع قانونية تتعلق ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها الإذن وبطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة بهما وبطلان اعتراف المتهم الثانى لعدوله عنه في التحقيق وأمام المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله "إنه بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٤ وصل إلى علم البوزباشى سعيد محمد سعيد المساوز بإدارة مكافحة المخدرات أن حمادة الباجورى من أهالى الوايل من تجار المخدرات وأنه يحوز حاليا كمية منها نشط في توزيعها على المدمنين وأنه في سبيل طلب كمية من المخدرات اليوم بالأتوسيكى رقم ٢٩٣٤ قيادته وأنه دأب على استخدام بعض العهبة لحمل

المخدرات بعد شرائها وحملها له على الموتوسيكل قيادته . وبعد أن استوثقت النيابة من جدية تلك التحريات وصدقها وافقت في نفس اليوم على نذب اليوزباشى سعيد محمد سعيد أو من ينتدبه من رجال الضبطية القضائية بإدارة مكافحة المخدرات لضبط وتفتيش حمادة الباجورى من أهالى الوايل وضبط ما قد يوجد معه من مواد مخدرة أو أية ممنوعات أخرى وكذلك تفتيش من يتواجد معه إذا وجدت قرائن على أنه يحوز أشياء تتعلق بالحرية الصادر هذا الانتداب بصيغتها على أن يتم التفتيش مرة واحدة خلال أسبوع من تاريخه . ولما حصل على هذا الإذن انتقل في نفس اليوم ومعه قوة من رجال مكتب المخدرات متجهين إلى ناحية عين شمس ليعمل كمين هناك انتظارا للموتوسيكل قيادة حمادة الباجورى وهو الطريق المعتاد المرور فيه ثم حدث بعد قليل من الزمن بالقرب من مبنى الكلية الحربية القديمة أن شاهدوا حمادة الباجورى والذي اتضح أن اسمه بالكامل محمد منصور أحمد الباجورى راكبا الموتوسيكل رقم ٢٩٣٤ قادمًا من الناحية البحرية قاصدا الجهة القبلية أى فى عكس اتجاه القوة وكان يركب من خلفه شخص آخر فأسرع اليوزباشى سعيد محمد سعيد بتكليف سائق السيارة التى يركبها هو وباقي أفراد القوة بمتابعة الموتوسيكل وهى حركة انتبه لها المتهم الأول "أى الطاعن" فسارع بالوقوف بالموتوسيكل قيادته حيث أنزل الشخص الذى كان راكبا خلفه ثم واصل المسير بسرعة وعند ما لحقت القوة بالشخص الذى أنزله المتهم الأول تبين بأنه المتهم الثانى سيد بيومى أحمد فقام الضابط بتعريفه عن شخصيته ثم قسسه فعر في جيب صدره الأيمن على طربتين من الحشيش وعلى طربة ثالثة في جيب صدره الأيسر ولما سأله عن هذه المخدرات قال بأنها لحماة فتركه فى حراسة البوليس الملكى فتحى اللبى ثم واصل الضابط المسير بالسيارة مع باقى القوة حتى لحقوا بالمتهم الأول بالقرب من مبنى الفرقة العسكرية حيث أمره الضابط بالوقوف بعد أن أقفل عليه الطريق لعدم تمكنه من مواصلة السير فوقف وسأله عن اسم من كان معه وأنزله فى الطريق فقال إنه لا يعرفه ثم قام الضابط بتفتيشه فعر في جيب صدره الأيمن على مطواة بيد حمراء بنصل واحد كما عثر في جيبه الأيسر على حافظة نقود بها بعض أوراق خاصة من بينها ورقة مبايعة على ورقة تمغة من فئة الخمسين مليا للموتوسيكل رقم ٢٩٣٤ ملاكى مصر قيادته وهى مبايعة صادرة

بين حسن عبد الحميد احمد ميكانيكى طرف أول وبين اليوز باشى حسن طه طلاح طرف ثانى بثن قدره أربعة وثلاثون جنيهًا وتاريخها ١٩٥٤/٣/٢٦ وعندئذ قبض عليه الضابط وأخذه في طريقه للتمه الثانى حيث أوصلهما إلى القسم حيث عاد الضابط إلى مواصلة سؤال المتهم الثانى فقرر له بأنه قابل المتهم الأول بناحية المرج بالقرب من مزلقان السكة الحديدية وكانت المتهم الأول بمفرده يقود موتوسيكله فوقف إلى جواره وطلب منه أن يرافقه إلى مكان آخر بعيدا عن المزلقان وأركبه خلفه على الموتوسيكل فباته ثم وقف به في مكان بعيد عن أمين المسارة ووضع في جيبه الأيمن طربى الحشيش وبالحبيب الأيسر طربة تالته من الحشيش وأنه يعرف المتهم الأول من قبل وأنه من العباسية ولكنه لا يعرف عنوان منزله وأنه عند ما كان راكبا خلفه أوقف الموتوسيكل وطلب إليه النزول لأنه سيارة المباحث تابعهم". لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى اعتراف المتهم الثانى فصدقته وأخذت به في حق المتهم الأول رغم عدوله عنه وأقرت سلطة التحقيق على كفاية مسوغات إذن التفتيش وكفايتها لإصداره وردت على ما أثاره الطاعن من حصول الضبط والتفتيش قبل صدور إذن النيابة بهما بالأسباب السالفة التى أوردتها — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الرابع والخامس هو خلو منطق الحكم من الرد على الدفع التى أبداهما الطاعن بالجلسة — وتعارض بعض أسبابه مع النتائج التى رتب عليها وقصوره في بيان الأدلة التى استند إليها في الإدانة بيانا كافيا يزيل ما شابها من غموض وإبهام .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة التى استند إليها بيانا كافيا لا تناقض فيه وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها وعرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده — لما كان ذلك وكان لا يلزم أن ينص صراحة في منطق الحكم على رفض الدفع التى أبداهما المتهم في المرافعة اكتفاء بما أوردته عنها في أسبابه إذ في قضائه بالإدانة ما يفيد ضمنا أنه اطرح هذه الدفع ولم يأخذ بها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعارضة موضوعا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣١٤)

القضية رقم ٨٩٢ سنة ٢٦ القضائية :

تقضى . المصوم في الطعن . إثر تقضى الحكم . دفاع . تعارض المصلحة . تولى محام واحد الدفاع عن متهمين عند تحقق قيام التعارض بين مصالحهما . تقضى الحكم بالنسبة للاثمين معا .

إذا استندت المحكمة فيما استندت إليه في إدانة الطاعن إلى أقوال المتهم الأول فقد تحقق قيام التعارض بين مصالحهما في الدعوى ومن ثم فإن تولى محام واحد الدفاع عنهما يعيب الحكم و يوجب نقضه ونظرا للارتباط وتحقيقا لحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول معا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن مع آخر حكم عليه بأنهما : ضربا عمدا ومع سبق الاصرار والترصد محمد أحمد على بأن انتويا ضربه وأعدا المدة لذلك وانتظراه حتى إذا ما ظفرا به اعتديا عليه بمضى فأحدثا به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت إلى غرفة الاتهام بمحكمة مصر الابتدائية إحالة المتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمة المتهم بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات - أحالت غرفة الاتهام المتهم إلى المحكمة المذكورة لمحاكمته بالمادة المذكورة آنفا . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة صديق ابراهيم الطونجي بالسجن مدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ذلك بأن المحكمة سمحت لمحام واحد بأن يترافع عنه وعن سعد إبراهيم أحمد الذي كان متهما معه بارتكاب الحادث مع تعارض مصلحتهما في الدعوى مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن وسعد إبراهيم أحمد اتهما بأنهما ضربا عمدا ومع سبق الاصرار والزهد عمدا أحمد على فأحدثا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وقد بنى الطاعن دفاعه على إنكار اشتراكه في الحادث وقال إنه كان مارا فوجد المتهم الأول (سعد إبراهيم أحمد) متماسكا مع أبو زيد عبد الجواد وأراد أن يفصل بينهما وكان هناك جمع فقير من الناس فأصابته ضربة من شخص لا يعرفه فانصرف على خلاف ما قرره سعد إبراهيم أحمد من أن المجنى عليه (القتل) وبعضا من أقاربه اعتدوا عليه بالضرب فاضطر إلى ردة الاعتداء بعضا كانت معه وأنه لا يدري هل من وقعت عصاه وقت الضرب وأن المتهم الثاني (الطاعن) اشترك معه في المشاجرة — لما كان ذلك وكان قد تولى الدفاع عنهما أمام محكمة الجنايات محام واحد وكانت هذه المحكمة قد استندت فيما استندت إليه في إدانة الطاعن إلى أقوال المتهم سعد إبراهيم أحمد فقد تحقق قيام التعارض بين مصلحتيهما في الدعوى مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ونظرا للارتباط وتحقيقا لحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول سعد إبراهيم أحمد الشهير بالمنشاوى معا — وذلك دون حاجة إلى بحث الوجه الثاني من وجهي الطعن .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

بإدارة السيد حسن داود المنشارة وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يني الجندى المستشارين .

(٣١٥)

القضية رقم ٩٠١ سنة ٢٦ القضائية :

إثبات . خير . حق المحكمة في الجزم بصحة ما رجحه الطبيب الشرعى .

لا تريب على المحكمة إن هى جازمت بصحة ما رجحه الطبيب الشرعى بشأن
كيفية إصابة المجنى عليه على اعتبار أنه هو الذى يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها
المطروحة عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : قتل حفى مجلى خليفة عمدا بأن
أطلق عليه حيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير
الصفة التشريعية التى أودت بحياته . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٤ عقوبات فقررت الغرفة ذلك وقد ادعى مجلى
خليفة أحمد والد القتيل وأحمد مجلى خليفة أخوه بحق مدنى قبل المتهم وآخر
وطلبا القضاء لهما عليهما متضامنين بمبلغ مائة جنيه بصيغة تعويض لكل منهما .
ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم
ثابت حامد أحمد أبو العلا بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وإلزامه بأن يدفع
لمجلى خليفة أحمد المدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠٠ جنيه والمصاريف المدنية
و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وبأن يدفع للمدعى المدنى أحمد مجلى خليفة
مبلغ عشرين جنيها والمصاريف المدنية المأتمية . فطمن الطامن فى هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه - شابه القصور والتناقض في التسبيب وانطوى على إخلال بحقه في الدفاع وفي بيان هذا يقول الطاعن إن الحكم ارتكن في ثبوت التهمة التي دانه بها إلى شهادة الشهود والكشف الطبي والقرائن الأخرى ولم يذكر الحكم هذه القرائن وأثرها - واطرح ما جاء في تقرير ضابط المباحث بشأن الحادث في أن الأهيرة تبودلت بين عائلتي المتهم والمجنى عليه وأن المجنى عليه أصيب من عيار بينما لا يعرف من أطلقه وأخذ بأقوال الضابط في محضر جلسة المحاكمة التي تتضمن أن الأهيرة أطلقت بين العائلتين بعد إصابة المجنى عليه مع أن مصدر علمه في الروايتين هو الأهالي الذين تجمعوا عقب الحادث هذا وقد طلب الدفاع ضم الحناية رقم ٢٢٩٩ سنة ١٩٥٣ البدارى المقيمة برقم ٦٧٩ سنة ١٩٥٣ كلى أسبوط التي اتهم فيها المجنى عليه في قتل حسن محمد حسنين ليستدل منها على أن مرتكب الجريمة غيره وأن قاتله أحد أفراد أسرة هذا القاتل . ولكن المحكمة رغم ضم القضية فعلا لم تتناول هذا الدفاع بالرد ثم إن الحكم استند إلى التقرير الطبي الشرعى في إثبات التهمة في حين أن الكشف جاء مؤيدا لدفاع الطاعن ولم ينف إمكان إطلاق العيار من سطح منزل إذا كان المنزل منخفضا - كما أخذ بشهادة الصاوى جلال بوصفه شاهد عيان - في حين أن أقوال أخ المجنى عليه صريحة في أنه لم يحضر إلا بعد حصول الواقعة - وقد تمسك الدفاع بكل هذا ولكن الحكم أغفل الرد عليها مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه عناصر جريمة القتل التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مقبولة من أقوال المجنى عليه قبل وفاته وشهادة شاهدى الرؤية والتقرير الطبي ثم عرض لدفاع الطاعن وما يردده في طعنه فقال " ولقد ذهب الدفاع عن المتهم إلى أن المجنى عليه أصيب من عيار ناري أطلق ضمن عيارات كثيرة من سطح منزل محمد حسنين المجاور لمكان الحادث واستند في قوله هذا إلى ما ثبت من التقرير

الطبي من أن مسار العيار في جسم المصاب كان من أعلى لأسفل وقد استدعت النيابة الطبيب الشرعي وناقشته في ذلك فقرر أنه ليس من الضروري أن يكون الضارب في مثل إصابة المجنى عليه في مستوى واحد وأن يكون ما حدث نتيجة لتوجيه البندقية بميل قليل لأسفل بالوضع الذي ذكره الشهود وأنه لا يحتمل أن تكون الإصابة من السطح إلا إذا كان ارتفاع المنزل حوالى مترين والمسافة بينه وبين المصروب تتجاوز مائة متر أو أكثر وإن كان الوضع الأول هو الأصل وهو الذي تعتقد المحكمة بصحته لاتفاقه مع ما قرره المجنى عليه وشهد به شاهدان الرؤية اللذين لا يوجد ما يدعو للشك في صحة ما قرراه خصوصا وأن الدفاع الذي ذهب إليه الحاضران عن المتهم بهذا الخصوص لم يؤيد بأى دليل ولا عبارة بما جاء في تقرير ضابط مباحث مركز البدارى بشأن كيفية وقوع الحادث فإن ماورد في هذا التقرير لا يستند إلى أى دليل في الدعوى وقد تبين من مناقشة الضابط المذكور فيما جاء بهذا التقرير أنه استفاد من أقوال الأهالى دون أن يحدد مصدره بالذات وقد قرر صراحة أن تحرياته لم توصله إلى أن شخصا آخر خلاف المتهم الأول هو الذى أصاب المجنى عليه كما أنه ذكر أنه علم أن العيارات التى تبودلت بين أهالى الطرفين كانت بعد إصابة المجنى عليه ومن ثم يكون الدفاع الذى أنير بهذا الشأن في غير محله ويتعين لذلك اطراحه وعدم الأخذ به خصوصا وأنه لم يظهر أن ثمت ما يدعو المجنى عليه وشاهدى الرؤيا للإصاق التهمة بالمتهم بالذات إذا كان غيره هو مرتكب الحادث " لما كان ذلك وكان للمحكمة الموضوع — بمألها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة أن تأخذ في قضائها بما تظمن إلى من أقوال الشهود سواء ما صدر منها في التحقيق أو في الجلسة ولا تثريب عليها إن هي جازمت بصحة ما ربحه الطبيب الشرعي بشأن كيفية إصابة المجنى عليه على اعتبار أنه هو الذى يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها وكان فيما أورده الحكم ردا على ما أثاره الطاعن في طعنه ما يكفى — لما كان ذلك وكانت المحكمة غير مكلفة قانونا وهي تتحرى الواقع في الدعوى — أن نتابع المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وأن ترد استقلالا على كل قول يبيده أو حجة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بالإدانة

استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم — وفي أطرافها لما عداها — معناه أنها لم ترفى غيرها ما يصح الركون عليه — فلم يكن هناك ما يدعو إلى التحدث عن القضية المضمومة . ومثل هذا الضم لا يتولد عنه حقوق للاثم توجب حتما التعرض لها مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المتهم هو الذى قارف الجريمة، لما كان ذلك كله فإن ما يشيره الطاعن فى طعنه لا يخرج عن كونه جدلا فى واقعة الدهوى ومناقشة أدلة الثبوت فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حمادين المستشارين .

(٣١٦)

القضية رقم ٩٠٤ سنة ٢٦ القضائية :

استئناف . معارضة . دفاع . متى يجوز للمحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة ؟
المادة ١٤٩/٢ ج . مثال .

إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم وأسست قضاءها على أن محكمة أول درجة حكمت في الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد الفتاح محمد المشرقاوى (المطعون ضده) بأنه يدد الأشياء المبينة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح محمد محمود الفضالى فاختمها لنفسه لإضرار به ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة فوه الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل ، فعارض ، وقضت المحكمة بقبول معارضته وبتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف ، ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد المهاد ، فعارض ، والمحكمة قضت بإلغاء الحكم المعارض فيه وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم فطعنّت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعة تبني طعننا على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم ، وذلك بأن المتهم قدم للمحكمة الاستئنافية شهادة مرضية ، فأخذت بها وقضت بقبول المعارضة شكلا ، فما كان يصح قانونا بعد ذلك أن تعيد أوراق القضية لمحكمة أول درجة التي قضت في موضوع الدعوى وكان على المحكمة الاستئنافية متى رأت أن هناك بطلانا في الإجراءات ، فإن عليها أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهم (المطعون ضده) لأنه بدد أشياء مملوكة له ومحجوزا عليها قضائيا ، وطلبت النيابة معاقبته بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبسه شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ ، فعارض ، وحكم بالتأييد ، ولما استأنف ، قضت محكمة ثاني درجة غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فعارض المتهم في هذا الحكم ، وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه ، وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم ، وأسست قضاءها هذا على ما قاله من أن محكمة أول درجة حكمت في الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم ، ثم لما استأنف المتهم هذا الحكم قضت المحكمة غيابيا بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وأضافت المحكمة إلى ما سبق قولها أن المتهم عارض في الحكم الاستئنافي الصادر في غيبته ، وقدم شهادة طبية مرضية ، وأنها ترى الأخذ بما جاء في تلك الشهادة ، وانتهت من ذلك إلى إلغاء الحكم المعارض فيه وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قبلت عذر المتهم في التخلف عن التقرير بالاستئناف في الميعاد ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : ” إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ، ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا

في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى " وكان إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، ولم تتوفر أيهما في الدعوى الحالية — لما كان ذلك ، فإنه كان على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى وتحكم في موضوعها ، وإذا كان دفاع المتهم لم يسمع أمام محكمة أول درجة ، كما أشارت إلى ذلك المحكمة في حكمها المطعون فيه ، فما كان هناك ما يمنعها من أن تسمع هذا الدفاع ، ومن استيفاء كل نقص آخر مهلا بالمادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٣١٧)

القضية رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ القضائية :

مرد . حكم غيابي . الحكم الغيابي الوارد بصحيفة سوابق المتهم . عدم تقديم النيابة ما يدل على صيرورته نهائيا . القضاء في الدعوى بناء على ذلك . لا خطأ .

متى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم أن الحكم السابق صدوره عليه قد أصبح نهائيا ولم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يخالف الظاهر من ذلك الحكم الغيابي ، فإن قضاءها في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها لم يصب لا يكون قد خالف القانون في شيء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : حنفي محمود هويس (المطعون ضده) بأنه بدد الأحذية والملابس المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لعل السيد المصري والتي كانت سلمت إليه على سبيل الوديعة لبيعها فاختمها لنفسه إضرارا بالهجنى عليه ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة المنيا الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام المذكورة آنفا بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، فعارض ، وقضت المحكمة بقبول معارضته شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت النيابة طالبة التشديد ، كما استأنف المحكوم عليه طالبا البراءة . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت الاستئنافين المذكورين وقضت حضوريا بقولها شكلا وفي الموضوع برفضها ، وتأييد الحكم المستأنف ، فطعنتم النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المرفوع من النيابة العامة هو الخطأ في القانون ،
إذ الثابت من صحيفة سوابق المتهم المطروحة أمام المحكمة أنه سبق الحكم عليه
حضوريا لسرقة وشروع فيها وتبديد بأربع عقوبات مقيدة للحرية ، إحداها
بالحبس سنة لشروع في سرقة بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٨ ، والسابقة
الأخيرة هي عن حكم غيابي صدر في ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٤ بالحبس شهرا
لتبديد. وتضيف النيابة العامة أنه تبين لها من الإطلاع على البيانات التي تضمنتها
المذكرة المرافقة لتقرير الطعن نقلا عما هو ثابت بم جدول النيابة ، أن هذا الحكم
الغيابي أصبح نهائيا بإعلانه إلى المتهم ، ونفذ عليه في ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٤ ،
فكان يتعين على المحكمة أن تثبت بن نهائية هذا الحكم ، حتى إذا ما تحقق لها
ذلك وجب عليها اعتبار المتهم عائدا في حكم المادتين ٤٩ فقرة ثانية و ٥١ من
قانون العقوبات والقضاء بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية .

وحيث إنه لا يبين من المذكرة المشار إليها بوجه الطعن أن الحكم الغيابي
الصادر بتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٤ الذي تستند إليه الطاعنة في طعنها قد
أصبح نهائيا ، كما لا يبين من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن النيابة العامة
تقدمت للمحكمة بما يخالف الظاهر من ذلك الحكم الغيابي ، فلم تقدم لها بما يفيد
أنه صار نهائيا بعدم تقرير المتهم بالمارضة فيه بعد إعلانه به أو بفوات مواعيد
المعارضة ، ولا يبين كذلك أنها طلبت إلى المحكمة تأجيل نظر الدعوى لتقديم
دلائل أن الحكم أصبح نهائيا — لما كان ذلك ، فإن محكمة الموضوع إذ قضت
في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا تكون قد خالفت القانون
في شيء ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، والسيد أحمد عفيفي المنشارين .

(٣١٨)

القضية رقم ٩٢٣ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . "تسيب كاف" . مرفقة . تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة السرقة . غير لازم .

لا يشترط التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن القصد الجنائي في جريمة السرقة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : (١) محمد علي حسين (الطامن الأول) و (٢) سيد عثمان علي سقاو (الطامن الثاني) و (٣) علي حسين محمد و (٤) عثمان علي سقاو . بانهم : الأول - قتل عمداً أحمد محمد حرباوى بأن أطلق عليه هياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر شرع مع المتهمين الثلاثة الآخرين في سرقة شباك الصيد والملابس المبينة بالمحضر والملوكة للجنى عليه سالف الذكر ومحمد حرباوى وذلك بطريق الإكراه الواقع عليهما الذي ترك بثانيهما أثر جروح مبينة بالتقرير الطبي بأن هدداهما بأسلحة نارية وآلات راضة ، واعتدى المتهم الأول على المجنى عليه محمد حرباوى بأن ضربه بمؤخرة البندقية لشل مقاومتهما والتمكن من سرقة

المنقولات سالفه الذكر وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو مقاومة المجنى عليهما وعدم تمكنهم من إتمام السرقة ، الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٤ من قانون العقوبات . والثاني والثالث والرابع : اشتركوا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجناية سالفه الذكر وذلك بأن اتفقوا معه على مقارفة السرقة وسامدوه على ذلك وتوجهوا معه إلى مكان الحادث حاملين عصيا وهددوا المجنى عليهما بأسلحتهم كما اعتدى الأول على محمد حرباوى بمؤخرة البندقية التي كان يحملها فأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي وذلك بقصد تعطيل مقاومتهما للتمكن من سرقة شباك الصيد والملابس المبينة بالمحضر والملوكة للمجنى عليهما سالف الذكر وخاب أثر الجريمة لسبب خارج على إرادة المتهمين وهو مقاومة المجنى عليهما وعدم تمكنهم من إتمام السرقة وقد وقعت جناية القتل كنتيجة محتملة لجناية الشروع في السرقة سالفه الذكر ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤٣ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات فقررت بذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا أولا - بمعاقة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وذلك عملا بالمواد ١/٢٣٤ - ٢ للأول و ٤٠ و ١/٤١ - ٢ و ٤٣ و ١/٢٣٤ - ٢ للثاني و ١٧ من قانون العقوبات للثنين . وثانيا - براءة المتهمين الثالث والرابع مما أسند إليهما عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ثانی يوم صدوره ... إلخ .

الحكمة

... وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ، وأنه بني على غير الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه رغم ما أبداه الدفاع من أن الادعاء بالسرقة غير معقول ، لما أوضحه الشهود من تفاهة قيمة ما أريد سرقته ، ومع ما لدعوى السرقة من أهمية تتمثل في أنها ربطت ما بين الطاعنين في نطاق الاتهام الموجه إليهما ، فإن المحكمة قصرت في بيان أركان هذه الجريمة ، ولم

تتحدث عن اتصال قصـد الطاعنين بها ، كما أنها ذهبت إلى القول بأن التقرير الطبي جاء مؤيداً للتصوير الذى ذكره المجنى عليه وأخوه من اتجاه العيار الذى أصاب أولهما ، مع ما بين التصويرين من خلاف يبدو فيما ذكره من أن الضارب كان فى مواجهة القتيل عند الاطلاق على خلاف ما جاء بالتقرير الطبي من أن العيار أطلق من اليمين إلى اليسار وأسفل باتجاه إلى الأمام ، أما ما أجاب به الطبيب الشرعى رداً على مذكرة النيابة من جواز حصول الإصابة على الوجه الذى ذكره أخ القتيل ، فقد بنى على ما عزته هذه المذكرة خطأ إلى الشاهد من أنه حدد اتجاه العيار بأنه كان من اليمين والأمام بالنسبة لموقف القتيل ، مخالفة فى ذلك ما قرره هذا الشاهد عند المعاينة ، من أن مطلق العيار كان يقف أمام المجنى عليه وإلى اليسار .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها فى حقيهما أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليهما — لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الدفاع من شك فى صحة دعوى الشروع فى السرقة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تقبل مناقشته أمام هذه المحكمة ، فإن الحكم قد رد عليه فى قوله : " ان هذا الدفاع من جانب المتهمين تدحضه الوقائع الثابتة بالأوراق ، وأنه فضلاً عن أن أقوال المجنى عليهما قد تأيدت بما يعززها من الأدلة ، فإنه ثبت من المعاينة وجود تمزقات بشباك الصيد وتلوث من الدماء بجوار هذه التمزقات ، الأمر الذى يشير إلى محاولة سرقتها من جانب المتهمين وتجاوزهم لها مع المجنى عليهما على النحو الذى جاء بأقوالهما ، فإذا أضيف إلى ما تقدم ما أثبتته الطبيب الشرعى من جواز حصول إصابات القتيل بالكيفية التى رواها شقيقه المجنى عليه الثانى ، وهى أنه كان منحنى يتجاذب الشباك مع المتهم الثانى كان دفاع المتهمين على غير أساس " — لما كان ذلك ، وكان لا يشترط التحدث صراحة واستقلالاً فى الحكم عن قصد الجناثى فى جريمة السرقة ، بل يكفى أن يكون ذلك مستفاداً منه ، وكان ما أورده التقرير الطبي التشرىحى عن اتجاه المقتول بحجم

القتيل مما لا يتعذر معه القول بأن مطلق العيار كان في مواجهة عند الاطلاق لاتساع مداول هذه العبارة — لما كان ما تقدم ، وكان الدفاع لم يبد أمام محكمة الموضوع شيئا عما تضمنته مذكرة النيابة الموجهة إلى الطبيب الشرعي من الخطأ المدعى في التحديد الذي ذكره أخ القاتل لاتجاه العيار ، وكان الحكم قد اقتصر على إيراد ما أثبتته الطبيب الشرعي من جواز حصول إصابة القاتل وهو منحرف يتجاذب الشباك ، كما قال شقيقه ، ولم يتعرض بشيء للاتجاه الخاطيء الذي قبل عنه في أوجه الطعن ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، وفهيم يسى الجندي المستشارين .

(٣١٩)

القضية رقم ٩٢٧ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . الاذن به . صدور الاذن من النيابة دون القاضي الجزئي بتفتيش منزل الزوجة المتهمة . حصول هذا التفتيش في المنزل الذي تسكن فيه زوجها . صحيح .

للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصيلة في الإقامة فيه ، لأن المنزل في حيازتها ، وهي تمثله في هذه الصفة وتنوب عنه بل تشاركه فيه ، ولا يمكن أن يعد المسكن بالتالي لغير المتهمة في الدعوى حتى يستلزم الأمر إصدار إذن من القاضي الجزئي بتفتيشه . ومن ثم فإن الإذن الصادر من النيابة بتفتيش مسكنها يكون قد صدر ممن يملك إصداره قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : أحرزت جواهر مخدرة "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، والبند رقم ١ من الجدول الملحق به ، فصدر قرارها بذلك ، وأمام محكمة جنايات الاسكندرية التي سمعت الدعوى دفع الحاضر مع المتهمة ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه ، وبعد أن انتهت سماعتها قضت حضوريا بعد أن رفضت الدفع المذكور عملا بمواد الاتهام سالفة الذكر — بمقابلة المتهمة بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمها ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

١٤٢٠ هـ .

النيابة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، ذلك أنه اعتمد في إدانة الطاعنة على الدليل المستمد من التفتيش في حين أنه باطل من وجهين . الأول — أن الإذن صدر بالتفتيش من النيابة العامة دون أن يحدد شخص المندوب بإجرائه ، سواء بالاسم أو بالوظيفة ولو في جملة موظفي الجهة مما يبطله . والثاني — أن الإذن صدر من النيابة بتفتيش مسكن الطاعنة على أساس أنها صاحبة ، في حين أن زوجها هو صاحبه . فهي من الغير بالنسبة له ، ولم يكن الزوج قد رضى بهذا التفتيش ، الأمر الذي يخرج عن اختصاص النيابة ، وبطلان الإذن بالتفتيش يبطل التفتيش ذاته ، وما أنتجه من دلائل ومن بينها اعتراف الطاعنة ، ولو حصل أمام هيئة أخرى غير تلك التي أجرت التفتيش ، إذ ما صدر منها لم يخرج عن كونه مجرد تقرير للتفتيش الباطل ، بل إن ما صدر من الطاعنة لا يمكن أن يعتبر اعترافا بالمعنى المفهوم قانونا ، إذ أنها لم تكن تعلم بأن ما أودع لديها يحوى مخدرا ، ولم يتناول الحكم للرد على ذلك ، بغناء قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى في قوله ” إن اليوزباشى محمد السباعى أحمد معاون مكتب مكافحة المخدرات باسكندرية حرر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٧ محضرا جاء فيه أنه ولم من التحريات أن المتهمه وآخر يتجبران بالمواد المخدرة ، وأن مراقبتها أيدتا له صحتها وعرض الأمر على النيابة ففتحت في نفس اليوم تحقيقا سألت فيه مقدم التحريات ، فأيد صحتها ، وقرر أنه راقب المتهمه وشريكها ثلاث مرات خلال أسبوعين وأنهما يحتفظان بالمواد المخدرة معهما في مسكنيهما ، ثم أصدرت النيابة في الساعة ١١,٣٥ صباحا إذنا بضبط الاثنين وتفتيشهما وتفتيش مسكنيهما مرة خلال عشرة أيام وفي الساعة ٨,٥٠ من صباح يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٥ حرر البكاشى فؤاد عبد الشافى رئيس المكتب محضرا أثبت فيه أنه بناء على التحريات وإذن التفتيش سابق الذكر انتقل في الساعة السابعة والدقيقة ١٥ صباحا ومعه من رجال المكتب

اليوزباشى محمد السباعى أحمد والكونستابل الممتاز موسى عطا الله موسى والبوليس الملكى عبد العظيم ابراهيم القسطاوى إلى مسكن المتهمه بالطابق الأرضى ووجد بابه غير موصد ففتحه ودخل ، ووجد المتهمه بصالة المنزل وضبطها فبدا عليها الاضطراب . وسألها عما إذا كانت تحوز مواد مخدرة ، فوضعت يدها فى صدرها وأخرجت كيسا ملفوفا من قماش " العبك " سلمته له ففتحه ووجد به لفافه كبيرة من الأفيون بداخل ورقة سلوفان بيضاء محاطة بورق لصق أصفر ، وقررت المتهمه أن هذا الأفيون لمحمد مصطفى سرحان تاجر المخدرات المقيم فى المنزل المجاور ، وأنه سلمه لها فى مساء اليوم السابق لتودعه لديها على ذمته ، فانتقل رئيس المكتب إلى منزل هذا الأخير وقتشه ولم يجد به شيئا . وأسست المحكمة قضاءها على ما قرره الشهود الذين قاموا بالضبط والتفتيش وما جاء بتقرير المعمل الكيماوى من أن ما ضبط معها هو حشيش ، كما اعتمدت فى إدانتها - بصفة أصلية على اعترافها الصادر منها أمام النيابة عند استجوابها ، وأخذت منه دليلا مستقلا عن التفتيش - لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد استبانت من وقائع الدعوى - الثابتة فى الحكم - ومن عبارة إذن التفتيش ونصها : " نأذن بضبط وتفتيش المدعو أحمد عبد الحافظ السيد وشهرته الدوده وشريكته نبويه محمود السروال وتفتيش مسكنهما ومن يتواجد معهما وقت الضبط والتفتيش على أن يتم ذلك بضبط المواد المخدرة ولمرة واحدة خلال عشرة أيام " . أن من إذن به لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بل هو أصدره مرسلا دون تعيين ، فكان لكل واحد من مأمورى الضبطية القضائية أن ينفذه - ولما كان للزوجة أن تسكن زوجها - كما يقول الحكم بحق - صفة أصلية فى الإقامة فيه لأن المنزل فى حيازتها وهى تمثله فى هذه الصفة وتنوب عنه بل تشاركه فيه ، ولا يمكن أن يهد المسكن بالتالى لغير المتهمه فى الدعوى حتى يستلزم الأمر إصدار إذن من القاضى الجزئى بتفتيشه ، وبهذا يكون الإذن قد صدر ممن يملك إصداره قانونا ، وقد تنفذ على وجه صحيح بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية ، فينتج التفتيش

أثره كاملا - لما كان ذلك ، وكان لاجدوى مماثيره الطاعنة بشأن هذا البطلان -
فالحكم المطعون فيه قد اعتمد في إدانتها - بصفة أصلية - على اعترافها الصادر
منها أمام النيابة منها بإحرازها الأفيون وعلمها بحقيقته ، واتخذ من هذا الاعتراف
دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش ، وكان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر
من المتهم إثر تفتيش باطل ، وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش
وما ينتج عنها ، هو من شئون محكمة الموضوع وحدها تقدره بحسبها ينكشف لها
من ظروف الدعوى ولا يستلزمها - لما كان ذلك ، فإن ماثيره الطاعنة
في طعنها لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ، متعينا رفضه
موضوفا .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور المادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، وفهم بنى الجندي ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٣٢٠)

القضية رقم ٨٤٩ سنة ٢٦ القضائية :

شيك . سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى يتحقق ؟
يتحقق سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بأنه
وقت إصداره لم يكن له مقابل وفاء للسحب .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى شيكا بسوء نية لصالح أحمد زهير
عبد اللطيف ولم يكن له رصيد قائم ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من
قانون العقوبات . ومحكمة السيدة الجزئية قضت بحضور يا عملا بمادتي الاتهام
بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها . فاستأنف . ومحكمة
مصر الابتدائية قضت بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ
العقوبة لمدة ثلاث سنوات من اليوم وذلك تطبيقا لمادتي الاتهام مع المادتين
٥٥ و ٥٦ عقوبات .

فطعن الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأولين من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه
البطلان، إذ خلا من بيان اسم كاتب الجلسة، كما أنه لم يحدد أى مادتي قانون
العقوبات التي أعملها في الطاعن ، وهل هي المادة ٣٣٦ أو المادة ٣٣٧ .

وحيث إنه لما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن اسم كاتب الجلسة أثبت في ديباجته ضمن هيئة المحكمة كما أثبت ذلك أيضا في محضر الجلسة - خلافا لما يدعي الطاعن ، وكان خلو الحكم من ذكر اسم الكاتب أو توقيعه ، فإن ذلك لا يؤثر في سلامته ، ولا يستوجب بطلانه ، لأنه ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها البطلان ، مادام أن الطاعن لا يدعي في طعنه أن كاتباً لم يكن حاضراً جلسة المحكمة - لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد المادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات باعتبار الأولى مادة العقاب ، والثانية مادة الجريمة ، وهذا البيان لا عيب فيه ، فإن ما جاء بهذين الوجهين من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، إذ اعتبر الورقة الصادرة من الطاعن شيكاً بالمعنى القانوني مع أنه حرر هذه الورقة لتكون أداة ائتمان ، وضماناً لقرض ربوى ، ولم يقصد من إصدارها أن تقدم للصرف للحصول على قيمتها .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تنص على عقاب : " كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد " قائم وقابل للسحب " وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك في حكم هذه المادة هو الشيك المعروف عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء مستحق الاداء لدى الاطلاع عليه دائماً ، ويفنى عن استعمال النقود في المعاملات وليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه ، وأن سوء النية في هذه الجريمة يتحقق بمجرد علم صاحب الشيك بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وفاء للسحب - لما كان ذلك ، فلا حجة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأميناً لدائنه مادامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون ، ويكون ما جاء بهذا الوجه غير سليم .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٢١)

القضية رقم ٩٢٩ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . الإذن به . صدور الإذن بتفتيش المتهم ومسكنه . تفتيش محل تجارته بناء على هذا
الإذن . صحيح .

متى صدر الإذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم ومسكنه ، فإن قرار غرفة
الالتزام بصدد بطلان تفتيش محل تجارته لا يكون صحيحا في القانون إذ أن حرمة
محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ابراهيم محمد ابراهيم الشهير بالجميل (الماطعون ضده) بأنه :
أحرز جواهر مخدرة (أفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت
من غرفة الاتهام بمحكمة السويس الأهلية إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد
٢/١ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ و ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . وأمام
غرفة الاتهام المذكورة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش لحصوله في غير
حالة التماس وعدم شمول إذن النيابة به ، فأخذت الغرفة بهذا الدفع ، وأصدرت
حكمها حضوريا أولا - بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم طبقا للسادة
٦/١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية . وثانيا - بتكليف قلم الكتاب بإخطار
النيابة بهذا الأمر في الموعد القانوني . فطلعت النيابة في القرار الأخير
بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام قررت بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده مستندة إلى أن التفتيش أجرى في محل تجارته حيث وجد المخدر في حين أن الإذن الصادر من النيابة بتفتيش شخص المتهم ومنزله لم يتناول تجارته مما يجعل هذا التفتيش باطلا لحصوله في غير حالات التلبس وبغير إذن من الجهة المختصة، وإذا كان القرار فيما قضى به قد أخطأ في القانون لأن ما نهى عنه المشرع إنما هو تفتيش الأشخاص والمساكن بغير سند من القانون لمحكمة تتصل بحريات الأشخاص ومساكنهم، وهذه المحكمة متفنية في المحال الأخرى، فليس من حاجة إلى صدور إذن بتفتيشها إلا على اعتبار اتصالها بأصحابها أو بمساكنهم، وما دام الإذن قد صدر بتفتيش المتهم ومنزله، فإن التفتيش يكون قد وقع صحيحا، وبالتالي يكون القرار المطعون فيه قد خالف القانون مما يوجب نقضه .

وحيث أن واقعة الدعوى كما أثبتتها القرار المطعون فيه تلخص في أن معاون مكتب مكافحة المخدرات علم من التحريات أن المطعون ضده يتجر في المخدرات ويروجها في محل تجارته، فطلب إلى النيابة أن تاذن له بتفتيشه وتفتيش محله، فأذنت بتفتيش المطعون ضده وتفتيش منزله، فانتقل الضابط إلى محل تجارة المطعون ضده وفتشه، فعثر فيه على مخدر أنكر المتهم علمه بوجوده — لما كان ذلك، وكانت حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه، فإن ما ذهب إليه القرار المطعون فيه بصدور بطلان تفتيشه لا يكون صحيحا في القانون، ما دام هناك — كما سلف — إذن من سلطة التحقيق بتفتيش شخص المطعون ضده ومسكنه، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون مما يتعين معه نقضه وإعادة القضية إلى غرفة الاتهام المختصة عملا بالمادة ١٩٦ إجراءات .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ،
وفهم يسى الجندى ، والسيد أحمد ففهي المستشارين .

(٣٢٢)

القضية رقم ١٠١٨ سنة ٢٦ القضائية :

قبض . حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر متى كان هناك دلائل كافية
على اتهامه . المادة ٣٤ أ ج .

مؤدى نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن القبض على المتهم
الحاضر جائز قانونا لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها
أو في غير حالات التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على اتهامه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عثمان محمود محمد يوسف الفخراي
و ٢ - أحمد ختم محمد و ٣ - عبد الحفيظ منصور حسان (الطاعن) بأنهم :
أحرزوا بقصد التعاطي جواهر مخدرة أفيونافي غير الأحوال المصرح بها في القانون
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنائيات لمعاقتهم بالمواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥،
٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والفقرة (أ) من الجدول المرافق به -
فقررت بذلك ، ومحكمة جنائيات أميوط قضت حضوريا هملا بمواد الاتهام
مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين بمماقية كل
من عثمان محمود محمد يوسف وأحمد ختم محمود وعبد الحفيظ منصور حسان بالحبس
مع الشغل مدة سنة واحدة وتغريم كل منهم ألف جنيه ومصادرة المواد المخدرة
المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل أثر فيه إذا رفض الدفع المقدم من الطاعن ببطلان التفتيش والذي أسسه على أن الجريمة التي دان بها الطاعن لم يكن متلبسا بها فما كان يجوز لرجل الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه من غير إذن من النيابة العامة .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تتحصل " في أن قوة برئاسة البكباشي عبد المنعم عبد الحافظ مفتش مخدرات وجه قبل وقوامها رئيس المكتب الضابط مدحت أحمد حافظ ونفر من رجال المباحث انتقلت بترخيص من النيابة لتفتيش متجر المتهم الأول عثمان محمود الفخراي وانهى بهم المطاف إلى متجره حيث كان يجلس أمامه وحوله نفر من مواطنيه يحرسون الشاي وترجل أفراد القوة من السيارة وأسرع أحدهم وهو الخبير فؤاد حزين أيوب إلى المتهم إذ كان يعرفه من قبل وأمسكه وعند ذلك تفرق المجتمعون وحاول بعضهم الهرب فأسرع المخبران شحاته عضيلي وصابر محمد بضبط أحدهم وهو المتهم الثاني أحمد ختم بعد أن ألقى قطعة من مادة مشتبه فيها على الأرض وأمرع الملازم العارف أحمد مصطفى ضابط مباحث أبنوب بالتقاطها وتقديمها لرئيس المكتب الذي سأله عنها فأنكرها ولم يفتشه ووجد معه قطعة أخرى مماثلة اعترف له بأنها مادة مخدرة وأنه يحرزها - كذلك أسرع محمد عبد المال وعبد الله عبد الرحيم وهما من أفراد القوة بالقبض على المتهم الثالث عبد الحفيظ منصور (الطاعن) الذي كان من بين المجتمعين عند المتجر وكان قد ابتعد مسرعا عن المكان محاولا الهرب فدعاه لرئيس المكتب ففتشه ووجد معه قطعة مخدر ثبت من التحليل بعد ذلك أنها أفيون وسأله عن ماهيتها ومصدرها فأنكر أنه يحرزها - وقد عرض الحكم لدفاع الطاعن ببطلان التفتيش فقال "ومن حيث أن المتهمين الثاني والثالث (الطاعن) دفع بلسان من حضر معهما في الجلسة ببطلان إجراءات ضبطهما وتفتيشهما لأن إذن التفتيش الذي حصل عليه رئيس مكتب المخدرات لم يشملهما واقتصر أمره على المتهم الأول ومتجره وكذا مسكنه

كما أنكرنا التهمة - ومن حيث إنه وإن كان حقيقة أن أمر التفتيش لا ينسحب إلى هذين المتهمين كما يستبين ذلك من مطالعته إلا أن ثمة أسباب قانونية أخرى تميز لمأمور الضبط القضائي القبض عليهما وتفتيشهما ... تحت سند آخر هو محاولة هذين المتهمين للفرار من مكان كانا يجلسان فيه مع المتهم الأول الذي وجد متلبسا هو أيضا بعد تفتيشه بناء على إذن صحيح صادر به ممن يملكه والذي قامت الشبهات لدى رجال المباحث بأنه يتجر في المواد المخدرة وهذه الملاحظات تدع الشبهات تنصرف أيضا إلى المتهمين الثاني والثالث (الطاعن) فهذا التواجد مع المتهم الأول ثم محاولتهما الفرار سويا مما أكد لرجال السلطة مساهمتهما في الأمر الذي نشأت عنه حالة التلبس بالنسبة للأول في تهمة الجناية يتوافر معه من المظاهر الخارجية ما ينبئ بذاته عن وقوع جريمة منهما تتيح لرجل السلطة القبض عليهما وبالتالي التفتيش لأن لمأمور الضبط حق تفتيش الشخص في جميع الأحوال التي يجوز له فيها القبض وذلك إعمالا لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية - وهذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في القانون ذلك أن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات ومؤدى هذا أن القبض جائز قانونا لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كان ثمة دلائل كافية على اتهامه - وليس من ريب في أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا إعمالا لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لما كان ذلك وكان الثابت من واقعة الدهوى كما بينها الحكم أن الطاعن حاول الهرب من طريق رجال البوليس بمجرد أن وقع نظره عليهم فيكون إجراء القبض عليه على أساس قانوني سليم لما في ذلك من دلائل كافية تميز لمأمور الضبط القضائي القبض طبقا للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون التفتيش الذي أجراه عليه إجراء صحيحا من إجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ من هذا القانون - لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود مجاهد ،
وفهم يسى الجندى ، وأحمد زكي كامل ، المستشارين .

(٣٢٣)

القضية رقم ١٠٢٩ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) حكم . تسبب كاف . خيانة الأمانة . عدم تحدته استقلالاً عن القصد الجنائي في
جريمة خيانة الأمانة . إرادته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره . كاف .

(ب) خيانة الأمانة . القصد الجنائي . دفع المتهم ثمن الناقص من الأشياء التي بهدته
بعد وقوع جريمة التبيد . أثره .

١ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة
خيانة الأمانة ما دام أن فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره
كما هو معرف به في القانون .

٢ - قيام الطاعن بدفع ثمن الناقص من الأشياء التي بهدته بعد وقوع
جريمة التبيد لا يحو الجريمة ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمخسر
والمملوكة لشركة عربات النوم والسكة الحديد والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة
فاختلصها إضراراً بالمجنى عليها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ،
ومحكمة شبرا الخيرية قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم
شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيات لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية .
فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضورياً بتأييد

الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف جنائية .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ كيف العلاقة القائمة بين الطاعن والشركة المحبى عليها بأنها وكالة مع أن الطاعن لا يعتبر قانونا وكيلا أو مودعا لديه نظرا لأن الأشياء التى يبعدهته ونسب إليه تبديدها قابلة للاستهلاك والضياع ، ولأن الشركة المذكورة قبلت أن تتقاضى منه قيمتها في حالة ضياعها أو تلفها وبذلك يكون الطاعن ملتزما حيال الشركة بائتمام تحمكه قواعد القانون المدنى وليس من عقود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها عرض للعلاقة التى تربط بينه وبين الشركة المحبى عليها في قوله "وحيث إن انطون نخله مديرا لحركة بالشركة استشهد به المتهم وقرر بأنه يشتغل لدى الشركة عاملا ليقدم وجبات الطعام للمسافرين داخل العربة لقاء راتب يتقاضاه من الشركة وأنه تسلم هذه الأدوات لغرض معين هو تقديم ألوان الطعام فيها للمسافرين بداخل العربة وأنه محظور عليه إخراجها منها وأنها إذا ضبطت بعيدا عنها تعتبر مسروقة ومن ثم تكون الأدوات المضبوطة سلمت للمتهم (الطاعن) بصفة كونه وكيلا عن الشركة بأجر لاستعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها وهى الشركة - ومن ثم يكون المتهم (الطاعن) مكلفا برد هذه الأدوات للشركة عينا ولا يغير من هذا الوضع أن الشركة تتقاضى ثمنها في حالتى الضياع والتلف " كما قال في موضع آخر " ومن حيث إنه يبين من الوقائع سالفة الذكر أن الأدوات التى ضبطت بمنزل ناشد خليل خاصة بشركة عربات البولمان بالسكة الحديد وأنها كانت في عهدة المتهم وقد اعترف بذلك "

لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تفسير العقود وقد استخلصت من وقائع الدعوى أن الأشياء المختلصة كانت مودعة لدى الطاعن وفي عهده وأنه تسلمها من الشركة لاستعمالها في أمر معين . لمنفعتهم هو تقديم الطعام فيها للمسافرين وهو استخلاص سائغ وله أصله في الأوراق — وكان قول الطاعن بأن عقد الوديعة غير قائم نظرا لأن الأشياء المسلمة إليه قابلة للكسر والضياع مردود بأنه لا يبين من الحكم المطعون عليه أن الشركة المجنى عليها قصدت إعطاءه حق التصرف في تلك الأشياء ومن ثم فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم شابه القصور في البيان إذ لم يدل على توافر نية الاختلاس لدى الطاعن تدليلا كافيا وفضلا عن ذلك فقد التفت الحكم عن بحث ما يترتب على رد الطاعن قيمة الأشياء التالفة والمستهلكة التي بعهدته من نتائج .

وحيث أنه لما كانت المحكمة قد تحدثت عن قصد الطاعن في قولها ” ومن حيث إن المتهم يعترف بنقله هذه الأشياء من مكانها في العربة إلى الجهة التي ضبطت فيها ومما يستدل منه على نية اختلاس الأدوات المضبوطة أن المتهم نسب لوكل الحركة أنه هو الذي أشار عليه بنقلها ولم يقره الوكيل على ذلك بل قال في صراحة بأن المتهم محذور عليه نقلها وإذا نقلها بعد سارقا لها يضاف إلى ذلك أن المتهم وضع هذه الأدوات بداخل سلة وعمل على إخفاء محتوياتها واحتفظ بهذه السلة لا في مسكنه الذي يقيم فيه بل في مسكن ناشد الذي يقيم بالدور الأعلى واضطرب في تعليل ذلك فتارة يقرر بأنه من الجائز أن تكون زوجته هي التي أودعت السلة في منزل ناشد وتارة أخرى يقرر بأنه هو الذي أودعها “ لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما دام أن فيما أوردته من وقائع ما يكفي لاستظهاره كما هو معروف به في القانون ، وكان قيام الطاعن بدفع ثمن الناقص من الأشياء التي بعهدته بعد وقوع جريمة التبيد لا يحو الجريمة ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي ولا يترتب على المحكمة أن هي أغفلت ذلك ولم ترد عليه — لما كان ذلك فإن ما جاء بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(٣٢٤)

القضية رقم ٧٩٣ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) قاضى التحقيق . تحقيق . قانون . إحالة النيابة الأوراق إلى قاضى التحقيق بعد
مريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد . حقه فى مباشرة جميع سلطاته المخولة له
بالقانون الجديد .

(ب) قاضى التحقيق . تحقيق . حربه فى إصدار قراراته . عدم تقديمه بطلبات النيابة .

١ - متى كانت النيابة لم تستعمل حقها فى التقرير بحفظ الدعوى وفقا لقانون
تحقيق الجنايات وأحالت الأوراق إلى قاضى التحقيق بعد مريان قانون
الإجراءات الجنائية الجديد ، فإن له بهذه الإحالة أن يباشر جميع سلطاته المخولة
له بالقانون الجديد .

٢ - لا حرج على القاضى من أن يتصرف فى التحقيق طبقا لما يملكه عليه
ضميره ويصدر القرار الذى يراه ولو كان مخالفا لطلبات النيابة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - أحمد إبراهيم محمد طابع و ٢ - أبوالمواهب
عبد الرحيم محمد و ٣ - محمد حمود محمود و ٤ - خالد أحمد ليفه بأنهم : المتهمان
الأول والثانى قتل كامل خليفه عبد الرحمن عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن
هددا النية على قتله وأعدا لذلك عصيا فليظة وتربصا له فى الطريق ولما ظفرا
به انها لا عليه ضربا بالعصى فوق رأسه قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الميينة

بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت بحياته . والمتهمان الثالث والرابع . اشتركا مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب جريمة القتل سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن أتنقا معهما على ارتكابها وساعدهما على ذلك بالذهاب معهما لمكان الحادث لشد أزرها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وطلبت من قاض التحقيق إحالة هذه القضية إلى غرفة الاتهام لتحيلها بدورها إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهمين طبقا للمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرت بذلك . وادعى جابر خليفه عبد الرحمن بحق مدني قدره مائة جنيه قبل المتهمين جميعا بالتضامن . ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات للأول والثاني وغيابيا للأول وحضوريا لباقي المتهمين أولا - بمعاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وبإعفائهما من المصروفات الجنائية ، وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني جابر خليفه عبد الرحمن تعويضا مدنيا قدره مائة جنيه والمصروفات المدنية وقد نفت المحكمة عنهما ظرفي سبق الإصرار والترصد . وثانيا - براءة كل من المتهمين الثالث والرابع محمد حمود محمود و خالد أحمد خليفه مما أسند إليهما وبإعفائهما من المصروفات الجنائية ورفض الدعوى المدنية قبلهما . فرفع المحكوم عليه الثاني (أبو المواهب عبد الرحيم محمد) طعنا عن هذا الحكم بطريق النقض ، وقضت هذه المحكمة بقبوله شكلا وفي الموضوع أولا - بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية وإحالة القضية إلى محكمة جنايات سوهاج لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى وإلزام المطعون ضده بمصاريفها . وثانيا - برفض الطعن فيما عدا ذلك . ثم قبض على المتهم الأول (أحمد إبراهيم محمد طايح) وأعيدت الإجراءات لمحاكمته . وفي أثناء نظر هذه القضية أمام محكمة جنايات سوهاج قررت المحكمة تعيين أبو الفتح عبد الرحيم محمد قيا على المحكوم عليه أبو المواهب عبد الرحيم في الدعوى المدنية المقامة من المدعي بالحق المدني . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبة أحمد إبراهيم محمد طايح بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبإلزامه متضامنا مع أبو الفتح عبد الرحيم محمد بصفته قيا على المذنب أبو المواهب عبد الرحيم محمد بأن يدفعوا لجابر خليفه عبد الرحمن مبلغ خمسين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة و ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف حكم المادة ٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه "ولا يجوز لقاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة إلا بناء على طلب من النيابة العامة" - وهي تسجل مبدأ عاما وضع لصالح المتهم يترتب على مخالفته البطلان - ولما كان الثابت في هذه الدعوى أن تحقيقها انتهى على يد النيابة قبل بدء سريان قانون الإجراءات الجديد وأن وكيل النيابة المحقق ورئيس النيابة والمحامى العام اجتمع رأيهم على حفظها وسجل هذا الإجماع في مذكرات وإشارات سابقة على تاريخ سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد - ولكن المحامى العام عشية سريان القانون الجديد طالب من قاضى التحقيق إصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل الطاعن فإنه ما كان يجوز له أى لقاضى التحقيق أن يعيد تحقيق القضية ويأمر بإحالة الدعوى على غرفة المشورة التي أحالتها على محكمة الجنايات وأصدرت حكمها بإدانة الطاعن - ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان الاجراءات والذي أسسه الطاعن على مخالفة حكم هذه المادة قد أخطأ في تطبيق القانون ولا يكفى ما استند إليه الحكم من أن الأخذ بالدفع يجعل القاضى مقيدا بإصدار قرار قد لا يؤمن به لأن محل القول بذلك هو حالة ما إذا طلبت النيابة العامة إحالة الدعوى على غرفة المشورة ورأى هو أن لا وجه لإقامة الدعوى . أما في حالة ما إذا طلبت النيابة من قاضى التحقيق إصدار قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية فإنه يكون مقيدا بحكم المادة ٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية سالفة الذكر شأنها في ذلك شأن جميع الحالات التي تتمتع فيها العقوبة أو المحاكمة لسبب شكل أو لدفع قانونى أو لسقوط الدعوى العمومية فإن قاضى التحقيق في هذه الحالات جميعا يكون مقيدا بإصدار قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالرغم مما قد يراه من أن ظروف الدعوى ترجح الادانة أو تقطع بها وأولى من ذلك في وجوب الاقتناع أن يكون ذاب النيابة إلى قاضى التحقيق في قضية حدثت وقائعها وتم التحقيق فيها - واستقر رأى النيابة على حفظها في ظل القانون القديم .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن وكيل النيابة المحقق ظل يباشر التحقيق لغاية يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ثم أرسل القضية لرئيس النيابة مرفقة بمذكرة انتهى فيها إلى أن الأدلة لا تصل إلى حد الكفاية — وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أرسل رئيس النيابة القضية للمحامى العام المختص للوافقة على حفظها وأمر هذا الأخير في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بعرض القضية على قاضى التحقيق — وبأمر هذا الأخير تحقيق الدعوى ولما انتهى منه في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أمر بإرسال الأوراق للنياابة العامة لتقديم طلباتها الختامية كما أمر باخطار الخصوم في الدعوى — وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حرر وكيل النيابة المحقق مذكرة ختامية أصر على رأيه الأول وطلب من قاضى التحقيق التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى ووافق رئيس النيابة على هذا الرأى وأعاد الأوراق لقاضى التحقيق الذى أصدر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قرارا بأحالة الدعوى على غرفة المشورة لإحالتها على محكمة الجنايات وطعنت النيابة في هذا القرار بالاستئناف في اليوم التالى أمام غرفة المشورة التى قررت في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٢ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه مضمونا وإحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات — ويبين من ذلك أن النيابة العمومية لم تكن قد تصرفت في الدعوى بالحفظ لغاية ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وهو التاريخ الذى نفذ فيه قانون الإجراءات الجنائية — ولما كان هذا القانون (قبل تعديله بالقانون ٣٥٣ سنة ١٩٥٢) قد نحا إلى فصل سلطة الاتهام عن سلطة التحقيق — فقد نص في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ تطبيقا لهذا المبدأ — على إلزام النيابة العامة "إن هى رأت في مواد الجنايات أن الاستدلالات التى جمعت كافية لاسير في الدعوى أن تحيلها إلى قاضى التحقيق" — ولما كان الأمر الذى أصدره المحامى العام في ١٩٥١/١١/٢٧ — بعد نفاذ هذا القانون — إنما أصدره إعمالا لنص هذه المادة — باعتبار أن قاضى التحقيق هو وحده المختص بتحقيق الجنايات — فإن هذا الأمر يكون صحيحا في القانون — لما كان ذلك وكانت وجهة نظر الدفاع عن الطاعن في تفسير المادة ٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنها عندما نصت على أنه "لا يجوز لقاضى التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة

إلا بناء على طلب النيابة العامة أو بناء على إحالتها إليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها في القانون“ إنما تسجل مبدأ عاما يتمتع بمقتضاه على قاضي التحقيق أن يباشر إجراءه إذا اقتصر طلب النيابة على التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى وكذلك إن هي أبدت هذا الطلب في مذكرتها الختامية بعد انتهاء التحقيق امتنع عليه إحالة الدعوى إلى المحكمة — هذا النظر الذي قال به الدفاع لا يتفق مع منطلق القانون — ذلك لأن مفهوم حكم المادة ٦٧ سالفه الذكر هو أنه لا يجوز لقاضي التحقيق أن يباشر التحقيق في جريمة معينة من تلقاء نفسه أو بناء على شكوى تقدمت إليه من فرد ولو في حالة التلبس بالجريمة — وذلك تحقيقا للفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق الذي هدف إليه الشارع وقت إصدار قانون الإجراءات الجنائية إذ جعل سلطة الاتهام في يد النيابة وحدها وهي التي تقرر متى يبدأ القاضي تحقيقه وجعل سلطة التحقيق في يد القاضي ومقتضى ذلك أنه متى طلبت النيابة العامة من قاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة أصبح هو وحده المختص بالتحقيق وله حرية التصرف فيه من غير أن يكون مقيدا برأي معين وله في سبيل الوصول إلى الحقيقة أن يستوفي نقط التحقيق التي يرى لزوم استيفائها أو أن يعيد التحقيق إن رأى لزوما لذلك — ومن جهة أخرى فإنه لما كان نص المادة ١٥٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية صريحا في أنه ”متى انتهى التحقيق يرسل قاضي التحقيق الأوراق إلى النيابة العامة وعليها أن تقدم له طلباتها كتابة خلال ثلاثة أيام إذا كان محبوسا وعشرة أيام أن كان مفرجا عنه“ — فإنه يمتنع على القاضي أن يتصرف في التحقيق إلا بعد أن يرسل الأوراق إلى النيابة لكي تبدى طلباتها له كتابة — ولكن هذا النص لا يشير بأي حال إلى أن يكون مقيدا في تصرفه بهذه الطلبات — ومن ثم فلا حرج على القاضي من أن يتصرف في التحقيق طبقا لما يليه عليه ضميمه ويصدر القرار الذي يراه ولو كان مخالفا لطلبات النيابة — والقول بغير ذلك يتنافى مع الغرض الذي هدف إليه الشارع من الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق مما لا يجوز معه أن تطفئ الأولى على الثانية فتعمل عليها رأيها — يؤيد هذا النظر أن الشارع لم يقصر حكم المادة ١٥٣ على ضرورة إرسال الأوراق للنيابة لتقديم طلباتها — بل أوجب

على القاضى أيضا - فى الفقرة الثانية من هذه المادة - اخطار باقى الخصوم -
وهم المتهم والمجنى عليه والمدعى بالحق المدنى - ليبدوا ما قد يكون لديهم من
أقوال . فىكون شأن النيابة فى تقديم طلباتها شأن باقى الخصوم . فلا يلزم قاضى
التحقيق بإجابة طلباتها كما هو غير ملزم بإجابة طلبات أى من هؤلاء الخصوم -
كما يؤيد هذا النظر أيضا أن الشارع أعطى للنيابة فى المادتين ١٦١، ١٦٤ من
قانون الإجراءات الجنائية الحق فى استئناف جميع الأوامر التى يصدرها قاضى
التحقيق - وهو حق مطلق يشمل كل أمر يصدر منه مهما كان نوعه
برفض أى طلب من طلباتها وجعل للنيابة العمومية وحدها الحق فى استئناف
الأوامر التى تصدر بإحالة الدعوى على المحكمة - إذا كانت الأدلة فى تقديرها
غير كافية - وهو ما يفصح عن رأى الشارع من أن قاضى التحقيق غير مقيد
بطلبات النيابة العمومية إذ قدر وهو يفهم المنصوص الخاصة بحق النيابة فى
الاستئناف أن تطلب النيابة فى مذكرتها الجنائية من قاضى التحقيق أن يصدر
قرارا بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية فيخالفها القاضى فى رأى ويصدر
أمرا بإحالة الدعوى إلى المحكمة فنص فى المادة ١٦١ على حق النيابة فى الطعن
بالاستئناف . ولمصاحبة المتهم - عن الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة كما نص
فى المادة ١٦٤ على قصر هذا الحق عليها وحدها دون باقى الخصوم - لما كان
ما تقدم وكانت التفرقة التى قال بها الدفاع بين حالة ما إذا قدمت النيابة العامة
طلباتها بالتقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهم وحالة ما إذا
طلبت إحالته إلى المحكمة فىكون قاضى التحقيق مقيدا فى الحالة الأولى برأى النيابة
وملزما بإصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية ويكون حر التصرف
فى الحالة الثانية فله أن يجيب طلب النيابة ويأمر بإحالة المتهم إلى المحكمة أو
يخالفها فى رأى ويصدر قرارا بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبله - هذه التفرقة
فضلا عن أنه لا سند لها فى القانون فإن الدفاع قد بنى وجهة نظره فى الأخذ بها
على فرض أن النيابة تقصر طلباتها دائما على أحد هذين الطلبين - وهو فرض
يخالف الواقع إذ قد تبدى النيابة طلباتها للتقرير بعدم الاختصاص أو باعتبار
الواقعة جنحة أو بإحالة القضية على المحكمة الجزئية للاكتفاء بعبوبة الجنحة وغير

ذلك من الطلبات — ولا ريب في أن قاضى التحقيق غير مقيد بإجابة هذه الطلبات جميعها — لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن يكون على غير أساس ولا يؤثر في ذلك كله أنه كان في وسع النيابة أن تقرر بحفظ الدعوى وفقا للقانون القديم الذى كان ساريا وقت ذلك مادام أنها لم تستعمل حقها وأحالت الأوراق إلى قاضى التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد فأصبح له بهذه الإحالة أن يباشر جميع سلطاته المخولة له بذلك القانون .
وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعا .

جاسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسي
الجندي ، واحد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٢٥)

القضية رقم ١٠٣٥ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . تسبب كاف . بيان مضمون كل دليل من الأدلة التي بنى الحكم بالإدانة قضاء عليها .
وجوبه .

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين مضمون كل دليل من الأدلة التي بنى
قضاء عليها حتى يمكن للمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على
الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني بني نيقولا باراديسيس دعوى اللجنة المباشرة
أمام محكمة جنح باب شرقي على كل من ١ — الدكتور باصيل تساتساريس
والمتهم " و ٢ — السير سيرو بابادوبلو (بصفته مديرا للمستشفى اليوناني
(كوتسيكا) و ٣ — السيد أنستاس تيودورا كس بصفته رئيسا للجانالية اليونانية
في مصر ومشرفا ورئيسا للهيئة العليا المشرفة على إدارة المستشفى المذكور (مسئولين
عن الحقوق المدنية) متهما الأول بأنه تسبب بإهماله في وفاة زوجته السيدة
ناقاليا باراديس وطلب من النيابة إقامة الدعوى العمومية ضدهم ومعاينة الأول
بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات مع إلزامهم متضامين بأن يدفعوا له بصفته
وارثا وبصفته الشخصية وبصفته ولدا على ابنته القاصر مبلغ عشرة آلاف جنيه .
والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام — أولا : بحبس المتهم
ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . وثانيا : بإلزام المتهم

والسيد سبيرو بابا دويلو وانستانس تيودوراس بصفتهم بأن يدفعوا متضامين
للمدعى بالحق المدني بصفااته بمبلغ ألف جنيه والمصروفات المناسبة وخمسمائة قرش
مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف هذا الحكم
كل من المتهم والمدعى المدني بتوكيل والمسئولين عن الحقوق المدنية ومحكمة
اسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بإجماع الآراء بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الجنائية
وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم مع جعل
الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم وتعديله بالنسبة للدعوى
المدنية إلى إلزام المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفعوا
للمدعى المدني عن نفسه وبصفته مبلغ ألفين من الجنيهات والمصاريف المدنية
المناسبة عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وأعطت المتهمين
من المصروفات الجنائية فطعن الطاعنون الأول والثاني والثالث في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة
القتل الخطأ قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، إذ قضى
بتأييد الحكم الابتدائي واعتمد فيما اعتمد عليه إلى الأسباب التي أوردها حكم
حكم محكمة أول درجة ، وإلى ما شهد به أمامها كل من الطبيب الشرعي
الذي قام بتشريح جثة ابني عليها . والدكتور أنيس الحشن الذي تقدم بتقرير
استشاري في الدعوى دون أن يبين مضمون شهادة كل منهما مع قيام تعارض
ظاهر في قولها في شأن ما أسند إلى الطاعن من خطأ ، ففي حين أثبت التقرير
الاستشاري وجود الخطأ ، ففى الطبيب الشرعي وجود خطأ . ههنا جسيم يمكن
إسناده إلى الطاعن ، وقرر أن عدم انتقاله للمستشفى للكشف على المجن عليها لم
يكن يغير من مسؤوليته ما دام أن لحظة الولادة لم تكن قد بدأت ، وأن عنق
الرحم كان عاديا ويتناسب مع تكرار الولادة وأن انفجار الرحم — على تدرته —
لا يمكن التنبؤ به قبل حصوله مما لا يفهم معه وجه التأييد الذي قال به الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن قال "حيث إن الحكم المستأنف قد صادف الصواب فيما انتهى إليه من إدانة المتهم للأسباب الصحيحة التي بنى عليها ، فضلا عما شهد به أمام هذه المحكمة السيد الطبيب الشرعي الذي قام بتشريح جثة المجنى عليها وما شهد به الدكتور أنيس الحشن الذي تقدم بتقرير استشاري في الدعوى . إذ أيدت أقوالها النابتة بمحضر الجلسة ما ذهب إليه الحكم المستأنف من قضاء" لما كان ذلك ، وكان المقرر أن الحكم بالإدانة يجب لصحته أن يبين مضمون كل دليل من الأدلة التي بنى قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وكان الحكم حين أورد الأدلة على الطاعن قد اعتمد فيها اعتمد عليه إلى شهادة الشاهدين دون أن يذكر شيئا مما جاء فيهما حتى يتضح وجه استدلاله بهما ، فإنه يكون قاصر البيان متمينا نقضه سواء من الناحية الجنائية أو المدنية .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومصطفى كامل
وفهم يسى الجندى ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٢٦)

القضية رقم ١٠٤٥ سنة ٢٦ القضائية :

شهادة . إجراءات . مخالفة الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨٧ ج . حق الخصم
الذى لم يعلن بأسماء الشهود في الميعاد في المعارضة في سماعتهم طبقا للمادة ٣٧٩ ج .

مخالفة الإجراءات التى تضمنتها المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات لا يترتب
عليها إلا الأثر الذى نصت عليه المادة ٣٧٩ من هذا القانون وهو حق الخصم
الذى لم يعلن بأسماء الشهود في الميعاد المحدد أن يعارض في سماع شهادة الشهود
الذين لم يسبق إعلانه بأسمائهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب عبد الخالق مصطفى عمدا بفأس
على رأسه فأحدث الإصابة الميينة بالتقرير الطبي والى تخلفت من جراحاتها عاهة
مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة الواقعة للغ مما يتركه
معرضا للتأثرات الجوية الخارجية كالحرارة والبرودة والصدمات الخفيفة ويحمله
عرضة للمضاعفات الخطيرة كالإلتهابات السحائية والشلل والصرع والجنون
وطلبت من غرفة الاتهام إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠
من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضورها
عملا بمادة الاتهام بمعاينة خير الله محمد خير الله بالسجن لمدة ثلاث سنوات .
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور والتخاذل في التسييب والبطلان —
وفي بيان ذلك بقول الطاعن أن الحكم بين واقعة الدعوى في صور مختلفة فأثبت
في صدره أن الطاعن ضرب المجنى عليه بفأس على رأسه عندما أقبل لفض الشجار
بين ولده عبد الله عبد الخالق وآخر — ثم عاد وذكر على لسان كل من المجنى عليه
وولديه هدهد وعبد الله رواية تخالف الأخرى مغفلا بيانا هاما ذكره الولدان
وهو أن الاعتداء على والدهما حصل وهو واقع على الأرض — وكذلك الحكم
أغفل الرد على ما أثاره الدفاع بشأن ما وقع في هذه الروايات الثلاث من تناقض
هذا إلى أن الحكم بنى على إجراء باطل خالف القانون إذ سمعت المحكمة أقوال
الشاهد هدهد وعبد الخالق واعتمدت عليها في إدانة الطاعن دون أن يتبع في شأن
هذا الشاهد ما نصت عليه المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر
القانونية لجناية إحداث العاهة التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه
أدلة سائغة — مردودة إلى أصلها في الأوراق — من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه
عليها — لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أوضحت في حكمها الرواية التي أطمأنت
إليها واقتنعت بها وأوردت دليلها — وكان يجوز للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد
وتأخذ بشرط منها وتعرض عما عداه دون بيان العلة إذ الأمر في ذلك مرجعه
إلى ما تقتنع هي به وكانت التناقض في أقوال الشهود — على فرض وجوده
لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا
لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى وكانت المحكمة ليست ملزمة بأن تتبع الدفاع
وترد على كل ما يثيره من أوجه موضوعية إذ الرد عليها مستفاد ضمنا من أدلة
الثبوت — لما كان ذلك وكان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها — أن تسمع
شهادة أى شاهد ترى لزوما لسماعه ما دام أن هذا الأمر مرجعه إلى سلطتها
التقديرية وقد سمعت الشاهد دون اعتراض من الطاعن بل إنه يبين من محضر
جلسة المحاكمة أن الدفاع ناقش الشاهد المذكور في موضوع شهادته — وكانت

مخالفة الإجراءات التي تضمنتها المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات لا يترتب عليها
إلا الأثر الذي نصت عليه المادة ٣٧٩ من هذا القانون وهو حق الخصم الذي لم
يعلن بأسماء الشهود في الميعاد المحدد أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين
لم يسبق إعلانه بأسمائهم — الأمر الذي غفل الطاعن عن اتباعه — فان ما يثيره
الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارد المستشار، وبحضور السادة، محمود إبراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل،
ومحمد محمد حسنين، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٢٧)

القضية رقم ١٠٥٠ سنة ٢٦ القضائية :

خيانة أمانة . حكم "تسيب مميب" . تمسك المتهم بتحديد البيع ببلدة أخرى خلاف التي توقع
الجزء بها وأنه غير مكلف بنقل المحجوزات . عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم .
نصير .

متى دفع المتهم بتحديد محجوزات أمام محكمة ثانية درجة بأن الجزء توقع ببلدة
القصور وأنه تحدد للبيع بلدة القوصية مشيراً بذلك إلى أنه غير مكلف بنقل
المحجوزات إلى المكان الذي تحدد للبيع الأمر الذي يجعله غير مسئول عن عدم
تقديمها بهذا المكان ولم تكن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته
ووجوب تحجيصه والرد عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : يدد الأشياء المينة بالمحضر والملوكة له
والمحجوز عليها إدارياً لصالح الحكومة والتي لم تسلم إليه إلا على سهل الودعة
فاختلسها لنفسه لإضراراً بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢
من قانون العقوبات ، ومحكمة القوصية الجزئية قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام
بمحسب المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف
جنائية . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا
مصاريف جنائية ، فاستأنف المتهم الحكم الأخير ، ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت
غائبياً بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف ، فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى
في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فطمع الطاعن
في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور لعدم الرد على دفاع هام تمسك به أمام محكمة ثانى درجة وهو أن المجز توقع بناحية القصير وأنه حددت لإجراء البيع بلدة القوصية التى تبعد عنها نحو عشرة كيلو مترات مما كان يتعين معه القضاء بالبراءة لكن الحكم لم يعن بهذا الدفاع ولم يرد عليه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة ١٩ من ١٠ ايو سنة ١٩٥٦ أن الطاعن دفع أمام محكمة ثانى درجة بأن المجز توقع بلدة القصير وأنه تحدد للبيع بلدة القوصية مشيرا بذلك إلى أنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى المكان الذى تحدد للبيع الأمر الذى يجعله مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان . لما كان ذلك - وكانت المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب نحيصه والرد عليه ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم بنى الجندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٣٢٨)

القضية رقم ١٠٥٤ سنة ٢٦ القضائية :

دفاع ، خيانة أمانة ، حكم "تسبب مريب" . تمسك المتهم بضم دفاتر المحبى عليه التجارية وتعين خبير لتصفية الحساب بينهما ، إغفال الحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه . قصور .

تمسك المتهم بجريمة التبييد أمام محكمة ثانى درجة بضم دفاتر المحبى عليه التجارية على أساس أنه ثابت فيها ما يفيد فى كشف الحقيقة وبتعيين خبير لتصفية الحساب بينهما ، هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدهوى إظهارا لوجه الحق فيها . فإذا أغفل الحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه : اختلس كمية الذهب الموضحة القيمة بالمحضر لشقيق حسب الله إضرارا به وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الجمالية الجزئية قضت غايبيا عملا بمادة الالتزام - بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتى قرش - فعارض المحكوم عليه ، وفى أثناء معارضته ادعى شقيق حسب الله بحق مدنى قبل المتهم وطلب أن يقضى له بمبلغ ٦٥ جنيها خمسة وستين جنيها تعويضا ، وبعد نظرها قضت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم المعارض فيه وألزمت المتهم بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسة وستين جنيها والمصاريف

المدنية . فاستأنف المتهم الحكم الأخير ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة التبيد شابه القصور وأخل بحقه في الدفاع ، ذلك أن رد السبائك الذهبية ناقصة لا يرجع إلى اختلاسها بل إن الذهب فقد عند تشغيله جزءا منها لم يحتسبه المحجى عليه كما لم يحتسب المحجى عليه ما يستحقه الطاعن قبله من أجور ، واستند في إثبات براءته إلى دفاتر المحجى عليه التجارية ، كما طلب نذب خبير في الدعوى لتصفية الحساب بينه وبين المحجى عليه ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى بإدانته ولم يجب أى الطلبين ولم يعن بالرد عليهما .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه اختلس كمية من الذهب مملوكة لشفيق حسب الله إضرارا به وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة الأمر المنطبق على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس الطاعن شهرين مع الشغل وقالت في حكمها : ” وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من التفتيقات وما قرره المحجى عليه شفيق حسب الله من أن المتهم استلم منه ذهب خام لتشغيله لحسابه وأعاد إليه الذهب بعد تشغيله ناقصا عن القدر الذى سلمه وقدم تديلا على ذلك كشوفا موقعا عليها من المتهم تفيد استلامه كمية الذهب وإعادتها ناقصة المقدار الموضح بالحضر “ . فعارض الطاعن وطلب براءته وقام دفاعه على أن الذهب يفقد جزءا منه عند التشغيل وطلب تعيين خبير في الدعوى لتصفية الحساب ، ولكن الحكم الصادر في المعارضة قضى بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه اخذا بالأسباب التى جاءت بالحكم الغيابي ولم يرد على دفاع الطاعن . فاستأنف الحكم — وأمام محكمة ثانى درجة أنكر الطاعن التهمة وارتنك في إثبات براءته إلى دفاتر المحجى عليه فقررت المحكمة

تأجيل الدعوى لجلسة مقبلة وأمرت بضم الدفاتر ، وفي تلك الجلسة قال الحاضر من الطاعن ما نصه : "إنه توجد دفاتر أخرى بمحكمة أول درجة والتمس أصليا براءة المتهم واحتياطيا نذب خبير لفحص الدفاتر" . ومحكمة ثاني درجة قضت بتأييد حكم محكمة أول درجة للأسباب التي بنى عليها دون أن تعرض لدفاع الطاعن . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة ثاني درجة بضم دفاتر المحجني عليه التجارية على أساس أنه ثابت فيها ما يفيد في كشف الحقيقة في الدعوى وقد ضم بعضها فعلا ، كما طالب تعيين خبير لتصفية الحساب بينهما ، وكان واجب محكمة ثاني درجة يقتضيها التحقق من نتيجة الحساب والقيام بنفسها بفحص الحساب أو تصفيته بالطرق القانونية حتى تستطيع بعد ذلك أن تحكم في موضوع اتهمته المرفوعة أمامها وكان ما قاله الحكم لا يصلح دليلا للإدانة لأن النقص في وزن السبائك — على ما يقول به الطاعن — يرجع إلى ما يفقد منه عند التشغيل وكان ما طلبه الطاعن هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى إظهارا لوجه الحق فيها . فإن هي قضت بالتأييد دون أن تشير إلى ما طلبه الطاعن أو ترد عليه فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه برمته وذلك من غير حاجة لبحث باقي وجوه الطعن .

جاسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٣٢٩)

القضية رقم ٧٨٨ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) إتلاف الأوراق الحكومية . متى تحقق جريمة الإتلاف المنصوص عليها في المادة ١٥٢ ع . ؟

(ب) إتلاف الأوراق الحكومية . القصد الجنائي فيها . ماهيته .

(ج) إتلاف الأوراق الحكومية . احتياض محضر تحقيق البوليس منها متى سلم إلى شخص مأمور بحفظه . المادة ١٥١ ع .

١ - تحقق جريمة الإتلاف المنصوص عنها بالمادة ١٥٢ من قانون العقوبات بمجرد وقوع تعدد مادي (تمزيق) على ورقة من الأوراق المنصوص عليها في تلك المادة بنية إتلافها وأن يكون من شأن هذا الإتلاف تغيير أو تشويه أو إعدام تلك الورقة .

٢ - يكفي لقيام القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عنها بالمادة ١٥٢ عقوبات وهو تعدد الإتلاف أن يكون عاما ومستفادا من سياق الحكم مادام أن ما أورده فيه ما يكفي لاستظهاره دون نظر إلى البواعث .

٣ - يدخل محضر تحقيق البوليس ضمن الأوراق التي نصت عليها المادة ١٥١ من قانون العقوبات متى سلم إلى شخص مأمور بحفظه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها اتلفت عمدا الأوراق الأميرية الموضحة بالمحضر . وطلبت عقابها بالمادة ١٥٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الانهاام المذكورة آنفا بحبس المتهمه شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتى قرش بلا مصاري ف جنائية ، فعارضت ، والمحكمة قضت برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنفت ، ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطمنت المحكوم عليها فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن ، هو أن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد شابته عيب فى الإجراءات إذ لم يوقع أحد القضاة الذين أصدروه على منطوقه برول القضية ولا على محضر الجلسة كما أن مسودة الأسباب لم يوقع عليها رئيس الجلسة بل وقع عليها عضو اليسار فقط .

وحيث إنه لما كان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم موقع عليه من رئيس الدائرة التى أصدرته و كاتبها ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد تكفل بتنظيم وضع الأحكام الصادرة فى المواد الجنائية والتوقيع عليها ، فنص فى المادة ٣١٢ منه على أن الحكم يوقع عليه رئيس المحكمة و كاتبها ، ولم يتضمن نصا يقضى بوجوب توقيع أحد القضاة الذين أصدروا الحكم على منطوقه برول القضية أو على مسودة أسبابه ، لما كان ذلك وكان لا محل للرجوع إلى أحكام قانون المرافعات فى هذا الشأن فإن ماثيره الطاعنة فى هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى باقى أوجه الطعن ، هو أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ دان الطاعة فى جريمة الإتلاف المنصوص عليها فى المادة ١٥٢ من قانون العقوبات مع عدم توافر أركانها فى حقها ، فبالنسبة إلى الركن المادى وهو الإتلاف لم يقدّم دليل على أن أوراق المحضر أتلقت أو أعدمت بحيث أصبحت عديمة النفع بل اقتصر الأمر على مجرد تمزيقها جزئياً ولم يمس ذلك شيئاً مما أعدت الورقة لإثباته ، أما بالنسبة إلى الركن المعنوى فإن الحكم قد خلا من التدليل على توافر القصد الجنائى لدى الطاعة التى لم تكن نيتها منصرفة إلى الإتلاف فى ذاته وإنما إلى إصلاح ذات البين بين شقيقتها ، وهذا إلى أنه لم يثبت أن الأوراق التى كانت مع الجاويش كانت محفوظة فى المخازن العمومية المعدة لها وهو ما استلزمته المادة ١٥١ من قانون العقوبات التى أحالت إليها المادة ١٥٢ من ذلك القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إتلاف الأوراق الأميرية التى دان الطاعة بها وفاق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ، لما كان ذلك وكانت جريمة الإتلاف المنصوص عنها بالمادة ١٥٢ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد وقوع تعدد مادى (تمزيق) على ورقة من الأوراق المنصوص عليها فى تلك المادة بنية إتلافها وأن يكون من شأن هذا الإتلاف تغيير أو تشويه أو إعدام تلك الورقة وكان يكفى لقيام القصد الجنائى فى هذه الجريمة وهو تعدد الإتلاف أن يكون تاماً ومستفاداً من سياق الحكم ما دام أن ما أورده فيه ما يكفى لاستظهاره دون نظر إلى البواحيث — لما كان ذلك وكان الثابت من مفردات الدعوى أن تمزيق الطاعة للمحضر قد أحدث به تشويهاً ترتب عليه تعذر قراءة عباراته وكان المحضر المتلف وهو محضر تحقيق البوليس يدخل ضمن الأوراق التى نصت عليها المادة ١٥١ من قانون العقوبات وقد سلم إلى شخص مأمور بحفظه وهو الجاويش ، فإن ما تثيره الطاعة فى هذه الأوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٣٠)

القضية رقم ٧٨٩ سنة ٢٦ القضائية :

وصف التهمة . دفاع . ضرب . نفي ظرف سبق الإصرار في جريمة العاهة المسندة إلى المتهم دون لفت نظر الدفاع . لا خطأ .

متى كان تعديل المحكمة وصف التهمة قد اقتصر على نفي ظرف سبق الإصرار وكان من مقتضاه النزول إلى العقوبة الأخف فإنه لا أثر يرب على المحكمة إذا هي لم تلت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن المتهم مسئول عن العاهة وفقا لأى الوصفين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - السيد محمد القط و ٢ - محمود طه المروى و ٣ - أحمد محمد حجازى بأنهم : ضربوا محمد المروى عمدا فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام يسار العظم الجبهى فى مساحة دائرة قطرها ٢ سنتيمترا مما يجعل المخ عرصة للتأثر بالتغيرات الجوية والصدمات الخفيفة التى ما كانت تؤثر فيه وهو عجمى بالعظام وتجعل المصاب عرصة للإصابة بالتشنجات العصبية والصرع والشلل والأمراض السمائية وغير ذلك من الأمراض الخفية مما يقلل من كفاءته على العمل بحوالى عشرة فى المائة وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد . وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم طبقا للسادة ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت بذلك .

وادعى محمد السروى بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهمين الثلاثة متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا . أولا — بمعاينة السعيد محمد القط بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع إلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية محمد السروى مبلغ خمسين جنيها تعويضا مع المصاريف المدنية المناسبة وذلك عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات وقد استبعدت المحكمة طرفى سبق الإصرار والترصد وثانيا — ببراءة المتهمين الثانى والثالث محمود طه السروى وأحمد محمد حجازى مما أئند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما وإلزام رافعهما بالمصروفات وذلك تطبيقا للمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخل بحق الطاعن فى الدفاع ذلك بأن النيابة وجهت التهمة إلى الطاعن وآخرين بأنهم ضربوا المجنى عليه مع سبق الإصرار ولم تنسب إحداث العاهة إلى واحد منهم بالذات فاستبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار ودانت الطاعن وحده بتهمة إحداث العاهة دون أن تأفت إلى ذلك نظر الدفاع .

وحيث إن الحكم بين واقعة الدعوى فى قوله " إنه بينما كان محمد السروى المجنى عليه عائدا من حفله فى يوم الحادث معه ابن أخيه صالح عبد الحميد السروى وكان الأخير راكبا على دابة تحمل برسيا وعلى بعد منهما كانت سعاد أحمد العفيفى وهى قريبة لهما تقود ماشية وكانوا جميعا متجهين إلى بلدتهم على الطريق العام الموصل إلى القرية ، قابلوا المتهمين الثلاثة (الطاعن) وآخرين الذين توجد بينهم والمجنى عليه حرازة قديمة من جراء انتخابات عمودية الناحية فضربه المتهم الأول (الطاعن) على رأسه بفأس فوق حبل الأرض مضرجا بدمائه ولما صاح ابن أخيه صالح عبد الحميد مستغيثا ولوا هارين " . ثم أوردت المحكمة فى حكمها أنها تأخذ

بما قرره المجنى عليه من " أنه لم ير المتهمين الثانى والثالث يضربانه ولا يعرف من اعتدى عليه بعد أن أصيب بضربة الفأس من المتهم الأول التى أحدثت به جرحا رضيا بمقدم الجدارية اليسرى 3×3 سنتيمترا باستكشاف ما تحته وجد كسر مضاعف منخفض عملت من جرائه عملية الزبنة دائرة قطرها ٢ سنتيمترا فتخافت عن ذلك العاهة المستديرة. " لما كان ذلك وكان مقتضى التهمة الموجهة الى الطاعن هو اعتباره مسئولاً عن إحداث العاهة مع الآخرين بوصف أنهم ضربوا المجنى عليه مع سبق الإصرار . ولكن المحكمة استخلصت من ظروف الدعوى ومن الأدلة التى طرحت أمامها أن الطاعن وحده دون بقية المتهمين هو الذى أحدث العاهة فدانت به واستبعدت ظرف سبق الإصرار . وكان لا أثرىب على المحكمة إذا هى لم تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن التعديل اقتصر على نفي ظرف سبق الإصرار وكان من مقتضاه النزول إلى العقوبة الأخف ما دام أن الطاعن مسئول عن العاهة وفقا لأى الوصفين .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود اراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٣١)

القضية رقم ٨٢٧ سنة ٢٦ القضائية :

(١) استئناف . تقرير التلخيص . الاكتفاء في قرار التلخيص بالقدر الذي يتطلبه الفصل في شكل الاستئناف . لا خطأ .

(ب) إجراءات . اعتبار محضر الجلسة مكملاً للحكم في الإجراءات التي تمت .

١ - ذكر البيانات الواردة في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية بتقرير التلخيص واجب إذا اتصلت المحكمة بموضوع الدعوى . أما إذا كانت بصدد الفصل في الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يكتفى في قرار التلخيص بالقدر الذي يتطلبه الفصل في شكل الاستئناف .

٢ - محضر الجلسة بكل الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب من غير قصد ولا نية في قتل صباح محمد عبد المعطى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد السيارة على يسار الطريق وبسرعة دون أن يتخذ الحيطة الواجبة فصدم المجنى عليها ، الأمر المطالب عليه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى محمد عبد المعطى خليفه (والد المجنى عليها) قبل المتهم وحسن محمد أبو حسنين (صاحب السيارة) بصفته مسعولاً عن الحقوق المدنية وطلب أن يحكم له عليهما متضامتين بمبلغ

عشرة آلاف جنيه تمويضا والمصاريف المدنية . ومحكمة جنح طوخ الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الانتهاك بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وقدرت مبلغ عشرة جنيهات كفالة لوقف التنفيذ وإلزامه متضامنا مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع المدعى المدني مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصروفات المدنية المناسبة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بنها الابتدائية قضت حضوريا بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك بأن الطاعن قال في مذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الثانية إن الحكم الابتدائي وصف بأنه صدر حضوريا بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية والمتهم في حين أن الثابت بالأوراق أن المسئول عن الحقوق المدنية لم يحضر إطلاقا أمام المحكمة ولم يعتذر ، وقد طلب محامى الطاعن عن زميله وكيل المسئول مدنيا فتح باب المرافعة ليتدخل في الدعوى ، ولكن الحكم التفت من هذا الطلب ولم يرد عليه .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه مردود بأنه إنما يتعلق بالمسئول عن الحقوق المدنية الذى أدخل في الدعوى بقرار من المحكمة . وهو وحده الذى يستطيع التحدث عما يكون الحكم قد وقع فيه من خطأ بالنسبة له فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره في الوجه طالما أن هذا الخطأ لم يمس حقا من حقوقه .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن تقرير التلخيص أمام المحكمة الاستئنافية خلا من البيانات التى أوجبتها المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية فلم يتضمن وقائع الدعوى ولا أدلتها وإنما حوى عبارة واحدة هى أن الاستئناف غير مقبول شكلا ، وهى تعد فى الواقع حكما لا بيانا للقدمات التى تؤدي إلى النتيجة المقصودة من تلاوته . لذا التمس الطاعن فتح باب المرافعة

لتصحيح الشكل وتلاوة التقرير بالجلسة في حضور المتهم الذي لم يكن قد أعلن ولاستكمال بيانات التقرير . ولكن المحكمة لم تشر في حكمها إلى ما أبداه الطاعن في هذا الشأن .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الأصل في الإجراءات أن تكون قد تمت صحيحة ما لم يثبت خلاف ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أشار في صدره إلى حصول تلاوة التقرير من عضو اليسار ، وكان ذكر البيانات الواردة في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية بتقرير التلخيص واجبا إذا ما اتصلت المحكمة بموضوع الدعوى ، أما إذا كانت بصدد الفصل في الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يكتفى في قرار التلخيص بالإشارة إلى استيفاء تلك الشروط أو عدم استيفائها — أى بالقدر الذى يتطلبه الفصل في شكل الاستئناف ، لما كان ذلك فإن ما جاء بهذا الوجه يكون فير سديد .

وحيث إن محصل الوجهين الثالث والرابع هو أن المحكمة أخطأت في تحديد معنى فتح باب المرافعة إذ الثابت في محضر جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ أن محكمة الدرجة الأولى قررت تأجيل النطق بالحكم بجلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٥ وصرحت بتقديم مذكرات وفي هذه الجلسة أثبت في المحضر أنه نودى على المتهم والشهود ثم ذكر أن النيابة طلبت توقيع أقصى العقوبة ، فقررت المحكمة مد أجل الحكم بجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٥٥ ومفاد هذا أن النيابة أبدت طلبات في الجلسة بعد حجز القضية للحكم وفي غيبة المتهم مما كان يقتضى من المحكمة إعلان الطاعن للجلسة التالية ، هذا إلى أن الحكم شابه القصور في التسبيب فقد أشار الطاعن في مذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الثانية إلى أن الثابت بمحضر الجلسة أن الحكم الابتدائي حدد للنطق به جلسة ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ في حين أن نسخة الحكم الأصلية الموقع عليها بتوقيع القاضى ثابت بها أنه نطق به يوم ١٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ أى في غير اليوم المحدد لصدوره وقد رد الحكم على ذلك ردا قاصرا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما جاء بوجهي الطعن ورد عليه في قوله : أولا — إن فتح باب المرافعة لا يكون إلا بقرار من المحكمة وهي لم تفعل كما أن المرافعة وإبداء الطلبات لا تكون إلا للمحكمة وهي لم تسمح بعد أن احتجرت القضية للحكم وكل ما فعلته أنها مدت أجل النطق بذلك الحكم ولا عبرة بما أثبتته الكاتب من قرار المجز وقرار المد من أن النيابة طلبت أقصى العقوبة طالما أن المحكمة قد قفلت دون طرفي الخصومة باب المرافعة . ثانيا — يذهب الدفاع عن المتهم إلى أن المحكمة مجزت القضية للحكم بالجلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٥ وما ذهب إليه الدفاع غير صحيح ذلك لأن الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة الدرجة الأولى أصدرت الحكم في الجلسة نفسها التي مدت إليها أجل النطق بالحكم وهي جلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٥ ، لما كان ذلك وكان ما أثبتته الكاتب في محضر جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٥ من طلب النيابة توقيع أقصى العقوبة هو تزيد منه أو نتيجة لخطأ النيابة في إبدائه ، لا يعدو أن يكون مجرد طلب تقدم به أحد الخصوم بعد إقفال باب المرافعة ومن حق المحكمة أن لا تعيره التفاتا . وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن محكمة أول درجة قررت في جلسة ١٧ أبريل سنة ١٩٥٥ مجز القضية للحكم بالجلسة ١٥ مايو سنة ١٩٥٥ مع تقديم مذكرات ثم مدت أجل النطق بالجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٥٥ ثم بالجلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٥ وفيها صدر الحكم ، وما أثبت بمحاضر الجلسات وبخط القاضي في رول الجلسة يؤيد تسلسل هذه التواريخ ، لما كان ما تقدم وكان محضر الجلسة يكمل الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات فإن ما أثبت بورقة الحكم من أنه صدر بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٥٥ لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يعيب الحكم في شيء ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن بهذين الوجهين من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ذلك بأن المحكمة الاستئنافية إذ قبلت عذر الطاعن وقالت إنه كان عليه أن يقرر بالاستئناف في اليوم التالي لشغائه ، لم تبحث في بده ميعاد استئنافه وأنه في الواقع

من يوم إعلانه بالحكم والقبض عليه في الليلة السابقة على التاريخ الذي قرر فيه بالاستئناف يؤيد ذلك أوراق التنفيذ التي رفضت المحكمة طلب ضمها .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه مردود بما ثبت من الاطلاع على ماضى جلسات محكمة أول درجة من أن الطاعن حضر أولى جلسات المحاكمة كما حضر جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ وأدلى فيها بدفاعه ثم حجزت القضية للحكم بالجلسات على النحو السالف ذكره فإن الحكم يعتبر بالنسبة إليه حضوريا ويحتسب ميعاد استئنافه من تاريخ النطق به أى من يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٥ — لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه من ناحية أخرى أن الطاعن لم يقرر باستئنافه إلا في ٢٤ يولييه سنة ١٩٥٥ في حين أن حالة المرض التي كان يعانيها قد زالت عنه طبقا للشهادة التي قدمها في ١٣ يولييه سنة ١٩٥٥ فإن استئنافه حتى مع تسليم المحكمة بعذر المرض ، يكون حاصلا بعد الميعاد لعدم المهادرة إلى التقرير به عقب زوال ذلك العذر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه بعدم قبول الاستئناف شكلا لا يكون قد أخطأ القانون .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة: محمود إبراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل،
محمد محمد حسين، وأحمد زكي المشاريين .

(٣٣٢)

القضية رقم ٩١١ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) دفاع . محاماة . قذف . انطباق المادة ٣٠٩ ع على محامى الخصم .
(ب) دفاع . قذف . الفصل فيما إذا كانت عبارات القذف أو السب مما يستلزمه الدفاع .
موضوعي .

١ - يدخل في معنى الخصم الذي يعنى من عقاب القذف الذي يصدر منه
أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين
ما دامت عبارات القذف الموجهة إليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها
ضرورات الدفاع .

٢ - الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع
متروك للمحكمة الموضوع .

الوقائع

أقام الطاعن دعوى اللجنة المباشرة أمام محكمة جنح الموسيقى الجزئية على
المطعون ضده (الأستاذ أمين صفوت) يتهمه بأنه بالجلسة العلنية المنعقدة بسراى
محكمة الموسيقى الجزئية أثناء مرافقته في الدعوى رقم ٥١ لسنة ١٩٥٥ مدنى الموسيقى
موكلاً عن شركة مصانع عوف للنسيج والترىكو أسند إليه الأخير أنه زور في كشف
الحساب المقدم من الشركة موكلته وطلب حضور الشركة المدعية فعارض في طلبه
إلا أن المتهم (المطعون ضده) وجه إليه عبارة (انت خايف ليكشف تزويرك)

فاعتبر الطاعن أن ما ورد على لسان المطعون ضده في حقه مكونا لمنحى القذف والسب المنصوص عليهما في المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات، وطلب الحكم بالزام المطعون ضده بأن يؤدي إليه تعريضا مؤقتا مقداره واحد ونمسون جزئيا ومصاريف الدعويين العمومية والمدنية ومقابل اتعاب المحاماة فهما مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة، والمحكمة المشار إليها قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية المرفوعة قبله وإلزام رافعها بمصروفاتها. فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصاريف المدنية الاستثنائية. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون حين قضى باعتبار الطاعن خصما للمطعون ضده في القضية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ مدنى الموسكى التى حصل فيها القذف مع أنه ليس خصما فيها وإنما كان وكيل عن المدعى، وأن الاعفاء من العقوبة المنصوص عليه في المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات لا يستفيد منه من يقذف في حق الوكيل، ذلك لأن الحكم الذى يصدر ضد الأصل لا يحتج به على الوكيل، كما أن المطعون ضده ميز في قذفه بين الخصم الأصل وبين الوكيل بتوجيهه الادعاء بالتزوير إلى الطاعن بوصفه زميلا له ومحاميا — وفي إطلاق وصف التزوير على هذا النحو خروج عما يقتضيه مقام الدفاع في الدعوى كما أخطأ الحكم بقضائه برفض الدعوى المدنية عن فعل، إن لم تتوفر له مقومات الجريمة، فقد نتم له وصف الفعل الضار المعتبر بنص الحكم تزييدا وتضعيفا لفعل المطعون ضده مما كان يقتضى القضاء بالتعويض أو الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فيه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يشتره الطاعن في طعنه ورد عليه بقوله ”وحيث إن المتهم عندما أسند إلى المدعى المدنى (الطاعن) عبارة زميل زور

في كشف الحساب المقدم من الشركة و (أنت خايف يكشف تزويرك) كان ذلك منه أثناء اختصاصه في الدعوى المدنية رقم ٥١ لسنة ١٩٥١ مدني الموصل وكان المدعي المدني هو خصم فيها وذلك أثناء مدافعتة عن حقه فيها ، وكان هذا الإسناد مما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق وذلك ممن توجه إليه الدعوى . فله الحق المطلق في مناقشتها وبيان أوجه تناقضها مع بعضها أو مع مستندات يقوم بتقديمها ردا عليها ولا شك في أن وجود خلاف بينها قد يؤدي إلى إظهار أحدهما مغايرا للحقيقة فإذا توسع المتهم في وصف ذلك بأنه تزوير فان ذلك يكون افتراء وتضخيا للفعل لتهيئة ذهن المحكمة إليه بما يستلزمه الدفاع " لما كان ذلك وكان القاذف يعنى من عقاب القذف الذي صدر منه أمام المحكمة إذا كان خصما في الدعوى المرفوعة وكان قذفه موجها إلى الخصم الآخر ، وكان يدخل في معنى الخصم المحامون عن المتقاضين مادامت عبارات القذف الموجهة إليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورات الدفاع ، لما كان ذلك كله وكان الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروكا لمحنة الموضوع ، وكانت المحكمة قدرات أن العبارات التي صدرت من المطعون ضده إنما تتصل بالتزاع القائم وبالقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه ، وانتهت في منطق سليم إلى أن تلك العبارات مما تمتد إليه حماية القانون ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب التعويض تأسيسا على تعلق القذف بالخصومة ومناسبته للقيام ، لا يكون قد أخطأ في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوما .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

بإدارة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٣٣٣)

القضية رقم ١٠٤٦ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) — تنظيم . إجراءات . دفاع . وصف التهمة . ثبوت أن الواقعة التي دارت عليها المرافعة أمام محكمة أول درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفا للقانون بدون ترخيص . تناول الدفاع أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو . قضاء المحكمة بإلغاء الإزالة . خطأ .

(ب) — تنظيم . حكم . قض . خطأ المحكمة الاستئنافية في قضائها بإلغاء الإزالة في جريمة إقامة بناء مخالف للقانون بدون ترخيص . صدر قانون قبل انفصل في الطعن بعدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية . أقره .

١ — متى كان الثابت أن الواقعة التي دارت عليها المحاكمة أمام محكمة أول درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفا للقانون بدون ترخيص ، وقد تناول الدفاع عن المتهم أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو ، فإن قضاءها بإلغاء الإزالة استنادا إلى أن واقعة مخالفة البناء للقانون لم ترفع بها الدعوى يكون خاطئا .

٢ — متى كان خطأ المحكمة الاستئنافية فيما قضت به من إلغاء عقوبة الإزالة يلتقي في مؤداه مع ما نص عليه القانون رقم ٢٥٩ سنة ٥٦ من حيث عدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية الميينة فيه مما ينبني عليه استعمال الحكم بالإزالة ، فإن محكمة النقض تجزئ ، ببيان وجه الخطأ القانوني في الحكم وتقضى برفض الطعن .

الوقائع

انتهت النيابة العامة أمين ابراهيم حسن (المطعون ضده) بأنه : أقام بناء بدون ترخيص . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ . ومحكمة جنح باب شرق قضت غيابيا بتفريم المتهم مائة قرش والإزالة فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه الحكم الأخير ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت أخيرا بعد أن أصدرت حكما تمهيديا بنذب خير هندسي بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للغرامة وإلغائه فيما عدا ذلك . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضى بتأييد عقوبة الغرامة وإلغاء عقوبة الإزالة قد أسس ذلك على ما قاله من أن المحكمة لا تستطيع إضافة واقعة جديدة إلى الواقعة المرفوع بها الدعوى الجنائية ، قال الحكم ذلك مع أن النيابة ذكرت المادة ٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ من بين المواد الأخرى التي طلبت تطبيقها على الواقعة ، وقد جرت المحاكمة أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة المطعون في حكمها على هذا الأساس ، ومن ثم يكون الحكم فيما قضى به من إلغاء الإزالة مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده لأنه في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أقام بناء بدون ترخيص من الجهة المشرفة على التنظيم ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ وقضت محكمة أول درجة غيابيا بتفريم المتهم مائة قرش والإزالة ، فعارض وقضى بتأييد الحكم المعارض فيه ، ولما استأنف قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد عقوبة الغرامة وإلغاء الإزالة ، وأسست قضاها على ما قالته من أن التهمة التي وجهتها النيابة العامة إلى المتهم والتي طرحت أمام محكمة أول درجة كانت خاصة بإقامة

بناء بغير ترخيص دون أن توجه إليه اتهاماً بشأن مخالفة البناء للأوضاع القانونية ، ولا تستطيع المحكمة أن تضيف إلى وصف التهمة عناصر جديدة .

وحيث إن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، لأن الذي يبين من الاطلاع على الأوراق أن الواقعة التي دارت عليها المحاكمة أمام محكمة أول درجة هي أن المطعون ضده أقام بناء مخالفاً للقانون بدون ترخيص ، وقد تناول الدفاع عن المتهم أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو وقال إن الأبعاد القانونية — وطالب تعيين خبير فأجابته المحكمة إلى ما طلب ، وقررت بحكمها الصادر في ١١ من يناير سنة ١٩٥٥ ندب خبير لمعرفة هل البناء أقيم بالمطابقة للقانون ، لما كان ذلك — وكان الثابت في بيان الحكم الاستثنائي للواقعة "أنها تخلص فيما أثبتته الشافعي أمين مهندس التنظيم في محضره المؤرخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ من أن المتهم قد أقام بناء بدون رخصة وشرع في بناء دور أرضي دون الحصول على ترخيص من البلدية وخالف نص حق ارتفاع المثل في الجهة الغربية بأن جعل بروز المليون ١٣٠ متراً بدلاً من ١/٢ متر على أكثر تقدير..." كما أشار الحكم المطعون فيه إلى ما شهد به مهندس التنظيم أمام محكمة أول درجة من أن البناء أقيم بدون رخصة مخالفاً للأوضاع القانونية وإلى ما انتهى إليه تقرير الخبير المتدب من أن البناء المذكور يحوي المخالفات التي أوردها في نتيجة أعماله ، ولما كان المستفاد من هذا الذي أثبتته المحكمة الواقعة التي كانت مطروحة على المحكمة الاستثنائية هي بذاتها التي رفعت للمحكمة أول درجة وجرت بشأنها المحاكمة أمام المحكمتين ، فكان من واجب محكمة ثاني درجة أن تفصل في الاستئناف المرفوع إليها برمته ، فإذا كانت قد قضت بعدم ما أثبتته في حكمها ، لما تقدم ذكره بإلغاء الإزالة استناداً إلى أن واقعة مخالفة البناء للقانون لم ترفع بها الدعوى فإن حكمها يكون خاطئاً . وكان هذا الخطأ يقتضي إجابة الطاعنة إلى ما طلبته من نقض الحكم المطعون فيه لولا أنه قد صدر بتاريخ ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٦ القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ينص في مادته الأولى على أنه "لا يجوز الحكم بإزالة أو بتصحيح أو هدم الأعمال بالنسبة

للأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليها خلال الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك القوانين حتى يوم ٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، واستثنى الشارع المباني والمنشآت المقامة على أرض مملوكة للدولة ، والتي أقيمت بارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة . وهو استثناء لا تدخل فيه الواقعة المرفوع بشأنها الدعوى . وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون "سابق أن أوقعت النيابة العامة تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم جنائية بالإزالة أو بتصحيح أو هدم الأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين ٥١ لسنة ١٩٤٠ و ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني و ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء ، وذلك بناء على رغبة أئمتها وزارة الأشغال العمومية ووافق عليها رئيس مجلس الوزراء نظرا لشدة أزمة المساكن في ذلك الوقت ، وبما أن هذا النسخ قد شجع الكثير من الأفراد على مخالفة أحكام تلك القوانين ونظرا لأن أزمة المساكن قد خفت حدتها ، فقد رأى وضع حد لهذا النسخ وجعل يوم ٩ من مارس سنة ١٩٥٥ نهاية له والعبرة في ذلك بتاريخ وقوع الجريمة بحيث لا يجوز الحكم بإزالة أو تصحيح أو هدم الأعمال المخالفة متى وقعت الجريمة قبل يوم ١٠ مارس من سنة ١٩٥٥ ولوترأخى الحكم فيها إلى ما بعد هذا التاريخ ، لما كان ذلك وكانت الجريمة المنسوبة إلى المتهم قد وقعت في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ . وكان خطأ المحكمة فيما قضت به من إلغاء عقوبة الإزالة يلتقي في مؤداه مع ما نص عليه القانون سالف الذكر من حيث عدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية المبينة فيه مما ينبئ عليه استعالة الحكم في الدعوى بالإزالة ، ومن ثم فإن محكمة النقض إذ تجتري ببيان وجه الخطأ القانوني في الحكم المطعون فيه لا يسمها بعد ذلك وإزاء صدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه إلا أن تقضى برفض هذا الطعن موضوعا .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ،
ومعطى كامل ، وأحمد ذكى كامل المستشارين .

(٣٣٤)

القضية رقم ١٠٥٥ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) قرض . سلطة محكمة النقض . حقها فى الأخذ بالمادة ١٧ عقوبات .
(ب) اختلاس . عقوبة . العتوبة الواجبة التطبيق على المتهم بالاختلاس . المادة ١١٨ ع .
١ - ينحول القانون لمحكمة النقض أن تطبق النصوص التى تدخل الواقعة
فى متناولها ، ومادام هذا التطبيق يقتضى حتما أن تقدر محكمة النقض العقوبة
اللازمة ، فإن ذلك يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بالمادة ١٧ من قانون
العقوبات .

٢ - متى قضت المحكمة على المتهم بالاختلاس بعقوبة السجن وتغريمه مبلغا
يساوى ما اختلسه وأغلقت الحكم بالجزل فإن قضاءها يكون مخالفا لنص
المادة ١١٨ ع . المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ الذى ربط الحد الأدنى
للغرامة بخمسة جنيه كما أوجب الحكم بالجزل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بصفته من مأمورى التحصيل
المنوط بحساب النقود (معاون خزينة مكتب بريد الدق) اختلاس مبلغ ٤٠ ج
و ٥١٣ م سلمت إليه بسبب وظيفته سالفة الذكر . وطلبت من غرفة الانهاى
إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١/١١٢ - ٢ و ١١٨ من قانون
العقوبات - فقررت الغرفة بذلك وبعد أن نظرت محكمة جنايات البحيرة

هذه الدعوى قضت غيابيا عملا بالمادتين ١١٢ ، ٣٤١ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة مصطفى ابراهيم محمد بالسجن لمدة ثلاث سنين وبتفريجه مبلغ أربعين جنيها وثلاثة مليات وإلزامه برد مبلغ مساو لهذا المبلغ لخزينة الحكومة وأعفته من المصاريف الجنائية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة قضت بمعاينة المطعون ضده بالسجن ثلاث سنوات دون أن تشير في الحكم إلى أنها طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ، كما أغفلت الحكم بالحد الأدنى للغرامة وبالغزل ، بخلاف حكمها مخالف لما تنص به المادتان ١١٢ ، ١١٨ من قانون العقوبات المعدلتان بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وأولاهما فرضت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لاختلاس مأمورى التحصيل الأموال الأميرية المسلمة إليهم ونصت المادة ١١٨ على عقوبتي الغزل والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده لأنه في يوم ١٩ من يناير سنة ١٩٥٥ بناحية الدقي قسم ثانى الجيزة بصفته من مأمورى التحصيل المنوطين بحساب النفود (معاون خزينة مكتب بريد الدقي) اختلاس مبلغ ٤٠ ج و ١٣ م سلمت إليه بسبب وظيفته وقد نظرت محكمة جنايات الجيزة الدعوى وحققتها وتبين لها أن من ضمن المبلغ المختلس خمسمائة وعشرة مليات ثمن طوابع لرابطة الإصلاح الإسلامى سلمت لمتهم المطعون ضده باسم الرابطة أبيعها للجمهور ورأت أنها لا تعد من الأموال الأميرية المسلمة إليه بسبب وظيفته فاستندت إليه تهمة التبيد لما حصله من ثمنها ثم قضت غيابيا تطبيقا للواد ١١٢ ، ٣٤١ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريجه ٤٠ ج و ٣ م وإلزامه برد مبلغ مساو لهذا الغرامة .

وحيث إن المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد ألغيت بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ واستبدل بها المادة ١١٢ من القانون المذكور وهي تنص على أنه "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف أو مستخدم اختلس أموالاً أو أرفاقاً أو أمتعة أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب النقود واختلس شيئاً مما سلم إليه بهذه الصفة" كما تنص المادة ١١٨ من القانون المشار إليه على أنه "فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد من ١١٢ إلى ١١٦ يحكم على الجاني بالعزل والرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح على أن لا تقل الغرامة عن خمسمائة جنيه" — لما كان ذلك وكانت المحكمة وإن لم تشر في الحكم إلى أنها طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات إلا أن العقوبة التي قدرتها على ذات الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية تشعر بأنها رأت الرأفة بالمتهم فعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنين وهي أدنى حد للعقوبة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل إلغائها، وكان في استطاعتها أن تقضي بأكثر من ذلك، ولذلك فإن محكمة النقض ينبغي لها أن تراعى هذا المعنى عند نظرها في تصحيح الحكم، ما دام القانون يخولها أن تطبق النصوص التي تدخل الواقعة في متناولها وما دام هذا التطبيق يقتضي حتماً أن تقدر محكمة النقض العقوبة اللازمة وهو ما يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بالمادة ١٧ من قانون العقوبات، لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة ترى تطبيقاً للمادة ١١٢ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ و ١٧ من قانون العقوبات أن عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات هي التي يستحقها المطعون ضده على فعلته وأن الرد المحكوم به قد قدرته المحكمة تقديراً سليماً بمبلغ يساوي في قيمته المبلغ المختلس وهو أربعون جنياً وثلاثة مليات وكان ما حكمت به محكمة الموضوع غير ذلك من تغريم المتهم مبلغاً يساوي ما اختلسه وإغفالاً للحكم بالعزل هو قضاء مخالف لنص المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الذي ربط الحد الأدنى للغرامة بخمسمائة جنيه كما أوجب الحكم بالعزل، فإنه يتعين تصحيح هذا الخطأ والقضاء بالعزل وبجمل الغرامة خمسمائة جنيه بدلاً من الغرامة المقررة بها .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى ناضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة : حسن دارد، ومحمود إبراهيم اسماعيل،
ومصطفى كامل، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٣٣٥)

القضية رقم ١٠٦٢ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) إثبات . شهادة . حكم . تسبب كاف . عدم التزام المحكمة بتحديد موضع الدليل
من الأوراق ما دام له أصل فيها .

(ب) نقض . سبب موضوعي . فصل المحكمة اللجنة عن الجناية دون اعتراض من المتهم .
إثارة أمام محكمة النقض . غير جائزة .

١ - للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ولها
أن تأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن
تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام
له أصل فيها .

٢ - الارتباط بين الجرائم الذي يسوغ نظرها معا أمر متعلق بالموضوع
فإذا فصلت محكمة الجنايات اللجنة عن الجناية ، ولم يعترض الدفاع عن المتهم
فلا يجوز له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل حسن أحمد سليمان عمدا بأن أطلق
عليه حيارا ناريا من بندقية فاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموضحة
بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته - وطلبت إلى غرفة الاتهام أن تحيل
المتهم إلى محكمة الجنايات لها كنهه بالمادة ٢٣٤ فقرة أولى من قانون العقوبات

فقررت الغرفة بذلك . وقد ادعت أم السيد السيد سليمان بحق مدني قبل المتهم بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنایات المنصورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم السيد محمد سليمان بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وبإلزامه بأن يدفع للدعوى بالحق المدني " أم السيد السيد سليمان " مبلغ ثلاثمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه بني على بطلان في الإجراءات ترتب عليه الإخلال بحق الطاعن في الدفاع ، وشابه القصور والتخاذل في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن دفاعه في الدعوى يقوم على أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال حيث بدأه المتهم الثاني وشقيقه المجني عليه بالاعتداء عليه بآلات حادة وراضة محاولين انتزاع البندقية منه كرها حتى يسدد الدين المستحق على أخيه ، وقد أحيل المتهم الثاني شقيق المجني عليه مع الطاعن إلى المحاكمة لما نسب إليه من اعتداء وقع منه على الطاعن وابن أخيه ، إلا أن المحكمة قد أساءت الرخصة المخولة لها في المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات ففصلت اللجنة المسندة إلى المتهم الثاني - وقضت في الجناية وحدها وكان الأمر يقتضي أن تحكم في الواقعتين معاً حتى يمكن معرفة من بدأ بالعدوان ، وفي فصلهما عن بعضهما ، تجزئة الواقعة الدعوى ، مما أخل بحق الطاعن في الدفاع - هذا ولم يحدد الحكم البادئ بالعدوان من الطرفين برجاء قاصراً في الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي إذ علق نشوء حق الدفاع على وجوب أن يكون المجني عليه بذاته لا شقيقه هو الذي قام بالعدوان مع أنه يكفى لتوافر هذا الحق أن يعتقد الطاعن أن هناك اعتداء على وشك الوقوع إذ ثبت أن الطاعن أطلق الرصاص على المجني عليه من بعيد ، مع أن الكشف الطبي أثبت أن المجني عليه كان حيال الطاعن والمسافة بينهما لا تتجاوز المترين ، وفي قول الحكم إن

الطاعن لم يكن في حاجة إلى وضع المظروف الثاني في البندقية بعد أن ابتعد عنه الفريق الآخر — ما لا يصلح رداً على نفى تلك الحالة لما فيه من إنكار للمظروف الواقعية والنفسية التي كانت تسيطر على الطاعن في ذلك الحين ، ثم إن الحكم اعتمد في إدانة الطاعن على ما ثبت له من أقوال المتهم الثاني وآخرين من أن المجنى عليه لم يكن مع المتهم الثاني وقت بدء الشجار ولم يحضر من مسكنه إلا بعد إطلاق العيار الأول . دون أن يبين الحكم ما أخذ هذا القول . وهل استقاه من محضر الجلسة أو التحقيقات إذ لكل من هؤلاء في هذه الخصوصية روايتان متغايرتان بل أن المتهم الثاني أقر في تحقيق النيابة أن شقيقه المجنى عليه كان يلزمه منذ البداية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ” إن أحمد أحمد سليمان شقيق المجنى عليه كان يدين إبراهيم محمد سليمان أخا المتهم السيد محمد سليمان في مبلغ عشرة جنيهات كان اقترضها منه منذ ستة شهور وفي يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بينما كان أحمد أحمد سليمان عائداً من عمله بعد الغروب قابل المتهم محمد سليمان الخفير النظامي وقريبه إبراهيم سليمان فطالب هذا الأخير بوفاء الدين الذي على والده فأظهر امتناعاً عن الدفع وتشاحن الاثنان لذلك السبب وتدخل المتهم السيد محمد سليمان في المشاحنة وتضارب مع أحمد ثم وضع طرفاً في بندقية الأميرية وأطلقه في الهواء إرهاباً لخصمه فارتد أحمد خائفاً وكان أخوه حسن (المجنى عليه) قد حضر على صوت الشجار وصوب المتهم السيد محمد سليمان بندقية نحوه وأطلق عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأرداه ” وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، ثم فند الحكم دفاع الطاعن من أن العيار انطلق أثناء تماسك المجنى عليه معه في البندقية بما أورده من أدلة مائغة ، ومنها التقرير الطبي الشرعي الذي دل على أن إصابة المجنى عليه لا يتأتى حصولها وهو ممسك بالبندقية ، وعرض الحكم لما يدعيه من قيام حالة الدفاع الشرعي فقال ” إن أحداً من شهود الحادث سألني البيان الذين تطمئن المحكمة لأقوالهم وتأخذ بشهادتهم لم يشهد بأن المجنى عليه كان وقت إصابته يعتدي على المتهم أو أنه كان بسبيل ذلك بل قرروا أنه كان قادماً من بعيد فأطلق عليه المتهم

النار وأصابه ولئن كانت قد وجلت بالمتهم بضم إصابات قطعية رضية غير جسيمة إلا أنه لم يثبت أنها حدثت له من المجنى عليه ، أما ما ذكره المتهم من أن المتهمين كانوا ممسكين ببندقية ويريدان انتزاعها منه بالقوة فدفاع لم يؤيد بأى دليل ولقد اعترف المتهم نفسه بأنه تمكن من التخلص من المجنى عليه وأخيه وابتعد عنهما وقرر أنه وضع بعد ذلك ظرفاً في بندقيته وأطلق منها عياراً نارياً في الهواء للإرهاب ولا شك أن هذا كان يكفيه لإبعاد من اعتدوا عليه إن صح دفاعه وهو ما دام قد تمكن باعترافه من التخلص من أولئك المعتدين والابتعاد عنهم ولم يكن تمت ما يدعوه بعد ذلك لوضع عيار آخر بالبندقية وإطلاقه على المجنى عليه وهو قادم . أما ما قرره من أن المجنى عليه وأخاه عاودا الهجوم عليه عقب إطلاقه العيار الأول وحاولا انتزاع بندقيته منه فادعاء غير معقول ولم يقيم على صحته أى دليل إذ أنه يستبعد أن يقدم المجنى عليه وأخوه على الهجوم على ذلك الحفير لا انتزاع البندقية منه وهو يهددهما بإطلاق النار منها عليهما ويطلقها بالفعل مرة أخرى فضلاً عن أن واقعة التماسك بالبندقية قد ظهر كذبها مما تقدم ولقد ظهر من تقرير الكشف الطبي أنه لم يوجد بالمجنى عليه أى أثر لشجار أو تماسك بخلاف أخيه أحمد والمتهم وإبراهيم سليمان مما يدل على أن التماسك والشجار الأول كان بين هؤلاء الآخرين فقط وأن المجنى عليه أصيب وهو قادم يستطلع جلية الأمر كما شهد شهود الإثبات ولم يثبت أنه كانت لدى المتهم في ذلك الوقت أسباب معقولة تجعله يتوقع حدوث اعتداء جسيم منه يبرر اعتدائه على حياته والمسألة في نظر المحكمة مما تبين لها من ظروف الدهوى ولا أساساً لها الظاهرة مما تقدم لا تعدو أن تكون نزاعاً قام بين شقيق المجنى عليه أحمد والمتهم ورفيقه إبراهيم إبراهيم سليمان بسبب الدين الذى على والد هذا الأخير تماسكوا بسببه وتضاربوا فكبر على المتهم أن يعتدى عليه وهو خفير العزبة ورأى في يده سلاحه الذى يحمله بحكم وظيفته فدفعه شعوره إلى استعماله في الاعتداء على خصومه وشاء سوء الطالع أن يقدم المجنى عليه في ذلك الوقت فبادره المتهم بعيار نارى قضى على حياته انتقاماً منه لما وقع من أخيه ومن ثم يكون القول بأن هذا المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ، قولاً لا أساس له من الواقع

أو القانون " لما كان ذلك وكان الحكم قد نفى في منطق سليم قيام حالة الدفاع الشرعى للاعتبارات السائغة التى أوردتها وأثبت أن الطاعن حين أطلق النار على المجنى عليه كان حافزه على ذلك هو مجرّد الانتقام ، كما عرض لما دّفع به الطاعن من أن التقرير الطبي أثبت أن العيار أطلق من مسافة مترين لا من بعيد كما قرر الشهود ورد على ذلك بقوله "وحيث إنه فضلا عن أن المفتش الفنى بمكتب كبير الأطباء الشرعيين قد استبعد إصابة المجنى عليه بالطريقة التى ذكرها المتهم للأسباب الوجيهة التى أدلى بها فى تقريره والتى تقرها هذه المحكمة فإن شهود الحادث نفوا حصوله بتلك الكيفية وشهدوا بما يفيد أن المتهم أطلق النار على المجنى عليه وهو بعيد عنه فأصابه بالإصابة التى أودت بحياته ولئن كان هؤلاء الشهود قد ذكروا أن المسافة بين الاثنين كانت حوالى الخمسة أمتار بينما قرر المفتش الفنى أن المسافة بين الضارب والمضروب كانت حوالى الثلاثة أمتار فإن الفرق بين المسافتين بسيط . نمل فيه الخطأ فى التقدير من قبل هؤلاء الشهود فى الظروف التى وقع فيها الحادث " لما كان ما تقدم وكان للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظمن إليه وتطرح ما عداه ولها أن تأخذ بأقوال الشهود فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها . ومادام الطاعن لا ينازع فى صحة نسبة هذه الأقوال إليهم . لما كان ذلك ، وكان الارتباط بين الجرائم الذى يسوغ نظرها مع أمر متعلق بالموضوع فإذا فصلت المحكمة اللجنة عن اللجنة ، ولم يعترض الدفاع عن الطاعن فلا يجوز له أن يثير هذا أمام محكمة النقض وخصوصا أن هذا الفصل ليس فيه ما يفوت على المتهم مصلحة أو يخل بحقه فى الدفاع — ولا يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيه واقعة اللجنة التى فصلت على الوجه الذى يكفل استيفاء دفاع الطاعن ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المطروحة طيها فى صدد

الحالة التي يدعيها الطاعن لنقول كلمتها في خصوصيتها بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها وكانت المحكمة قد حققت الدعوى برمتها وخلصت من هذا التحقيق إلى أن الطاعن لم يكن في حالة دفاع شرعي لما ثبت لديها من وقائع في الدعوى من شأنها أن تنفى قيام حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة به في القانون فان ما يشير به الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن هل غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٣٦)

القضية رقم ١٠٦٣ سنة ٢٦ القضائية :

- (١) إثبات . شهادة . حق المحكمة في الأخذ بأقوال المجنى عليه وهو محتضر .
(ب) قرض . المصلحة في الظن . قتل عمد . حكم "تسيب كاف" . توقيع عقوبة الضرب المفضى إلى الموت على المتهم بالقتل العمد . لا مصلحة له من إناوة قصور الحكم في بيان نية القتل .

١ - لا أثريب على المحكمة إن هي أخذت بأقوال المجنى عليه وهو محتضر ما دامت قد اطمأنت إليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها .

٢ - متى كانت العقوبة المفضى بها تدخل في الحدود المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فلا جدوى لاتهم بالقتل العمد مما يشير من قصور الحكم في بيان نية القتل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - السيد محمد أحمد النحاس و ٢ - علي عبد الجواد محمد النحاس و ٣ - عزيز محمد علي خضر و ٤ - كامل عبد الجواد محمد خضر و ٥ - علي عبد الجواد بدوي و ٦ - حسن عبد الحميد و ٧ - مصطفى محمد خضر و ٨ - محمود أحمد ابراهيم و ٩ - سيد أحمد ابراهيم النحاس و ١٠ - محمد

عمد ابراهيم النحاس بأنهم : (أولا) المتهم الأول . أولا — قتل أحمد عبد الوهاب .
برقع بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا — أحرز سلاحا
ناريا مشدخنا (بندقية إيطالي) دون أن يكون مرخصا له بذلك . ثالثا —
أحرز ذخيرة (طلقة) مما تستعمل في السلاح مالف الذكر بغير ترخيص (وثانيا)
المتهم الثاني قتل عبد الجواد محمد خضر عمدا بأن طعنه بآلة حادة قاتلة
(سكين) في عنقه وفي أجزاء أخرى من جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به
جرحا قطعيا نافذا للقصبة الهوائية وكذا الإصابات الأخرى الموصوفة بالتقريرين
الطبيين الابتدائي والشرعي والتي أودت بحياته . (وثالثا) المتهمون الثالث
والرابع والخامس قتلوا محمود عبد الجواد محمد ابراهيم النحاس عمدا بأن انهالوا
عليه ضربا فضر به المتهمان الثالث والخامس بآلة صلبة راضة ذات حافة حادة
(فأس) على قمة رأسه وعلى يمين مقدم جدار صدره وذراعيه ، وضر به المتهم
الرابع بعضا فليظة على أجزاء أخرى من جسمه قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ورابعا) المتهم الثالث
شرع في قتل محمد أحمد ابراهيم النحاس عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا
من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة
لسبب لا دخل لإرادته فيه هو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . (وخامسا) المتهمان
الثالث والرابع ضربا نسيم محمد خليل النحاس عمدا فأحدثا به الإصابات
الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لملاجهما مدة تزيد عن عشرين يوما . (وسادسا)
المتهم السادس ضرب محمد أحمد ابراهيم النحاس عمدا فأحدث به إصابتي ذراعه ويده
اليصري الموصوفتين بالتقرير الطبي اللتين تقرر لملاجهما مدة تزيد على عشرين يوما .
(وسابعا) المتهم السابع ضرب على محمد أحمد ابراهيم عمدا فأحدث به الإصابتين
الموصوفتين بالتقرير الطبي واللتين تقرر علاجهما مدة تزيد على عشرين يوما
(وثامنا) المتهمان الرابع والسابع ضربا على محمد الجواد محمد النحاس
عمدا فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لملاجهما مدة تزيد
على عشرين يوما . (وناسعا) المتهم الثامن ضرب ابراهيم محمد ابراهيم

فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما وعاشرا — المتهمان التاسع والعاشر — ضربا هبدا الوهاب محمد خضر فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة هذه القضية على محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم الأول بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وبالمواد ١ و ٣/٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول ب الملحق به ومعاقبة المتهم الثاني بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وبمعاقبة المتهم الثالث بالمواد ١/٢٣٤ و ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات . ومعاقبة المتهم الرابع بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . ومعاقبة المتهم الخامس بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، ومعاقبة المتهمين السادس والسابع بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات ، ومعاقبة المتهمين الثامن والتاسع والعاشر بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ضاياها للأخير وحضوريا للباقيين بإحالتهم إلى المحكمة لمعاقبتهم بالمواد سالفة الذكر . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث (الطاعنين) والمادة ١/٢٤١ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهمين الرابع والسادس والسابع مع تطبيق المادة ٣٢ من نفس القانون للسابع والمادة ١/٢٤٢ منه بالنسبة إلى المتهمين الثامن والتاسع . أولا . بمعاقبة المتهم الثاني على هبدا الجواد محمد النحاس بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . وثانيا . بمعاقبة المتهم الثالث عزيز محمد على خضر بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عن تهمة قتل محمود عبد الجواد محمد ابراهيم النحاس وبإراءته من باقى التهم المسندة إليه . وثالثا . بمعاقبة المتهم الرابع كامل عبد الجواد محمد خضر بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور عن تهمة الضرب المسندتين إليه وبإراءته من تهمة قتل محمود عبد الجواد محمد ابراهيم النحاس . ورابعا . بمعاقبة كل من المتهمين السادس حسين عبد الحميد والسابع مصطفى محمد خضر والتاسع سيد أحمد ابراهيم النحاس بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور عن التهم المسندة إليهم وخامسا . بمعاقبة المتهم الثامن محمود أحمد ابراهيم بالحبس مع الشغل لمدة شهر

عن التهمة المسندة إليه . وسادسا - براءة كل من المتهمين الأول السيد محمد أحمد النحاس عن جميع التهم المسندة إليه ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين والخامس على عبد الجواد بدوى والعاشر محمد إبراهيم النحاس مما أسند إليهما وأعفت جميع المتهمين من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر الطعن إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالفانون بالنسبة إلى الطاعن الأول .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد إذ اعتمد في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه وأقوال ابنه كامل عبد الجواد مع ما ثبت من أن الواقعة كانت مشاجرة اشترك فيها أشخاص كثيرون وأصيب فيها عدد كبير من طرفى النزاع من بينهم شقيق الطاعن الذى اتهم بقتل أشخاص من فريق المجنى عليه مما دما إلى تلقيب التهمة ضد الطاعن فأوعز إلى المجنى عليه بأن يتهمه وقد اتهمه في وقت كان يحتضر فيه ومن ثم لا يمكن التعويل على أقواله . أما شهادة ابنه كامل عبد الجواد فسماعية وليست قائمة على مشاهدة الحادث وقت وقوعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها . ثم تحدث عن الأدلة على ثبوت التهمة في حق الطاعن فقال " ومن حيث إن عبد الجواد خضر نسب إلى المتهم الثانى (الطاعن) أنه طعنه بسكين في رقبته قاصدا قتله تلك الطعنة التى كانت سببا في وفاته وهذه الواقعة ثبتت من أقوال المجنى عليه وكامل عبد الجواد خضر ومما جاء بالكشوف الطبية وتقرير الطبيب الشرعى فقد قرر المجنى عليه في تحقيقات

النيابة قبل وفاته أن عبد العزيز أحمد عبد اللطيف وهو من عائلته أراد أن يبنى جدارا فتعرض له المتهم ولما مات به المجنى عليه طعنه المتهم بسكين في رقبته وجبهته وأصبع يده وكان المتهم أثناء ذلك في مواجهته وفر المتهم إلى داخل منزله المقابل لحل الحادث وقرر كامل عبد الجواد خضر في التحقيقات أنه حضر إلى المنزل فوجد والده مصابا ولما سأله أخبره أن المتهم الثاني طعنه بسكين في رقبته “ ثم قال ” ومن حيث إن المتهم الثاني (الطاعن) معترف في التحقيقات بأنه حصل نزاع أمام منزله بخصوص بناء الجدار وأن المعركة بدأت بشجار بينه وبين المجنى عليه وآخرين من عائلة هذا الأخير وأن المجنى عليه هو الذي كان يساهم في البناء وكان المتهم (الطاعن) يعترض عليه مما يدل على أنه كان حاقدا على المجنى عليه الأمر الذي يدعوه للاعتداء “ لما كان ذلك وكان من حق المحكمة أن تعتمد على أقوال الشاهد متى وثقت بها واطمأنت إليها ، فلا تثريب عليها إن هي أخذت بأقوال المجنى عليه وهو يحتضر مادامت قد اطمأنت إليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها — لما كان ما تقدم وإن ما قاله الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه من طعنه لا يعدو أن يكون مجادلة في أدلة الدعوى وتقديرها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في بيان نية القتل إذ لم يستظهرها استظهارا كافيا .

وحيث إنه لا جدوى للطاعن مما يثيره بهذا الوجه ذلك لأن العقوبة المقررة لها تدخل في الحدود المقررة للجريمة التي اقترفتها مع استبعاد نية القتل وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمد محمد حسنين ، وفهيم يسى الجندى المستشار .

(٣٣٧)

القضية رقم ٨٨٦ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) غرفة الاتهام . إجراءات . إعلان . دفاع . عدم إعلان المتهم للحضور أمام غرفة
الاتهام . عدم تمسك محامي المتهم أمام محكمة الجنايات بذلك وعدم طابه أجلا لتحضير
دفعته . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) غرفة الاتهام . إجراءات . التمسك ببطلان أمر الإحالة إلى محكمة الجنايات لعدم
إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام . لا محل له .

(ج) تفتيش . قبض . صدور أمر بضبط المتهم وإحضاره من يملكه وحصوله صحبها طبقا
للقانون . حتى ما ورد الضبط القضائي في تفتيش المتهم قبل إيداعه تبين نقطة البوليس
تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التفتيش .

١ - متى تبين أنه حضر مع المتهم أمام محكمة الجنايات محاميان أحدهما موكل
والآخر متدب وأبدى المحاميان دفاعهما دون أن يشير أحدهما في مرافقته إلى
عدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنايات ودون
أن يطالب أجلا لتحضير دفاعه - فإن دعوى المتهم بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع
لا يكون لها أساس عملا بالمادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - لا محل للتمسك ببطلان إجراءات الأمر الصادر بإحالة المتهم إلى محكمة
الجنايات لعدم إعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام إذ لم يستوجب قانون
الإجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى
بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة ١٩١ إجراءات ولأن القانون لم يخول
للمتهم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالة إلى محكمة الجنايات .

٣ — متى صدر الأمر بضبط المتهم وإحضاره من سلطة تملك إصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لأن الأمر بالضبط والإحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفترق عنه إلا في مدة التجزؤ فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) بقصد التعاطي بدون مسوغ قانوني . وطالبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ٢٠١ و ٣٤٤ و ٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرفق به فقررت الغرفة بذلك وأمام محكمة جنايات الجيزة دفع الحاضر عن المتهم بأن المتهم لم يمثل أمام غرفة الاتهام لوجوده في المعتقل ومن ثم تكون إجراءات إحالته إلى المحكمة باطلة كما دفع ببطلان أمر النيابة بشأن ضبط وإحضار المتهم لعدم قيامه على تحقيق مفتوح ودفع أيضا ببطلان التفتيش الذي قام به ضابط البوليس . وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٠١ و ٣٤٤ و ٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات والفقرة ١٢ من الجدول رقم واحد بمعاينة المتهم سيد عبد الواحد ثعلب بالسجن لمدة خمس سنين وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه مصرى ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط ورفضت الدفع المقدمة من المتهم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني ، هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا ببطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن غرفة الاتهام

أصدرت بجلسته ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ أمراً بإحالة الطاعن إلى محكمة جنابات الحيزه بينما كان محبوساً في سجن قنا دون أن يعلن بالحضور للجلسة المذكورة ودفع محاميه أمام محكمة الجنابات ببطلان إجراءات أمر الإحالة ، ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع استناداً إلى أسباب مخالفة للقانون ، أما ورقة التكليف بالحضور التي وجهت إلى الطاعن في مسكنه للحضور أمام غرفة الاتهام فلا يعتد بها لأن إعلانها لم يتم بسبب وقف إجراءاته عند حد التأشير على الورقة المذكورة بمضمون إجابة شيخ البلد بأن الطاعن محبوس في السجن ولم يتم الإعلان في السجن بعد ذلك ، هذا إلى أن الطاعن لم يعلن كذلك للحضور أمام محكمة الجنابات بورقة تكليف بالحضور وفقاً لنصوص المواد ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٣٧٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . وإنما أحضرته النيابة العامة من سجن قنا الذي كان معتقلاً فيه بأمر عسكري منذ ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ بمقتضى خطاب أرسلته للسجن المذكور لحضور جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، وفي هذه الجلسة طلب محامى الطاعن تأجيل نظر الدعوى للاطلاع والاستعداد نظراً للظروف المتقدمة ، ولكن المحكمة رفضت طلبه دون أن تبين في حكمها صلة ذلك .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين غير سديد ، إذ لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنابات بما نص عليه في المادة ١٩١ منه من أنه " إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنابات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة " ولأن القانون لم ينحول اللتم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالة إلى محكمة الجنابات ، لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، أنه حضر مع الطاعن أمام محكمة الجنابات محاميان أحدهما موكل والآخر متدب وطلب المحامى الموكل تأجيل نظر الدعوى للاستعداد لأنه وكل في القضية حديثاً فرفضت المحكمة قبول هذا العذر ولكنها أجلت الدعوى لليوم التالى لتعلن النيابة العامة الشاهد الغائب ، وفي اليوم المذكور أبدى المحاميان دفاعهما دون أن يشير أحدهما في مرافقته إلى عدم إعلان الطاعن بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنابات ودون

أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه ، وكانت المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأنه "إذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه " . فان دعوى الطاعن بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لا يكون لها أساس .

وحيث أن حاصل الوجه الثالث هو أن وكيل النيابة أمر بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بعد اطلاعه على محضر الجناية رقم ١٢٩ سنة ١٩٥٣ العياط بضبط الطاعن وإحضاره ، وقام ضابط بوليس نقطة العطف بتنفيذ هذا الأمر فقبض على الطاعن وفتشه فعثر في أحد جيوب حافظته على قطعة من الحشيش وأمام محكمة الجنايات دفع الدفاع عن الطاعن ببطلان أمر الضبط والاحضار لأنه لم يصدر في تحقيق مفتوح عن تهمة معينة موجهة إلى الطاعن ، ودفع كذلك ببطلان التفتيش الذى أجراه ضابط النقطة لأنه لم يصدر به أمر من سلطة التحقيق ولا صدر منها أمر بحبس الطاعن وإيداعه السجن وإنما كان أمر النيابة العامة مقصورا على الضبط والاحضار أى على مجرد إحضاره وتقديمه للمحقق وأبدى الدفاع أيضا أن صدور الأمر إلى الضابط بضبط الطاعن وإحضاره كان يوجب عليه إجراء تحقيق بحضور كاتب يوقع على المحاضر طبقا لنص المادة ٧٣ من قانون الإجراءات ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يذكر أن إجراءات القبض والتفتيش هي من إجراءات جمع الاستدلالات التى تستوجب لاتخاذها أن يكون لدى مأمور الضبط القضائى دلائل كافية على وقوع جريمة معينة من متهم حاضر أمامه كما تقضى بذلك المادة ٣٤ من القانون المذكور ، وقد رد الحكم على الدفوع المتقدمة بأسباب تتجافى مع حكم القانون ، يضاف إلى ذلك أن الطاعن طلب إلى المحكمة بجلسة المحاكمة ضم محضر الجناية المشار إليه آنفا ولكنها التفتت عن هذا الطالب رغم لزوم الاستجابة إليه لتقدر هي مبررات الأمر الذى أصدرته النيابة العامة بضبط الطاعن وإحضاره .

وحيث أن المحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ورد عليه بقوله " إن الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة أثبت في صدر محضر التحقيق أنه بعد اطلاعه على المحضر رقم ١٢٩ سنة ١٩٥٣ جنابات العياط أصدر أمرا بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بضبط وإحضار المتهم سيد عبد الواحد عيلاب وعلى هذا يكون وكيل النيابة قد اطلع على محضر تحقيق جناية وقد تضمن هذا التحقيق اتهام هذا المتهم وقد قدرت سلطة الاتهام كل الظروف اللازمة في هذا التحقيق ورأت إصدار هذا الأمر وهو من صميم سلطتها . . . وحيث إنه عن الدفع الثالث فالثابت أن الضابط قام بإجراء هذا التفتيش تمهيدا لوضع المتهم في غرفة سجن نقطة البوايس تمشيا مع الأوامر والتعليمات الصادرة إليه وذلك رعاية لمصاحبة المتهم نفسه حتى لا يدخل في هذه الغرفة وهو مسلح بأي سلاح أيا كان نوعه حتى شفرات الخلاقة وبخنا أيضا وراء مواد أخرى سامة أو حارقة أو خطيرة من أى نوع حتى لا يستعملها المراد وضعه في هذا السجن استعمالا من شأنه الإضرار بنفسه أو بحياة الغير ، كما وأن هذه التعليمات تحتم على الضابط أن يحصى ما يكون مع المقبوض عليهم من نقود وأن يعد هذه النقود في حضورهم خروفا من ادعائهم من ذلك بأنها اختلست أو حدث بها عجز ، وأثناء إجراء الضابط كل ذلك عثر عرضا على ورقة السلوفان ووجد بداخلها هذا الحشيش ، ولم يكن يقصد من وراء ذلك تفتيش المتهم بخنا عن هذا الجوهر المخدر ومن ثم ترى المحكمة أن هذا التفتيش قد وقع صحيحا ويكون الدفع في غير محله ويتمين ارفض " ولما كان ما قاله المحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه صحيحا في القانون ويصح الاستناد إليه في رفض ما دفع به الطاعن إذ أنه ما دام الأمر بضبط المتهم وإحضاره قد صدر من سلطة تملك إصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون ، فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن نقطة البوايس تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق ، يكون صحيحا أيضا لأن الأمر بالضبط والإحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفرق عنه إلا في مدة الجزاء لحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لما مور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى

المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، هذا إلى أنه من المقرر أن التفتيش في حالة الدعوى أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من صدر الأمر بضبطه وإحضاره إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه ، لما كان ذلك وكان ما أثبتته المحكم المطعون فيه فيما تقدم قد أفاد بذاته أن ضم أوراق قضية الجناية رقم ١٩٥ سنة ١٩٥٣ العباط غير منتج لأنها ليست مطروحة على المحكمة للفصل فيها حتى تقرر إن كان أمر النيابة العامة الصادر فيها بضبط المتهم وإحضاره له ما يبرره ، لما كان ما تقدم فإن ما ينهه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مؤدى الوجه الرابع هو أن المحكمة أثبتت على لسان الطاعن أنه أنكر عليه بصدور الأمر بضبطه وإحضاره وأن التهمة ملفقة عليه بدس المخدر له من ضابط البوليس ، ولكن المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع فشاب حكمها القصور .

وحيث إن المحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجنائية إحراز مادة مخدرة بقصد التعاطي التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى إدانته ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن ، فيما تقدم ، هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها ردا صريحا إذ يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بإدانته اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها ، فإن هذا الوجه يكون خليقا بالرفض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارالمستشار، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٣٣٨)

القضية رقم ١٠٧٢ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) حكم . العبرة في الأحكام بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو رئيس الجلسة .
- (ب) حكم " تسبب كاف " . إحالة المحكمة في مسودة الحكم إلى أسباب حكم آخر يحمل مقومات وجوده قانونا . لا خطأ .
- (ج) نقض . أسباب راردة على الحكم الابتدائي . استئناف " شكك " . قوة الأمر المقضي . الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول استئناف المتهم شكلا . عدم جواز توجيه الطعن إلى الحكم الابتدائي .
- ١ — العبرة في الأحكام بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو رئيس الجلسة .
- ٢ — لا يقدح في صحة الحكم كون المحكمة أحالت في مسودته — بفرض حصوله — إلى أسباب حكم آخر ما دام أنه يحمل مقومات وجوده قانونا .
- ٣ — متى كان الطعن في الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلا فلاه لا يجوز للتهم أن يوجه طعنه إلى الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بإدائته والذي أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه عملا بنص المادة ٤٢ من قانون الإجراءات التي لا تميز الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمهجوز عليها إداريا لصالح الحكومة إضرارا بها وكانت لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وطابت النيابة عقابه بالمسادين ٣٤٢ و ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة ديرب نجم الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم أسبوعين وكفالة ١٠٠ مائة قرش لإيقاف التنفيذ . عارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية "بهيئة استئنافية" ، قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خلا من الأسباب إذ أحالت المحكمة على أسباب القضية رقم ٥٧٨٢ سنة ١٩٥٥ مستأنف المنصورة مما يبطل حكمها .

وحيث إنه لما كانت العبرة في الأحكام بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة فهي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور فإنه لا يقدح في صحة الحكم كون المحكمة أحالت في مسودته — بفرض حصوله — إلى أسباب حكم آخر طالما أنه يحمل مقومات وجوده قانونا .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو الخطأ في القانون ذلك أن الطاعن قدم إلى محكمة الدرجة الثانية شهادة طبية تثبت مرضه كمذر منعه من التقرير بالاستئناف في الميعاد ولكن المحكمة اطرحت هذه الشهادة بقوله إنها غير جدية لأن تاريخها لاحق لتاريخ الاستئناف فضلا عن خلوها من نوع المرض الذي أصاب المتهم مع أن تاريخ الشهادة المرضية لا شأن له بوقوع المرض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ناقش العذر الذي تقدم به الطاعن وتحدث عن الشهادة الطيبة التي استند إليها وقال في منطق سائق إن المحكمة لا تطعن إليها ولذا فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن يأخذ في الوجهين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه أنه صدر دون أن تسمع المحكمة شهود الدعوى مما يعينه ويبطله هذا فضلا عن أن المحجوزات في هذه القضية هي نفسها المبددة في القضية رقم ٥٧٨٢ سنة ١٩٥٥ مستأنف المنصورة وقد حرر عنهما محضر التبديد في يوم واحد مما كان يقتضى الاكتفاء بتحرير محضر واحد .

وحيث إنه لما كان الطاعن لا يوجه طعنه فيما أورده في هذين الوجهين إلى الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد ولكنه يرمى إلى الطعن في الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بإدائته والذي أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه بسبب تراخي المتهم في استئنافه في الميعاد الذي حدده القانون بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيب وذلك عملا بنص المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . لما كان ذلك — فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

بميادة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومهطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زكى كامل المستشارين .

(٣٣٩)

القضية رقم ١٠٨٧ سنة ٢٦ القضائية :

(١) إجراءات . شفوية المرافعة . فأبس المحكمة قضاءها على أقوال شهود لم تسمعهم وكان سماعهم ممكنا ودون إجراء أى تحقيق فى الدعوى . اكتفاء الدفاع بتلاوة أقوال الشهود الغائبين . بطلان الحكم .

(ب) إجراءات ، شفوية المرافعة . زيادة . تخلف الشاهد عن الحضور . عدم إفادته بمجرد أن سماعه متعذر .

١ — متى كانت المحكمة قد أسست قضاءها على أقوال شهود لم تسمعهم وكان سماعهم ممكنا ودون أن تجرى أى تحقيق فى الدعوى مكتفية بما هو مدون بحضور الجلسة من أن الدفاع اكتفى بأقوال هؤلاء الشهود الغائبين فى التحقيقات وأمرت بتلاوتها — فإن حكمها يكون باطلا .

٢ — تخلف الشاهد عن الحضور لا يعتبر بمجرد أن سماعه أصبح متعذرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "أفيونا وحشيشا" فى فير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لها كنه بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والجدول (١) الملحق به فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة

قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرفق به بمعاينة المتهم بالمعجن ثلاث سنوات وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وأعطته من المصاريف. فطن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتناه الطامن على الحكم المطعون فيه هو أن إجراءات المحاكمة وقعت باطلاً لأن شهود الإثبات الذين استند الحكم إلى شهادتهم لم يسمعوأ أمام المحكمة التي قضت بإدائته دون إجراء أى تحقيق .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن شهود الإثبات لم يحضروا بجلسة ١٩٥٥/١٢/٣ وهى الجلسة الوحيدة التى نظرت فيها الدعوى وأن المتهم عند ما سئل أمام المحكمة عن التهمة المسندة إليه أنكرها وقد حكمت بإدانة الطامن دون سماع أقوال شهود الإثبات مكتفية بما هو مدون بحضر الجلسة من أن الدفاع اكتفى بأقوال هؤلاء الشهود الغائبين فى التحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوة هذه الأقوال فتليت ، ولما كانت تلاوة الشهادة التى أبدت فى التحقيق الابتدائى هى من الاجازات التى رخص بها الشارع فى حالة تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب وكان تخلف الشاهد عن الحضور لا يفيد بجرده أن سماحه أصبح متعذرا ، وكان الأصل فى الأحكام أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ، دام سماعهم ممكنا ، وكانت المحكمة قد أسست قضاءها بإدانة الطامن على أقوال شهود لم تسمعهم ودون أن تجرى أى تحقيق فى الدعوى . لما كان كل ما تقدم فإن حكمها يكون باطلا متعيينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٤٠)

القضية رقم ١٠٩٣ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . مجال تطبيق المادة ١٥١ ج .

مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال
الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجزئهم القانون ذلك فيها .
أما التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو مأمورو الضبط
القضائي بناء على نذيرهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسري عليه أحكام المادة
٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا)
بغير مسوغ قانوني . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٢/٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ فقررت الغرفة بذلك . ولدى نظر الدعوى دفع المتهم ببطلان التفتيش ،
ومحكمة الجنايات أسيوط قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام بمعاينة حسن
أحمد همام بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد
المضبوطة وأعفته من المصاريف الجنائية . وقد ذكرت في أسباب الحكم بأن
الدفع في غير محله .

نظمت الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل وشابه القصور وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الدفاع عنه تمسك بالمادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التي توجب لصحة تفتيش المنزل حضور صاحبه أو من ينوب عنه ، والثابت أن التفتيش تم في غيبة الطاعن ، أما حضور زوجته فلا يتحقق به حكم هذا النص لأنها ليست نائبة عن زوجها ، كما أن الطاعن قال في دفاعه إن التهمة ملفقة ضده من زوجته للخصومة القائمة بينهما وأنها هي التي دست له المخدر ولأنه أراد تطليقها وكذلك للخصومة القائمة بينه وبين الخفيين اللذين شهدا بالتحقيقات ولكن المحكمة لم ترد على دفاعه هذا رداً سديداً .

وحيث انه لما كانت المحكمة المطعون فيه قد أثبتت أن التفتيش تم بناء على انتداب من سلطة التحقيق ، فإن استناد الطاعن إلى المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية لا محل له ، لأن مجال تطبيق هذه المادة هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو مأمورو الضبط القضائي بناء على نذبتهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسري عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك ، ولما كانت المادة ١٩٩ من ذلك القانون قد أجازت للنياية العامة مباشرة التحقيق في مواد الجنح طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق وكان لكل من أعضاء النيابة العامة طبقاً للمادة ٢٠٠ أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه فإن ما ينهه الطاعن من بطلان التفتيش اعدم تطبيق أحكام المادة ٥١ عند إجرائه لا يكون له سند من القانون . لما كان ما تقدم وكان ما يثيره الطاعن في ختام طعنه من أن التهمة ملفقة عليه من زوجته لأنه أراد تطليقها ولقيام خصومة بينه وبين الخفيين اللذين شهدا بالتحقيقات ليس إلا جدلاً في موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به وقد

تعرضت له محكمة الموضوع وردت عليه في قولها "إن الضغينة القائمة بين المتهم (الطاعن) والخفيرين لا تأثير لها في الأدلة القائمة في الدعوى إذ شهد أفراد القوة وعلى رأسهم البجاشي كامل مازن أنهم شاهدوا بأعينهم المتهم وهو يلقي العلبتين والتقطعهما الضابط بنفسه أما تطبيقه لزوجته بعد الحادث وقيام التزاع بينها وبينه قبل ضبطه واتهامها بدس المخدر له في المنزل فقول غير مقبول إذ كما سبق القول كانت على ذمته وفي عصمته وقد وجد بالمنزل حشيش وأفيون كما وجد بالعلبتين اللتين ألغاهما المتهم" مما يفيد أن المحكمة لم ترفى قيام هذه الضغينة ما يوهن من قوة أقوال شهود الإثبات فأخذت بأقوالهم في حدود سلطتها التقديرية وأطرححت دفاع الطاعن .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متمينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٣٤١)

القضية رقم ١٠٩٤ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . ببقائه . البيانات الواجب توافرها فى الحكم الصادر بالإدانة . م ٣١٠ ج .

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم صادر بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ولم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة هذا البيان . فتمت كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة وكان قد أشير فيه الى نص القانون الذى ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون فى المادة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة أفيونا وحشيشا فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت الى غرفة الاتهام إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢٣ ج و ٣٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرفق فقررت الغرفة ذلك ولدى نظر الدعوى دفع المتهم ببطلان إذن التفتيش . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام . أولا : برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش وبعدمه إجراءات الضبط والتفتيش . ثانيا : بمعاقبة المتهم فاروق محمد عوض بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه

وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو مخالفة الحكم للقانون والقصور في التسبيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه في بيانه للواقعة نقل أقوال الشاهدين حرفيا ثم ردد هذه الأقوال في بيانه لمؤدى شهادة الشاهدين وعند الرد على دفاع الطاعن دون أن يدل على صحة هذه الأقوال أو يرد عنها شبهة التاميق التي أثارها الدفاع عنه بالجلسة والتي كانت تستلزم منه ردا خاصا كسبق اتهام الطاعن في قضية مماثلة قضى ببراءته منها ووجود تناقض في أقوال الشاهدين عن وقت اعتقال رجال القوة الى بلدة الطاعن وبيتهم ليلة الحادث في منزل أحد خصومه وما شهد به شهود نفيه ولكن الحكم أغفل كل هذا فلم يرد عليه ردا مائغا . هذا فضلا عن قصور الحكم في إثبات أن إحرار المخدر كان بقصد الاتجار فدانه بالعقوبة المنغلظة في حين أن ظروف الدعوى تقطع بأن الإحرار لم يكن الا بقصد التعاطي والاستعمال الشخصى .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجب في المادة ٣١ أن يشمل كل حكم صادر بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة هذا البيان فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذى ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون في المادة المذكورة . ولما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اشتمل على ما تقدم من بيان - وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية إذ يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالإدانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردها وكان الحكم فضلا عن ذلك قد رد على ما أثاره

الدفاع من دفع موضوعية بما يفندها وكان من المقرر أيضا أنه لا يشترط لتوقيع العقوبة الملاحظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحرازه لها وكان ليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخفضة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك القانون إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . لما كان ذلك وكان يبين مما أورده الحكم أنه لم يثبت للحكمة توفر هذا القصد عند الطاعن بل إنها على النقيض من ذلك اقتنعت بأنه أحرز الجواهر المخدر للتجار فيه . لما كان كل ذلك فإن ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٣٤٢)

القضية رقم ٨٤٣ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) حكم " تسبيب كاف " . زنا . إشارة الحكم إلى ما جاء برسالة استندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها . لا قصور .
- (ب) تردير . مضاهاة . اعتماد الحكم على مضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها . لا بطلان .

١ — متى كانت المحكمة قد أشارت في الحكم إلى ما جاء بالرسالة التي استندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها ، فإنها تكون قد استندت إلى ماله أصل ثابت في الأوراق ويكون النفي على الحكم بالقصور لا محل له .

٢ — لم ينظم المشرع المضاهاة سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فلا محل للنفي على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمين بأنهما : الأولى — ارتكبت جريمة الزنا مع
المتهم الثاني حالة كونها زوجة والثاني — اشترك مع الأولى بطريق
الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة سألقة الذكر وطلبت عقابهما بالمواد
١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون العقوبات . وادعى
بحق مدني قدره ١ قرش على سبيل التعويض قبل المتهمين . ومحكمة باب شرق

الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحسب كل من المتهمين ستة
شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً لإيقاف التنفيذ وإلزامهما متضامنين أن
يدفعا للدعى بالحق المدنى قرشا واحداً على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات
المدنية بلامصاريف جنائية . استأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية
الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت
بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلامصاريف . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن حكم محكمة أول درجة المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه شابه القصور إذ استدل على قيام جريمة الزنا بما
تضمنته أحد الخطابات المقدمة من الزوج من عبارات اعتبرها اعترافاً من الطاعن
ولم يكن هو أو الحكم الاستئنافي بإيراد تلك العبارات المستفاد منها هذا المعنى
والتي استخلص منها النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إن حكم محكمة الدرجة الأولى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بهدأن بين
واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، ساقى
الدليل على ثبوتها في حقه فقال " وحيث إنه تبين أن من بين هذه الخطابات التي تتضمن
التراور واللقاء بينهما (الطاعن والزوجة) خطاباً فيه اعتراف من محرره أنه ارتكب
الفحشاء مع الزوجة واختلط بها اختلاطاً جنسياً ، وبين من التقرير الطبي لقسم
أبحاث التزييف والتزوير أنه بخط المتهم الثانى (الطاعن) ولما كان يبين من
الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن من بين
الرسائل المقدمة من الزوج رسالة تحوى في أكثر من موضع فيها اعترافاً صريحاً
من محررها بارتكابه جريمة الزنا مع المتهمة الأخرى - لما كان ذلك وكان
خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذى ندبته المحكمة قد أثبت في تقريره أن
هذه الرسالة حوت بخط الطاعن ، فإن المحكمة بإشارتها في الحكم إلى ما جاء

بالرسالة من عبارات دون إيراد مضمونها تكون قد استندت إلى ماله أصل ثابت في الأوراق ويكون النعى على الحكم بالقصور لا محل له .
وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ اعتمد في الإدانة على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير مع أن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها من الطاعن كما يقضى بذلك قانون المرافعات .

وحيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها مطلق الحرية في أن تأخذ بأي عنصر من عناصر الدهوى تطعن إليه وتطرح ما عداه مما لا تطعن إليه ، وكان لها تبعاً لذلك أن تعتمد على نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير الذي ندبته على الخطاب المضبوط وعلى أوراق الاستكتاب التي تحقق لها صحة نسبتها إلى الطاعن إذ المشرع سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات لم ينظم المضاهاة في نصوص آمره يترتب على مخالفتها بطلان ما ، لما كان ذلك فإن ما جاء بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه عن باقى أوجه الطعن فإن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه القصور في البيان والاخلال بحقه في الدفاع ذلك بأنه دفع التهمة بأن المتهم الثانية (الزوجة) جارتة ويسهل عليه الاتصال بها دون حاجة إلى مراسلتها ، وأن الخطابات التي عول عليها الحكم خالية من التاريخ أو اسم الراسل أو المرسل إليه وقد قدمت بعد بدء التحقيق بخمسة أيام ولم تجر عليها المضاهاة أسوة بالخطاب المقول بأنه يتضمن اعترافاً منه — هذا إلى أن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير غير قاطع في أن الخطاب حرر بخط الطاعن وفضلاً عن أن الحكم اطرح دفاعه هذا ولم يعن بالرد عليه رداً سديداً فقد أخطأ إذ أرجع واقعة الزنا إلى التاريخ المحدد بالوصف بدهوى أن الطاعن أقرب بتعرفه دلى المتهمة الأخرى منذ أسبوع سابق على البلاغ المقدم من زوجها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عول في الإدانة على الاعتراف الوارد بالخطاب الذي أجريت عليه المضاهاة والذي انتهى الخبير المتدب

في تقريره الى أن عبارة كنهت بخط الطاعن فليس ثمة ما يلزم المحكمة بأن تأمر بإجراء المضاهاة عن باقي الرسائل المضبوطة ما دامت الرسالة التي هيئتها وأصرت بإجراء المضاهاة عليها تكفي بذاتها لإثبات الجريمة على المتهم ، لما كان ذلك وكان من حق المحكمة أن تعتبر التاريخ الوارد بوصف التهمة هو التاريخ الذي وقع فيه الحادث رغم خلو خطاب الطاعن من التاريخ ما دام قد ثبت لها من التحقيق أن الطاعن اعترف بأن العلاقة بينه وبين المتهم الثانية قد نشأت منذ أسبوع سابق على البلاغ المقدم من زوجها — ولما كان كل ما تقدم وكان ما يثيره الطاعن فيما عدا الوجه الأول من طعنه لا يبدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع الطاعن في مناحي دفاعه الموضوعي وترد عليه استقالاته في كل جزئية من جزئياته أو كل شبهة يثيرها إذ الرد على ذلك يستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة بالأدلة التي أوردتها فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومصطفى كامل
ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣ ٤ ٣)

القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) تلبس . مواد مخدرة . صورة والعة لا تتحقق فيها حالة التلبس .
(ب) تفتيش . نيابة عامة . التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق . استقلاله عن
القبض الباطل السابق عليه .

١ — متى كان الحكم قد أورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس فيها بقوله إن
المخبر الذي قبض على المتهم بتهمة احراز مواد مخدرة كان يعرف أنه نشاطا في
الاتجار بالمواد المخدرة وأنه عند ما تقدم منه أو ما برأسه للتهمة الأخرى التي
قالت له عند ما تقدم المخبر منه ” أنت وديتني في داهية ” ثم قالت للمخبر إنها
تحمل حشيشا أعطاه لها المتهم — فإن هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس
بالجريمة كما هي معرفة به في القانون تبيح لرجل البوليس وهو ليس من رجال
الضبط القضائي القبض على المتهم واقتياده إلى مركز البوليس إذ أنه لم يشم أو ير
معه مخدرا ظاهرا قبل أن يتعرض له بالقبض .

٢ — التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو إجراء قائم بذاته
ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول ببطلان هذا
التفتيش تبعا لبطلان القبض ، وللمحكمة أن تعتمد في إدانة المتهم على ما يسفر
عنه هذا التفتيش .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : احرضا جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة جنائيات إنها لمحاكمتهما بالمواد ٢٥١ و ٧ و ٣٣ ج من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرافق له . قررت الغرفة إحالتهما إلى هذه المحكمة لمحاكمتهما بالمواد المذكورة . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنائيات إنها دفع الحاضر مع المتهم الثاني ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات ، والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل من رتيبه عبد الرحمن عماره وسيد غباشي أنيس بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهما ٣٠٠٠ جنيه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وقد ردت في أسباب الحكم بأن الدفع في غير محله . فطمن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث ان الطاعنة الأولى وان قررت بالطعن في الميعاد إلا انها لم تقدم أسبابا لطمعها فيكون طعنها غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون . وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه يبي على اجراء باطل فقد دفع الطاعن ببطلان اجراءات القبض عليه لأنه لم يكن في حالة تلبس ببيع القبض عليه ولأن الذي قبض عليه اثنان من رجال البوليس ليسا من رجال الضبط القضائي - ورد الحكم على هذا الدفع بأن الطاعن أو ما برأسه إلى المتهمة الأولى ، عند ما رأى رجل البوليس مع أنه فضلا عن أن رجل البوليس شهد بالجلسة بأنه لم يفهم شيئا من اشارة الطاعن فإن هذه الاشارة لا تخلق حالة التلبس - كما استدل الحكم على وجود حالة التلبس من أن المتهمة الأولى قالت للطاعن

” انت وديقنى فى داهية يامسيد “ فى حين أنه يبين من أقوال المخبرين إن هذه العبارة لم تصدر إلا بعد القبض على الطاعن فهى لم تساهم فى خلق حالة التلبس وبذلك يكون القبض عليه قد وقع باطلا ويبطل تبعا لذلك كل ما ترتب عليه من آثار ومنها ضبط المخدر هذا إلى أن الحكم قد شابه قصور فى أسبابه فقد دفع الطاعن بأن النعمة ملفقة ضده من رجال البوليس بسبب ضغينة ذكرها فى التحقيق إلا أن المحكمة ردت عليه برد غير سديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ” إن الوقائع تحصل فى أنه بينما كان أحمد عبد السميع بدر وعبد الحق اسماعيل عمار المخبران بمركز شبين القناطر فى طريقهما إلى محطة سكة حديد المرج ليستقلا القطار إلى بلدة الصوالحة للبحث عن مواش مسروقة إذ شاهدوا المتهم الثانى سيد غياشى أنيس جالسا على مقعد خشبي لمقهى متنقل يملكه المتهم الثالث وما كان المخبر عبد الحميد اسماعيل يعرف المتهم الثانى هذا (أى الطاعن) وأنه غريب عن المرج لأنه من الخانكة كما سبق أن حكم ضده فى قضية إحراز مخدر فقد اشتبه فى أمره وعرجا نحوه سويا وطلبا منه التوجه معهما للبوليس فأبى وأوما برأسه إلى المتهم الأولى رتيبه عبد الرحمن عماره التى كانت تقف على مقربة منه لكى تنصرف فارتاب المخبران فى أمرها هى أيضا وتوجه المخبر أحمد عبد السميع نحوه يمسك بها فتقدمت هى نحوه وقالت موجهة الكلام لسيد غياشى المتهم الثانى (انت وديقنا فى داهية) ثم اعترفت بأنها تحمل حشيشا وأن الذى أعطاه لها هو سيد غياشى وعندئذ حاول المخبران أخذ المتهمين للبوليس فأبى سيد غياشى وتماسك معهما ولكنهما استغاثا ببعض عساكر تصادف مرورهم بالطريق وعند وصولهم للبوليس اعترفت المتهم الأولى أيضا أن معها مخدرا وأن الذى أعطاه لها هو المتهم الثانى فضبط البوليس الواقعة ثم أبلغ النيابة وعند بداية التحقيق قدمت المتهم الأولى ما لديها من المخدرات كما فتشت النيابة سيد غياشى فوجدت بحبيب معطفه وصديريه قطعتين من الحشيش — واستند الحكم فى إدانة الطاعنين إلى أقوال المخبرين الصالف ذكرهما وتقرير التحليل واعتراف الطاعنة الأولى وضبط قطعتي المخدر مع الطاعن الثانى — ورد الحكم على مادفع به الطاعن الثانى من بطلان

القبض وما ترتب عليه بقوله ” وحيث إنه فيما يختص بالدفع ببطلان القبض لأن المتهم لم يكن في حالة من الحالات التي تبيحه فانه مردود بأن المحكمة ترى أن المتهم الثاني كان في حالة وظروف وملابسات ومظاهر خارجية خلقت في ذهن المخبرين أنها أمام حالة تلبس وذلك ثابت مما يأتي : أولا — أن المتهم من بلدة البركة مركز الخانكة وأن المخبر عبد الحميد اسماعيل يعرفه من قبل ويعرف أن له نشاطا في الاتجار بالمواد المخدرة فظن من رؤيته بالمرج أنه إنما أتى لياشر توزيعها . (ثانيا) أنه عندما تقدم هو وزميله إلى حيث يوجد المتهم وسأله عن سبب مجيئه إلى المرج أو ما برأسه للتهمة الأولى كي تنصرف . (ثالثا) أن التهمة الأولى عندما شاهدت المخبرين يكادان المتهم الثاني ويريدان أخذه للبوليس قالت ” أنت وديني في داهية ياسيد “ . (رابعا) أنها كما ورد على لسانها قالت للمخبرين إنها تحمل حشيشا وأن الذي أعطاه لها هو سيد غباشي — وترى المحكمة أن هذه الظروف مجتمعة تخلق حالة من التلبس — وما قاله الحكم من ذلك لا تتحقق به حالة تلبس بالجرime كما هي معرفة به في القانون تبيح لرجل البوليس وهما ليسا من رجال المضبوط القضائي القبض على الطاعن واقتياده إلى مركز البوليس إذ أنهما كما يبين من الحكم المطعون فيه — لم يشبا أو يريا معه مخدرا ظاهرا قبل أن يتعرضا له بالقبض ومن ثم فإن القبض الذي أجازته الحكم على أساس ما قاله من قيام حالة التلبس وأسس عليه قضاءه يكون باطلا إلا أنه لا جدوى للطاعن من إثارة هذا الدفع — فالحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة المحقق نقض الطاعن عند بدء التحقيق وعثر في جيوب ملابس على مخدر كما أثبت أن التهمة الأولى اعترفت في تحقيق النيابة بأن الطاعن هو الذي أعطاه المخدر المضبوط معها وقدمته للمحقق واتخذ الحكم من ذلك دليلا على إدانة الطاعن في قوله ” وحيث إنه فيما يختص بالتهمة الأولى فإنها قالت أنها كانت تقف على مقربة من المفهى التي كان يجلس عليها سيد غباشي (الطاعن الثاني) وأنها كانت تحمل طفلها الذي كان يبكي لأنه يريد أن يأكل وسألها سيد غباشي عن سبب بكاء طفلها فأخبرته فأعطى سيد غباشي للطفل قطعة من ذات القرشين ثم سلمها هي لفاتنتين بهما حشيش وبعد حوالي عشر دقائق حضر المخبران واتجها نحو سيد غباشي واشتبها فيه وأرادا

أخذه للبوليس فتقدمت هي تسأل عن سبب احتكاكهما به ثم قالت لهما إنها تحمل حشيشا وأن الذى أعطاه لها هو سيد غياشى بعد أن أعطى لطفلها قطعة من ذات القرشين كما أنها أخرجت الحشيش من جيبها وسلمته للنيابة ولذلك تكون التهمة ثابتة قبلها ولا عبرة بما قاله الحاضر منها من أنها لم تكن تعلم أن المادة التى باللغافتين مخدرة لأنها أقرت صراحة أمام النيابة أن سيد أخبرها أن باللغافتين حشيشا . وحيث إنه فيما يختص بالمتهم الثانى (الطاعن الثانى) فإنه علاوة على أقوال التهمة الأولى قبله فإن النيابة لدى تفتيشه ضبطت بكل جيب من جيب المعطف والعصديرى اللذين يرتديهما قطعة من الحشيش كما تبين من التحليل وجود آثار للحشيش بكل من الجيبين ” لما كان ذلك فإن قضاء الحكم يكون صحيحا ولا يرد على ذلك بأن هذا الدليل قد تأثر بالقبض الباطل ذلك بأن التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو إجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض السابق عليه مما لا يصح معه القول ببطلان هذا التفتيش تبعا لبطلان القبض وللمحكمة أن تعتمد فى إدانة الطاعن على ما يسفر عنه هذا التفتيش — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن الذى رده فى طعنه وفنده للاعتبارات السائغة التى أوردها فإن الحكم يكون سليما لم يخطئ القانون فى شيء ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، مصطفى كامل ، فؤاد يسى الجندى المستشارين .

(٣٤٤)

القضية رقم ١٠٩٢ سنة ٢٦ القضائية :

تهدد . حق التصدي للدعوى الجنائية . توجيه النيابة تهمة الرشوة إلى المتهم في الجلسة
على أساس ارتباطها بتهمة إحراز المخدرات المرفوعة بها الدعوى . قضاء محكمة الجنايات في الدعوى بين
ولو لم يعترض الدفاع . خطأ .

متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى التي أقامت النيابة العامة على المتهم
أمامها بجنائية الرشوة على أساس ارتباطها بالدعوى الأصلية المنظورة أمامها وهي
جنائية إحراز المخدرات ثم حكمت فيها هي بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة
للتحقيق إن كان له محل ودون أن تترك للنسبة حرية التصرف في التحقيقات
التي تجري بصدد تلك الجنائية المرتبطة ، فإنها تكون قد أخطأت بخالفها نص
المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يؤثر في ذلك عدم امتراض الدفاع
عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة إليه إذ ما وقع من المحكمة مخالف للنظام العام
لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة الجنائية . ومن ثم يتعين نقض الحكم وإعادة
المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز جواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا)
في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة
جنايات بورسعيد لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ ج . و ٣٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
سنة ١٩٥٢ والبند رقم ١ ، ١٢ من الجدول رقم " ١ " الملحق به فقررت بذلك .
ولدى نظر الدعوى دفع المتهم ببطلان القبض والتفتيش .

ومحكمة جنايات بور سعيد قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمداخلة محمد جاد الله بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ٥٠٠٠ جنيه خمسة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة والنقود "وقد ردت على الدفع بأنه في غير محله". فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينبغي الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وبني على بطلان في الإجراءات — ذلك أن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنايات بجناية إحراز المخدر دون غيرها أما جناية الشروع في الرشوة — فقد تقدمت بها النيابة إلى المحكمة أثناء نظرها جناية الإحراز ووجهتها إلى المتهم وطلبت نظر التهمتين معاً لقيام الارتباط بينهما فوافقت المحكمة على ذلك — كما وافق الدفاع أيضاً — ووجهت المحكمة التهمة الجديدة إلى الطاعن وسألته عنها أيضاً وحكمت بعد أن فرغت من نظر الدعوى لثبوت التهمتين ووقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جناية إحراز المخدرات — كما وقعت على الطاعن عقوبة مصادرة النقود المضبوطة في جناية الرشوة طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون العقوبات مع مخالفة ذلك كله لصريح نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه بدائرة الاسمايلية أحرز جواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً — الأمر المعاقب عليه بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج . و ٣٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول رقم "أ" الملحق به — وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات بور سعيد لمعاقبته بالمواد المذكورة فقررت إحالتها إليها بتاريخ ١٩٥٥/٥/٨ بالوصف والمواد المبينة بقرار الاتهام — وفي جلسة المحاكمة قالت النيابة "إن التهمتين موجهتان للتمم للارتباط وطلبت توجيه تهمة الرشوة إلى المتهم وقالت إن التهمة عرض رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات

وظيفته وذلك بأن قدم لكسارى القطار المدعو عبد الرؤوف محمد عبيد مبلغ أربعة جنيهات ونصف على سبيل الرشوة كي يستمر عليه في جريمة ضبطه . تلاصا بارتكابها ولكن المستخدم العمومى لم يقبل الرشوة منه طبقا لأواد ١٠٤ و ١٠٩ مكررة و ١١٠ و ١١١ بالقانون المعدل رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ والدفاع وافق على المرافعة في التهمتين الرشوة والاحراز — ومثل المتهم عن تهمتي الاحراز والرشوة فانكر — وبعد أن فرغت المحكمة من نظر الدعوى أدانت الطاعن بالتهمتين وقالت ”وحيث إنه لكل ما تقدم تكون التهمة ثابتة بصفة قاطعة ويكون المتهم في الزمان والمكان السالفى الذكر أحرز جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ... وكذلك فإن تهمة الرشوة ثابتة في حقه ثبوتا كافيا من شهادة الكسارى الذى قرر أن المتهم وضع في جيبه أربعة جنيهات ونصف في مقابل أن ينحلى سبيله فلم يقبل هذا العرض وصمم على ضبط الحقيبة بما فيها وقدم المبلغ للضابط القضائى ومن ثم يكون المتهم ارتكب الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرر من قانون العقوبات . وحيث إن الجريمتين وقعتا تنفيذا لغرض جنائى واحد فهما مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة فيتعين تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والحكم بعقوبة الجريمة الأشد وهى جناية احراز المخدر كما يتعين تطبيق المادة ١١٠ من قانون العقوبات وعصايرة المبلغ المضبوط “ . ولما كانت المادة ١١ من قانون الإجراءات وهذا نصها : ”إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم — أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم — أو أن هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها — فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون والمحكمة أن تنذب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق وفي هذه الحالة تسرى على العضو المندوب جميع الأحكام الخاصة بقاضى التحقيق — وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بأحالة الدعوى إلى المحكمة وجب إحالتها إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الجلسة فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى — وإذا كانت المحكمة لم تفصل

في الدعوى الأصلية وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة —
وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى“ قد دلت على أنه وإن كان الأصل
هو الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها
المحاكمات الجنائية إلا أنه أجيز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات —
والدائرة الجنائية بمحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة
الثانية — لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه —
وهي بصدور الدعوى المعروضة عليها — أن تقيم الدعوى العمومية على غير
من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن
جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها — ولا يترتب على استعمال
هذا الحق الذي يطلق عليه عادة “حق التصدي للدعوى الجنائية-droit d'evocation
غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب
لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجري
التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسب ما يترأى لها — فإذا مارأت
النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب
أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين
الذين قرروا إقامة الدعوى — لما كان ذلك كله وكانت محكمة الجنايات حين
نظرت الدعوى التي أقامت النيابة العامة على الطاعن أمامها بجناية الرشوة إنما
فعلت ذلك على أساس ارتباطها بجناية احراز المخدر ثم حكمت فيها هي بنفسها
دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق إن كان له محل ودون أن تترك النيابة
حرية التصرف في التحقيقات التي تجري بصدور تلك الجناية المرتبطة وبذلك
تكون قد أخطأت بخالفها نص صريح القانون — ولا يؤثر في ذلك القول بأن
الدفاع عن الطاعن قبل المرافعة في التهمتين ولم يحصل منه اعتراض على توجيه
التهمة الجديدة إليه بالجلسة لأن ما أجرته المحكمة على ما سلف ذكره وقع مخالفا
للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لا اعتبارات سامية تتصل
بتوزيع العدالة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا — وذلك دون حاجة
إلى بحث وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٤٥)

القضية رقم ٧٣٨ سنة ٢٦ القضائية :

إثبات . شهادة . قتل عمده . اطراح المحكمة الحوال المجنى عليه عن المسافة بينه وبين المتهم . أخذها بما ورد بتقرير الصفة التشريحية وبما قرره بعض جهود الاثبات . لا خطأ .

لاجتاح على المحكمة إذا هي أخذت بما ورد بتقرير الصفة التشريحية ، وبما قرره بعض جهود الاثبات من المسافة بين المتهم والمجنى عليه ، واطرحت ما قرره المجنى عليه عن هذه المسافة .

الوقائع

انهمت النيابة العامة ١ — مصطفى مصطفى هواش (الطاعن) و ٢ — متولى عبدالله أبو حسين بأنهما قتل المتهم الأول (مصطفى مصطفى هواش) عمدا محمود اسماعيل عبد الصمد بأن أطلق عليه هيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهم الثانى . اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمته آفة الذكر بأن اتفق معه على مقارقتها وأمسك بالمجنى عليه كى يعوقه عن السير حتى يتركه المتهم الأول الذى انصرف لإحضار سلاحه فعاقه فعلا عن الوصول لمنزل أراد أن يختبئ داخله إلى أن حضره المتهم الأول وأطلق عليه النار ، قتلت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٤٠ و ٤١/٢ و ٣ و ٢٣٤/١ من

قانون العقوبات ، فصدر قرارها بذلك . وادعى بحق مدني اسماعيل عبدالصمد وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ خمسين جنيتها على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنائيات طنطا قضت حضوريا أولا : بمعاقة المتهم الأول مصطفى مصطفى هواش بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة من التهم المسندة إليه وإلزامه بأن يدفع للدعي بالحقوق المدنية خمسين جنيتها على سبيل التعويض بصفة مؤقتة والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك تطبيقا للسادة ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات . وثانيا : براءة المتهم متولى عبدالله أبو حسين مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله عملا بالمسادين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يدعي طعنه على أن الحكم المطعون فيه معيب ببطلان الإجراءات في الدعوى المدنية وبالقصور والخطأ في الاستناد ، فقد ثبت بحضور جلسة المرافعة حضور اسماعيل عبدالصمد المدعي بالحقوق المدنية ومعه محام ، وقضت له المحكمة بالتعويض ، في حين أنه لم يحضر بشخصه ولم يقدم محاميه توكيلا يبيع له الحضور عنه ، ولما اعترض محامي المتهم على صحة الحاضر عن المدعي بالحقوق المدنية أجابت المحكمة بأن المدعي المذكور سبق أن حضر في إحدى الجلسات مع المحامي عنه مما يفيد أنه وكله ، مع أن حضور المحامي لا يمكن أن يقوم مقام التوكيل ، ولا يسرى على الجلسات الأخرى التي لم يحضرها المدعي بالحقوق المدنية ، وغيباه يعتبر تركا منه لدعواه المدنية ، فالقضاء له بالتعويض وهو غائب هو قضاء خاطئ لبثائه على إجراءات باطلة . ويقول الطاعن أيضا بأن الدفاع أبدى للمحكمة عدم استطاعة المجني عليه رؤية المتهم لاحتمائه في الشجر ، وأن هذا الأخير كان في مستوى أقل من مستوى المجني عليه بدليل ما جاء بالتقرير الطبي عن وصف مسار العيار ، وأنه أطلق من أسفل لأعلى ، وقد رد الحكم على ذلك بأن مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة أسفرت عن جواز

حصول الاصابة بالكيفية التي وردت بتقرير الصفة التشريحية ، مع أن الطبيب الشرعى لم يقرر ذلك ، وما أدلى به أمام المحكمة ليس فيه ما يعتبر قطعاً برأى أو ترجيحاً للرأى ، وكان على المحكمة أن تحقق وضع المجنى عليه من الضارب ، كذلك سكت الحكم عن الخلاف بين ما أثبتته الضابط على لسان المجنى عليه من أن ضاربه كان على بعد قصبتين ، وبين تقدير الطبيب الشرعى لهذه المسافة بمترين ، فضلاً عن أن الحكم لم يوضح رأيه في التصوير الذى صورت به الشاهدان حميده وسهيله في الجلسة كيفية وقوع الحادث مما يخالف روايتهما في التحقيق ، ومع ملاحظة أن روايتهما أمام المحكمة لا تستقيم مع المعقول ، لأنهما ما كانا تستطيعان الرؤية في الظلام ، ولوجود أشجار في مكان الحادث ، كذلك قال الحكم إن المجنى عليه كان يسير سيرا عادياً ، أما المتهم فكان مسرعاً لعلمه بإصابة أخيه حتى لحق بالمجنى عليه ، وأطلق عليه النار ، ولم تستدل المحكمة على ما قاله بدليل من الأوراق بخفاء ردها قاصراً عن مواجهة ما أوضحه الدفاع من أنه لم تكن هناك فرصة ليدرك المتهم المجنى عليه الذى بادر بالاحتواء بمنزل شقيقته ، وأخيراً استبعدت المحكمة اتهام أنى الطاعن ، مع أن الشهود أجمعوا على اتهامه ، وكذلك فعل المجنى عليه ، ولو تنهت المحكمة إلى ذلك لكان محتملاً أن يكون له أثر في تقديرها . هذا إلى أن قصور الحكم في استبعاد أقوال الشهود أنتج عيباً آخر هو التخاذل في أسبابه ، لأن أطراح أقوال الشاهدين حميده وسهيله في صدد اتهام أنى المجنى عليه يحمل شهادتهما في حق الآخر ، منبهة بدورها ، لأن ما يتعلق بالاتهام من شهادة الشهود يعتبر كلاً متماسكاً الأجزاء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لحناية القتل العمد التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، ولما كان يبين من محضر الجلسة أن المدعى بالحقوق المدنية اسماعيل عبد الصمد قد حضر مع محاميه ، ولم يرد بهذا المحضر شيء عما يقوله الطاعن في طعنه من أنه اعترض على صفة المحامى الحاضر عن المدعى المذكور — لما كان ذلك ، وكان ما يشير به الطاعن بشأن تعذر رؤية المجنى عليه والشاهدين حميده وسهيله لثبوتهم لاحتماله بأشجار في مكان

الحادث الذي وقع في الظلام ، هو دفاع موضوعي يتعلق بأدلة الثبوت في الدعوى
ولا إلزام على محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه
مستفادا من إدانة المتهم استنادا إلى الأدلة السائغة التي أوردتها المحكمة ، أما ما ذكرته
المحكمة استنتاجا من مناقشتها للطبيب الشرعي من أنه ليس ما يمنع من حصول
إصابة المجنى عليه بالكيفية الواردة بتقرير الصفة التشريحية ، فهو استنتاج سليم
له ما يبرره مما أجاب به الطبيب المذكور من أن تحرك المجنى عليه أو المتهم
لا يمنع من حصول الإصابة الحالية ، ومما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهدة
حميدة اسماعيل عبد الصمد من أن أخاها القليل كان يهيم بدخول منزلها ، وأن
المتهم (الطاعن) كان قادما يجرى على الجسر واستدار أمام المجنى عليه وأطلق
عليه النار ، ومن ثم فلا وجه لما يدعيه الطاعن من الخطأ في الاستناد ، لما كان
ذلك ، وكان لاجتراح على المحكمة إذا هي أنشأت بما ورد بتقرير الصفة التشريحية
وبما قرره بعض شهود الأنبات عن المسافة بين الطاعن والمجنى عليه ، واطرحت
ما قرره المجنى عليه عن هذه المسافة ، كما لا يعيب الحكم أن يكون هناك اختلاف
في تقدير المجنى عليه لتلك المسافة وبين تقدير الطبيب الشرعي لها ، لأن تحديد
الأشخاص للمسافات هو مسألة تقديرية ، أما تحديد الطبيب الشرعي ، فيقوم
على أصول فنية — لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم وهو يتحدث عن سير
المجنى عليه من أنه كان يسير سيرا عاديا ، وأن الطاعن كان مسرعا ، ففضلا
عن أن ذلك قد جاء في معرض الرد على دفاع الطاعن أمام المحكمة وعلى الرغم
من أن الذي قدمه الطاعن إلى المحكمة قد حولت فيه على أصله الثابت في الأوراق
ما شهد به وكيل شيخ الحفراء ونائب العمدة من أن الطاعن كان في البلدة وقت
حصول الاعتداء على أخيه — لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يعول
على ما يقرره الشاهد بالجلسة دون ما قرره في التحقيق ، وكان لمحكمة الموضوع
أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين ، وتطرح
ما لا تطعن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكمها
ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها ، وما دام يصح في العقل أن يكون
الشاهد صادقا في تقريره ، وغير صادق في تقرير آخر ، لما كان ذلك ، فإن
ما بشره الطاعن في أوجه طعنه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى قاضى وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حنين المستشارين .

(٣٤٦)

القضية رقم ١٠٩٦ سنة ٢٦ القضائية :

إجراءات . شفوية المرافعة . حكم استئنافى " تسبب مميب " . إدانة المتهم بناء على ما أثبتته
مفتش العمل في محضره دون سماعه . سماع المحكمة الاستئنافية لشهود نفي المتهم . بطلان الحكم .

متى كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها ، إدانة المتهم على ما أثبتته
مفتش العمل في محضره - وهو الشاهد الوحيد في الدعوى - من غير أن تبين
السبب في عدم سماعه بالجلسة في أى من درجتى التقاضى فان سماع المحكمة
الاستئنافية لأقوال شهود نفي المتهم لا تحقق به شفوية المرافعة ويكون الحكم باطلا .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مديرا للمؤسسة الميينة بالمحضر أولا :
لم يحضر عقود مكتوبة للعمال الذين يشتغلون بمصنعه . وثانيا : لم يحضر لكل عامل
سركيا من صورين مطابقا للنموذج الذى قرره وزير الشئون الاجتماعية . وثالثا :
لم يضع في مكان ظاهر في مؤسسته لائحة للجزاءات التى توقع على العمال وشروطها
ورابعا : لم يعد ملفا خاصا لكل عامل . وخامسا : لم يعد مندوقا للاسعافات
الأولية ، وطلبت عقابه بمواد القانونين رقمى ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ و ٨٠ لسنة ١٩٥٠
ومحكمة الوايل الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد القانونين مالمضى الذكر بتفريم
المتهم مائتى قرش عن كل عامل من العمال الستين عن التهمة الأولى وثانيا :
بتفريمه مائتى قرش عن كل عامل من العمال الستين عن التهمة الثانية . وثالثا :
بتفريمه مائتى قرش عن التهمة الثالثة . ورابعا : بتفريمه مائتى قرش عن كل عامل

من العمال الستين عن التهمة الرابعة . وخامسا : بتقريره مائة قرش عن التهمة الخامسة . فعارض ، وقضت المحكمة المذكورة في أول ديسمبر سنة ١٩٥٥ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع — وع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف ، وقيد استئنافه برقم ٤٦٩ سنة ١٩٥٦ ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٦ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه بني على إجراءات باطلة ، ذلك أن المحكمة قضت بإدانته من غير أن تسمع شاهد الاثبات في الدعوى .

وحيث إنه لما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وسكنت المحكمة قد أسست حكمها بإدانة الطاعن على ما أثبتته مفتش مكتب العمل في محضره من غير أن تبين السبب في عدم سماعه بالجلسة في أى من درجتي التقاضى — ^{في الخلف} إن كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تستكمل هذا النقض ، وكان سماعها لا أقوال شاهدي نفي الطاعن لا تحقق به شفوية المرافعة فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك باطلا متعينا نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
اصماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٣٤٧)

القضية رقم ١١١٢ سنة ٢٦ القضائية :

وصف التهمة . أخذ المحكمة المتهم بوصف معين بدلا من وصف النيابة . استنادها في ذلك
إلى الواقعة المادية المبينة بوصف التهمة . لا خطأ .

متى أخذت المحكمة المتهم بوصف معين بدلا من الوصف الذي اتهمته النيابة به ،
للاعتبارات التي رأتها وأشارت إليها في حكمها ولم تستند في ذلك إلى واقعة
جديدة غير تلك الواقعة المادية المبينة في وصف التهمة ، والتي كانت مطروحة
بالجلسة ودارت المرافعة عليها فإن الحكم يكون سليما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق كمية الملح المبينة القيمة بالهضر
والمملوكة للدكتور محمد حلمي الجيار ، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧/٥ من قانون
العقوبات . ومحكمة المنزلة الجزئية قضت حضوريا بحبس المتهم ثلاثة شهور
مع الشغل والنفاذ . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا
بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا
واحدا مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ.

الحكمة

... وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، هو أنه استلخص الإدانة من أسباب لا تؤدي إليها ، ذلك أنه استند إلى أقوال الشاهد محمد العيسوي والمبلغ محمد إبراهيم خضر وشيخ الحفراء حسن إبراهيم ، في حين أن أولهم لم يشهد على واقعة الدعوى ، بل شهد على واقعة أخرى لم ترد في وصف التهمة ، ونفى الآخرون وقوع سرقة ما في أرض مخدومهما المجنى عليه ، مما كان يقتضي الحكم بالبراءة ، خصوصا وأن الملح المسروق لم يضبط في حيازة الطاعن ، ولم يثبت شراؤه منه ، كما أن لوالده ترخيصا في تجارة الملح ، ولو كان اشترى من الطاعن لقدم فاتورة دالة على الشراء .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال " أنها تخلص فيما أبلغ به محمد علي خضره وكيل زراعة الدكتور محمد حلمي الجيسار من أنه في الساعة العاشرة من صباح يوم التبليغ وهو يوم ١٩٥٤/٧/٢٤ وجد سيارة يملكها رضوان الشرابي محملة بكمية من الملح تبلغ أربعين جوالا وأنه مسروق من ملاحه العزيزة الخاصة بمصلحة المناجم ، وبمناقشته قرر أن موكله له امتياز الملاحات المحمية بالبلاط بالمطرية وسلمت إليه لاستغلالها ، وقد اعتاد الأهالي الدرفة من الملاحه الأخرى ، واستخراج الملح وبيعه للتجار ، وأنه أبلغ بذلك ، فأرسلت مصلحة المناجم منشورا بضبط من يسرق منها وردد الرواية التي ضمنها بلاغه ، وأضاف أنه سأل صاحب السيارة ، فأخبره أنه ينقله لحساب محمد فهمي من ناحية العزيزة . وحيث إنه بسؤال صاحب السيارة رضوان محمد الشرابي ، قرر أن الملح من ناحية العزيزة ، وأنه لمحمد فهمي ، وأن هذا الأخير هو الذي سلمه إليه لينقله إلى بلقاس ، وأنه يتجر بالملح ، وكان الملح عند نقله موضوعا على الطريق الزراعي ، وبسؤال محمد إبراهيم فهمي قرر أنه اشتراه ممن يدعى محمد الزغوي من بلدة العزيزة وهو الطاعن ، وبسؤاله عما إذا كان يعرف أن لمحمد الزغوي حق استخراجها ، أجاب نفيا ، وأضاف أن آخرين يشترون منه الملح ، وأنه لا يعرف شيئا عن سرقة ، وبالبعث عن المتهم في ١٩٥٤/٧/٢٥

لسؤاله تبين أنه هارب ، غير أنه مثل بعد ذلك في ١٩٥٤/٧/٢٧ ، فقرر أنه لا يعرف محمد فهمي ولم يبيع له شيئا ، وأنه إذا كان لديه قاتورة بشرائه فليقدمها وربما يكون شخص آخر بهذا الاسم قد باع له هذا الملح ” ثم أورد الحكم الأدلة التي اسند إليها في الإدانة ، وهي شهادة الشاهدين محمد السيد العيسوي وأحمد هذه أبو طالب ، وتحصل شهادتهما في أنه منذ سبعة وأربعين يوما تقريبا من وقت سؤالهما في المحضر المحرر بتاريخ ١٩٥٤/٩/٨ كان ببلدة العزيزة لشراء ملح ، واشترياه من الطاعن على أنه من ملاحظات الدكتور محمد حلمي الجيار ، وأنه باع كمية من الملح إلى الطاعن ، كما أحال الحكم إلى ما أورده الحكم الابتدائي من أسباب ، ومحصلها كما يبين من الاطلاع على الحكم المذكور : ” أن الطاعن ركن إلى الفرار من بلدة العزيزة هندا ما اشم أن البوليس يقفو أثره حسبا هو ثابت مما أورد ذكره محضر المحضر لدى افتتاحه بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٥ وماند هذا الدليل إنكاره لواقعة بيعه الملح للاثم الثاني ، رغم ما توافر بالقضية من أدلة على كونه البائع ، وذلك كما يعنى نفسه بهذا الإنكار من مساءلته عن مصدر الملح المبيع ، مما يدل على أنه المستخرج له دون ترخيص من بحيرة العزيزة ، وخاص الحكم من ذلك إلى إدانة الطاعن بتهمة استخراج مواد معدنية من المهاجر بدون ترخيص بالتطبيق إلى نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والتي تنص على معاقبة كل من يستخرج أو يشرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو المهاجر بدون ترخيص بعقوبة السرقة أو المروع فيها — لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه من أدلة على ثبوت الواقعة في حق الطاعن سائغا ومقبولا ، ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، وكانت المحكمة حين أخذت الطاعن بوصف معين بدلا من الوصف الذي اتهمته به النيابة للاعتبارات التي رأتها وأشارت إليها في حكمها لم تستند في ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المسادية الميئة في وصف التهمة ، والتي كانت مطروحة بالجلسة ، ودارت المرافعة عليها ، فإن الحكم يكون سليما ، ويكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد . مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يسى الجندى المحضرين .

(٣٤٨)

القضية رقم ١١١٣ سنة ٢٦ القضائية :

دفاع . خبير . مناقشته . اطمئنان المحكمة إلى تقرير المهندس الفني . رفضها طلب إعادة
مناقشته . تاملها هذا الرض تعليل مقبولا . لا خطأ .

لا تريب على المحكمة إن هي اطمأنت إلى تقرير المهندس الفني المقدم
في الدعوى ، ورفضت طلب إعادة مناقشته من جديد ، ما دامت قد عللت
هذا الرض تعليل مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في وفاة
محمد علي يوسف ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ، بأن قاد سيارة
برعونه وعدم احتياظه ، فصدمت المجنى عليه وأحدثت إصاباته الموصوفة بالتقرير
الطبي والتي أودت بحياته ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .
وادعت بحق مدني السيدة عزيزة السيد الزناتي زوجة المجنى عليه وذلك عن نفسها
وبصفقتها وصية على أولاده القصر وطلبت الحكم لها قبل المتهم متضامتا مع
يوسف ابراهيم فهمي مالك السيارة بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ
ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة
السنبلاوين الجزئية قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام المذكورة آنفاً - بحبس

المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ ، وبالزامه مع يوسف ابراهيم فهمى متضامنين بأن يدفعوا للدعوى بالحقوق المدنية مائتى جنيه والمصاريف المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فظمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث ان مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن دفاعه أمام المحكمة بنى على أن الحادث لم يكن نتيجة إهمال وقع منه ، بل وقع فى ظروف كان يستحيل عليه فيها أن يتفاداه ، وأن استعمال الفرامل أو عدم استعمالها لم يكن يمانع من وقوعه . هذا بالإضافة إلى أن فرامل السيارة من نوع ” الباكم ” التى يحصل كثيرا رغم صلاحيتها — أن لا تجيب إلى الطلب ، لكونها تعمل بضغط البخار وهو ما حدث بالفعل ، ولهذا طلب من محكمة ثانى درجة — فى مذكرته الختامية التى صرح له بتقديمها — تحقيق أمرين أولهما استدعاء المهندس الفنى للاستعلام منه فيما إذا كان يحصل ” تفويت ” من الفرامل رغم صلاحيتها ، وثانيهما إجراء معاينة دقيقة تحديدا لموقف سيطرة الركاب من الكوبرى ومكان المصرف منها حال وقوفها ، وبيان المسافة بين حافة المصرف وموقف المجنى عليه ، ولكن الحكم لم يشر إلى أى من هذين الطلبين ، واستند إلى معاينة البوليس التى لا تغنى . هذا وقد قصر الحكم فى استظهار ركن الخطأ ، ولم يبين مدى السرعة التى كان يجب على الطاعن ألا يتجاوزها ولا المسافة بين الطاعن والمجنى عليه ، إذ ما دام الشارع قد نص على اختلاف الحدود الدنيا والقصى للسرعة باختلاف المناطق فى أراضى الجمهورية المصرية ، فإن بيان مدى السرعة المستوجبة للسائلة الجنائية يصبح أصلا من أصول البيان لتحقيق توافر ركن الخطأ فى حق الطاعن .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله :

” من حيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما قرره عبد الحميد محمود يوسف من أنه بينما كان يقف على منزلتان السكة الحديدية والحفير على على الدبىسى ، إذ رأى المحبى عليه واقفا على كوبرى أمامهما ، ثم شاهد سيارة من سيارات الركاب كانت تسير متجهة إلى بلدة أبو الشقوفة وقد وقفت على يسار الطريق ثم قدمت من خلفها سيارة المتهم وهو يقودها بسرعة زائدة ، فلما رأى سيارة الركاب أمامه انحرف بسيارته جهة اليمين ، ثم عاد وانحرف في جهة اليسار ، حيث كان يقف المحبى عليه على أحد جانبي الكوبرى فصدته وأحدثت به الإصابات التي أودت بحياته “ . وأورد الأدلة على ثبوت الجريمة في حق الطاعن من أقوال الشهود الذين سمعوا بالتحقيقات وبالجلسة ، ومن المعاينة التي أجراها البوليس عقب الحادث ومن أقوال الطاعن نفسه ، وأشار الحكم المظنون فيه إلى نتيجة الفحص الفني للسيارة الذي ثبت منه ” صلاحية الفرامل وصلاحية عجلة القيادة ، وأن ليس بهما أى خلل “ واستظهر الحكم خطأ الطاعن في قوله : ” بأن وفاة المحبى عليه قد حدثت بخطأ المتهم بل بالخطأ الفاحش ، ذلك لأنه فضلا عن شهادة عبد الحميد محمود يوسف وعلى على الدبىسى ، فإن الواقع من ماديات القضية المتمثلة في الانبعاج الشديد في رفر السيارة الأيسر من تصادمها من الناحية اليسرى ، ذلك الانبعاج الذي كان متلفا العجلة الأمامية اليسرى والاعوجاج الشديد للدرازين البحري للكوبرى والمكون من ثلاث كميرات من الحديد السميك ولصوق قطعة من لحم المحبى عليه بذلك الدرازين ، بل واستمرار السيارة في سيرها ثلاثة وثلاثين مترا بعد تلك الصدمة الشديدة بدرازين الكوبرى ، كل ذلك يقطع بأن المتهم كان يقود السيارة بسرعة جد شديدة ، وقد قرر المتهم نفسه أنه لم يقلل من تلك السرعة معلا ذلك بتلف الفرامل وقد كذبه التقرير الفني ، إذ أثبت أن الفرامل صالحة وليس بها أدنى خلل ، وليس بالمعقول فى شيء أن تتلف الفرامل عندما يريد المتهم استعمالها ، ثم تعود فتصلح من تلقاء نفسها بعد ذلك عندما فحصها المهندس الفني للسيارات ، إذن فالمتهم قد استمر في سرعته الشديدة من قبل أن يدرك السيارة الأخرى ، وانحرف إلى اليمين ، مع أن الطريق يمين سيارة التاكسى كان يتسع له بالمرور فأدرك الكوبرى وكاد يصطدم بدرازينه

القبلى حسبما شهد الخفير عبد الحميد محمود يوسف أو يقع في المصرف فانحرف بنفس السرعة الشديدة إلى اليسار فدهم الحبنى عليه وأحدث الالتواء الشديد في الدرازين البحرى للكوبرى ، ثم انحرف إلى اليمين حيث ذهب بالسيارة لحقل القطن . وحيث إنه لو أن المتهم قد أبطأ من سرعة السيارة التى كان يقودها قبل أن يدرك السيارة الأخرى ، وقد كان بينه وبينها أربعون مترا حسبما شهد بذلك الشاهدان عبد الحميد محمود يوسف وعلى على الديبسى وعلى أسوأ الفروض عشرون مترا حسبما يقرر بذلك المتهم نفسه ، وقد كانت الفرامل صالحة ، فكان يمكنه أن يبطيء في السير بالقدر الذى يتطلبه الوقت أو يوقف السيارة كلية .

هنتئذ كان سوف يدخل الكوبرى ، أما والسيارة في ابتداء سيرها وأما وهى تسير بسرعة بطيئة ، وكان يمكن في الحالتين إيقافها عن السير وكان يستحيل وقوع الحادث ، أما استمرار المتهم في سرعته الشديدة دون مقتضى وعدم إيقافه السيارة أو التقليل من سرعتها أو إيقافها مع التمكن من ذلك لصلاحية الفرامل فواضح أنه هو السبب في الحادث ” . ولما كان الحكم قد أثبت — بما أورده من ظروف الدعوى ووقائعها أن السرعة التى كان يسير بها الطاعن كانت السبب في وقوع الحادث ، وكانت لائحة السيارات قد نصت على أنه لا يجوز قيادة السيارات بسرعة أو بكيفية ينتجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر على حياة الجمهور وممتلكاته ، فإنه لا يكون قد أخطأ . هذا ولا تثير على المحكمة إن هى اطعانت إلى تقرير المهندس الفنى المقدم في الدعوى ، ورفضت طلب إعادة مناقشته من جديد ، ما دامت قد عللت هذا الرفض تعليلا مقبولا . والجدل فيما أخذت به المحكمة واطعانت إليه من تقرير الخبير الفنى هو جدل في الموضوع لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يبين في طعنه مواضع العيب في معايينة البوليس التى طلب من أجلها إجراء معايينة أخرى ، واقتصر على القول بأن الحكم أثبت أن المعايينة دلت على أن عرض الطريق والكوبرى ثمانية أمتار ، وأن طول الكوبرى ٢٢ مترا بما لا يغنى عن العناصر المادية التى طلب الدفاع استجلاءها مع أن الحكم أورد عن المعايينة أنها قد أثبتت أن عرض الطريق والكوبرى ثمانية أمتار ، وأن طول الكوبرى ٢٢ مترا ، وأن الدرازين البحرى

للكوبرى يتكون من ثلاث كمّرات فوق بعضها من الحديد السميك ، وأنه وجد معوجا اعوجاجا شديدا بطول ٢,٥ مترا من تأثير الاصطدام ، وأن بقعة من لحم المجنى عليه طالقة به ، وأن به آثار دماء ، ووجدت جثة المجنى عليه وقد ابتعدت عن الكوبرى للناحية الشرقية ، كما وجدت المسافة بين مكان الجثة ومكان وقوف السيارة في حقل القطن ٣٣ مترا ، ووجد الرفرف اليسارى الأمامى وبالتصادم من الناحية اليسرى انبعاج شديد على جسم السيارة ، ووجد بالمجلة اليسرى أثر احتكاك من درايزين الكوبرى ، كما وجد بالدرايزين أثر احتكاك مطاط العجلة الكاوتش ، ووجد على السيارة آثار دماء ، لما كان ذلك فإن عدم تحدث المحكمة عن هذا الطلب معناه أنها لم تتر لزمها لإعادة المعاينة ، وأنها رأت في معاينة البوليس ما يوضح لها سبيل الفصل في الدعوى والوصول إلى الحقيقة .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسمايل، ومصطفى كامل،
ومحمود محمد مجاهد، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٣٤٩)

القضية رقم ٨٧٢ سنة ٢٦ القضائية :

(ا) نقض . سبب جديد . دفاع . محاماة . لإثارة المتهم أن محاميه الموكل كان محاميا
عن المجنى عليه في قضية أخرى هي السبب المباشر للحادث . هو سبب جديد .

(ب) دفاع . محاماة . محكمة الجنايات . كفاية حضور محام واحد مع المتهم بجناية .

(ج) إثبات . حرية القاضي في تكوين عقيدته . اطمئانه إلى ثبوت الواقعة على متهم
من دليل بعينه . عدم مطالبته الأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر .

١ — لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن محاميه
الموكل كان محاميا عن المجنى عليه في قضية جنائية أخرى هي السبب المباشر
للحادث والدافع للتهمة على ارتكابه ولو كان هذا السبب متعلقا بالنظام العام ،
لتعلقه بعنصر واقعي لم يسبق لإثارته أمام محكمة الموضوع .

٢ — لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات
أكثر من محام واحد .

٣ — يقوم القضاء في المواد الجنائية على حرية القاضي في تكوين عقيدته
فإذا كان القاضي قد اطمأن إلى ثبوت الواقعة على متهم من دلائل بعينه فهو
غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - عبد الواحد عبد العال (الطاعن) و ٢ - محمد حسين عبد العال بأنهما أولا : قتلا جمعه اسماعيل سليمان عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن اتويا قتله وأعدا لذلك بندقية معمرة حملها الثاني وصارا يتربصان المجنى عليه للتوصل إلى قتله حتى ظفرا به بالمسجد فأطلق عليه المنهم الأول مظروفا ناريا من البندقية بعد أن سلمها له المتهم الثاني قاصدين من ذلك قتله فحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي فمات بسببها وما صاحبها من نزيف غزير وثانيا : أحرزا سلاحا ناريا (بندقية مششخنة) بدون ترخيص وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات وبالمواد ١ و ١٢ و ١٢٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق به ، فقررت بذلك وادعت بحق مدني خضره محمود السيد زوجة القتيل وطلبت الحكم لها قبل المتهمين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماه . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - بعد اطلاعها على المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات وعلى المواد ١ و ٦ و ١/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرفق به والمادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للثمن الأول وعلى المادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للثمن الثاني . أولا : بمعاقبة عبد الواحد عبد العال بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين وبإلزامه بأن يدفع للذعية بالحقوق المدنية بوصفها أرملة القتيل جمعه اسماعيل سليمان مبلغ مائة جنيه مصري على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماه. وثانيا : ببراءة محمد حسين عبد العال مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية قبله . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن ، أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الطاعن في الدفاع ، وفي بيان هذا يقول الطاعن إن الدفاع أمام محكمة الموضوع تولاه عنه الأستاذان إبراهيم بيومي ومجد شعير ، والأول منهما كان موكلًا عن المجنى عليه في قضية الجناية رقم ١٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ مركز الزقازيق ، التي قال الحكم المطعون فيه إنها السبب المباشر للحادث والدافع للطاعن إلى ارتكابه ولما كان الحادث الأول لم يفصل فيه بعد ، فيكون الأستاذ إبراهيم بيومي قد جمع في وقت واحد بين وكالة الطاعن وبين وكالة فريق المجنى عليه ، وهو بحكم صلاته بالفريقين لا يمكن — بحسب طبائع الأمور — أن يتمتع بكامل حريته في أداء واجب الدفاع ، خصوصًا وأن زوجة المجنى عليه قد تدخلت في الدهوى الحالية وطالبت بحقوق مدنية تعويضًا لها عن مقتل زوجها ، مما يوجب الحكم ويبطاله عملاً بالمادة ٣٣ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ التي توجب على المحامي أن يمتنع عن إبداء أية مساعدة ولا من قبيل الشورى للمتهم موكله في نفس النزاع أو في نزاع مرتبط به ، إذا كان قد أبدى رأياً للمتهم أو سبقت له وكالة عنه فيه ثم تنحى عن وكالته .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن حضر ومعه الأستاذان إبراهيم بيومي ومجد شعير — اللذان اختارهما ووثق فيهما — أيقوما بمهمة الدفاع عنه ، وترافعا عنه على الوجه الثابت بمحضر الجلسة ، وفي هذا ما يكفي قانونًا لتحقيق الضمان ، أما ما يشير إليه الطاعن في طعنه من أن الأستاذ إبراهيم بيومي كان محاميًا عن المجنى عليه في قضية الجناية رقم ١٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ مركز الزقازيق كدلالة محاضر الجلسات المقدمة منه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن هذا السبب ولو كان متعلقًا بالنظام العام لا تقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط هذا السبب بعنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، ولم يكن في استطاعة المحكمة الإلمام به . هذا فضلًا عن أن الدفاع عنه قد تولاه

هنا أيضا الأستاذ محمد شعير . وقد تناول في صرافته الموضوع كله ، فلا يكون ثمة من وجه لما يدعيه من الإخلال بحقه في الدفاع ، إذ لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم انطوى على خطأ فى الإستناد ، إذ اعتمدت المحكمة فى قضائها بالإدانة على شهادة شيخ العزبة (محمد حسن عفيفى) فقالت إنه شهد بأن شيخ الخفراء أخبره بأن القاتل استطاع أن يتكلم أمامه ، وأنه اتهم الطاعن — مع أن شيخ الخفراء لم يذكر فى أقواله ذلك ، بل قرر أن القاتل لم يتكلم فى حضوره ، كما قال الحكم — فى سبيل إظهار كذب دفاع الطاعن — إن شيخ الخفراء أنكر أنه تناول الشاى مع الطاعن فى منزل عبد الفتاح السيد ، وأنه هو الذى أرشد عن البندقية التى ضبطت فى البوص أمام منزل الطاعن ، فى حين أن الطاعن قرر أنه كان يشرب الشاى فى منزل عبد الفتاح مع عبد الرحمن محمود رمضان وأشهد شيخ الخفراء على ذلك ، وفى حين أن الثابت فى محضر تحريات ضابط البوليس أنه علم بوجود البندقية من مصدر سرى لم يشأ الإفصاح عنه ، وأنه انتقل مع قوة من جنود البوليس والخفراء للبحث عنها فى أحطاب الذرة الموجودة أمام منزل الطاعن ، فعثر شيخ الخفراء على البندقية بحضوره مدفونة فى الأحطاب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة — لها أصل فى التحقيقات — من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، واستند فى ذلك إلى أقوال شهود الإنبات الذين خفوا إلى الحبنى عليه إثر سماعهم العيار النارى وإبلاظه لهم — وهو فى وعيه — أن الضارب له هو الطاعن ، ورؤية بعضهم له وهو يحاول الهرب ، ومن بينهم شيخ العزبة ، محمد حسن عفيفى — الذى شهد أن شيخ الخفراء أبلغه أن الحبنى عليه تكلم واتهم الطاعن بقتله ، وإلى تقرير الصفة التشرىحية ، وإلى المعاينة التى تمت فى الدعوى ، ثم أشار الحكم إلى ما جاء فى تحريات البوليس فى خصوص ضبط البندقية فى قوله

” وقرر رجال المباحث في تحرياتهم السرية أن المتهم الأول نفسه (الطاعن) كان قد تشاجر مع القنيل وأن المتهم رتب مقارفته للجريمة وهياً لنفسه أدلة للتخلص من إصداق التهمة به ، فاتفق مع شيخ الخفراء محمد الغرابوى ، وذهبا سويا إلى منزل عبد الفتاح سيد أحمد للادعاء بأنه كان يتناول الشاي في هذا المنزل لإثبات أنه كان بعيداً عند إطلاق النار حين أن هذا المنزل يبعد حوالى ٥٠ متراً من المسجد ، وأن المتهم الأول ارتكب الحادث وهرب إلى منزله ، وأن البندقية مخبأة في أحطاب بجوار منزله ... فقام ضابط البوليس مع قوة من المخبرين والخفراء وأخذوا في البحث ، وعثر شيخ الخفراء محمد الغرابوى بإشراف الضابط وأمامه على بندقية رامنجتون تحت الأحطاب “ — لما كان ذلك ، وكان المستفاد مما أورده الحكم أن المحكمة إنما اعتبرت أن شيخ الخفراء هو في الواقع الذى أرشد عن البندقية ، فهذا الاعتبار الذى استخلصته المحكمة استخلاصاً سائفاً في ظروف الحادث وملابساته ، وله أساس في الأوراق لا يمتارض مع تحريات البوليس في هذا الخصوص ، ومتى كان الأمر كذلك فلا يقبل من الطاعن ما أثاره من جدل موضوعى حول ذلك .

وحيث إن حاصل باقى وجوه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في التدليل والقصور والتخاذل في التسييب ، إذ استند الحكم في إدانة الطاعن إلى القول بأن أقوال الشهود تأيدت بالمعينة ، وأن باب المصلى التى كان بها المجنى عليه يواجه منزل الطاعن ، وأن ثلث المصلى مكشوف من جهة منزل الطاعن وأن الذى يقف على سور المنزل يستطيع أن يرى من بداخل المصلى ، ولم يبين الحكم وجه استدلاله بالمعينة ، ولم يقل إن أحداً رأى شخصاً يطل من المنزل على المصلى ، كما اعتمد الحكم في قضائه على واقعة ضبط البندقية في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٥ مدفونة في الأحطاب ، ولم يرد على البرقية التى أرسلها ذوو الطاعن لجهة الاختصاص في اليوم السابق من أن هناك يدا تعمل على التفتيق ودس البندقية ، كما اتخذ الحكم من تعرف الكلب البوليسى دليلاً ، في حين أن الثابت من الأوراق أن الكلب لم يتعرف عليه في المرة الأولى ، وهذا وقد وقع الحكم في تناقض بقضائه ببراءة المتهم الثانى ، في حين أن الأدلة بالنسبة إليهما متعادلة

ورواية المجنى عليه — إن صحت — تدينهما معا ، ويضيف الطاعن أنه استشهد بثلاثة شهود نفي ، ولكن الحكم تحدث عن شهادة اثنين منهم ، وأغفل الإشارة إلى شهادة الثالث ، بما يفيد أن المحكمة لم تلق بالألا إلى شهادته ولو كانت تنهت فربما كان لها في هذه الشهادات رأى آخر ، وأنه تمسك في دفاعه بالجلسة بأن ظروف الحادث تدل على أن المجنى عليه — بعد إصابته الشديدة — لم يكن في إمكانه التلفت إلى الخلف ، ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع ردا شافيا ، مع أنه قال ما قال في مقام الطعن على تقرير الطبيب الشرعى ، كما أنه تمسك بأن يد التافيق امتدت إلى أدلة الثبوت ، فغير الشهود أقوالهم أمام المحكمة بما يسىء إلى مركز الطاعن ، ولكن المحكمة أخذت بأقوالهم أمام النيابة دون أن تقول كلمة صريحة عنهم ، وكيف عوات على أقوالهم الأولى ، مع أنهم هم أصحاب الأقوال الأخيرة ، كما أففل الحكم الرد على ما أثاره الدفاع بشأن ما وقع على شيخ الخفراء من تعذيب لينير من شهادته ، ومن أن جميع المصلين الذين خفوا إلى محل الحادث وجدوا المجنى عليه فاقد النطق . هذا فضلا عن أن المحكمة قد ذكرت في حكمها مؤدى أقوال الشاهدين بيومى محمد عاشور واحمد محمد حسين المقرئ ، ولكنها لم تشرف الأدلة التى اعتمدت عليها فى الادانة إلى أقوالها ، وهذا منها غير مفهوم ، فلا يدري معه إن كانت صدقتهما أو كذبتهما ، ويكون الحكم قد وقع فى أخطاء تعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن القضاء فى المواد الجنائية يقوم على حرية القاضى فى تكوين عقيدته ، فإذا كان القاضى قد اطمأن إلى ثبوت الواقعة على متهم من دليل بعينه ، فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر ، والمجادلة فى هذا الأمر أمام محكمة النقض لا تقبل لتعلقه بواقعة الدعوى ، ولا يصح أن يقال عن محكمة الموضوع إنها تناقضت ما دام تقدير قوة الدليل من سلطتها وحدها ، وما دام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقا فى ناحية من أقواله ، وغير صادق فى ناحية أخرى . وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما يثيره فى طعنه ، أو أنه ادعى بوقوع تعذيب على شيخ الخفراء كان هو السبب فى تأدية شهادته على الوجه الذى أورده فى أقواله ،

حتى يتسنى لمحكمة الموضوع تحقيق ذلك لتقول كلمتها فيه ، فإن مجادلته في هذا الخصوص لا تكون مقبولة ، وما يقوله من أن الاستدلال بالمعينة وشاهدي الإثبات هو استدلال ناقص ، فهو أيضا محض جدل في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى لا تلتفت إليه محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد ردت على ما أشار إليه الطاعن في البرقية فقالت : ” أما البرقية التي أرسلت قبل ضبط البندقية ، فإن أهل المتهم كانوا لا يستطيعون تهريبها لأن شيخ الخفراء وهو يعلم أنها مخبأة في هذا المكان كان حريصا ألا يصير تهريبها خوفا على نفسه من أن يتهم بالتستر على الجاني بعد الشبهات التي وجهت إليه ” فإن الحكم إذ تحدث عن هذه البرقية وما يتصل بها من وقائع لا يكون قد شابه قصور . هذا ولما كانت محكمة الموضوع غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع ، وكان في تعويلها على شهادة شهود الإثبات واطراحها لأقوال شهود النفي ما يفيد أنها لم ترق في شهادة هؤلاء الآخرين ما يصح الركون إليه ، فإذا هي ضمنت حكمها ردا على أقوال بعض شهود النفي دون الباقيين ، فإن هذا من باب أولى لا يعد قصورا ولا يعيب الحكم ، لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لا يخرج في حقيقة معناه عن كونه جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضي محكمة الموضوع دون غيره ما دام أنه مبني على أسباب سائغة كما هو الحال في الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوما .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمد محمد حسنين ، واحد زكي كامل المستشارين .

(٣٥٠)

القضية رقم ٧٧٨ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) تقادم . انقطاعه . دعوى عمومية . إجراءات التحقيق والمحاكمة . قطاها لمدة التقادم
ولو لم يكن المتهم طرفا في تلك الإجراءات . م ١٧ أ . ج .

(ب) تقادم . انقطاعه . دعوى عمومية . جمع الاستدلالات . شرط قطاها لمدة سقوط
الدعوى العمومية .

١ — يترتب على جميع إجراءات التحقيق والمحاكمة بمقتضى المادة ١٧ من
قانون الإجراءات الجنائية انقطاع المدة بالنسبة إلى المتهم ولو لم يكن طرفا
في تلك الإجراءات وسواء علم أو لم يعلم بها .

٢ — إجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة إذ
هي لا تدخل في إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يترتب عليها
انقطاع المدة واشترط لذلك بخلاف إجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة
مختصة بالتحقيق الجنائي — أن لا تحصل في غيبة المتهم وعلى غير علم منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا — ارتكب تزويرا في أوراق عرقية
هي الشيكات المبنية بالمحضر بأن انتحل شخصية الأستاذ عزيز صدقي ووقع عليها
بإمضاءات مزورة نسبها لزورا إلى المحنى عليه ليتوصل إلى الاستيلاء على المبالغ
المبنية بالمحضر . وثانيا — استعمل الشيكات السالفة الذكر والتي قدمها لبنك

مصر وتمكن من ذلك من صرفها . وثالثا — استولى على المبالغ الميينة الوصف بالمحضر للاستاذ عزيز صدقي وكان ذلك بطريق الاحتيال باتخاذ صفة كاذبة بأن اتحل شخصية المجنى عليه ووقع على الشيكات بإمضاءات مزورة فتمكن من ذلك من الحصول على قيمتها . وطلبت عقابه بالمسادين ٢١٥ ، ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ٢٠٠٠ قرش (ألفى قرش) لوقف التنفيذ عن جميع التهم . فعارض المحكوم عليه غيابيا وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة . وفي أثناء نظر هذين الاستئنافين أمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع بقبول الدفع بانقضاء الدعوى بمضى المدة وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع المقدم من المطعون ضده المؤسس على أن الدعوى الجنائية قد سقطت بمضى المدة استنادا إلى أن إجراءات التحقيق والمحاكمة قد اتخذت كلها في ذمة المتهم وفي غير مواجهته إلى أن أخطرها بإعلان رسمي للإدارة في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ وبذلك لا تعتبر هذه الإجراءات قاطعة للمدة ويكون قد مضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ إلى أن أخطر المطعون ضده بالإعلان المذكور في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ — هذا الحكم إذ قضى بقبول الدفع وبراءة المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط لانقطاع مدة السقوط أن تتخذ إجراءات التحقيق والمحاكمة في حضور المتهم أو أن يخطر بها بوجه رسمي . وحيث إنه يبين من الأوراق أن الجرائم المسندة إلى المطعون ضده وقعت في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ وأن إجراءات المحاكمة قد اتخذت ضده وبدأت أولى

جلساتها في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٣ وأعلن المطعون ضده بتاريخ الجلسة بإعلان رسمي للإدارة في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ وحكم عليه غيابيا في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ وأعلن في الحكم الغيابي مخاطبا مع شخصه في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ فعارض فيه في نفس التاريخ وقضت المحكمة الابتدائية في ٤ من سبتمبر سنة ٥٥ بقبول معارضته شكلا وبتأييد الحكم المعارض فيه — لما كان ذلك وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أن "تنتقطع المدة بإجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة وكان لم يمض من يوم وقوع الحادث وبين تحريك الدعوى واستعجالها في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ولا بين هذا التاريخ وبين الحكم الغيابي الابتدائي الصادر ضد المطعون ضده المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية — كما لم تمض هذه المدة بين هذا الحكم والحكم الصادر في المعارضة المرفوعة منه — ولا بين الحكم الصادر في المعارضة وبين الحكم الاستثنائي القاضي ببراءته استنادا إلى القول بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية قبله بمضي المدة — فإن هذا الحكم الأخير يكون مخطئا في القانون ذلك بأن جميع إجراءات التحقيق والمحاكمة يترتب عليها بمقتضى المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية انقطاع المدة بالنسبة إلى المطعون ضده ولو لم يكن طرفا في تلك الإجراءات وسواء علم أو لم يعلم بها — لما كان ذلك وكان مقتضى القاعدة العامة أن إجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة إذ هي لا تدخل في إجراءات التحقيق أو المحاكمة — ولكن لما قد تحدثه هذه الإجراءات من أثر في تنبيه الأذهان إلى الجريمة رأى المشرع أن يترتب عليها انقطاع المدة ولكنه اشترط لذلك بخلاف إجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي — أن لا تحصل في غيبة المتهم وعلى غير علم منه فنص في غير المادة ١٧ سالفه الذكر على أن "تنتقطع المدة كذلك بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطرها بوجه رسمي" — لما كان ما تقدم

وكانت إجراءات التحقيق التي اتخذت ضد الطاعن صادرة من سلطة مختصة بالتحقيق وهي النيابة العامة ، وكانت إجراءات المحاكمة والأحكام الصادرة في الدعوى قد استكملت عناصر صحتها مما يترتب عليه انقطاع المدة المسقطة للدعوى العمومية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون — معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٥١)

القضية رقم ٩١٧ سنة ٢٦ القضائية :

نقض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . استئناف . الطعن بطريق النقض مباشرة في الحكم الجزئي القاضي بتسليم المتهم إلى والده أو ولي أمره . غير جائز .

من المقرر أنه حيث ينسد طريق الاستئناف وهو طريق عادي من طرق الطعن ينسد من باب أولى الطعن بطريق النقض ومن ثم فإن الطعن على الحكم الجزئي القاضي بتسليم المتهم إلى والده أو ولي أمره بطريق النقض مباشرة لا يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هناك مرض ... الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة وكان ذلك بغير قوة أو تهديد . وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٩ من قانون العقوبات . ومحكمة السويس الجزئية قضت بحضور باعتملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ٦٥ وما بعدها من قانون العقوبات بتسليم المتهم إلى والده أو ولي أمره يرعى حسن سيره وسلوكه مستقبلا بلا مصاريف جنائية . فطعن والد المتهم بصفته وليا طبيعيا على ابنه الفاصر في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بتسليمه إلى والده أو ولي أمره يرعى حسن سيره وسلوكه مستقبلا قد أخطأ فقد دفع

بأن الاءتراف المنسوب له فى التحقيقات قد أخذ بطريق الإكراه ولكن الحكم حول عليه دون أن ىرد على هذا الدفاع مما يجعله فوق قصوره مخلا بمحق الطاعن فى الدفاع .

وحيث إن قانون الاجراءات الجنائية إذ نص فى المادة ٣٥٤ منه على "أن لا يقبل من المتهم الصغير استئناف الحكم الصادر عليه بالتوبيخ أو بتسليمه لوالديه أو لمن له الولاية عليه" وأجاز فى المادة ٣٥٦ منه استئناف أى حكم آخر يصدر على الصغير بخلاف ما تقدم إنما استهدف من ذلك رعاية مصلحة المتهم الحدث بالوقوف بالدعوى عند مرحلة أولى لا تتمداها انتفاهتها إذ من الطبيعى أن تسليم الصغير لوالديه أو لمن له الولاية عليه لا يضار به ذلك الصغير كما لا جدوى من الطعن على حكم صادر بالتوبيخ بعد أن وجه بالفعل إلى الحدث . ولما كان من المقرر أنه حيث ينسد طريق الاستئناف وهو طريق عادى من طرق الطعن ينسد من باب أولى الطعن بطريق النقض فإن الطعن على الحكم الجزئى المطعون فيه والقاضى بتسليم الطاعن إلى والده أو ولى أمره بطريق النقض مباشرة لا يكون جائزا .

جاسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٣٥٢)

القضية رقم ١٠٢٤ سنة ٢٦ القضائية :

إخفاء أشياء مسروقة . متى تتم جريمة الإخفاء ؟

يستوى لتوفر جريمة الإخفاء أن تكون الأشياء المخفاة متحصلة من جريمة سرقة أو من جريمة عثور على أشياء فائدة بذية تملكها ما دامت قد توافرت لدى العاثر على الشيء الضائع نية امتلاكه سواء أكانت هذه النية مقارنة للعثور على الشيء أو لاحقة عليه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاما من : ١ - محمد حسن السيد الشهير بمكمل .
و ٢ - سليمان منصور صالح . و ٣ - أحمد محمد عطا الله . و ٤ - إبراهيم محمد حسن الشهير بمشمش . و ٥ - محمد إمام عبد الله . و ٦ - لييب فهمي سلامة
و ٧ - فاطمة محمد زياده . و ٨ - متولى موسى هايد . أولا - المتهمون الأربعة الأول سرقوا صندوق الشاي الموضعين بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكين لشركة ليتون للشاي حال كون اثنين منهم يحملان سلاحا وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على محمد عبده محمد والعزب محمود عرفات بأن صوبا إليهما سلاحين نارين كانا يحملانهما وهدداهما بإطلاق النار عليهما واعتديا عليهما بالصفع فشلا بذلك مقاومتها وتمكن جميعهم بذلك من الحصول على الشاي المسروق . وثانيا - المتهمين الخامس والسادس اشتركا مع المتهمين الأول في الجريمة سالفة الذكر

بطريق الاتفاق والمساعدة بأن تواجدا معهم في مكان الحادث واشتركا في عملية السطو ووقعت الجريمة المذكورة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة. وثالثا — المتهمين الخمسة الأول أخفوا الصوف الشعر المسروق المبين بالمحضر وصفا وقيمة والمملوك للشركة المصرية للغزل والنسيج مع علمهم بذلك . ورابعا — المتهمين الأول والثاني أخفيا السيارة الستروين المسروقة والمبينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لتان روين كريم مع علمهما بذلك . وخامسا — المتهمين السابعة والثامن أخفيا الشاي المسروق المبين وصفا وقيمة بالمحضر والمتحصل من الجناية سالفة الذكر مع علمهما بظروف السرقة . وطلبت من غرفة الانهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم الستة الأول بالمادة ١/٣١٥-٢-٣ و ١/٤٤ مكرر و ٤/٣١٧ من قانون العقوبات و ٣/١ من دكريتو الأشياء الفاقدة الصادر في ١٨ من مايو سنة ١٨٩٨ والسابعة والثامن من المتهمين بالمواد ٢/٤٤ مكرر و ١/٣١٥-٢-٣ من القانون المذكور فقررت بذلك . وعكة جنایات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣١٥-٢-٣ من قانون العقوبات للأربعة الأول والمواد ١/٣١٥-٢-٣ و ٣/٤٠ و ٣-٢-١ من القانون المذكور للخامس والسادس والمادة ١/٤٤ مكرر من نفس القانون للخمسة الأول وبنفس هذه المادة للأول والثاني والسابعة والثامن مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للخامس والسادس بالنسبة لواقعة الإشتراك في سرقة الشاي وبنفس المادة المذكورة للسابعة والثامن مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من القانون المذكور لها أيضا أولا — بمعاقة كل من محمد حسن السيد الشهير بمكحل وسليمان منصور صالح وأحمد محمد عطا الله وإبراهيم محمد حسن الشهير بمشمش بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين عن التهمة الأولى وبالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمة الثانية — وثانيا : بمعاقة كل من محمد امام عبد الله ولييب فهمي سلامه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمة الأولى وبالحبس محمد امام عبد الله لمدة سنة شهور مع الشغل عن التهمة الثانية — وثالثا : بمعاقة كل من فاطمة محمد زياده ومتولى موسى عابد بالحبس مع الشغل لمدة سنة شهور وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة عليهما لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم — ورابعا : ببراءة

ليجب فهمى سلامه من التهمة الثانية المسندة إليه فطعن الطاعنان الأول والثانى فى هذا الحكم كما طعن فيه أيضا الوكيلان عن الطاعنين الثالث والرابع والخامس بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعنين الأولين وإن قررا بالطعن فى الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا فىكون طعنهما غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثالث والرابع والخامس قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث أن حاصل ما ينمى الطاعنان الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه أنه شابه فساد فى الاستدلال وخطأ فى الإسناد إذ نسب إلى الشاهد مدبولى أحمد سالم صاحب المقهى أنه قال إن الطاعنين حضرا إلى مقهاه واجتمعا بالمتهمين الأول والثانى وأخذوا يتهامون ثم غادر الجميع المقهى فى عجلة على أثر مرور سيارة النقل التى كانت تحمل الشاى المسروق واستقلوا السيارة الستروين للحاق بها فى حين أن الشاهد مدبولى لم يذكر شيئا من ذلك بل قال إنه لدى دخول الطاعنين إلى المقهى حيا المتهمين الأولين وتجاوزوا معا أطراف الحديث ثم خرجوا متفرقين وبذلك يكون ما قاله الحكم عن شهادة الشاهد وأسس قضاءه عليه مخالفا لما هو ثابت فى الأوراق مما يعيبه ويستوجب نقضه — هذا فضلا عن قصور الحكم فى التدليل على علم الطاعنين بأن الصوف المضبوط لدهما متحصل من جريمة سرقة مع أنهما اشترياه بحسن نية من المتهمين الأولين ولم يثبت حصول سرقة الصوف بل عثر عليه فاقدًا ولا تتم جريمة الإخفاء قانونًا إلا فى حالة السرقة دون العثور على الأشياء الفارقة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للوجه الأول من الطعن أن أقوال الشاهد مدبولى أحمد سالم فى تحقيق النيابة تتفق وما أورده الحكم عنها وتؤدى إلى النتيجة التى استخلصها منها — لما كان ذلك وكان الحكم قد دال على علم الطاعنين بالسرقة فقال "وإما

في خصوص واقعة إخفاء الصوف فقد أقرأ بشرائهما له وهما كما يقرران يعلمان أنه صوف انجليزى وأن المتهمين الأول والثاني ليسا من التجار يضاف إلى ذلك انهما كانا يساومان في شرائه تحت جنح الظلام وفي خفية عن الانظار واشترياه بنصف قيمته الحقيقية بمبلغ ١٩٠٥ ج في حين أن قيمته طبقا لتقرير مندوب الشركة صاحبة الصوف تبلغ ٤٠ جنيهًا كل ذلك يقطع بأنهما كانا يعلمان أن الصوف كان مسروقاً وهي أسباب سائغة تؤدي عقلاً إلى توافر ركن العلم بالسرقة لدى الطاعنين — وكان يستوى أن تكون الأشياء المخفاة متحصلة من جريمة سرقة أو من جريمة عثور على أشياء فاقدة بنية تملكها مادامت قد توافرت لدى العاثر على الشيء الضائع نية امتلاكه سواء أ كانت هذه النية مقارنة للعثور على الشيء أو لاحقة عليه — لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الخامس هو أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الاستدلال إذ ذكر أن المتهمين الستة اجتمعوا بمقهى مدبولى أحمد سلامة بالقصاصين قبل الخامسة صباحاً من يوم الحادث وكان حضور الأولين بالسيارة الستروين ثم تبعهما الآخرون بسيارة الطاعن الخامس التى تحمل رقم ٦٧٩ أجرة شرقية وأنهم جميعاً فادروا المقهى عندما رأوا سيارة النقل التى كانت محملة بالشاى المسروق وركبوا السيارة الستروين قاصدين اللاق بها ثم سرقوا صندوقين منها ووضعوهما فى السيارة الستروين ونقلوهما بعد ذلك إلى سيارة الطاعن فى حين أن الثابت من الأوراق أن المتهمين تركوا سيارة الطاعن عند المقهى ولم يبين الحكم كيف وصلت بعد ذلك إلى مكان الحادث ومن الذى فادها إليه ؟ كذلك قال الحكم أن المتهمين من الثالث إلى السادس امتقلوا سيارة الطاعن عقب نقل الشاى إليها وسلكت طريقاً آخر غير الطريق العمومى حيث أوصلوا الشاى إلى منزل المتهم الثانى سليمان منصور صالح ثم اختفت بهم . وهذا الذى قاله الحكم لا سند له فى الأوراق ولم يرد فى التحقيق — وقد دفع الطاعن بأن سيارته فى وقت وقوع الحادث كانت لا تزال فى الطريق بين العباسية والزقة زيق حيث ثبت مرورها بنقطة العباسية فى الساعة الرابعة صباحاً وبنقطة

مرور التل الكبير التي قليا في الساعة الرابعة والعشر صباحا فلا يمكن أن تصل إلى محل الحادث إلا بعد هذا الوقت وليس في الساعة الرابعة إلا الثلث ص كما قال الحكم ولم يرد الحكم على هذا الدفاع . كما أن ما ساقه الحكم للتدليل على علم الطاعن بالسرقة لا يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه لأن الطاعن لم يكن غير ناقل للصوف لحساب المتهمين الثالث والرابع شأنه في ذلك شأن المتهم السادس الذي قضت المحكمة ببراءته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بيانا كافيا وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى مارتب عليها — لما كان ذلك وكان الحكم قد استدل على وجود سيارة الطاعن في محل الحادث ونقل الشاى المسروق إليها من شهادة الشاهدين السيد متولى سالم وفاروق على عثمان التي اطمأن إليها كما استدل على نقل الشاى بعد سرقة إلى منزل المتهم الثانى سليمان منصور صالح من ضبطه مع زوجته بمعرفة رجال القوة — وكان الحكم قد حدد وقت وقوع الحادث بأنه قبل الساعة الخامسة من صباح يوم ١٨/١٢/١٩٥٣ بما لا ينفى مرور السيارة الأجرة بنقطة مرور العباسية والتل الكبير قبل هذا الوقت وكانت المحكمة قد دلت على علم الطاعن بالسرقة في قولها "إن الصوف ضبط بسيارة المتهم الخامس "الطاعن" وعلمه بأنه مسروق ظاهر من طريقة بيعة خفية بحضوره ثم إبقائه في حوزته" ويشير الحكم بذلك إلى ما أورده عند التحدث عن توافر هذا الركن بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع مما ينصرف إلى الطاعن الخامس أيضا — لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعن الخامس لا يعدو أن يكون مجادلة منه في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

جاسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٣٥٣)

القضية رقم ١١٣٦ سنة ٢٦ القضائية :

تزوير أوراق رسمية . ورقة الفيش التي يتدب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات عليها .
هي ورقة رسمية .

اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح
فحسب ، بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، ومن
ظروف إنشائه ، أو بالنظر إلى طبيعة البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف
لإثباتها . ومن ثم فإن ورقة الفيش التي يتدب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات
عليها هي ورقة رسمية .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — اشترك مع مجهولين بطريق الاتفاق
والمساعدة في ارتكاب تزوير في محررين رسميين هما ورقنا الفيش رقم ٣٢٧٨٨
سنة ١٩٥١ وشهادة تحقيق الشخصية رقم ١٢١٣٦ سنة ١٩٥٢ المينة بالمحضر
بأن اتفق معهما على اتحال شخصيته والتوقيع ببصمة أصابعهما على المحررين
سالفى الذكر ونسب هذه البصمات إليه فقاما بذلك وتمت الجريمة بناء على هذا
الاتفاق وتلك المساعدة . وثانيا — استعمل المحررين المزورين سالفى الذكر
مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما لمركز بوليس ملوى ليتوصل إلى استخراج ترخيص
بحمل السلاح . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته
بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢٢٥ من قانون العقوبات

فقررت بذلك ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠-٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢٢٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور بمعاينة أحمد راتب سعيد بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة لما نسب إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

الحكمة

... وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور ، ذلك بأن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن ورقة الفيش لا تعد من الأوراق الرسمية لعدم اختصاص محررها فردت المحكمة بأن العسكري الذي حررها شهد بأنه مختص بأخذ البصمات وأن العمل جرى على ندب أحد عساكر البوليس للقيام بهذه العملية ، وهو رد لا يقره القانون لأن مصدر الاختصاص في تحرير الأوراق الرسمية هو القانون أو اللوائح دون ما يشهد به الموظف نفسه ، كذلك تمسك الطاعن بأن الواقعة المنسوبة إليه غير صحيحة وأن التغيير الحادث في ورقة الفيش وشهادة تحقيق الشخصية إنما كان نتيجة للخط وعدم الدقة في نقل البصمات ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع ردا مقنعا ويقول الطاعن أخيرا بأن الحكم أغفل بيان ركن القصد الجنائي في جناية التزوير والأدلة التي تثبت توافره كما لم يبين وقائع الاشتراك التي انبنى عليها وقوع التزوير ولا علم المتهم بالتزوير وهو ركن في جريمة الاستعمال التي دانتها المحكمة بها وأغفل أثر تنازل الطاعن عن طلب الترخيص على الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما نتوافر فيه العناصر القانونية لجنايتي تزوير الأوراق الرسمية واستعمالها مع العلم بتزويرها وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ولما كان الحكم قد أثبت أن التقرير الفني لمصلحة تحقيق الشخصية وقد تضمن أن البصمات المسأخوذة بتاريخ ١٩٥٥/٥/٩ تنطبق تمام الانطباق على البصمات المسأخوذة على ورقة الفيش الخاصة بالمتهم بتاريخ ١٩٥٥/٦/٩ وأن البصمات الأخيرة تختلف إختلافا كليا عن البصمات المنسوبة لمتهم على الشهادتين المحررتين

في ١٩٥١/٣/٢١ ، ١٩٥٢/١٢/١٥ (وهما الشهادتان المزورتان) وهذه البصمات
لثلاثة أشخاص مختلفين ، الأمر الذي يقطع بأن المتهم مع آخرين مجهولين قد
اشتركوا مع موظفين حسنى النية هما حامل البصمة بمركز ملوى في تزوير ورقتي
الفيش رقم ٣٢٧٨٨ سنة ١٩٥١ و ١٢٠١٣٦ سنة ١٩٥٢ والمحرتين بتاريخ
١٩٥١/٣/٢١ ، ١٩٥٢/١٢/١٥ على التوالي بأن اتفق المتهم مع المجهولين على أن
يتقدما لعامل البصمة متحايين اسمه ويجهما على أوراق الفيش بدلا منه فيتمكن
بذلك من استخراج تذكرتين خاليتين من السوابق - إذ أن ظهور سوابق مانع
من التصريح له بحمل سلاح ، ثم استعمل المحررين المزورين بأن قدمهما لمركز
ملوى ليتوصل بذلك إلى استخراج الترخيص المطلوب - كما قالت المحكمة أيضا
بأن مصلحة المتهم (الطاعن) ظاهرة في هذا التزوير الذي كان بهدف من وراءه
إلى استخراج تذكرتين خاليتين من السوابق . ولما كان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم
يكفى لتبرير ما رآته المحكمة من حصول اشتراك الطاعن مع شخصين مجهولين
اتفق معهما على تزوير ورقتي الفيش وعلمه بجريمة التزوير التي قصد الاشتراك
معهما فيها . وفضلا عن ذلك فإنه لا مصلحة للطاعن فيما ينهض على الحكم في
خصوص جريمة الاستعمال لأن المحكمة حين دانت طبعته في حق المادة ٢/٣٢
من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة واحدة هي المنصوص عليها بالحماية
التزوير - لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بشأن رسمية
الأوراق المزورة ردا صحيحا في القانون ، ذلك لأن اختصاص الموظف بتحرير
الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستمد كذلك من
أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، ومن ظروف إنشائه ، أو النظر إلى طبيعة
البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها - لما كان ذلك وكان
الحكم قد رد أيضا على ما أبداه الطاعن بصدد الخطأ عند أخذ البصمات
بقوله " إن العسكري حسن محمد حسن قرر أنه تمرن على أخذ البصمات بمركز
ديروط مدة سبعة أو ثمانية شهور ، كما أنه لا وجه لحدوث اللبس أو الخطأ
إذ أن كل طالب يتقدم لعامل البصمة حاملا ورقة الفيش الخاصة به فيأخذ
بصماته عليها ويسلمها له بالتالي ، الأمر الذي يقطع بأن عملية أخذ البصمات

تؤخذ لكل طالب على حدة على نفس ورقة الفيش التي يحملها بيده ، ومن ثم فلا وجه للقول بحدوث خلط بين أوراق الطلاب ، فضلا عن أن وجود بصمات لشخص آخر غير المتهم على ورقة الفيش الخاصة به في سكتين متتاليتين ما يقطع بأن وجودهما لم يكن وليد الخطأ وإنما هو عمل متعمد ومقصود به تقديم شخص لا سوابق له بدل المتهم “وهو رد مقنع يكفى لتفنيد دفاع المتهم ولا قصور فيه .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، و محمد محمد حسين وفهم ينى الجندى المستأين .

(٣٥٤)

القضية رقم ١١٤٧ سنة ٢٦ القضائية :

نيابة عامة . اختصاص وكيل النيابة الكلية . تفتيش . اختصاص وكيل النيابة الكلية
بإصدار إذن التفتيش فى أى جهة تقع فى دائرة المحكمة الكلية التابع لها . علة ذلك . .

صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه فى أى
جهة تقع فى دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذى أصدر الإذن باعتباره
مختصا بالتحقيق فى الحوادث التى تقع فى هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض
رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى استقر عليه
العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه إلا بنهى صريح .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعنين : بأنهما - المتهم الأول أحرز جواهر
مخدرة « أفبونا وحشيشا » فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهم الثانى
أحرز جواهر مخدرة « أفبونا » فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى
غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١٢٥ و ٢٣٣ و ٣٥٥
من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١٢٥١ من الجدول رقم ١
الملحق به فصدر قرار الغرفة بذلك . وبعد أن نظرت محكمة جنايات الاسكندرية
هذه الدعوى قضت حضوريا - عملا بمواد الاتهام بمعاينة سالم حسن سالم
وأحمد حجاج أحمد بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه
وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق
النفى ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فقرر الطاعنان الطعن فيه وهما بالسجن في ١٧ منه وحصل من قلم الكتاب المختص في ٢٦ منه على شهادة مستوفاة من حيث الشكل القانوني تفيد عدم وجود الحكم بالقلم المذكور حتى هذا التاريخ — ولما أطلنا بإيداع الحكم في ٨ من يناير سنة ١٩٥٦ قدم محاميها تقريراً بأسباب الطعن في ١٤ منه إلى مأمور سجن الحدره لعرضه على الطاعنين في السجن الموجودين به للتوقيع عليه — ثم رد التقرير لايداعه بقلم الكتاب قبل يوم ١٧ من يناير سنة ١٩٥٦ إلا أنه تبين أن إدارة السجن ردت التقرير أثر التوقيع عليه من الطاعنين بعد الموعد المذكور فأودع بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٦ — لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن التأخير في إيداع تقرير أسباب الطعن قلم الكتاب لا يعيب الطعن من جهة الشكل ما دام التأخير لم يكن لسبب من جانب الطاعن — فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في النسب إذ استند الدفاع ضمن ما استند إليه إلى أن الدليل المستفاد من ضبط الميزان بجيب الطاعن الأول دليل ملفق لأن الميزان وجد ملوئاً بالأفيون من غير أن يوجد أى أثر له بجيبه الذى ضبط فيه بالإضافة إلى أنه لم يضبط معه منتجات لاستعمالها في الوزن وهو ما لم ترد المحكمة عليه مع أن الدفاع عنه قد أثاره في مراقبته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعنين بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها ومن ذلك الدليل المستفاد من تقرير المعمل الكيماوي، مردوداً إلى أصله في الأوراق إذ قالت ” وثبت من التعاليل أن ما ضبط بمطف المتهم الأول (الطاعن الأول) من حشيش

يزن ٦٠ جراما وأن ما ضبط بلباسه من الأفيون وزن ٢١,٣٥ جراما وأن الميزان المضبوط معه ملوث بالأفيون وكذا جيب سرواله وأن جيب معطفه الخارجى الأيسر وجدت به فتات من قطع الحشيش " لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعنين وذلك فى قوله " وبما أن المحكمة لا ترى محلا لما ذهب إليه الدفاع من أن واقعة ضبط الميزان مع المتهم الأول ملفقة بمقولة إن له دكانا مجاورا كان يستطيع وضع الميزان به ولا ترى المحكمة محلا لهذا القول إذ أن اختيار مكان ضبط الميزان أمر متروك لاختيار وتقدير المتهم بحسب ظروف الحال ولا حتمال أنه يحتاج إليه فى وزن ما يبيعه من مخدر فى الشرب أو غيره " . لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظن أن إليه وتطرح ما عداه وهى غير ملزمة بتعقب دفاع الطاعنين والرد على الأوجه الموضوعية التى يبدونها مادام الرد عليها مستفادا من القضاء بالإدانة للأدلة التى أوردتها فى حكمها فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه الإخلال بحق الدفاع إذ أرسل الأستاذ فاروق أبو ستيت المحامى الموكل عن الطاعنين يطلب تأجيل نظر الدعوى لمرضه وأرفق بطلبه شهادة طبية تثبت أنه مريض ولكن المحكمة رفضت طلب التأجيل ونظرت الدعوى من غير أن تأخذ رأى الطاعنين فى التأجيل ولا يغير من ذلك وجود محام موكل آخر لأنه كان موكلا عن الطاعن الأول فقط ولأن الأستاذ فاروق أبو ستيت كان أقدر على الدفاع عن الطاعنين دفعا حقيقيا وحق المتهم فى ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضى فى التأجيل .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الأستاذ اسماعيل نجم المحامى حضر مع المتهم الأول موكلا عنه . كما حضر الأستاذ عبد اللطيف الحسينى عن الأستاذ فاروق أبو ستيت المحامى الموكل عن المتهم الثانى . وحضر معه أيضا الأستاذ جابر على منسى محاميا متدبا وقال إن الأستاذ فاروق أبو ستيت مريض اليوم وقدم طلبا بذلك وبدأ بعد ذلك نظر الدعوى فى وجود المحامين الحاضرين

وطلب الأستاذ جابر منسى سماع شهود النفي الذين طلب الأستاذ فاروق أبوسنت سماعهم ثم أبدى دفاعه عن الطاعن الثانى ولم يرد بمحضر الجلسة ما يفيد أن هذا المتهم (الطاعن الثانى) اعترض على حضور المحامى المنتدب أو طلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل — لما كان ذلك وكان قبول العذر فى طلب تأجيل نظر الدعوى أو عدم قبوله أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع وكان من المقرر أن المحامى الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر أبدى سبب نفيه وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر فلم تستجب له المحكمة ومضت فى نظر الدعوى وسمعت مرافعة محام آخر منتدب فإن ذلك منها لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل — لما كان ما تقدم وكان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمرا موكولا إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش الذى أسسه الطاعنان على أن وكيل النيابة الكلية الذى أصدر الإذن بالتفتيش لم يكن مختصا بإصداره وأن المختص بإصداره هو وكيل نيابة اللبان الجزئية لوقوع الحادث فى دائرة قسم اللبان ولأنه يجب فيما يتعلق بإجراءات التحقيق أن لا يعمل العضو خارج الدائرة التى بها مقر عمله وإلا اعتبر متجاوزا حدود اختصاصه .

وحيث إن صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه فى أى جهة تقع فى دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذى أصدر الإذن باعتباره مختصا بالتحقيق فى الحوادث التى تقع فى هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح كل النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهى صريح — لما كان

ذلك وكاف الدفاع عن الطاعنين قد أعلن في جلسة المحاكمة عن رغبته في عدم التمسك ببطلان التفتيش للأسباب الأخرى والتي هي مبنى الوجهين الثالث والرابع من الطعن وهي عدم التزام السرية وقت إجرائه وحصوله من ضابط لم يندب للتفتيش فلا تقبل منه إثارة هذه الأسباب لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٣٥٥)

القضية رقم ١١٤٩ سنة ٢٦ القضائية :

(١) حكم "تسيب كاف" . تفتيش . الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراء التفتيش
لا يستلزم ردا خاصا .

(ب) مواد مخدرة . جريمة جلب المخدر . استحضار المخدر من الخارج ودخوله الميناء
الإقليمية بإرادة المتهمين وترتيبهم . اتفاق أحد رجال البوليس مع المتهمين على نقل
المخدر من المركب إلى خارج الميناء . لا أثر له في قيام الجريمة .

١ — الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراء التفتيش هو من الدفع
الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من
الحكم بالإدانة للأدلة التي أوردتها .

٢ — متى وقعت جريمة جلب المخدر بإرادة الطاعنين وبالترتيب الذي
وضعه له و تمت فعلا باستحضار المخدرات من الخارج ودخولها الميناء الإقليمية
فإن ما اتخذته رجال البوليس وخفر السواحل من الإجراءات لضبط المتهمين —
باتفاق أحدهم مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء — لم يكن
يقصد به التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وإيس من شأنه أن يؤثر
في قيام الجريمة ذاتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم جلبوا وأحرزوا جواهر مخدرة "أفيونا"
في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة
الجنایات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ وج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم

بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند "أ" من الجدول "أ". فصدر قرار الغرفة بذلك ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضور يا عملا بالمواد ٢٠١ و ٢٢٣/أوج و ٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند "أ" من الجدول بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريم كل منهم خمسة آلاف جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراءات باطلة وشاب أسبابه القصور ، ذلك بأنهم دفعوا أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض والتفتيش لأربعة أسباب (الأول) لصدور الإذن بالتفتيش بناء على تحريات غير جدية (الثانى) لصدوره ممن لا يملكه وهو وكيل النيابة الكلية بغير تفويض من رئيس النيابة (الثالث) لوقوع التفتيش قبل صدور الإذن من النيابة (الرابع) لانتفاء صفة الضبطية القضائية عن قام به من رجال السواحل خارج المنطقة الجمركية فرد الحكم المطعون فيه على الدفعين الأولين بما لا يصلح ردا لهما وأغفل الرد على الدفعين الآخرين — هذا إلى أن الطاعنين دفعوا بأن الجريمة طبقا للتصوير الذى قال به رجال البوليس وأخذ به الحكم هى من صنع رجال البوليس وتمت بفعلهم وأهم لو لم يتدخلوا فيها بالإيعاز إلى البحوى مصطفى السمران باستلام المخدرات وترصيلها للطاعنين فى منازلهم ، لما امتطاع الطاعنون جلبها إلى الأراضى المصرية ولبق المخدر فى المركب وكان من الجائز أن تعود به من حيث أتت ولا تتم جريمة الجلب بدخول المراكب إلى المياه الإقليمية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعته الدعوى فى قوله " إن المتهم الثالث أحمد عبد الرحيم (الطاعن الثالث) يرأس عصابة من زوج ابنته المتهم الأول سعد زغلول العقداوى (الطاعن الأول) وأخيه المتهم الثانى مصطفى ابراهيم العقداوى (الطاعن الثانى) وآخرين مهمتها جلب المخدرات من الأقطار الاجنبية بالاستعانة مع بعض بحارة المراكب التركية كالاسكندرونه وغيرها ...

ورأت العصابة لتسهيل عملها أن لا بد من الاتصال بأحد البحارة من رجال
خفر السواحل الذين يعملون في الحراسة والمراقبة ويكون له من القوة
والسلطان ما يسمح بالتهريب دون الوقوع في أيدي السلطات فوق اختيارهم
على الرئيس البحري مصطفى محمد السعران وهو رجل مشهود له من رؤسائه
بأنه صاحب سلطان في البحر وأنه رئيس النوتية منذ خمس وعشرين سنة
وله إمكانيات بحكم مركزه من إشرافه على الدوريات وترتيبها في الحراسة وغيرها
تمكّنه من أي شيء والخروج به من الميناء دون صعوبة فإن ضمنوه لجانبهم ،
تمكنوا من التهريب في أمان وفي هذا السبيل اتصل به المتهم الأول سعد زغلول
في أوائل شهر فبراير سنة ١٩٥٥ وعرفه أنه يريد أن يقابله وأن يتعرف عليه لأنه
رجل ذو شخصية واتفقا على المقابلة يوم الجمعة ٤ من فبراير قبل الصلاة في محل
البقالة المملوك لسعد وأراد السعران أن يعرف ماذا ينتوي المذكور فذهب إليه
في الموعد المتفق عليه وبعد الحديث أخبره أنه يريد أن يقاسمه (لقمة) تأتي من
البحر فهم أنها مخدرات وأنها ستصل إلى الاسكندرية على الباخرة اسكندرونة
وطالب إليه أن يقابل أخاه ورئيسهم كذلك فأظهر السعران موافقته وقد اعترم
في نفسه أمرا آخر هو إخبار رؤسائه بالموضوع ليوجهوه فيما يريدون وذهب صباح
السبت ٥ من فبراير إلى رئيسه الصباغ محمد إبراهيم العطار قائد قسم السواحل وأبلغه
بالأمر واتصل هذا بدوره برئيسه القائم مقام هوض على حسن مدير إدارة السواحل
الغربية الذي أمر بإحضار السعران حيث حدثه بالموضوع كله فكلّفه كذلك
بمقابلة البكاشي محمد العزيز جلال مساعد مدير إدارة المخبرات الشرعية وأمره
رؤسائه بالتمشي مع المذكورين وإنهاء الاتفاق على أن يخطرهم أولا بأول بما يحدث
ليتمكنوا من ترتيب إجراءات ضبط المتهمين ثم ذهب السعران بدوره في مساء
السبت إلى مسجد المغاوري وبعد صلاة المغرب قابله المتهمون الثلاثة واتفقوا
صويا على أن يساعدوا في تهريب كمية من الحشيش مقابل ثمانية جنيهاً للكيلو
الواحد على شرط أن يقوم هو بإحضار المخدرات من الباخرة ويسلمها لهم بنفسه
في المكان الذي يحدّدونه واستمرت الاتصالات بينهم إلى أن كان غروب يوم
٢٦ من مارس سنة ١٩٥٥ إذ قابله المتهمان الثاني والثالث وأخبراه بأن المركب

الاسكندرونه ستصل الميناء في هذه الليلة واتفقوا على أن يسلموه الإشارة المتفق عليها أو كلمة السر في الساعة ١١ مساء هذا اليوم نفسه يعلمها البحار التركي الذي سيحضر البضاعة ولما رأى أن الموعد المرتقب قد قرب ذهب فوراً لمقابلة البكاشى عبد العزيز جلال بمنزله في اسبورتنج وحدثه بما تم الاتفاق عليه فأمره بأن يفعل ما يريدون منه وأخبره بأنهم أى رجال خفر السواحل والمخبرات سيكونون في الميناء في هذا الوقت وعليه أن يتصل بهم بعد تسليمه الإشارة ثم بعد إحضار البضاعة ، وذهب هو إلى مواعده مع المتهمين المهربين حيث أخبروه بأن الإشارة هي عبارة عن حافظة من الجلد قديمة مكتوب عليها كلمة good بالإنجليزية وأن عليه أن يذهب إلى مؤخر المركب بمدرسوها في الميناء بالرصيف رقم ١٤ وسيدلى له البحار التركي بحبل من أول فتحة في المركب بين الساعة الأولى والثانية صباحاً وأنه عند وصوله إلى هذه الفتحة ورؤيته العلامة أى الحبل عليه أن يربط الحافظة فيها ثم يجذب الحبل المدلى مرتين وإذا ذلك سينزل له المهرب التركي كمية من المخدرات فيسلمها ثم يأخذها ويحضر إليهم بعد مروره من باب الجمر حيث يسلمها لهم في المنزل رقم ٣ بحارة الكيال وأفهموه كيف يفتح باب المنزل من شراعة نزاجية ستكون مفتوحة بمد يده فيها ثم يجذب الترابس ويدخل ويصعد إلى الدور الثانى بعد الأرض حيث يكونون في انتظاره فيسلمون منه البضاعة . وعاد السمران بعد ذلك إلى رؤسائه فوجدهم جميعاً في انتظاره وكان معهم البكاشى فؤاد عبد الشافي وآخرون من رجال مكتب المخدرات وعرض عليهم ما تم وأراهم الحافظة الجلدية وأشروا عليها ثم استقل مركباً بصحبة النوتى على أحمد رشوان والنوتى الممتاز أحمد جابر من فلاك قسم السواحل ووصل إلى حيث المركب الاسكندرونه التركية وهناك رأى من الفتحة الأولى من مؤخرها الحبل المدلى فربط فيه الحافظة وجذبه للأسفل وإذا ذلك شعر بالحبل يسحب ويرتفع إلى داخل المركب وبعد حوالى ثلاث دقائق رأى جوالاً يدلى بهذا الحبل من نفس الفتحة فسحبه ووضع في فلوكنه وتمكن أحمد جابر من رؤية الرجل التركي البحار الذى أنزل الجوال ثم عادوا جميعاً إلى الضابط بالقسم في الميناء وأروهم ما أحضروه ففكوا الجوال ووجدوا بداخله اثني عشر

قرصا من الأفيون على هيئة كرات كالبرتقال مغلفة بجرائد تركية وأخرجوا الأقراص وحمل كل منهم أربعة منها وربطوها على بطونهم ولبسوا ملابسهم فوقها حملة البجارة حتى يشعر المتهمون بالاطمئنان عند رؤيتهم ولا يعرفوا أنهم خرجوا دون أن يشعر بهم أحد - وخرج هو وزميلاه رشوان وجابر من باب الجمرك يتبعهم رجال الضبط من قوة خفر السواحل ... ومن قوة مكتب المخدرات واتفق على أنه بعد دخول السمران وزميله بقليل إلى المنزل سندهمه القوة لتمكين المتهمين من تسلم البضاعة . وحوالى الساعة ٢ صباحا من يوم ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٥ وصل السمران إلى المنزل رقم ٣ بجارة الكيل وهو محل التسليم وفتح بابه كما أنهم من قبل ثم صعد إلى الدور الثانى بعد الأرضى ولقيهم المتهم الثانى الذى أحس بحضورهم وأثار لهم الطريق بمصباح ثم دخلوا إلى الشقة وقادهم إلى غرفة إلى يمين الداخل كان بها كل من المتهمين الأول سعد المقداوى والمتهم الثالث أحمد حسبو وجلسوا ورحبوا بهم وسألوهم عن الأفيون فأخرجهم كل منهم من تحت ملابسهم ووضعوه على منضدة وسط المكان كان يجلس إليها الثلاثة وأمسك الثالث بقطعتين من الأفيون وخصهما ثم وضعهما داخل جيبى سرواله وكان الأول والثانى يفحص كل قطعة أخرى ليعرفا حالته وجودته والسمران يتحدث إليهم وإذ ذاك دخل رجال القوتين المنزل وضبطوا المتهمين على هذه الحالة السابقة وهم متلهسون بالإحراز ثم ضبطوا المخدرات وصحبوهم لقسم السواحل ... كما تبين كذلك أنه فى الوقت الذى كانت إجراءات رجال خفر السواحل وإدارة المخبرات العمرية تسير فى طريقها كان مكتب المخدرات فى الوقت نفسه يتحرى أمر المتهمين الأول والثانى ، لما كان يصله هو من معلومات عنهما حتى أنه فى يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ أى بعد إخبار السمران أمر الاتفاق إلى مكتب رجال السواحل تقدم اليوزباشى محمد السباعى أحمد من مكتب المخدرات لوكيل النيابة الكلية وأخبره بأنه علم من تحرياته أن المتهمين الأول والثانى وهما صاحبا محل بقالة ينويان تهريب كمية كبيرة من المخدرات من داخل الميناء ، وأنه قد اتصل بمكتب المخدرات كذلك البكباشى أركان حرب عبد العزيز جلال واشترك معهما فى هذه التحريات التى

تأكدت لهم وبعد تحقيق مفتوح سمعت فيه أقوال اليوزباشى السباعى أحمد وقرر فيه أنه سمع أن التهريب سيتم بواسطة إحدى البواخر التركية وسمعت فيه كذلك أقوال البكاشى عبد العزيز جلال الذى قرر أنه لما وصلته التحريات والمعلومات من رجاله اتصل بمكتب المخدرات فأيد له صدق تحريات رجاله واشتركوا سويا فى المراقبة والتجسس وتبين لهم صحة أمر التهريب وقد أذنت النيابة بتفتيش وضبط المتهمين الأول والثانى ومحللتهما ومن يتواجد معهما فى بحر عشرة أيام، وحدث بعد ما استكملت التحريات وأخبر السمران بأمر المتهمين وعلم أن التسليم سيتم ليلة ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٥ وكان الإذن السابق قد انقضى أجله أن ذهب اليوزباشى السباعى الشيوى معاون مكتب المخدرات إلى حيث علم بأن أحد وكلاء النيابة الكلية يحقق بقسم اللبان وطلب منه إصدار إذن بضبط المتهمين الأول والثانى والثالث أحمد حسبوا الذى اتضح من التحريات صلته بالموضوع وأنهم جميعا يعزمون الليلة تهريب المخدرات وبعد تحقيق جديد مفتوح بالإضافة إلى التحقيق الأول ذكر فيه أن الثلاثة يكونون عصابة تجلب المخدرات وتجرفها وتروجها بالأسكندرية ، أصدر وكيل النيابة إذنا آخر بضبط المتهمين الثلاثة وتفتيشهم وتفتيش المنزل رقم ٣ بحارة الكيال قسم الجمرك مرة واحدة خلال عشرة أيام وكان ذلك فى الساعة ١١،٤٠ مساء يوم ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٥ وعاد السباعى الشيوى يحمل الإذن إلى حيث كان الضباط من رجال القوات مجتمعين فى قسم المينا وذلك قبل عودة السمران وهو يحمل المخدرات ، ولما عادوا رأوا المخدرات جميعا معه قاموا إلى حيث تم الضبط على النحو الذى سبق بيانه وكان هذا الضبط نتيجة التعاون المتبادل المستمر بين رجال قوة السواحل وبين رجال مكتب مكافحة المخدرات“ . وأورد الحكم الأدلة السائغة التى استخلص منها ثبوت الجريمة فى حق الطاعنين ، وعرض الحكم إلى ما دفع به الطاعنون من بطلان الإذن بالتفتيش لانبثاقه على تحريات غير جدية وأصدره من وكيل النيابة الكلية فقال ”وحيث إن المستقر عليه قضاء أن القانون عندما نص على أن يكون هناك تحقيق مفتوح إنما قصد بذلك التحقيق الذى تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل إلى علمها من الإبلاغ عن جريمة أو جنحة ولم

يشترط أن يكون قد استظهر قدرا معينا من أدلة الإثبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يكون من ورائه غل يدها واحتمال فوات الفرص منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة وإنما الذي يهم فقط هو إطمئنان المحقق إلى وقوع الجريمة قبل الإذن بالتفتيش وكل ما يمتنع على المحقق هو إصدار الأمر بالتفتيش للبحث عن جريمة لم تقع ولا شك أنه في هذه الحالة التي صدر فيها الإذن بعد شهادة كل من رجال البوليس ورجل مكتب المخابرات ما يدل على وقوع جريمة الجلب الأمر الذي اعتمد عليه المحقق في إصدار إذنه الأول ثم اتبعه بإذنه الثاني كذلك وفضلا عن ذلك فالثابت أن رجل مكتب المخدرات قد تقدم بتحرياته الأولى هو ورجل مكتب المخابرات البكاشي عبد العزيز جلال عن المتهمين وأنهم يجلبون المخدرات وأنها في طريق الوصول بأحد المراكب التركية وطلب تفتيشهم وتفتيش منزلهم وأن النيابة لما تبينت جدية التحريات التي قدمت أصدرت إذنها على أن يجرى التفتيش في وقت محدد ثم صرحت بعدها وبعد انتهاء مدة الإذن الأول بإذن جديد بالتفتيش فيكون كل من إذني وكيل النيابة الأول والثاني صحيحا منتجا لآثاره والمحكمة تفره على هذا المنظر... وحيث إنه فيما يختص بالشطر الثاني من طلب بطلان الإذن وأنه صدر ممن لا ولاية له بمقولة إن الذي أصدره هو وكيل النيابة الكلية وليس وكيل النيابة المختص الذي يتبعه قسم الجمرات حيث يقع منزل المتهمين فإن هذا القول مردود بما استقر القضاء عليه من أن وكيل النيابة الكلية يتحدد اختصاصه القضائي بدائرة محكمة الاسكندرية لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم وأسس عليه قضاءه بصحة إجراءات القبض والتفتيش صحيحا في القانون ذلك بأن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في إجراءاته في مسكن المتهم ، هو أن يكون هناك تحقيق مفتوح عن واقعة معينة تكون جنائية أو جنحة وتُسند إلى شخص معين بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ إنصالة بالجريمة ، وتقدير الظروف الداعية للتفتيش منوط بالنيابة العامة تحت مراقبة محكمة الموضوع وقد أقرتها هذه على ما ارتأته في الدعوى . هذا ووكلاء النيابة الكلية مختصون بالتحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها شأنهم

في ذلك شأن رئيس النيابة تماما — بناء على تفويضهم منه أو ممن يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحر الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهي صريح ، ولما كان الحكم قد أثبت أن التفتيش قام به ضباط مكتب المخدرات المأذون لهم بالتفتيش وهم من رجال الضبطية القضائية وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن لأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه بغيره ممن ليسوا من رجال الضبط القضائي ما دام أن التفتيش قد تم تحت إشرافه وكان ما يقوله الطاعنون بشأن الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراء التفتيش هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة للأدلة التي أوردها ، وكان الحكم قد أثبت أن إذن التفتيش صدر في الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة مساء ثم ذهب معاون مكتب المخدرات يحمل الإذن إلى حيث كان الضباط من رجال مكتب المخدرات والسواحل مجتمعين قبل حضور البحري اسماعيل السعوان ومعه المخدرات مما مفاده أن الإذن صدر قبل إجراء التفتيش وأن هذا الإجراء لم يكن إلا نتيجة له — وأثرا من آثاره — هذا بالإضافة إلى أن تسليم الأفيون لرجال خفر السواحل هو حالة تلبس بجرime جلب المخدرات تخول لأمور الضبطية القضائية — كما قال الحكم بحق — تفتيش كل من يرى اشتراكه فيها بغير حاجة إلى الحصول على إذن من النيابة العامة . لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم صحيحا في شأن جريمة جاب المخدرات وأنها وقعت بإرادة الطاعنين وبالترتيب الذي وضعوه لها وتمت فعلا باستحضار المخدرات من الخارج ودخولها المياه الإقليمية وأن ما اتخذته رجال البوليس وخفر السواحل من الإجراءات لضبط المتهمين في هذه الواقعة لم يكن بقصد التحريض على ارتكابها بل كانت لاكتشافها . وليس من شأنها أن تؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعبنا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى ناضل وكيل المحكمة، وبحضور المادة : حسن دارد، ومحمود ابراهيم اسماعيل،
ومصطفى كامل، وفهيم يسى الجندى المستشارين .

(٣٥٦)

القضية رقم ١١٥٣ سنة ٢٦ القضائية :

سلاح . التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراز سلاح . اعتباره ترخيصا مؤقتا . انتهاء
مدته بمضى سنة .

التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراز سلاح لحين اتمام إجراءات
الترخيص هو في الواقع تصريح مؤقت يجد بالبداية هذه الطيبة بعد مضي سنة
من تاريخ صدوره وذلك وفقا لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٨
سنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة والذخائر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز سلاحا ناريا "بندقية خرطوش"
بدون ترخيص وطلبت النيابة عقابه بمواد القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة
جنح سنورس الجزئية قضت حضوريا براءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه .
فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة الفيوم الابتدائية بعد أن نظرت الدعوى
قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والمصادرة
وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلامصاريف
فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدائه بجريمة إحراز سلاح بدون رخصة — قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن السلاح موضوع الجريمة كان مرخصا للطاعن بحمله بمقتضى تصريح مؤقت من مركز سنورس تاريخه ٩ من مارس سنة ١٩٤٩ — غير موقوف بمدة — حتى تتم إجراءات استخراج الرخصة ولما يصدر قرار بسجبه أو برفض طلب الترخيص الأمر الذى تنتفى معه الجريمة.

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن كان يحمل عن السلاح موضوع الجريمة تصريحا مؤقتا صدر من مأمور مركز سنورس في ٩ من مارس سنة ١٩٤٩ لحين إتمام إجراءات الترخيص ولم يرخص له به حتى تاريخ ضبط السلاح وهو يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ فقدم للمحاكمة بتهمة إحراز سلاح ناري "بندقية" بدون رخصة . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها قد حظر في مادته الأولى إحراز الأسلحة وذخائرها بغير ترخيص وجعلت المادة الثانية الترخيص لمدة سنة واحدة مع جواز تجديده وجاءت المادة الثالثة واجازت لوزير الداخلية أو من ينوبه منع التراخيص أو رفضها أو تقصير مدتها أو قصرها على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييدها بأى شرط أو قيد يرى من المصلحة تقييدها به وله سحبها فى أى وقت فالتصريح المؤقت الذى يحمله الطاعن ، وقد صدر من مأمور مركز سنورس ، هو فى الواقع ترخيص بإحراز سلاح . هذا التصريح المؤقت يحد بالبداية حده الطبيعى بعد مضي سنة من تاريخ صدوره . وقد جاء نص المادة الثانية من القانون بعبارة "التراخيص بجميع أنواعها بغير تخصيص بنوع من التراخيص دون غيره وما كان هذا"

الاستثناء الذى منحه الشارع لوزير الداخلية أو من ينوب عنه ليمس بالانتقاص تلك القاعدة التنظيمية التى قصد من ورائها وجه المصلحة العامة — لما كان ذلك وكانت جريمة إحراز السلاح بدون رخصة تقع بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده فى الميعاد وكان قد انقضى على صدور التصريح أكثر من سنة دون تجديده — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على هذا الأساس لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، وفهم بسى الجندى المستشارين .

(٣٥٧)

القضية رقم ١١٥٧ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) ارتباط . عقوبة . ارتباط اللجنة بالجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة . حق المتهم في عدم توقيع عقوبة اللجنة عليه في هذه الحالة .

(ب) حكم "تسبب كاف" ضرب . عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبي . لا عيب .

١ - ارتباط اللجنة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات يحمل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجناح عقوبة عن اللجنة إذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التي عوقب عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

٢ - عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبي في جريمة الضرب لا يعيبه .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطامن بأنه ضرب أحمد حسن حبارير بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها ولا يستطيع تقدير مداها وهي فقد جزء من العظم المقدمى لن يملأ بنسيج عظمى مما يعتبر نقطة ضعف تعرضه لخطر الإصابات الخفيفة وضربات الشمس والتهابات السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون والتي ما كان يتعرض لها لو كان المخ محميا بالعظام والتي تقلل من كفاءته على العمل ومن سعادته وهذائه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك .

وادعى أحمد حسن حبارير بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ مائتى جنيه . ومحكمة جنابات سوهاج قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم على عهد أحمد الشهير بالديك بالسجن لمدة ثلاث سنين وإلزامه بأن يدفع لأحمد حسن حبارير " المدعى بالحق المدنى " مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان والإخلال بحق الدفاع كما أخطأ فى تطبيق القانون ، ويقول الطاعن فى ذلك إن الحكم صدر ونفذ دون أن يقترن صدوره وتنفيذه باسم الأمة ولا يزيل هذا البطلان أن تكون الأسباب قد صدرت باسم الأمة ، هذا فضلا عن أن رئيس المحكمة وكاتبها لم يوقعا على كل صحيفة من صحف محضر الجلسة ، واكتفيا بالتوقيع على الصحيفة الأخيرة منه وهو ما يخالف ما أوجبه المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، يضاف إلى ذلك أن المحكمة فصلت اللجنة عن الجناية وكان ينبغى أن تنظر الدعوى بالنسبة للجريمتين معا وتوقع عقوبة واحدة هى المقررة لأشدهما وذلك لأن أوتكأيهما إنما كان لغرض واحد وقد ترتب على فصل الجريمتين إخلال بحق المتهم فى الدفاع إذ فوجئ فى مستهل الجلسة بإحالة على محكمة الجنح بالنسبة للجنة ، وأخيرا يعب الطاعن على الحكم إغفال ذكر تاريخ الكشف على المصاب بواسطة الطبيب الشرعى لمعرفة ما إذا كان هذا التاريخ سابقا أم لاحقا لحصول الاعتداء .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه مدون فى أوله أنه صدر " باسم الأمة " ومؤرخ بتاريخ اليوم الذى حصل النطق به فيه ، ولما كان إثبات ذلك كافيا لتحقيق الشرط الذى نص عليه الدستور وأوجب به أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة - لما كان ذلك وكان ارتباط اللجنة بالجنائية المحالة إلى محكمة الجنابات من الأمور التى تخضع لتقدير المحكمة ولا ضرر على المتهم

من ذلك في دفاعه مادام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما تعلق منها بالجنة ، كما يكون من حقه ألا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجنة ، إذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التي هو قب عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة - لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صحيفة منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر ، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات مادام الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دون في المحضر قد جاء مخالفا لما حصل فعلا ، لما كان ذلك وكان الواضح مما أثبتته الحكم أن المجنى عليه أصيب بضربة عصا في رأسه وأن الطبيب الشرعي كشف عليه ووصف هذه الاصابة في تقريره وقرر أنه تخاف للمصاب بسببها عاهة مستديمة ولم ينازع الطاعن أمام محكمة الموضوع في تخاف العاهة عن الاصابة مما مفاده بطريق الاثوم أن الضرب كان سابقا على عرض المصاب على الطبيب فإن عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبي لا يعيبه ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وفهم يسى الجندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٣٥٨)

القضية رقم ١١٦٠ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . تسبب كاف . قتل . اشتراك . خطأ الحكم فى بيان عدد الأميرة التى أصابت القنيل .
عدم تأثيره على واقعة الاشتراك المنسوبة الى المتهم .

خطأ الحكم فى بيان عدد الأميرة التى أصابت القنيل لا يعيبه ما دام هذا
الخطأ لا يؤثر فى جوهر واقعة الاشتراك فى القتل المنسوبة إلى المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما الأول - قتل عمدا مع سبق الاصرار
والترصد الليثى عبد العزيز روزه بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا
مسدسا وترصده فى طريقه حتى إذا ما ظفربه أطلق عليه خمسة أميرة نارية فأصدا
قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته .
والثانى - اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب
الجريمة سالفة الذكر بأن حرضه واتفق معه على قتل المجنى عليه وساعده على ذلك
بأن سلمه سلاحا ناريا «المسدس المضبوط» فتحت الجريمة بناء على هذا التحريض
وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالة المتهمين
المذكورين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للواد ١/٤٠ - ٢ - ١٩٣ و ٤١٣ و ٢٣٠
و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات
القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون

العقوبات بمعاينة صدار أحمد على بالأشغال الشاقة لمدة ١٢ سنة اثنتى عشرة سنة ومعاينة على أحمد على بالأشغال الشاقة لمدة ٧ سبع سنين ومصادرة السلاح والذخائر المضبوطة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول قرر بالطعن ولم يقدم أسبابا لطعنه فطعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن طعن الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الطاعن الثانى ينهى على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بجرمة الاشتراك فى القتل قد تناقض مع ما ثبت بالتقرير الطبى الشرعى عن عدد الأضيرة النارية التى أصابت القتل فذكر فى موضع منه نقلا عن التقرير الطبى أنها أربعة أميرة وذكر فى مواضع أخرى أنها خمسة وكان مما استند إليه الحكم من أدلة اعتراف الطاعن والفاعل الأصلي بالتهمة رغم ما بين اعترافهما من خلاف فى بيان مكان اتصالهما بما بشأن هذه الجريمة وفيما يتعلق بالطاقت التى استعملت فى الحادث ورغم أن الباعث على هذه الاعترافات لم يكن غير التفاجر بالنار لدم ابن العم الذى هو فوق ذلك زوج شقيقة القاتل ، يؤيد ذلك أن الأخير لا يخضع لنفوذ الطاعن ولو صح اشتراك الطاعن ، له لصاحبه فى تتبع خطوات المجنى عليه ولأرشده اليه ولرافقه عند مقارفته للجريمة اشد أذره لكنه لم يفعل هذا إلى ما قامت بالمتهم الأول من أسباب كانت فى ذاتها كفيلا بأن تدفعه لارتكاب الحادث مما تأيد بضبط سلاح آخرمعه غير المسدس الذى استعمل فى القتل وبما صرح به فى الجلسة من أنه كان قد اتوى قتل المجنى عليه دون أن يطالب الطاعن ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها

أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، لما كان ذلك وكان خطأ الحكم في بيان عدد الأعيمة التي أصابت القنيل لا يبييه مادام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر واقعة الاشتراك في القتل المنسوبة إلى الطاعن التي دلت الحكم عليها بما ساقه من أدلة سائفة فضلا عما يبين من تقرير أسباب الطعن من أن الحكم قد أحاط بحقيقة ما أورده التقرير الطبي عن عدد هذه الأعيمة كما أن الطاعن لم يبين كيف يمكن أن تتأثر واقعة القتل في ذاتها بالخطأ في عدد ما أصاب المجنى عليه من أعيمة في خصوصية هذه الدعوى حتى يتأثر تبعاً لذلك مركز الشريك ، لما كان ما تقدم وكان ما أثاره الدفاع بشأن اعترافات المتهم الأول والطاعن وما بينها من خلاف في بعض الوقائع وما أورده خاصاً بقيام حافظ شخصي لدى المتهم الأول يدعوه وحده إلى ارتكاب القتل وما ساقه لنفي الاشتراك من دفاع كل ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً ومحاولة لمناقشة ما اقتنعت به المحكمة من أدلة مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ومن ثم فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

بإدارة السيد حسن دارد المنشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المنشارين .

(٣٥٩)

القضية رقم ٨٠٩ سنة ٢٦ القضائية :

دعوى مدنية . تعويض . متى يجوز للدعي المدني المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ؟

حق المدعي المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو استثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل اللجوء إليه منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعي بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

الوقائع

تتصل الوقائع في أن الطاعن أقام هذه الدعوى عن نفسه وبصفته ممثلا لرابطة موظفي مصلحة الضرائب الفنين والمسجلة تحت رقم ٨١٨ بوزارة الشؤون الاجتماعية ضد الأستاذ : ١ - محمد زكي عبد القادر رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم (بصفته متهما) و ٢ - مصطفى أمين و ٣ - علي أمين صاحبي هذه الجريدة (بصفتهما مسئولين عن الحقوق المدنية) وطلب فيما أن يقضى بالمعقوبة على الأستاذ محمد زكي عبد القادر طبقا لنص المواد ١٣٣ و ١٣٤ و ١٧١ و ١٨٥ و ١٩٨ و ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون العقوبات . لأنه ألف مقالا تضمن إهانة وسبا وقذفا في حق فريق من موظفي مصلحة الضرائب بسبب أداء وظائفهم ونشره بجريدة الأخبار التي تم طبعها وتوزيعها على الجمهور في يوم ٩ من يناير

سنة ١٩٥٥ و إلزامه مع الأستاذين مصطفى أمين وعلى أمين بأن يدفعوا له بطريق التضامن قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت . وفي أثناء نظر الدعوى دفع المدعى عليهم بعدم قبول الدعوى بين المدنية والجنائية استنادا إلى أن المدعى لا صفة له في المطالبة بالتعويض المدعى به ولا في تحريك الدعوى الجنائية لأن المقال من ناحية لم يتعرض لشخصه بسوء ولم يلحقه منه ضرر ولأن المدعى من الناحية الأخرى ليس بوكيل عن مداه من الموظفين ولا يملك تمثيلهم في هذا الادعاء ، وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت بحضورها بعدم قبول الدعوى بين المدنية والجنائية وألزمت المدعى المصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الدعوى بين المدنية والجنائية قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وشابه فساد في الاستدلال ذلك أن المحكمة أسست قضاءها بقبول الدفع على أن المقال موضوع المحاكمة لم يوجه إلى المدعى شخصيا ولا إلى كافة موظفي مصلحة الضرائب الذين يمثلهم وإنما عن فريقا منهم لا يؤدون واجبهم على الوجه المرضي وليس الطاعن من بينهم ولا تنصرف عبارة المقال إليه ولا إلى فريقه في حين أن الطاعن أقام دعواه عن نفسه وبصفته ممثلا لرابطة موظفي المصلحة ويكون بذلك أحد الذين عناهم كاتب المقال لأنه من مأموري الضرائب المنوط بهم جباية الضريبة وقد ناله ضرر من نشر المقال واستخلاص المحكمة من عبارة المقال أنه لا يتضمن قذفا أو سبا إلا للفريق الذي يشكو منه كاتب المقال هو استخلاص غير مائغ إذ أن نشر المقال يسئ إلى أفراد الطائفة جميعا ولا يقتصر على فريق دون فريق . وللرابطة شخصية معنوية ومن حقها رفع الدعاوى دفاعا عن مصالح الطائفة وكرامتها ويمثلها المدعى باعتباره رئيسا لها كما تنص عليه لائحة النظام الأساسي للرابطة . هذا فضلا عن خطأ الحكم في الرد على ما أثاره المطعون ضدهم من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية

إلا بناء على شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص وبعد الحصول على إذن كتابي من رئيس المصلحة تطبيقا للسادتين الثالثة والتاسعة من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بعدم قبول الدعوى بين المدنية والجنائية على أن " ما ورد في المقال يتضمن نقدا لتصرفات بعض موظفي مصلحة الضرائب وأن هذه التصرفات كانت مثارا للشكوى ، وقد جاءت عبارات المقال عامة بالنسبة لمن صدرت منهم أمثال هذه التصرفات دون تخصيص ودون أى إشارة لاسم أو شخص معين بذاته و فرق كاتب المقال في سطره بين المبدئين من موظفي الضرائب القائمين بعملهم على خير وجه وبين من كانوا موضعاً للنقد في مقاله . وأنه لو صح وكان المقال موضوع الدعوى متضمناً لعبارات تحمل معنى القذف أو السب أو الإهانة كما يقول المدعى فإن هذه العبارات لا يمكن أن تنصرف إلى الفريق الذى عد المقال تصرفاته موضعاً للشكوى دون بقية الموظفين الذين وصفهم المقال بأحسن الأوصاف وإذا جاز لأحد أن يشكو من المقال فلأنما هم أفراد الفريق الأول دون غيرهم وظاهر أن المدعى لا يحشر نفسه في زمرتهم بدليل قوله في طلباته الختامية أن الإهانة والسب والقذف لحقت فريقاً من موظفي مصلحة الضرائب وهو بهذا يسلم بأن شيئاً من هذه الإهانة أو السب أو القذف لم يوجه إليه ولم يلحقه شخصياً — وحيث إنه بالنسبة للشطر الأخير من الدعوى الذى يطالب فيه المدعى بالتعويض بوصفه رئيساً لرابطة موظفي مصلحة الضرائب وممثلاً لهذه الرابطة فإن الثابت من الاطلاع على لائحة النظام الأساسى للرابطة أن الأغراض التى أنشئت من أجلها تنحصر كما جاء بالمادة الثالثة من هذه اللائحة في : أولاً — العمل على ترقية أحوال الأعضاء من النواحي المصلحية والأدبية وتنمية الروح الاجتماعية . ثانياً — إنشاء مجلة للعناية بالبحوث المتصلة بالضرائب وتنظيم المحاضرات وتشجيع الأبحاث المالية والاقتصادية . ثالثاً — تنظيم المساعدات الاجتماعية لمن يتعرض من أعضائها لظروف شديدة وتنظيم قواعدها لائحة داخلية خاصة . رابعاً — إنشاء دار لموظفي المصلحة الفنيين تكون المركز الرئيسى لاجتماعها . وظاهر أن رفع الدعاوى

الشخصية من هؤلاء الموظفين والمطالبة نيابة عنهم بالتعويضات لا يدخل في نطاق هذه الأغراض وبالتالي فلا يملك المدعى التحدث باسمهم فيها أو رفع الدعاوى نيابة عنهم لخروج ذلك عن نطاق الأغراض التي حددها النظام الأساسي للرابطة“ لما كان ذلك وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه صحيحا في القانون لأنه وقد أجاز القانون للمدعى بالحق المدني أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية إما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم أو بالتجاء مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية فإن هذه الإجازة إنما هي استثناء من أصاين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية وحاصل ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها . ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة وكان الشرط المشار إليه لا يتوافر في حالة الطاعن لأن المقال موضوع المحاكمة لم يتناوله شخصيا ولأن رفع الدعاوى يخرج عن أغراض الرابطة كما نصت عليه لائحة نظامها الأساسي — لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من قرارات قانونية خاطئة بشأن انطباق أحكام المادتين الثالثة والتاسعة من قانون الإجراءات الجنائية لا يؤثر في سلامة الحكم فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول الدعوى بين المدنية والجنائية لا يكون قد أخطأ في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسمايل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، والسيد أحمد ففقي المستشارين .

(٣٦٠)

القضية رقم ٨١٠ سنة ٢٦ القضائية :

(١) غرفة الاتهام . استئناف قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق
باتخاذ إجراءات إدارية . غير جائز .

(ب) نقض . أ - كام لا يجوز الطعن فيها . متى يجوز الطعن في أوامر غرفة الاتهام ؟

١ - الطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام من المجنى عليه والمدعى . فوق
المدنية لا يكون إلا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي
بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، ومن ثم فإن الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة
لقرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ إجراءات
إدارية .

٢ - لا يجوز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدره من
قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أن الطاعن (أدريان دانيوس) وشركاه وهم
الأستاذ ألفريد جهلان وورثة فونتي نيقولا ئيدس يملكون أراضى مساحتها حوالى
سبعين ألف ذراع بجهة سيدى بشر ويضعون أيديهم عليها وضعا هادئا مستمرا
وبلا انقطاع وقد فوجئ الملاك في يولييه سنة ١٩٥٥ بالمدعى اصحى يومئذ
(المظنون ضده) يضع كشكين من الصفيح على الأرض وكان ذلك بتواطئه

مع خفير الطاعن المدعو " محمد عوض " فأبلغ الطاعن أمر الاعتداء قسم بوليس المنتزه طالبا إزالة الكشكين ومنع تعرض المعتدى وطرد الخفير المذكور وإلا تقام عليهما الدعوى العمومية لثبوت ارتكابهما الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات — وقد أحيل بلاغه إلى النيابة العامة التي قامت بتحقيقه وأمر السيد رئيس نيابة الاسكندرية بعد ذلك بتسليم العين موضوع الشكوى إلى المشكو أى تمكين اسحق يوسف من استمرار وضع يده وللطرف الثانى أن يرفع دعواه مدنيا وقد أقر المحامى العام هذا الأمر . فاستأنف الطاعن هذا القرار أمام غرفة الاتهام بحكمة الاسكندرية الابتدائية التى قررت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد القرار المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يأخذ على قرار غرفة الاتهام المطعون فيه أنه أخطأ فى القانون حين قضى بتأييد قرار رئيس النيابة الصادر بتسليم الأرض للشكو لأن النيابة بصفتها سلطة إدارية لا تملك التدخل فى هذا النزاع إلا بقدر، وهو ما فهمته النيابة الجزئية عندما أمرت بإبقاء الحالة على ما هى عليه ومنع إتصال الطرفين بالأرض إلى أن يتم الفصل فى النزاع من الجهة المدنية ولأن الغرفة تجاوزت اختصاصها المرسوم لها فى المادة ٢١٠ إجراءات بتأييدها مثل هذا القرار إذ هى بحكم القانون لا تنظر إلا ما يقدم لها من طعن من المبنى عليه أو المدعى المدنى فى قرار النيابة الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية هذا إلى أن القرار المطعون فيه قد أهدر حياة الطاعن وجاء مشوبا بالقصور والتناقض والاخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه يبين من الأوراق التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن نيابة الرمل بعد أن اطلعت على التحقيقات التى أجريت فى النزاع القائم بين الطاعن وآخرين وبين اسحق يوسف على الأرض موضوع الشكوى أصدرت أمرا فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ بحفظها إداريا وبأن يكتب للقسم " لابقاء

الحال على ما هو عليه ويتضمن ذلك كف تعرض كلا الطرفين في الأرض موضوع النزاع وعدم إقامة مبان أو منشآت أو وضع أسوار أو أسلاك أو تغيير الوضع الراهن بأي طريقة حتى يتم الفصل في النزاع من الجهة المدنية المختصة ، وعلى المتضرر اللجوء إلى تلك الجهة " فتظلم المشكو استحق بوصف من هذا الأمر إلى رئيس نيابة الاسكندرية الذي امر بكتابه المؤرخ في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ "و بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل هذه الشكوى بتمكين استحق بوصف من استمرار وضع يده وللطرف الثاني في الشكوى أن يرفع دعواه مدنيا إذا شاء " وعندئذ تظلم الطاعن وفريقه بدورهم من هذا القرار إلى النائب العام فطلب الأوراق وبعد أن اطلع عليها أمر في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ " بإعادتها لانتهاه اللازم منها " فاستأنف الطاعن هذا الأمر الصادر بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ - وفقا لما ثبت بتقرير الاستئناف أمام غرفة الاتهام وهذه قررت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد القرار المستأنف وقالت في أسبابها إنه بمطالعة التحقيقات ومراجعة أقوال الشهود الثابتة في الأوراق يتضح أن المشكو فيه هو واضح اليد فلا يسع الغرفة أن تتغفل في هذا النزاع بأكثر من ذلك ولصاحب الشأن أن يقيم دعواه مدنيا طبقا للقرار المستأنف - فطعن الطاعن في قرار غرفة الاتهام بالنقض لما أورده من أسباب . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يستأنف الأمر الصادر من النيابة الجزئية في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بالتصرف في التحقيق بالحفظ وبمنع اتصال الطرفين بالأرض محل النزاع لما تبين من الأوراق من أنه لم ير فيه إجحافا بحقه بقدر ما رأى في قرار رئيس النيابة الذي أمر بتسليم الأرض للشكوى بل وجه طعنه وفقا لما ثبت بتقرير الاستئناف إلى قرار النيابة الصادر في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وهذا لم يكن غير كتاب أعيدت به الأوراق إلى مصدرها لانتهاه اللازم منها فهو لم يكن أمرا من الأوامر التي توفرت لها مقومات أوامر التصرف في التحقيق وهو لا يبدو أن يكون موافقة على قرار رئيس النيابة الذي اقتصر كما سبق ، على الأمر باتخاذ إجراء إداري خاص بوضع اليد عدل فيه الوضع الذي رآه وكيل النيابة الجزئية الذي تصرف في التحقيق فهو بهذه المثابة غير قابل للطعن بطريق

الاستئناف أمام غرفة الاتهام . ذلك بأن هذا الطعن لا يجوز عملا بالمادتين ٢٠٩، ٢١٠ إجراءات إلا في الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية حتى يكون للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية سبيل إلى دفعه وقد جعل للنائب العام حق يقابله فنص في المادة ٢١١ إجراءات على أن له إلغاء هذا الأمر في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره إلا أنه لا يجوز له ذلك إذا صدر قرار غرفة الاتهام برفض الطعن المرفوع لها عن هذا الأمر ، ولما كان مؤدى هذه النصوص أن الطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون إلا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية وكان لا يجوز تبعا لذلك وعملا بالمادة ٢١٢ إجراءات أن يطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون لما كان ما تقدم فإن الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة لقرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ إجراءات إدارية - ولما كان الطاعن قد طعن بالاستئناف فيما سماه بمجاوزا بقرار وكان قد أراد بذلك أن يتناول قرارا قاصرا على التسليم وصادرا في نزاع رأت غرفة الاتهام أن تترك أمر الفصل فيه للقضاء المدني فإن استئنافه يكون غير جائز قانونا وهو بهذا الاعتبار لا يمكن أن ينشئ للطاعن حقا في أن يسلك طريقا استثنائيا للطعن في قرار غرفة الاتهام الصادر فيه ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون غير جائز ويتعين القضاء بذلك وإلزام الطاعن بالمصروفات وتغريمه خمسة جنيهات .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

بميادة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل، ومعتنى كامل،
ومحمود محمد مجاهد ، وفهم ينى الجندى المستشارين .

(٣٦١)

القضية رقم ٩٠٧ سنة ٢٦ القضائية :

(ا) إجراءات . إعلان . دعوى عمومية . تعجيل القضية من النيابة بعد انقطاع السير فيها دون
إعلان المتهم بتكليف صحيح . بطلان الحكم .

(ب) حكم غوايى . إجراءات . إعلان . تعجيل الدعوى من النيابة دون إعلان المتهم . عدم
حضور المتهم الاجراءات التى تمت بعد تحريك الدعوى . عدم اعتباره حكما حضوريا .

١ - متى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تعثرت فى الطريق وانقطعت
عن السير بأن لم ينظر فى الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت بفتاة من جانب النيابة
فإنه كان من الواجب أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كما يترتب عليها أثرها
فإذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أصلا فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى فإن
هى فعلت كان حكمها باطلا .

٢ - لا يمكن اعتبار الحكم الذى يصدر فى الدعوى بعد تعجيلها من النيابة دون
إعلان المتهم - حضوريا بالنسبة إلى المتهم ، ما دام هو لم يكن فى الواقع حاضرا
الإجراءات التى تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها .

الوقائع

٢٤

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اتجر فى بذرة القطن وتعامل فيها مع الزراع
بدون مراعاة أن يكون صرفها بمقتضى استمارات رقم ٦ إكثار التى نص عليها
القرار الصادر فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ (زراعة) . وطلبت عقابه بالمواد

٢٤) ج .

١٠. من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٦ و ١ و ٢ و ١٢ و ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ و ١ و ٣ و ٩ من قرار الزراعة الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ومحكمة جناح بندر المنصورة قضت غيابيا بتفريم المتهم ثلاثين جنيتها وخمسة وعشرين قرشا عن كل أردب باعه بدون استمارات رقم ٦ إكار ، فعارض وقضى في معارضته بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٥ بعدم قبولها لاستنفاد المحكمة الجزئية ولاية نظر الدعوى . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه - أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول المعارضة لكونه حضوريا - قد أخطأ في تطبيق القانون - وفي بيان ذلك يقول إنه وإن كان قد حضر بشخصه أمام محكمة أول درجة في بعض الجلسات أو حضر بوكيل عنه إلا أن القضية كان قد تقرر نظرها بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ولم تنظر في تلك الجلسة ولم يصدر فيها قرار ما وانقطع خبرها عنه وظلت راکدة حتى بعثت بفاة في جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ولم يعلن الطاعن لتلك الجلسة أو غيرها من الجلسات التالية حتى كان يوم ٧ من مايو سنة ١٩٥٥ إذ صدر الحكم في الدعوى دون إعلانه . ومثل هذا الحكم فضلا عن كونه باطلا فهو غيابي تجوز المعارضة فيه قانونا .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه - حين قضى بعدم قبول المعارضة لاستنفاد المحكمة الجزئية ولاية نظر الدعوى قال مانعه : "حيث إنه . طلاع على الأوراق تبين ثبوت حضور الأستاذ عبد الحليم يوسف بصفته وكلا من المتهم بجلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بتوكيل رقم ١٠٢ سنة ١٩٤٩ المنسوبة ومبلغ عنه - كما ثبت من محضر جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٢ سبق حضور المتهم بنفسه وكذلك بجلسة ١٥/١/١٩٥٣ ومن ثم يعتبر الحكم الصادر

في ٧ من مايو سنة ١٩٥٥ حضوريا عملا بنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية. وظهر من الاطلاع على ملف الدعوى — الذي قررت هذه المحكمة ضمه تحقيقا لهذا الطعن — أنه وإن كان المتهم قد حضر بشخصه بعض الجلسات كما حضر البعض الآخر بواسطة وكيل عنه قبل جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ — إلا أن القضية لم تنظر في ذلك اليوم ولم يصدر فيها قرار ما، وظلت القضية راکدة حتى بعثت بخاتمة الجلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ دون إعلان الطاعن فتقرر تأجيلها لإعلانه وظلت التأجيلات تتوالى للإعلان حتى كانت جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٥. إذ صدر الحكم فيها دون أن يعلن الطاعن بها أو بأى من الجلسات السابقة بعد أن نزلت في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤، وحيث وإن كانت المادة ٢٣٩، وقد وردت في الباب الثاني من محكم المرافعات والجنح — قد جاءت على خلاف الأصل المقرر في قانون الإجراءات الجنائية من أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحضور المحكوم عليه بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز ذلك فيها — أو بعدم حضوره جميع إجراءات الدعوى التي تحصل في الجلسة ويصدر الحكم بناء عليها — إلا أن نص هذه المادة — وهو يجرى على الوجه الآتي : "يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدلائل ولو غادر الجلسة بعد ذلك — أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها — متى بدور أن يقدم عذرا مقبولا — قد دل بصرح عبارته أن تتوالى جلسات المحاكمة التي تؤجل إليها الدعوى بغير انقطاع — حتى يمكن القول بأن المتهم كان على عتبة المحاكمة إذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تعثرت في الطريق وانقضت عن البرم ثم تعجلت بخاتمة من جانب النيابة فكان من الواجب أن يعلن المتهم بوفاء تكليف صحيفته كما يترتب عليها أثرها. فإذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أصلا بعد ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى فإن هي عملت كان حكمها باطلا لصدوره دون أن يتاح للطاعن فرصة الدفاع عن نفسه. ومثل هذا الحكم لا يمكن أن يعتبر حضوريا بالنسبة إلى الطاعن ما دام هو لم يكن في الواقع حاضرا بالإجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم

بها — لأن إجراءات المحاكمة يجب النظر إليها . مجتمعة وإعطائها حكما واحدا في ذلك الخصوص ، وهذا الحكم بحسب قواعد التفسير صحيحة في المحاكمات الجنائية يجب أن تراعى فيه مصاحبة المحكوم عليه — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا واجبا نقضه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول المعارضة شكلا وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوع المعارضة حتى لا يحرم الطاعن من إحدى درجات التقاضى .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، محمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسنين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٦٢)

القضية رقم ١٠٢٨ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) خيانة أمانة . حجز إداري . عدم مريان حكم المادة ١٩٠ مرافعات على الجز
الإداري .

(ب) خيانة أمانة . حجز إداري . قانون . نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٠٨
سنة ١٩٥٥ . عدم مريانها على إجراءات الجز والبيع التي تمت قبل صدوره .

١ - إن مجال تطبيق نص المادة ١٩٠ من قانون المرافعات من اعتبار
الجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال سنة أشهر من تاريخ توقيعه مذكور على
الجز القضائي الذي يوقعه القاضي بالشروط التي نص عليها القانون ولا يتعدى
إلى الجز الإداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة .

٢ - إن المادة ٢٠ من قانون الجز الإداري رقم ٢٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر
في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٥ والتي اعتبرت الجز الإداري كأن لم يكن إذا لم يتم
البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص إجرائي لا شأن له بقواعد
التجريم فلا يسرى حكمه إلا بأثر مباشر على إجراءات الجز والبيع التي تمت بعد
صدوره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - بدد الممتلكات المملوكة له والمبينة بالمحضر
والمحجوز عليها إداريا ولم تكن قد سلمت إليه إلا بوصفه حارسا عليها لحفظها
وتقديمها في اليوم المحدد للتنفيذ عليها فاغتاصها لنفسه لإضرارها بالدائنة الحاجزة .

وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات مع تطبيق أقصى العقوبة . ومحكمة جناح بندر الزقازيق الجزئية قضت حضوريا — عملا بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف .

نظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الطاعن دفع بأن المجز الإداري توقع عليه في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٣ وحدد لبيع المنقولات المحجوز عليها يوم أول مارس سنة ١٩٥٥ فأصبح المجز كأن لم يكن لمضى ستة شهور على توقيعه دون إجراء البيع طبقا لنص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات . ولكن المحكمة أخفقت هذا الدفاع ولم ترد عليه بجاء حكمها مشوبا بالقصور في البيان .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٥١٩ من قانون المرافعات قد نصت على أنه " يعتبر المجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق المصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ومع ذلك لا يجوز الاتفاق على تأجيل البيع لمدة تزيد على ستة شهور من تاريخ الاتفاق " . إلا أن مجال تطبيق هذا النص مقصور على المجز القضائي الذي يوقعه القاضي بالشروط التي نص عليها القانون ، ولا يتعدى إلى المجز الإداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة لا تتضمن نصا مماثلا للنص المتقدم الذكر هذا التشريع الجديد الذي صدر به قانون المجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٥ وجرى نص المادة ٢٠ منه على اعتبار المجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، ولما كانت يبين من ذلك أن حكم المادة ٥١٩ من قانون المرافعات لا يسرى على المجز الإداري وكانت التشريعات القديمة التي نظمت هذا المجز والتي حصلت إجراءات المجز والبيع موضوع الدعوى

في ظلها ، خلوا من النص على الحكم الذي أورده قانون المرافعات ، وكانت المادة ٢٠ من التشريع الجديد المتقدم الذكر هو نص إجرائي لا شأن له بقواعد التجريم فلا يستفيد منه الطاعن لأن حكمه لا يسرى إلا بأثر مباشر على إجراءات المحجز والبيع التي تمت بعد صدوره . لما كان ذلك وكان اليوم الذي حدد أخيرا لإجراء البيع في الدعوى الحالية هو يوم ١٥ من مارس سنة ١٩٥٥ أى قبل صدر هذا التشريع فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له سند من القانون .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو أن مندوب البيع توجه في يوم أول مارس سنة ١٩٥٥ إلى المكان الذى توقع فيه المحجز فوجد فيه المنقولات المحجوز عليها وعرضها للبيع فلم يتقدم له أحد للشراء فأجل البيع إلى يوم ١٥ من مارس سنة ١٩٥٥ وفيه انتقل وأثبت أنه لم يجد معظم المحجوزات ، وهى عبارة مبهمه لاتفيد التجديد لأنه لم يتم بجرد تلك المنقولات ، هذا فضلا عن أنه ليس من المعقول أن يبدد الطاعن الأشياء المحجوز عليها في فترة التأجيل وهى مدة أسبوعين يضاف إلى ذلك أن غياب الطاعن في اليوم المحدد للبيع لم يكن سببا في عرقلة التنفيذ لأن محل تجارته كان مفتوحا ، وإذا كان مندوب البيع لم يجد معظم الأشياء المحجوز عليها كما يدعى ، فكان عليه أن يبيع باقىها حتى تعرف قيمة المحجوزات المبددة ، وقد أغفلت المحكمة التعرض لذلك بجاء حكمها مشوبا بالفصور في البيان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر المكونة للجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها إداريا التى دين الطاعن بها بما فى ذلك القصد الجنائى ، وأورد دلى ثبوت وقوع هذه الجريمة منه ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى إدانته ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تقلا عن محضر التبديد المحرر بمعرفة مندوب البيع أنه لم يجد في مكان المحجز معظم المحجوزات ، فذلك لا يغير من النتيجة التى انتهى إليها ولا يغير منها كذلك أن المندرب المذكور أعرض عن بيع باقى الأشياء المحجوزة لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن في طعنه غير ما تقدم ليس إلا جدلا واردا على موضوع الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارد المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(٣٦٣)

القضية رقم ١٠٤٩ سنة ٢٦ القضائية :

سرقة . - ثمرع فيها . - محاولة المتهم وهو عامل بالشركة المحبى عليها اختلاس مازوت . - اعتبار
الواقعة شروعاً في سرقة . - صحيح .

متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المحبى عليها ولم تكن
يد المتهم عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا إذا عارضة ليس من شأنها أن تنقل
الحيازة اليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن
تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة
لم ينحطى القانون في شيء .

الوقائع

أنهت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد نجم أحمد و ٢ - صبحى عيد
السيد سليمان و ٣ - كامل توفيق و ٤ - عبد الله السيد الطويلة و ٥ - محمد
عبد الهادى : بأن الأربعة الأول . أولاً - شرعوا في سرقة كمية المازوت
المبيدة وهذا وقعة بالمحضر للشركة المصرية للصباغة والتجهيز وخاب أثر الجريمة
لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم متلبسين . وثانياً - اشتركوا مع مجهول
بطريق التحريض والاتفاق في ارتكاب تزوير في محسور عرفى هو الاتصال
وقم ٥١٢٠ بأن حرضوه واتفقوا معه على التوقيع بامضاء منور ليس سليم فوقعت
الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . وقد ادعى الحاضر عن الشركة
" المدعية بالحق المدنى " بحق مدنى قبل المتهمين الأربعة الأول متضامنين بقرش

صاغ واحدا على سبيل التعويض المؤقت . كما أدخل المتهم الخامس (محمد عبد الهادي عمر) : بأنه ارتكب الجريمتين المنسوبتين للتهمتين الأربع الأولى — وطلبت عقاب المتهمين جميعا بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٤٥ و ٤٧ و ٢١١ و ٢١٥ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح قلوب الجزئية تنازل الخاء عن المدعية بالحق المدني عن الادعاء مدنيا ضد محمد عبد الهادي عمر مقورا أنه رفع جنحة مباشرة ضده ثم طلب قصر الدعوى ضد المتهمين الأصليين ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات — أولا — إثبات تنازل المدعى بالحق المدني عن ادعائه قبل محمد عبد الهادي لرفعه الجنحة المباشرة رقم ١٦١٢ سنة ١٩٥٥ بندرشبرا — وثانيا — حبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لكل منهم لوقف التنفيذ عن التهمة الأولى . وثالثا — براءة المتهمين من التهمة الثانية . رابعا — عدم قبول الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصاريف المدنية . خامسا — إعفاء المتهمين من المصاريف الجنائية فاستأنف المتهمون الأول والثالث والرابع هذا الحكم كما استأنفته النيابة بالنسبة للمتهم الثاني ، ومحكمة بنها الابتدائية بعد أن سمعت هذا الاستئناف قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطمعن الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن الثالث وإن كان قرر بالطمعن وقدم أسبابه في الميعاد إلا أنه لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المفيدة للحرية المفضى بها عليه حتى يوم الجلسة فيتعين الحكم بسقوط الطعن المرفوع منه عملا بالمادة ٤٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ذلك بأن الواقعة التي دين فيها الطاعنون لاجرمية فيها ولا عقاب عليها إذ لا تتوفر فيها عناصر الشروع المعاقب عليه في السرقة ولأن الجريمة المنصوبة

إليهم في حقيقتها إذا تمت تعتبر خيانة أمانة لا سرقة ولا شروعا في تلك الجريمة بفرض استكمال الشروع لمقوماته هذا إلى أن الواقعة التي دین بسببها الطاعن الثاني لاعتقابه عليها لأن عمله قاصر على إثبات العهدة في دفاتر الشركة ولارقابة له على ورود المازوت أو استلامه ، فهذا العمل موكل إلى أمين المخزن وحده .

وحيث إن حكم محكمة الدرجة الأولى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما مؤداه " إن شركة الصباغة والتجهيز تستورد يوميا — عدا يوم السبت والأحد من كل أسبوع خمسة أطنان من المازوت من شركة شل وأن الطاعن الأول العامل بها هو المكلف بنقل هذه الكمية بسيارة الشركة بموجب إيصالات من أربع نسخ مختلفة الألوان يتسلمها من الموظف المختص ليقدم إحداها إلى عامل الصهرج حتى يسلمه كمية المازوت ويقدم الثانية لعامل الباب كما يسمح له بالخروج بالسيارة المحملة بالمازوت ، ثم يقدم الثالثة ذات اللون الأبيض للموظف المختص بشركة الصباغة فيحتفظ بها لمخاسبة شركة شل بمقتضاها ، أما الرابعة ذات اللون الأخضر فيعيدها إلى شركة شل بعد ختمها بخاتم شركة الصباغة كدليل على تسلمها كمية المازوت المرسل إليها ، وقد لاحظ مدير شركة الصباغة أن استهلاك كميات المازوت في ازدياد مستمر مع نقص كبير في الانتاج الأمر الذي دعاه إلى تحري أسباب ذلك وقد علم بأن كمية مازوت يوم ٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ لم ترد في موعدها ، وفي صباح يوم ٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ سأل الطاعن الثاني مخزنجى الشركة فأجابه بأن تلك الكمية لم ترد بعد ، فاتصل بالموظف المختص بشركة شل وعلم منه أنه سلم الطاعن الأول يوم ٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ إيصالا بتمرة ٥١٧٠ خاصا بكمية مازوت ذلك اليوم ، كما سلمه إيصالا برقم ٥١٨٣ عن كمية يوم ٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ وكان مفروضا أن تصل الكميتان عن اليومين إلى شركة الصباغة في المواعيد المعتادة ولكنه بحث فتبين له أن كمية مازوت يوم ٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ مازالت في صهرج شركة شل ولم ينقلها بعد الطاعن الأول رغم تسلم الإيصال الخاص بها . وقد عاد الطاعن الثاني بعد ذلك إلى مدير الشركة وقال انه أخطأ حين أبلغه أن كمية مازوت يوم ٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ لم ترد إذ الواقع أنها وردت أمس في موعدها العادي

كما وردت أيضا كمية مازوت يوم ٤ منه و عرض عليه تأييدا لهذا القول الايصالات
ممهورة بختم الشركة ومن بينها الإيصال الأخضر المثبت لورود كمية يوم ٤ منه
والتي لم تكن قد خرجت بعد من شركة شل ورغبة من المدير في استجلاء الحقيقة
فقد أجرى تحقيقا إداريا أعترف فيه العطشجي كامل توفيق المتهم في الدعوى
كما اعترف في تحقيق البوليس بأنه يشترك مع الطاعنين وباقي موظفي الشركة
في سرقة المازوت الوارد إليها بأن يستولى الطاعن الأول على كمية المازوت
المكلف بنقلها من شركة شل بعد أن يحصل على توقيع الموظفين وختم البطاقة
الخضراء بختم الشركة بما يفيد تسليم المازوت إليها ثم يبيعه ويقسم الثمن معهم
وأن الطاعن الثاني مخزنجي الشركة أثبت في دفاترها ورود كمية مازوت يوم
٤ من فبراير وختم التذكرة الخضراء بخاتم الشركة بما يفيد تسليمها تلك الكمية خلافا
للحقيقة " - لما كان ذلك وكان ما انتهى إليه الحكم من اعتبار الواقعة شروعا
في سرقة جميعا في القانون ، إذ الثابت بالحكم أن الطاعن الأول قدم الإيصال
الأخضر بكمية مازوت يوم ٤ من فبراير إلى عطشجي شركة الصباغة الذي وقع
وقع عليه ثم سلمه بدورده إلى الطاعن الثاني مخزنجي الشركة الذي أثبت في دفاتر
الشركة ورود كمية المازوت وختم الإيصال بخاتم الشركة بما يدل على تسليمها
تلك الكمية مع أنها لم ترد إليها ، وأن العطشجي المذكور اعترف أمام المدير
في التحقيق الإداري الذي أجراه وفي محضر البوليس بأنه والطاعن وباقي المتهمين
من موظفي الشركة درجوا على سرقة المازوت باتباع نفس الطريقة أي بأن
يهدم الطاعن الأول إيصال كمية المازوت المكلف بنقلها لموظفي شركة الصباغة
ويحصل على توقيعاتهم وعلى ختم الشركة على الإيصال الأخضر المكلف بإعادته
لشركة شل كدليل على قيامه بتسليم المازوت للشركة الطالبة ، وكان مؤدى
ما أثبتته الحكم من ذلك أن الأفعال التي قام بها الطاعنون دخلت فعلا في دور
التنفيذ وأنها قطعت أول خطوة من الخطوات المؤدية حالا ومباشرة إلى ارتكاب

السرقه التي اتفقوا على ارتكابها بحيث أصبح عدولهم بعد ذلك باختيارهم عن
مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمرا غير محتمل - لما كان ذلك ، وكان
المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة شركة شل ولم تكن يد الطاعن
عليه بوصف كونه عاملا عندها إلا يدا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة
إليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تهدو أن تكون
جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الشروع
في السرقه لم يخطئ القانون في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متبينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كابل ، وفهم يسي الجندى ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٣٦٤)

القضية رقم ١١٥٠ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) قضاة : رد القضية . عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب . طلب المتهم بالجلسة رد رئيس الدائرة . إصدار المحكمة قرارا بتأجيل الدعوى . لا خطأ .

(ب) قضاة : رد القضية . اختصاص . محكمة الجنايات . اختصاص محكمة الجنايات المنظورة أمامها الدعوى الجنائية بالفصل في طلب الرد .

(ج) تحقيق . مكانه . متروك لاختيار المحقق .

١ - متى كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بتأجيل الدعوى بعد أن طلب المتهم رد رئيس الدائرة ، فإن هذا الإجراء من المحكمة لا عيب فيه ما دام المتهم لم يكن قد سلك الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب ولم تكن المحكمة قد أحيطت علما بمحصول هذا التقرير .

٢ - طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنظرها محكمة جنايات فإن نظره والفصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنايات المنظورة أمامها الدعوى .

٣ - المكان الذي يختاره المحقق لإجراء التحقيق يترك لتقديره وحسن اختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة إجرائه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) محمد محمد نجيم (٢) عبد الحميد محمد نجيم (الطاعنين) و (٣) إبراهيم إبراهيم عبده بأنهم - المتهمان الأول والثاني -

حازا وأحرزا جواهر مخدرة « حشيشا وأفيونا » بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا — المتهم الثالث حاز وأحرز جواهر مخدرة « حشيشا » بقصد تقديمها للتعاطى وطلبت النيابة العمومية إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ م ق ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول الملحق فقررت الغرفة بذلك ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات والجدول ١ بند ١ و ١٢ الملحق به بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) أولا بمعاقة محمد محمد نجيم بالسجن لمدة خمس سنوات وبتفريجه خمسمائة جنيه ومعاقة عبد الحميد محمد نجيم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريجه خمسمائة جنيه وثانيا ببراءة ابراهيم ابراهيم عبده مما أسند إليه وبمصادرة المواد المخدرة والأدوات المضبوطة . فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الوجه الأول من الطعن ، هو أن المحكمة خالفت المادة ٣٣٢ مرافعات بأن لم توقف السير في الدعوى عندما تقدم الطاعن الأول بطلب رد رئيس الدائرة وإنما أجلت نظر الدعوى لجلسة أخرى ، هذا إلى أن طلب الرد لم يرفع إلى رئيس محكمة الاستئناف طبقا لنص المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات بل عرض على رئيس الدائرة المطلوب رده وفصلت فيه ذات الدائرة وهو أمر غير جائز قانونا إذ المقصود بالمحكمة فيما نصت عليه المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية هي المحكمة التي تتبعها القاضي المطلوب رده وليست المحكمة التي تنظر الدعوى الأصلية .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أنه بعد أن طلب الطاعن الأول رد رئيس الدائرة أصدرت المحكمة قرارا بتأجيل الدعوى لجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ولما كان هذا الإجراء من المحكمة لا عيب فيه ما دام

لم يكن الطاعن المذكور قد سلك الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب ولم تكن المحكمة قد أحيطت علما بمحصول هذا التقرير - لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لتفصل فيه ، وتتبع في ذلك الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية " قد أفادت أن طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنظرها محكمة جنايات فإن نظره والفصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنايات المنظورة أمامها الدعوى ، وكان من المقرر أن أحكام قانون الإجراءات الجنائية هي وحدها الواجبة الاتباع عند وجود النص الصريح فلا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات إلا لتكملة نقص في نصوص قانون الإجراءات الجنائية أو تجلية ما قد يتورها من غموض ، لما كان كل ما تقدم فتكون إجراءات الفصل في طلب الرد قد صدرت صحيحة . ويكون ما يثيره الطاعن بهذا الوجه من طعنه على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه بني على إجراءات باطلة إذ قضى بصحة إجراءات القبض والتفتيش مع ما ثبت من أن وكيل نيابة رشيد حرر محضره وأصدر أمره بالقبض والتفتيش وهو بمنزله في الاسكندرية مخالفا بذلك نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية . وكان الأمر الذي أصدره بناء على تحريات غير جديده ، هذا إلى أنه ندب الكونستابل أنور راشد كاتباً للتحقيق وهو أمر لا يجوز قانوناً وقد أصدرت المحكمة أمراً بالقبض على الطاعنين رغم أنه كان مفرجاً عنهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لما يثيره الطاعنان في شأن إصدار المحقق أمر القبض والتفتيش وهو بمنزله بالاسكندرية وندبه الكونستابل كاتباً للتحقيق ، ورد عليه في قوله "النايب أن وكيل النيابة المختص يتلقى تبليغات دائرة نيابة رشيد وتحققها قد تلقى بلافا من معاون مكتب مخدرات أبو قير وهو بمنزله في منتصف الساعة العاشرة مساء يوم ١٠ من مايو سنة ١٩٥٣ من جنابة بدائرة مركز رشيد وهو مختص بالتحقيق فيما فبادر فور إبلاغه إلى إجراء تحقيق للكشف عن

جدية ما أبلغ به وقد أثبت في صدر محضره أنه ندب الكونستابل أنور راشد كاتباً للتحقيق بعد تخليفه اليمين نظراً لعدم حضور كاتب التحقيق ويبين من ذلك أن الضرورة التي اقتضاها ظرف المبادرة إلى إجراء التحقيق في البلاغ عن جناية قدم إليه ليلاً وفي منزله بادية أهميته وخطورته وقد تقدم به إليه موظف مسئول ولتخلف كاتب المحكمة ، هذه الضرورة هي التي دعت وكيل النيابة إلى الاستعانة بأخرونديه كاتباً للتحقيق بعد تخليفه اليمين“ ولما كان لا خلاف على أن الحادث وقع بدائرة مركز رشيد فيكون وكيل نيابة رشيد هو المختص بإجراء التحقيق فيه ولا يهم بعد ذلك المكان الذي يختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره وحسن اختياره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إجرائه — لما كان ذلك لو كان تقدير الضرورة الداهية إلى ندب كاتب للتحقيق غير كاتبه الأصلي متروكاً للمحقق وقد أقرت محكمة الموضوع هذا التقدير ، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروكاً لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فتى أقرتها عليها بأسباب سائغة كما هو الحال في الدعوى فإنه لا يجدى الطاعنين نعيمها أن أمر التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية وفي ذلك قال الحكم ” ومن ثم ترى المحكمة أن ما قامت به النيابة من تحقيق في هذه الدعوى قد استظهر قدراً كافياً من أدلة صدق البلاغ وجديته مما رأت معه النيابة موجبا للاذن بتفتيش المتهمين المبلغ ضدهم ومسكنهم ولم يكن في الأمر خدعة على نحو ما ذهب الدفاع بالجلسة إذ أن معاون مكتب المخدرات المبلغ يقرر في تحقيق وكيل النيابة أنه استوثق من جدية ما بلغه من مراقبته الشخصية ومراقبة أهوانه وأنه رأى هديدين لا تربطهم بالمتهمين صلة ظاهرة يترددون على مسكنهم مما جعله يعتقد بأن المتهمين يبيعون هؤلاء سلعتهم المحرمة وفسر الأمر بالجلسة مقرراً أنه كان يراقب المتهمين ومسكنهم بطريقته وأساليبه الخاصة التي يرى أنها سرية لتعلقها بعمله كما فسر ما جاء على لسانه في التحقيق المفتوح عن رؤيته للتهمين يبيعون المخدرات بأنه يقصد الأشخاص الذين يترددون عليهم وفهم من تردددهم أنهم يشتركون من المتهمين المخدرات وترى المحكمة أن هذا التفسير من جانبه

”توضيح سليم للعبارة المسندة إليه في تحقيق النيابة“ لما كان ذلك كله وكان لمحكمة الجنايات في حدود سلطتها قانونا وطبقا لنص المادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن تتخذ مآثرا من الاجراءات التحفظية ومن ذلك الأمر بالقبض على المتهم واحضاره ، فيكون لا محل لما جاء بهذا الوجه .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الطاعنين في الدفاع ، ذلك بأنهما دفعا التهمة المسندة إليهما بتلقيها وطلبا من المحكمة تحقيقا لذلك ضم ثلاث قضايا فأمرت بضمها بقرارها الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وقد ضمت قضيتان ولم تضم الثالثة وتمسك الطاعنان بضمها لما لها من أساس جوهري بدفاعهما ولكن المحكمة رفضت طلبهما دون أن تشير في حكمها إلى أسباب عدولها عن قرارها الأول ورفضها هذا الطلب .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدفاع عن الطاعنين طلب في جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٥ ضم الجناية رقم ٨٨٨ سنة ١٩٥٣ رشيد فأمرت المحكمة بضمها . كما طلب الدفاع عنهما في جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ضم الجناية رقم ١٩١٠ سنة ١٩٥٣ رشيد والجنحة رقم ١٨٦ سنة ١٩٥١ رشيد لإثبات تالفيق التهمة فأمرت المحكمة بضمها وفي جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ طلب الدفاع التأجيل لضم القضية التي لم تضم من هذه القضايا فرأت المحكمة الاكتفاء بصورة الحكم الصادر فيها والمقدمة مع القضيتين الآخرين وطلبت من المدافع عن الطاعنين أن يبين في مرافعته مدى المصلحة في ضمها . ولما كان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية أن تجيب المتهم أو لاتجيبه إلى طلب ضم قضية ، وكان الحاضر مع الطاعنين دفع التهمة في مرافعته بأن المخدر دس للطاعنين بواسطة أنور أبو العلا الذي أقر في تحقيق حدث على أثر وقوع اعتداء عليه بأن المعتدين هما الطاعنان لأنه سبق أن أرشد عنهما في قضية مخدرات وهو التحقيق الذي طلب ضمه من بادي الأمر وكانت المحكمة قد تناولت ذلك في الحكم بقولها ”وحيث إنه إن صحت رواية أنور أبو العلا في الجناية رقم ٨٨٨ سنة ١٩٥٣ رشيد من أنه أرشد عن المتهمين وأنهما حقا عليه فدبرا اعتداء وقع عليه بعد هذه الجناية ، فليس يعني هذا القول

أن أنور أبو العلا قد دس المخدر للمتهمين ولا يعدو قول أنور أبو العلا في الجناية رقم ٨٨٨ سنة ١٩٥٣ رشيد المقدمة صورة من أقواله فيها بمعرفة الدفاع في الجلسة، أنه أرشد عن المتهمين ولا يوجد في أقواله بتلك الجناية ولا في ظروف التحقيق ما يشير إلى أنه وجد وقت الضبط أو قبله مع المتهمين في ظروف تمكنه من دس المواد المخدرة لهما في ملابسهما كما أنه ثبت من أقوال شهود الإثبات أن المتهم الأول كان يضع الجوزة في فمه والثاني ممسك بها ولم يزعم أحدهما أن أنور أبو العلا أعطاهما الجوزة كما أن المتهمين لم يزعم أن أنور أبو العلا هذا عيث بملابسهما التي ضبطت بها المخدرات والمطواة ولا يوجد أى تلازم بين الارشاد عن إحراز متهم لمادة مخدرة وبين دسها له . لما كان ما تقدم وكان الدفاع في مرافعته لم يصر على طلب ضم القضية رقم ١٨٦ سنة ١٩٥١ رشيد التي لم تضم ولم يشر إليها مما يستفاد معه تنازله ضمنا عن طلبه هذا فلا يحق للطاعنين بعد ذلك أن ينعي على المحكمة أنها أخلت بحقوقهما في الدفاع .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم اسمايل ،
ومصطفى كامل ، وفهم يسي الجندى المستشارين •

(٣٦٥)

القضية رقم ١٠٩٥ سنة ٢٦ القضائية :

(ا) موظفون . أسباب الإباحة وموانع العقاب • التمييز طبقا للاوضاع القانونية في وظيفة
بديوان الخاصة الملكية السابق • تنظيمه على غرار المصالح الأميرية وتطبيق نفس
الأنظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها • حقهم في الإفادة
من الإعفاء الوارد في المادة ٦٣ ع •

(ب) أسباب الإباحة وموانع العقاب • شروط الإعفاء الوارد في المادة ٦٣ ع • مثال •

(ج) قانون • الجهل به • متى يعتبر الجهل المبني على الجهل بالقانون غير مؤثم •

١ - متى كان المتهم قد عين طبقا للاوضاع القانونية في وظيفة بديوان
الخاصة الملكية السابق الذي نظم على غرار المصالح الأميرية وطبق على موظفيها
ومستخدميها نفس الأنظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها
سواء بسواء ، فإنه يكون في هذا القدر من الكفاية ما ينحوله الحق في الافادة
من الاعفاء الوارد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات •

٢ - أورد الشارع المادة ٦٣ من قانون العقوبات ليجعل في حكمها
حصانة للموظفين العموميين حتى لا يخرجوا في أداء واجباتهم أو يترددوا
في مباشرتهم لهذه الواجبات خشية الوقوع في المسؤولية الجنائية وقد جعل
الشارع أساسا لمنع تلك المسؤولية أن يكون الموظف فيما قام به حسن النية

ومن أنه قام أيضا بما ينبغي من وسائل التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة ومن ثم فإذا كان المتهم يعمل في ظروف تجعله يعتقد أنه وهو يقوم بخدمة الملك السابق في الوظيفة المخصصة له إنما كان يباشر عملا له صبغته الرسمية وارتكب فعلا ينهى عنه القانون تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيسه الذي يجب عليه طاعته فإنه لا يكون مسئولا على أى الأحوال .

٣ — من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه كحالة الخطأ في فهم أسس القانون الإداري يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز جواهر مخدرة (٩٣٣,٥) جراما من الحشيش) بدون موجب من نصوص القانون وطلبت عقابه بالمواد ٦/١ و ٢ و ٦/٣٥ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ ومحكمة المخدرات قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المواد المخدرة بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة مصر الابتدائية لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وبعد نظرها قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المواد المخدرة بلا مصاريف . فطعنّت النيابة العامة للمرة الثانية في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... وحيث إن الطاعة تقول في الوجه الأول من طعننا إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ استند في اعتبار المطعون ضده موظفا أميريا إلى

المرسوم الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٥ والأمر العالي الصادر في ٢٩ من أبريل سنة ١٨٦٣ وإلى أن المطعون ضده كان يتقاضى مرتبه من المخصصات الملكية وهي من الأموال العامة ، مع أن المرسوم الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٥ آنف الذكر الذي كان يخول الملك السابق حق إصدار أوامر ملكية بتعيين موظفي الديوان الملكي لم يتناول إلا موظفي هذا الديوان والمطعون ضده ليس من بينهم بل هو تابع للخاصة الملكية السابقة التي لم يكن لها أي صفة حكومية بل كانت تتناول الشؤون الخاصة للملك السابق مما لا يتصل بصفته الرسمية ولا محل للاستناد إلى الأمر العالي الصادر في ٢٩ من أبريل سنة ١٨٦٣ في اعتبار المطعون ضده موظفا عموميا — فقد صدر أمر عال في سنة ١٨٨٣ يقرر ربط معاش لموظفي الخاصة دون أن يخلع عليهم صفة الموظفين العموميين ولو كان الأمر على خلاف ذلك ، لما كان ثمة محل لإصدار هذا الأمر العالي الثاني اكتفاء بأن الأمر العالي الصادر في ٢٩ من أبريل سنة ١٨٦٣ كان يعتبرهم من موظفي الدولة وهؤلاء يسرى عليهم قانون المعاشات بغير حاجة إلى إصدار أمر جديد بذلك ، أما المخصصات الملكية فانها وإن كانت تفتطع من أموال الدولة إلا أنها كانت تمنح للملك السابق للصرف منها في شؤنه الخاصة وتلك الأموال تفقد صفتها كل عام بمجرد خروجها من خزانة الدولة مثلها في ذلك كمثل المرتب الذي يتقاضاه الموظف العمومي وينفقه في شؤنه الخاصة ومنها دفع أجور من يقومون بخدمته ومن غير المعقول أن يقال إن هؤلاء يكتسبون صفة الموظف العام بقبضهم أجورهم من مرتبه ولو كان المشرع قد رأى اعتبار موظفي الخاصة الملكية من الموظفين العموميين لأصدر قانونا بمنحهم هذه الصفة بوجه عام بما يستتبعها من منحهم كافة حقوق الموظفين إلا أنه لم يسلك هذا السبيل بل أصدر قوانين متفرقة بمنحهم الحق في المعاش واستحقاق العلاوة الاجتماعية وتأديتهم على النحو المتبع بالنسبة إلى موظفي الدولة مما يفيد أن هؤلاء الموظفين لا يكتسبون صفة للموظفين العموميين وإنما كانت تطبق عليهم بعض القوانين الخاصة بموظفي الدولة في حدود معينة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما تثيره الطاعنة في هذا الوجه فقال
”وحيث إنه يبين مما تقدم أن المتهم كان قد عين كهر باثيا بسرأي المنتزه بموجب
عقد بينه وبين ناظر الخاصة باعتباره ممثلا للحكومة المصرية ثم نقل إلى وزارة
الأشغال ثم فصل للاستغناء عن الأجانب ثم عين كهر باثيا بنظارة الخاصة ،
ويتضح من صدور النطق بمنحه العلاوات والترقيات أنه عين بنطق ملاكي ،
وقد كان من حق الملك بموجب مرسوم ٨ من فبراير سنة ١٩٢٥ أن يعين بأوامر
منه موظفي الديوان الملكي والمصالح المرتبطة به ومنها الخاصة الملكية ومن ثم
فيكون تعيين المتهم قد صدر صحيحا قانونا أما عن عمل المتهم فقد ذكر في قرار
تعيينه أنه رئيس الأعمال الخصوصية بالمراريات الملكية وهو بحكم هذا العمل
يكون شديد الصلة بالملك السابق ومن المتعذر التفرقة بين صلته بالملك بصفته
الرسمية وبغير هذه الصفة لأن صفة الملك لا تزول وليس هناك ضابط للتفرقة بين
أعماله كملك وبينها في حياته الخاصة إلا أنه واضح من وقائع الدعوى أن الملك
وقد أنشأ متحف أنشاص على نمط يدل على أنه أنشأ للمصلحة العامة مساهمة منه
في كفاح المخدرات قد سلم المتهم المخدر بصفته الرسمية ما دام لم يثبت أن ما سلم
كان للاستعمال الشخصي ومن ثم يكون أقرب إلى الحقيقة أن يكون تسلم المخدر
بقصد إضافته إلى المتحف أو إنشاء متحف آخر في قصر عابدين ، وحيث إنه
وقد ثبت أن المتهم كان موظفا بالخاصة الملكية السابقة وقد ربط له معاش
يتقاضاه من خزانة الدولة فإنه كان يتقاضى مرتبه من التخصيصات وهي مال عام
مرصود من جانب الدولة للاتفاق منه على ما يحفظ مكانة التاج في الداخل
والخارج وحيث إن الحكم المستأنف قد استند في اعتبار المتهم موظفا إلى ما جاء
بالأمر الخديوي رقم ٤ الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٨٨٣ قد أخذت عليه
محكمة العليا عدم استيفاء البحث في أثر النظم الدستورية والقوانين والمراسيم التي
طُرأت بعد صدوره على كيانه وجودا أو عدما أو تعديلا وحيث إن الأمر المشار
إليه قد صدر لاحقا لأمر آخر صدر في ٢٩ من أبريل سنة ١٨٩٣ جاء فيه
(بالنظر إلى أن شئون الخاصة موكولة إلى إدارة قاسم باشا وأن عددا من
المستخدمين كالنظار والمعاونين والكتبة والقواصين قد ألحقوا بهذه المصلحة

وبعضهم مقيد لدى قاسم باشا والبعض الآخر لدى نظارة المالية وجب اعتبارهم جميعا مستخدمين في الحكومة لا في الدائرة ومعاملتهم على قدم المساواة مع مستخدمي الحكومة فقد أصدرنا أمرا بهذا إلى نظارة المالية للعلم به وتنفيذه (وهذا النص صريح في اعتبار موظفي الخاصة مستخدمين في الحكومة وإن كانت مرتباتهم تصرف من المخصصات ، ويتضح منه أن بعض موظفي الدائرة كان له حق إقامته قاسم باشا والبعض الآخر له حق بوزارة المالية فأدجج الأمر النورين واعتبرهم جميعا من موظفي الحكومة - وترى المحكمة أن نص الأمر الأول رقم ٤ الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٨٨٣ لم يتناول الأمر السابق الإشارة إليه بأي تعديل إلا فيما يتعلق باسم الدائرة إذ جعلها خاصة ونص على وجوب احتساب مدة خدمة موظفيها في المعاش ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية وقد نصت المادة ٦٧ منه على سريان أحكامه على الموظفين أو المستخدمين المربوطة ماهياتهم في ميزانية الحكومة وبصفة استثنائية على موظفي ومستخدمين بعض المصالح التي لا تشملها ميزانية المملوكة العمومية ومن بينها الدائرة الخاصة . ولم يتناول القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٠ الذي عدل القانون السابق الإشارة إليه النص الخاص بسريانه على موظفي الدائرة الخاصة بأي تعديل ثم صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات الملكية والذي طبق فعلا على المتهم وقد نصت المادة ١٦ منه على سريان أحكامه بصفة استثنائية على الخاصة الملكية ومجلس الصعة البحرية ودار الكتب وبعض مصالح أخرى . هذا وقد صدر مرسوم بقانون بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٢٢ بإنشاء مجلس تأديب لموظفي ومستخدمين ديوان الملك والمصالح المرتبطة به ، وقد نص في المادة الخامسة منه على ما يأتي (مع عدم الإخلال بالنصوص المتقدمة تسري في حق موظفي ومستخدمين ديوان الملك والمصالح المرتبطة به ، جميع الأحكام المعمول بها فيما يتعلق بتأديب موظفي الحكومة) . وحيث إنه يبين مما تقدم أن القوانين والمراسيم والأوامر التي صدرت بعد الأمر الذي استند إليه الحكم المستأنف في اعتبار المتهم موظفا عموميا لم يتناوله الإلغاء أو التعديل وإنما تضمنت كلها نصوصا تقضي بانطباقها على موظفي الخاصة ومعاملتهم نفس معاملة سائر موظفي الحكومة ومن ثم لا يكون هناك

فرق بين الطائفتين إلا أن موظفي الخاصة يتقاضون مرتباتهم من المبلغ الذي ترصده الدولة للمخصصات الملكية وهو ليس من مال الملك الخاص وإنما هي أموال عامة ، فإذا لوحظ أنهم يتقاضون معاشا كسائر الموظفين وأن بعض القوانين قد طبقت عليهم وعلى موظفي بعض المصالح التي لا جدال في أن موظفيها هم موظفون في الحكومة كدار الكتب والجامعات ، وإذا لوحظ أيضا أنه قد ثبت من كتابي ديوان الموظفين السابق الإشارة إليهما أن الديوان قد اعتبر موظفي الخاصة موظفين عموميين يستحقون العلاوة الاجتماعية كما اعتبرهم أيضا موظفين عموميين ينطبق عليهم جميع لوائح موظفي الحكومة كان اعتبار الحكم المستأنف منهم موظفا عموميا من حقه الاستفادة من التوسعة المنصوص عليها في المادة ٦٣ عقوبات للموظفين في أداء واجبهم متى كانوا حسن النية إذا أطاعوا رؤساءهم إذ أن طاعة الرؤوس للرئيس من أسس النظام الإداري اعتبار صحيح ، لما كان ذلك وكانت المادة ٦٣ من قانون العقوبات قد نصت على أنه لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري في الأحوال الآتية الخ . . وكان المقصود بالموظف الأميري ، هو من يولى قدرا من السلطة العامة بصفة دائمة أو مؤقتة أو تمنح له هذه الصفة بمقتضى القوانين واللوائح سواء أكان يتقاضى مرتبا من الخزانة العامة كالموظفين والمستخدمين الملحقين بالوزارات والمصالح التابعة لها أم بالهيئات المستقلة ذات الصفة العمومية كالجامعات والمجالس البلدية ودار الكتب أم كان مكلفا بخدمة عامة دون أجر كالعمد والمشايخ ومن إليهم وكان سبب من الحكم المطعون فيه أن المشرع أصدر تشريعات عدة تناولات الوضع القانوني بالنسبة لموظفي ومستخدمى ديوان الخاصة الملكية السابق فاعتبرهم مستخدمين في الحكومة ونص على معاملتهم على قدم المساواة مع موظفي الدولة في كل ما يتمتعون به من حقوق ومزايا و ضمانات من حيث تعيينهم وترقيتهم وتأديتهم وتسوية ما مشهم وتطبيق النظم الحكومية التي تطبق على سائر موظفي الدولة مما لا يدع مجالا للشك أو التأويل في أن المشرع إنما أراد مساواتهم بموظفي الدولة بغض النظر عن طبيعة أعمالهم مراعى في ذلك أن تلك الأعمال التي يضطلعون بها تنسم بطابع خاص هي صلتها الوثيقة بشؤون الملك السابق

الذى كان بحكم الدستور الرئيس الأعلى للدولة وتلازمه صفة الملك على الدوام . وكان من شأن هذا التلازم أن شخصيته العامة كما قال الحكم بحق تختلط كثيرا بشخصيته الخاصة بحيث يصعب وضع حد فاصل بينهما مما جعل الدولة ترصد جزءا من أموالها العامة سميت في ميزانية الدولة بالمخصصات الملكية للانفاق منها في كل شؤون الملك وما يتصل به من مظاهر عمومية كانت أو خصوصية وعلى ضوء هذه الاعتبارات نظمت حاشية الملك التي تضم فيما تضمنه من أقسام وفروع ، ديوان الخاصة الملكية السابق على غرار المصالح الأميرية وطبق على موظفيها ومستخدميها نفس الأنظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها سواء بسواء — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المطعون ضده قد عين في وظيفته بديوان الخاصة الملكية السابق طبقا للاوضاع القانونية فانه يكون في هذا القدر من الكفاية ، ما يخوله الحق في الافادة من الاعفاء الوارد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات . هذا ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أيضا أن المطعون ضده كان يعمل في ظروف تجعله يعتقد أنه وهو يقوم بخدمة الملك السابق في الوظيفة المخصصة له إنما كان يباشر عملا له صبغته الرسمية فاذا ما ارتكب فعلا ينهى عنه القانون تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيسه الذي تجب عليه طاعته فانه لا يكون مسؤولا على أى الأحوال ، وكان ما قاله الحكم من ذلك سائغا في العقل وصحيحا في القانون . إذ من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيها — وهو في هذه الحالة الخطأ في فهم أسس القانون الإداري — يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم . لما كان ما تقدم كله فان ما تثيره الطاعنة في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن الطاعنة تنعى في الوجه الثانى من الطعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه قصور في أسبابه إذ أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وإن كان قد دل على أن المتهم كان حسن النية في اعتقاده ، مشروعية حيازة الملك السابق لاسادة المخدرة إلا أنه لم يورد العناصر التي استخلص منها حسن نية المتهم من جهة مشروعية حيازته هو لاسادة المخدرة وليس يجدى المتهم قوله إنه إنما

أحرز الخدر تنفيذاً لأمر رئيس وجبت عليه طاعته لأنه غير ملزم بهذه الطاعة بغير تبصر أو زوية أو بحث وطاعته للقانون أولى من طاعته للرئيس حيث يكون الأمر الصادر إليه ظاهر المخالفة للقانون فإذا كانت الجريمة ظاهرة للموظف أو كانت مخالفة الأمر كما يقضى به القانون ، واضحة له تماماً ونفذه وهو على بينة من مرماه ويعلم ما فيه من عيب ، فانه لا يعفى من المسؤولية الجنائية — كما أنه يشترط للاعفاء من هذه المسؤولية أن يكون الأمر ذا علاقة بشئون الأمر الرسمية واختصاصاته القانونية وقد أخطأ الحكم المطعون فيه حين قال إن المتهم بوصفه مديراً للشئون الخصوصية للملك السابق يجمع بين وظيفة حكومية وأعمال خصوصية تنتم بالطابع الرسمي وأنه ليس في طبيعة تلك الوظيفة ما يسمح بالفصل بين الأعمال الرسمية وغيرها فتكون الأوامر الصادرة إلى المتهم داخل دائرة الشؤون الخصوصية لها علاقة بأعمال الأمر الرسمية ، ذلك لأن الثابت بالأوراق أن المتهم لا يجمع بين وظيفته الخاصة كمدير للشئون الخصوصية للملك السابق وبين أية وظيفة حكومية ، كما أنه ليس في الأوراق ما يفيد أن الأعمال الخصوصية التي يقوم بها المتهم تنتم بالطابع الرسمي بل أنها تنفيذ انقطاع الصلة بين وظيفة المتهم وأعمالها وبين أعمال الملك السابق الرسمية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض لما تثيره الطاعنة في هذا الوجه قد أفاض في ذكر المبررات التي تسوغ الفعل المرتكب من جانب المطعون ضده مما قاله في هذا الصدد ” وحيث إن الثابت أن الملك السابق قد أقام متحفاً في النشاص استجمع فيه أجناساً متباينة من كافة المواد المخدرة وكان هذا المتحف منسقاً ومنظماً على صورة علمية جامعة وكان مصدره حسباً ورجحاً حضرة حسن يوسف مفتش زراعة النشاص من المضبوطات التي كانت تستولى عليها الجهات المشتغلة بمكافحتها وكان هذا المتحف معروفاً ومعروضاً على مشهد من الجميع بين متاحف أخرى زراعية وجيولوجية وحيوانية وكان الملك السابق كما نوه الشاهد حريصاً على أن يطلع عليه زواره من كافة الطبقات فمنهم الملوك والأمراء والنزلاء ووفود المؤتمرات من عرب وأجانب ومنهم رجال الدولة من وزراء ومرؤوسين فلم يكن هذا المتحف في غفلة من أحد ولا مستورا في الخفاء فالكل

كان عليها بأمره وبوجوداته ومن بينهم حتما المسئولون الذين وقفوا في صمت دون أن يكون لهم موقف إيجابي أو أى اعتراض فيه وحيث إن هذه الشواهد المسادية إذا ما تردد صداها في نفس المتهم وتفاعل بها ذهنه فإن ما تذججه في نفسه من شعور يتصل بمشروعية حيازة الملك السابق للخدر على الصورة آنفة الذكر المفروض طبعا أن الحيازة لم تكن تستهدف سوء الاستعمال أو تتعدى نطاق هذه الشواهد فما هو أثره على المتهم ؟ ألا يصح أن يقوم في ذهنه أن الملك قد استنفذ الإجراءات القانونية وأدى بما أوجب القانون رعايته في شأن هذا الترخيص ألا يصح أن ينطبع في نفسه أن وزير الصحة قد خوطب في أمر هذه الحيازة فوافق عليها خصوصا وأن إستمصار مثل هذه الموافقة في نظر المتهم وبالنسبة للملك أمر دين يسير ، ألا يسوغ له أن يفهم أن الجهات الحكومية التي قبلت أن تقتطع من مضبوطاتها في العلاية أجزاء كانت هي مصدر هذه الحيازة وعناصر هذا المتحف لن تساهم في أمر من هذا القبيل إلا إذا استأذنت في ذلك جهات الاقتضاء وإذا قيل بأن المتهم كان يعلم بعدم وجود ترخيص من قبل ، ألا يجوز أن يتصل بفهمه أن وزير الصحة وغيره من المسئولين الذين اطلعوا على هذا المتحف أجازوا من بعد هذا الأمر الواقع وقتئذ وأن هذه الإجازة في مقام الترخيص السابق ومن ناحية أخرى ألا يجوز أن يختلط بذهنه أن المسئولين بسكوتهم عن حيازة الملك للخدر قد أفقوا أن هذه الحيازة لا تقتضى بالنسبة للملك ترخيصا لذاته وأنه لا يستساغ وهو الرئيس الأعلى للدولة وقد كان يتعالى في نظرهم عن القانون أن يتزل عند متبوع له من رجال السلطة التنفيذية يستأذنه ترخيصا في أمر يجوز حيازته بترخيص وأن العرف قد جرى على ذلك بالنسبة للملك في كافة الأشياء التي يجوز حيازتها بترخيص كالأسلحة وغيرها وهلا يجوز له أن يشتق هذا الفهم من عبارة (الملك فوق القانون) خصوصا وقد سما به الواقع إلى الصورة التي رسمتها المحكمة آنفا . وإذا المسئولون قدروا أن هذه الحيازة صحيحة وتعلق هذا بظن المتهم فإذا يمكن أن يكون عليه رآيه وعقيدته في ذلك ومشروعيته ؟ طبعى أن المتهم لا يمكن أن يناقش المسائل مناقشة الفقيه ولا يمكن أن تستنكره في ذلك حدود فهمه وثقافته وواقع الحال ليس

واضحاً بالقدر الذى تنفى معه فى ذهن المتهم أى لئس أو استطاع الجزم معه بأن وجه الإجرام كان بدهيا فلم يكن الفعل قتلا أو سرقة أو حريقا مما لا يستحيل بأمر أى إنسان ومما لا يمكن تأويل حسن النية فيه وليست حيازة المخدر مشفية على إطلاقها وإنما هى جائزة فى بعض الصور بترخيص بل هى يصح أن تكون جائزة للملك للغرض آنف الذكر بترخيص فلا يصح القول بأن انعدام الترخيص فى شأن الملك مع قيام الظروف السابقة لم يكن يبرر الاعتقاد لدى المتهم وأمثاله بعدم مشروعية هذه الحيازة — وحسب المتهم أن يستقى من الظاهر عقيدته وأن تستظهر المحكمة من المقومات ما لا يابى هذا الاستخلاص ، وحيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن أركان المادة ٦٣ عقوبات قد توافرت فى حق المتهم فقد ترجع القول بأنه كان يعتقد بحسن نية أن حيازة الملك للمخدر على الصورة السالفة تعد أمرا مشروعاً فى ذاته وأن مرد هذا الاعتقاد تلك الأسباب المعقولة التى اعتمدتها المحكمة والمتهم فى هذا الاعتقاد كان مائزاً دائرة التثبت والتحرى ولا يمكن القول إن المتهم قد انحدر فى اعتقاده عن حدود أدنى من حدود الرجل العادى فى مثل وظيفته ومركزه وظروفه والمؤثرات التى ازدحمت عليه وغير ذلك مما أفاضت المحكمة فى ذكره فإذا ما تلقى المتهم أمراً بضم المخدر إلى وديعته وصعد لهذا الأمر فلا تريب عليه لأنه بذلك يكون قد أدى ما عليه من واجب الطاعة فى هذا المقام ويكون شأنه فى ذلك شأن أى موظف من رجال الضبط أو غيرهم ممن اقتضت القوانين والأوامر اتصالهم بالمخدر وما دام لم يثبت أنه أساء الاستعمال أو جانب الاستقامة فى القصد والنية فلا يمكن مساءلته . لما كان ذلك ، وكان من المسلم به أن طاعة الرؤوس لرئيسه لا تكون فى أمر من الأمور التى يحرمها القانون إلا أن المادة ٦٣ من قانون العقوبات قد أوردتها الشارع ليجعل فى حكمها حصانة للموظفين العموميين حتى لا يخرجوا فى أداء واجباتهم أو يترددوا فى مباشرتهم لهذه الواجبات خشية لوقوع فى المسؤولية الجنائية . وقد جعل الشارع أساساً لمنع تلك المسؤولية أن يكون الموظف فيما قام به حسن النية ومن أنه قام أيضاً بما ينبئ له من وسائل التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذى قام به وأن اعتقاده كان مبني على أسباب معقولة ، وكانت

محكمة الموضوع قد أثبتت في حق المطعون ضده بالأدلة والدلائل المنطقية السائغة التي أوردتها في حكمها أنه كان حسن النية في الاحتفاظ بالمخدر المضبوط في حوزة الذي وجد به في غرفة مكتبه بالسراي ضمن متعلقات أخرى للملك السابق كما أثبت الحكم اعتقاد المتهم بمشروعية حيازة الملك السابق لتلك المخدرات وأن يده عليها لم يتجاوز هذا النطاق المشروع . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضده يكون سليما وصحيحا في القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، وفهم
يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل ، والسيد أحمد هففى المستشارين .

(٣٦٦)

القضية رقم ١١٨٢ سنة ٢٦ القضائية :

خيانة أمانة . متى تم جريمة تبديد المحجوزات ؟

تم جريمة تبديد المحجوزات متى ثبت تصرف المحجوز عليه فيها لإضرارها
بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بدد المزروعات المبيعة بمحضر المحجز
لصالح مصلحة الأموال المقررة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات .
ومحكمة جناح رشيد الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون
الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة الحكم .
ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم
المستأنف بلا مصاريف . فطعنتم النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطعن يحصل فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور
لإدقضى براءة المطعون ضده استنادا إلى أنه لم يكن قد حل يوم البيع حين حصل
التبليغ عن التبديد مع أن جريمة التبديد تم متى ثبت تصرف المتهم فى المحجوزات
ولو قبل التاريخ المحدد للبيع وقد قرر المتهم فى تاريخ لاحق لهذا التاريخ أن زراعة

الفول المحجوز عليها لم ينتج منها محصول ، وكان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع حتى إذا ثبت لها كذبه فإن جريمة التبيد تكون قد تمت وفقا للقانون .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قضى براءة المتهم المطعون ضده استنادا إلى أن الثابت بحضر المحضر أن اليوم المحدد للبيع حدد في ١٩٥٥/٦/٩ وأن التبليغ في ١٩٥٥/٦/٤ وكان يتعين الانتظار حتى يحين الموعد المحدد لكي يتضح ما إذا كان المتهم (المطعون ضده) سيقوم بتقديمها لبيعها من عدمه وفي هذه الحالة يعتبر مبددا لأنه من الجائز أن يكون المتهم قد نقلها يوم ١٩٥٥/٦/٤ خشية تلفها وفي نيته أن يعيدها إلى مكانها أو يقدمها للبيع في اليوم المحدد له - لما كان ذلك وكان الثابت في الحكم أنه " بسؤال المتهم قرر أن زراعة الفول تلفت ولم ينتج منها أى محصول " فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة تحقيق هذا الدفاع وأن تقضى في الدعوى على ضوء ما يتبين لها من نتيجة التحقيق لا أن تقضى بالبراءة اعتمادا على أن المطعون ضده يجوز أن يكون في مكنته تقديم المحجوزات في اليوم المحدد للبيع ما دام أنه أقر بعدم وجودها وبالتالي باستحالة تقديمها في اليوم المذكور . ذلك بأن جريمة تبديد المحجوزات تتم متى ثبت تصرف المحجوز عليه فيها اضرارا بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم .

جاسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وفهيم بنى الجندى والسيد أحمد مفيى المستشارين .

(٣٦٧)

القضية رقم ١١٨٧ سنة ٢٦ القضائية :

غرفة الاتهام . الحكم نهائيا من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . تقرير
غرفة الاتهام بعد ذلك بإحالتها الى محكمة الجنج للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . خطأ .
المادة ١٨٠ أ . ج .

متى كانت غرفة الاتهام قد قررت بإحالة الدعوى الى محكمة الجنج للحكم فيها
على أساس عقوبة الجنحة مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنج بعدم
الاختصاص لأنها جنائية ومع تقريرها هي أن الواقعة جنائية ، فإنها تكون قد
أخطأت في تطبيق القانون إذ كان واجبا عليها إحالتها الى محكمة الجنايات إعمالا
لنص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة أحمد عبد الغنى عالم المطعمون ضده الأول بأنه ضرب
على الدين أحمد رشوان فأحدث به الإصابات الموصوفتين بالتقرير الطبي والتي تقرر
لعلاجها مدة لا تزيد على ٢٠ يوما وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات ومحكمة
جنج بندر بنى سويى الجزئية قضت غيابيا بتغريم المنهم الأول ١٥٠ قرشا
فعارض المحكوم عليه والمحكمة المذكورة قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن .
فاستأنفت النيابة ومحكمة بنى سويى الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها غيابيا
بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالة القضية للنياية لإجراء شئونها فيها .
وبعد أن أعيدت القضية الى غرفة الاتهام وجهت النيابة الى المطعمون ضده

الأول تهمه أنه ضرب عمدا المتهم الثاني فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى والتي تخلفت لديه من جرائها طاعة مستديمة عبارة عن كسر غير ملتئم بمظمة الرضفة مع ضعف عضلى بالركبة مما يعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءته على العمل بنحو ٢٠ ٪ كما أسندت إلى المطعون ضده الثانى : أنه ضرب عمدا المتهم الأول فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على ٢٠ يوما . وطابت عقاب الأول بالمادة ١/٢٤٠ والثانى بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فأمرت غرفة الاتهام بمحكمة بنى سويف غيايبا بإحالة المتهمين إلى محكمة جناح بندر بنى سويف لمحاكمة الأول فى نطاق عقوبة اللجنة وللمحاكمة الثانى عملا بمادة الاتهام الخاصة به .

فطمعت النيابة العامة فى هذا الفوار بطريق النقص .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام إذ قررت إحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية للحكم فيها على أساس عقوبة اللجنة — رغم سبق صدور حكم نهائى من محكمة ثانى درجة بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية — قد أخطأت فى تطبيق القانون — إذ يوجب عليها القانون فى هذه الحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات .

وحيث إن واقعة الحال هى أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد المطعون ضده الأول (أحمد عبد الغنى سالم) بأنه فى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٥٣ بدائرة بندر بنى سويف ضرب على الدين أحمد رشوان فأحدث به الإصابات الموصوفتين بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوما — الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وقضت محكمة أول درجة غيايبا بتفريم المتهم ١٥٠ قرشا فاستأنفت النيابة الحكم ثم طارض المتهم وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن — وعند نظر الاستئناف تبين لمحكمة ثانى درجة أنه تخلف لدى المبنى عليه طاعة مستديمة يستحيل برؤها وأن الواقعة تكون الجنائية المنصوص

هنا في المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقضت غيايبا "بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة القضية للنيابة العامة لإجراء شئونها فيها وقد أصبح هذا الحكم نهائيا — بإعلانه للمتهم — فأعيد تقديم القضية لغرفة الاتهام وطلبت النيابة إحالة المتهم وآخر إلى محكمة الجنايات لمحاكمة كل منهما عن التهمة المسندة إليه فأمرت غرفة الاتهام بإحالة المتهمين إلى محكمة جنح بنسدر بنى سويف لمحاكمة المتهم الأول في نطاق عقوبة الجنحة ولمحاكمة الثاني عملا بمادة الاتهام الخاصة به" لما كان ذلك وكانت المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات تنص على أنه "إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاض التحقيق أم من غرفة الاتهام — يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين للحكم بما تراه" فقد دلت بذلك على أنه يتعين على غرفة الاتهام في هذه الصورة — إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى — أن تحيلها لمحكمة الجنايات ولا يغير من هذا النظر أن غرفة الاتهام قد حولت الدعوى إلى محكمة الجنح بوصف كونها جناية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة — لأن المادة ٤١٥ من قانون الإجراءات "دخلت للمحكمة الاستئنافية إذا رأت أن الفعل المحكوم فيه باعتباره جنحة يعد من الجنايات التي يجوز لقاضى التحقيق إحالتها إلى المحكمة الجزئية طبقا للمادة ١٥٨ أن تصدر قرارا بنظرها وتحكم فيها" وإذن فإذا حكمت محكمة ثانية درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فهذا مقتضاه أنها لم تر عملا للحكم في الواقعة على أساس عقوبة الجنحة . لما كان ذلك فإن غرفة الاتهام إذا قررت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأنها جناية ومع تقريرها على أن الواقعة جناية — تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان واجبا عليها إحالتها إلى محكمة الجنايات إعمالا لنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، وفهم
يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل ، والسيد أحمد مففى المستشارين .

(٣٦٨)

القضية رقم ١١٩٣ سنة ٢٦ القضائية :

اثبات . اعتراف . حكم "تسبب مريب" . تفتيش . مواد مخدرة . اعتراف المتهم
بجلسة المحاكمة بحيازته للعبة التى وجد بها المخدر . قبول الدفع ببطلان التفتيش وبراءة المتهم .
عدم تعرض الحكم للاعتراف . قصور .

مضى كان الحكم حين قضى بقبول الدفع وابطالان التفتيش وكل ما ترتب عليه
من إجراءات وبراءة المتهم قد أففل ما اعترف به المتهم بجلسة المحاكمة من
حيازته للعبة التى وجد بها المخدر ولم يتعرض بشىء لهذا الدليل المستقل عن
الاجراءات التى قضى بابطالانها فإنه يكون قاصرا . ولا يغير من الأمر ما ذهب
إليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم بمحتويات هذه اللعبة فإن ذلك مما كان
يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز الجواهر المخدرة المبينة فى المحضر
" أفونا وحشيشا " فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام
إحالة إلى محكمة جنايات قنا لمحاكمته بالمواد ٢١ و ٢٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ ، والبندين ١ - ٢ من الجدول ١ . فقررت غرفة الاتهام بتاريخ
١٩٥٥/٥/٢٩ بإحالة إليها لمحاكمته بالمواد المذكورة ولدى نظر الدعوى دفع المتهم
ببطلان إذن التفتيش . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضورها عملا بالمسادين
١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الدفع المقدم من المتهم

ببطلان إذن التفتيش وببطلانه وبرائة المتهم مما أسند اليه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فقامت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور ذلك بأنه حين قبل الدفع ببطلان إذن التفتيش وقضى ببطلان التفتيش وما ترتب عليه وبرائة المتهم لم يتعرض بشيء للدليل المستقل المستفاد من اعتراف المتهم بحيازة العلبة المضبوطة معه ولا يعفيه من ذلك إنكار المتهم علمه بما حوته هذه العلبة من مخدر لأن هذا بدوره كان يتطلب بحثا وردا .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن المتهم سئل عن التهمة في محضر الجلسة فاعترف بحيازته للعلبة المضبوطة قائلا إنه وجدها وبها دخان فوضعها بحبيه وذهب الدفاع عنه إلى أنه لم يكن يعلم بما حوته من مخدر . لما كان ذلك وكان الحكم حين قضى بقبول الدفع وبطلان التفتيش وكل ما ترتب عليه من إجراءات وبرائة المطعون ضده قد أغفل ما اعترف به المتهم بجلسة المحاكمة من حيازته للعلبة التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التي قضى ببطلانها ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم بحتويات هذه العلبة فإن ذلك مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيه وهي لم تفعل بفناء حكمها قاصرا ووجب نقضه بغير حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٦٩)

القضية رقم ١١٩٤ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . مواد مخدرة . صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المتهم للبحث عن
أسلحة وذخائر . حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما
يتبعها فيه . مشوره أثناء التفتيش هل ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش في كوة . ضبطه
ما كشف عنه هذا التفتيش . صحيح .

متى كان لمأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن
أسلحة وذخائر بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فإن هذا الأمر يبيع له
أن يجرى تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها
فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك . فإذا هو تبين عرضا أثناء التفتيش وجود
كوة في الحائط بها ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش كان حيال جريمة
متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه للجهة
الاختصاص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظالمون ضده بأنه : أحرز جواهر ونباتات مخدرة
"أفيونا وبذور الخشخاش" في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من غرفة
الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات قنا لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٢٩ و ٣٣ ح . د .
و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والجدولين ١ و ٥ الملحقين به فقررت
بذلك . ولدى نظر الدعوى دفع المتهم ببطلان التفتيش . ومحكمة جنايات قنا

قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٤ فقرة أولى و ٣٨١ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الدفع ببطلان التفتيش وببطلانه وبراءة المتهم دمراني سليم حمزة مما أسند إليه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ قضت بقبول الدفع ببطلان التفتيش استنادا إلى أن رجل الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش بالبحث عن أسلحة غير مرخص بحملها لا يسوغ له أن يضبط مخدرا داخل ورقة مغلفة لا يظن أنها تحوى سلاحا أو ذخيرة إلا إذا سبق هذا الضبط بتحمس الورقة من الخارج دون فتحها للتحقق مما تحويه في حين أن عبور الضابط على الورقة التي تحوى المخدر حصل عرضا أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر وكان متعينا عليه ضبطها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الواقعة كما تبينها الحكم المطعون فيه تحصل في أن "الصباغ جمال الدين رشدي رئيس مباحث مديرية قنا قدم محضرا للنيابة العسكرية ذكر به أنه علم من التحريات السرية أن أشخاصا أسماهم في هذا المحضر يبلغ عددهم واحدا وعشرين ومنهم المتهم يحوزون أسلحة دون أن يكون لديهم ترخيص بذلك وطلب الاذن بتفتيشهم وتفتيش مساكنهم ، فأذنت النيابة بإجراء التفتيش المطلوب فانتقل الملازم عطيه محمود ضابط مباحث مركز قنا لتفتيش منزل المتهم بنساء على هذا الاذن فضبط في كوة في الحائط كمية من ثمار الخشخاش المغلفة بورقة في ورقة صفراء مما يستعمل في نفث اللخوم" وقضى الحكم ببطلان التفتيش وبراءة المطعون ضده استنادا إلى "أن رجل الضبط القضائي لا يجوز له أن يبذل أى مجهود للكشف عن جريمة غير التي دخل المنزل للبحث عن الأشياء المتعلقة بها فإذا كان قد دخل منزل المتهم "المطعون ضده" للبحث عن سلاح فلا يجوز

له أن يفتح أى ورقة ملفوفة لا يظن أن بها سلاحا أو ذخيرة ولأنه يمكن التحقق مما إذا كانت الورقة تحتوى سلاحا أو ذخيرة من تحسسها من الخارج دون فتحها فلذا هو فتحها وكشف بعد فتحها عن جريمة أخرى غير التى دخل للبحث عنها يكون تفتيشه للورقة بعد فتحها تفتيشا باطلا" ولما كان هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح فى القانون ذلك بأن فتح الكيس الذى وجده الضابط بالكوة أمر يسوفه البحث عن الذخائر التى قد تكون به - لما كان ذلك وكان الأمور الضبط القضائى الحق فى تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة وهذا الأمر يبيح له أن يجرى تفتيشه فى كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك . فاذا هو تبين عرضا أثناء التفتيش وجود كوة فى الحائط بها ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش كان حياىل جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص . ولا يصح أن يقال إن ضبط المخدر فى تلك الحالة يكون قد وقع باطلا على أساس أن الضابط قد تجاوز فى تفتيشه الحد الذى صرح به الأمر ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع ببطلان التفتيش تأسيسا على أن الضابط المنوط به تفتيش منزل المطعون ضده قد تجاوز الحد الذى صرح به الأمر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى - ولما كانت المحكمة بهذا الخطأ قد حجبت نفسها عن نظر موضوع الدعوى وعن تقدير قيمة الاعتراف المنسوب إلى المطعون ضده فى تحقيق النيابة فانه يتعين القضاء بقبول الطعن ونقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة جنايات قنا لنظرها مجددا من هيئة أخرى .

فهرس هجائي عام

للسنة السابعة

للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	رقم القائمة	(١)
		آثار :
١٠٣٠	٢٨١	جريمة الزعدى على أرض أثرية . هى حرية مستمرة متجددة ...
		إتلاف :
١١٨٥	٣٢٩	إتلاف الأوراق الحكومية . متى تتحقق جريمة الإتلاف المنصوص عليها فى المادة ١٥٢ ع ٩ ؟
١١٨٥	٣٢٩	إتلاف الأوراق الحكومية . القصد الجنائى فيها . ماهيته ...
١١٨٥	٣٢٩	إتلاف الأوراق الحكومية . اعتبار محضر تحقيق البوليس منها متى سلم إلى شخص مأمور بحفظه
		إثبات : (ر . أيضا . إجراءات . حكم " التوقيع عليه " . نقض " أسباب جديدة ") :
		الإثبات بوجه عام : (ر . أيضا . إجراءات . اشتراك . تزوير . تلبس . حكم "تسبيبه" . خيانة الأمانة . ربا فاحش) :
		حرية المحكة فى تكوين عقيدتها . فصل محكمة الجنابات الجنحة عن الجناية . استنادها إلى عناصر الدعوى كافة التى شملها التحقيق الابتدائى لتكوين عقيدتها . جائز
٥٨	٣٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثبات : (تابع)
		الإثبات بوجه عام : (تابع)
١١٦	٣٩	معاينة . إجراؤها بمعرفة وكيل شيخ الحفراء . استناد الحكم إليها فيما استند إليه من أدلة . جازز
١٢٣	٤٢	حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من مجموع الأدلة المطروحة عليها
٣٩٤	١١٦	قرائن . استعراف الكلاب البوليسية . هوفرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة الأخرى
٤٢٦	١٢٣	حكم . تسبيبه . دليل . وجود أصل له في الأوراق . تحديد موضع الدليل من الأوراق غير لازم
٨٧٩	٢٤٢	ربا فاحش . تخفى ضابط البوليس في محل المجنى عليه بناء على طلبه لئلا يسمع اعتراف المتهم بعناصر هذه الجريمة . لا منافاة فيه للأخلاق
١٢٦١	٣٤٩	حرية القاضي في تكوين عقيدته . اطمئنانه إلى ثبوت الواقعة على متهم من دلائل بعينه . عدم مطالبته الأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر
		الخبرة : (سر . أيضا . إجراءات . دفاع) :
٨١	٣١	خبراء . تقدير رأيهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثبات : (تابع)
		الخبرة : (تابع)
١٤٢	٤٨	خبراء . تقدير رأيهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي
١٧٨	٥٦	خبراء . تقدير تقاريرهم . متروك لكامل حرية محكمة الموضوع
١١٤٠	٣١٥	حق المحكمة في إلزام بصحة ما رجحه الطبيب الشرعي ...
		اعتراف :
٦٤	٢٥	تمويل المحكمة على اعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطمأنت إليه وعلى الرغم من إنكاره أمامها بالجلسة . جائز
٢١٩	٦٩	سلطة قاضي الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم
٢٧٤	٨٣	تقدير الدليل المستمد منه . موضوعي
٤٤٦	١٢٨	التعويل على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة . الأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش . جائز
٥٥٠	١٦٠	حق محكمة الموضوع في تقدير حجته وقيمته في الإثبات ...
٧٨٤	٢١٨	أخذ المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى . لا خطأ

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثبات : (تابع)
		اعتراف : (تابع)
٨٧٩	٢٤٢	اعتراف المتهم طوعية واختيارا . لا محل للطعن على الدليل المستعمل منه
١٠٠٩	٢٧٥	تفتيش . صدور اعتراف من المتهم على أثر تفتيش باطل . تقديره . موضوعي
١٠١٣	٢٧٦	تفتيش . تفتيش باطل . حق القاضي في الأخذ بالاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه
١٣٤٧	٣٦٨	حكم "تسبيب معيب" . تفتيش . مواد مخدرة . اعتراف المتهم بجلسة المحاكمة بحيازته للعبوة التي وجد بها المخدر . قبول الدفع ببطلان التفتيش وبراءة المتهم . عدم تعرض الحكم للاعتراف . قصور
		الشهود والبيئة :
٣٠٧	٩٣	شهادة . سلطة محكمة الموضوع في تجزئة الدليل المقدم إليها والأخذ بما تطمئن إليه من أقوال للشهود المختلفة . عدم الترامها ببيان العلة
٤٤١	١٢٦	شهادة . حكم . تسببيه . اعتماد محكمة الموضوع فيه على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها . عدم الترامها ببيان السبب

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثباتات : (تابع)
		الشهود والبيئة : (تابع)
٤٤١	١٢٦	شهادة . حكم . تسببيه . حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شهود الإثبات دون شهود النفي . عدم التزامها ببيان السبب ...
٤٤١	١٢٦	شهادة . حكم . تسببيه . تناقض الشهود . استخلاص الحكم الإدانة من أقوالهم مما لا تناقض فيه . لا عيب
		شهادة . حكم . تسببيه . تناقض أقوال الشهود . استخلاص الحكم الأدلة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .
٤٧٥	١٣٩	لا عيب سلطة محكمة الموضوع في سماع أقوال أى شخص لم يسبق إعلانه والأخذ بأقواله
٨٠٣	٢٢٣	شهادة . حكم . تسبب كاف . عدم التزام المحكمة بتحديد موضع الدليل من الأوراق ما دام له أصل فيها
١٢٠٦	٣٣٥	حق المحكمة في الأخذ بأقوال المجنى عليه وهو محضر
١٢١٢	٣٣٦	قتل عمد . أطراح المحكمة أقوال المجنى عليه عن المسافة بينه وبين المتهم . أخذها بما ورد بتقرير الصفة التشريعية وبما قرره بعض شهود الإثبات . لا خطأ
١٢٤٧	٣٤٥	إجراءات : (رأى أيضا . استئناف . تحقيق . تنظيم . حكم غيابي . دفاع . سرقة . شهادة . غرفة الاتهام . نقض . أسباب جديدة) :
٣٦	١٤	حكم . تشكيل هيئة المحكمة . قاض لم يسمع المرافعة في الدعوى . اشتراكه في المداولة . بطلان الحكم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	إجراءات : (تابع)
٦١	٢٤	شفوية المرافعة . الاكتفاء بتلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي . متى يجوز ؟
٦٨	٢٧	شفوية المرافعة . إثبات . استناد المحكمة في حكمها إلى ماورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعوها بالجلسة . متى يجوز ذلك ؟
١٤٢	٤٨	محضر الجلسة . عدم توقيع رئيس المحكمة والكاتب على كل صفحة منه في اليوم التالي على الأكثر . لا بطلان
١٧٤	٥٥	شفوية المرافعة . التعويل على ما ورد في التحقيقات من أقوال للجنة عليها التي لم تحضر بالجلسة . متى يجوز ؟
١٨٩	٦٠	استجواب المتهم . حصوله بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على هذا العيب
٢٠٧	٦٦	الأصل فيها الصحة
٢٠٧	٦٦	تحقيق . ندب فير الكاتب المختص في حالة الضرورة . جائز . تقدير قيام هذه الحالة . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع
٢٥٤	٧٦	شفوية المرافعة . إدانة المتهم أخذا بإقراره واستنادا إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . جائز

رقم الصفحة	رقم القاعدة	إجراءات (تابع)
٣١٥	٩٥	قانون . الرجوع إليه فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية . لا محل له
٣٥١	١٠٤	شفوية المرافعة . إثبات . خبراء . تلاوة تقاريرهم بالجلسة . غير لازم
٣٥٣	١٠٥	محضر الجلسة . هو حجة بما هو ثابت فيه . القول بعكس ما جاء به . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير
٣٦١	١٠٧	أثر بطلان الاجراء طبقا للسادة ٣٣٦ إجراءات
٣٩٤	١١٦	تشكيل هيئة محكمة الجنايات . ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المتقدمين للعمل بإدارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنايات . جائز
٣٩٤	١١٦	تشكيل هيئة محكمة الجنايات . حق وزير العدل في ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات . مداه . قيوده
٤١٣	١٢٠	شفوية المرافعة . مواد المخالفات . عدم اشتراط القانون أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة
٤٥١	١٣٠	محكمة الجنايات . دفاع . فصل اللجنة من الجناية . واجب المحكمة في أن تحقق الواقعة برمتها بما فيها واقعة اللجنة على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع المتهم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	إجراءات : (تابع)
٥٤٢	١٥٨	ضبط الأشياء وتحريزها . إغفال الإجراءات الواردة بهذا الشان في قانون الإجراءات الجنائية . اطمئنان المحكمة إلى سلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية . لا بطلان ...
٥٥٧	١٦١	إثبات . شهادة . مدى حق محكمة الموضوع في التعويل في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمعه ...
٥٧٠	١٦٥	استئناف . الدفع بعدم إعلان المتهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة ...
٦٠٤	١٧١	رفع الدعوى العمومية قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد . بقاؤها خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم ...
٦٦٦	١٨٦	طلب التأجيل للاستعداد . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرطه ...
٦٧٧	١٨٩	شفوية المرافعة . إثبات . شاهد . قيام محكمة أول درجة بسماع من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المتهم استدعاء المجنى عليه لسماع أقواله . النفي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم سماع المجنى عليه . لا محل له ما دامت هذه المحكمة لم تر ما يدعو إلى ذلك
٦٧٧	١٨٩	استجواب . إثبات . استجواب المتهم أمام محكمة أول درجة بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . النفي بعد ذلك فإنها استجوبته . لا محل له
٦٧٧	١٨٩	استجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بحضور محامي المتهم بغير اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات في هذه الحالة

رقم المادة	رقم المادة	إجراءات : (تابع)
٧٠١	١٩٧	وجود خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لا عيب
٨٤٢	٢٣٣	تشكيل محكمة الجنايات . صدور قرار من وزير العدل بئدب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للمجلس بمحكمة جنايات أسبوط بناء على طلب رئيس المحكمة المذكورة . صحة هذا القرار ..
٩٢٢	٢٥١	شفوية المرافعة . عدم إجابة المحكمة الاستئنافية المتهم إلى تأجيل الدعوى لسماع شاهدين . تحقق شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى . لا إخلال بحق الدفاع
٩٢٧	٢٥٢	ارتباط . محكمة الجنايات . حق محكمة الجنايات في فصل الجناية عن اللجنة قبل تحقيقها
٩٨٦	٢٦٩	عدم سؤال المتهم عن التهمة . عدم بطلان المحاكمة
٩٩٩	٢٧٢	شفوية المرافعة . التعويل في إدانة المتهم ابتدائيا على أقوال شاهد الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة الغيابية . التزام المحكمة الاستئنافية بإجابة طلب المتهم سماع هذا الشاهد في حضوره
١٠٩٧	٣٠٢	الحكم لا يكمل محضر الجلسة إلا في الإجراءات دون أدلة الدعوى
١١٩١	٣٣١	اعتبار محضر الجلسة مكملا للحكم في الإجراءات التي تمت ... م . (٢٧) . ج

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجراءات : (تابع)
١٢٢٦	٣٣٩	شفوية المرافعة . تأسيس المحكمة قضاءها على أقوال شهود لم تسمعهم وكان سماعهم ممكنا ودون إجراء أى تحقيق فى الدعوى . اكتفاء الدفاع بتلاوة أقوال الشهود الغائبين . بطلان الحكم ...
١٢٢٦	٣٣٩	شفوية المرافعة . شهادة . تخلف الشاهد عن الحضور . عدم إفادته بمجرد أن سماعه متعذر
١٢٥١	٣٤٦	شفوية المرافعة . حكم استثنائى "تسبب معيب" إدانة المتهم بناء على ما أثبتته مفتش العمل فى محضره دون سماعه . سماع المحكمة الاستئنافية شهود نفى المتهم . بطلان الحكم
١٣١٣	٣٦١	إعلان . دعوى عمومية . تعجيل القضية من النيابة بعد انقطاع السير فيها دون إعلان المتهم بتكليف صحيح . بطلان الحكم
		اختصاص : (س . أيضا بمارك . دخان . دعوى مدنية رد القضاة . غرفة الاتهام) :
٤٩	١٩	دعوى الحقوق المدنية . مناط اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها والفصل فيها
٤٠٠	١١٧	محكمة الاستئناف . دعوى كسب غير مشروع . تقديمها إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف . ثبوت أن هذه الدائرة هى من دوائر الجنائيات طبقا لكشف توزيع العمل . هذا لا يمنع من ولايتها بنظر الدعوى

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختصاص : (تابع)
٤٠٠	١١٧	كسب غير مشروع. المحكمة المختصة محليا بنظر دعوى الكسب غير المشروع . هي محكمة الاستئناف الكائن بدائرتها محل عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى . مكان انعقاد جلسات محكمة الاستئناف المذكورة . لا يؤثر ما دامت قد انعقدت في المدينة التي بها مقرها
٤٠٥	١١٨	جناية . قضاء محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظرها . عدم جواز إحالتها إليها من جديد
٦٥٤	١٨٢	اختصاص محلي . خيانة أمانة . احتجاز المتهم المقيم بالاسكندرية نقودا وهو بها بنية تملكها . اختصاص محكمة الاسكندرية بنظر الدعوى في هذه الحالة
		اختلاس :
٧٩٠	٢٢٠	مريان حكم المادة ١٥٤ عقوبات على المكاتب والتلغرافات على السواء
٨٥٣	٢٣٦	الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ ع . متى تعتبر الجريمة تامة ؟
٨٥٣	٢٣٦	مريان حكم المادة ١١٢ ع على كل موظف أو مستخدم مهمي اختلس مالا تحت يده سلم إليه بسبب وظيفته
٨٥٣	٢٣٦	الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ ع . ماهية تسليم الشيء للموظف المعهود إليه به

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إخفاء أشياء • سرقة :
١٠٨	٣٧	ركن الإخفاء . متى يتوافر ؟
		حكم . تسببه . ركن العلم بالسرقة . التحدث عنه صراحة
١٠٨	٣٧	ومل استقلال . غير لازم
١٢٧٤	٢٥٢	متى تم جريمة الإخفاء ؟
		ارتباط : (ر . أيضا . إجراءات . حكم " تسببه " . نقض
		" آثار النقض ") :
		نقض . أسباب موضوعية . سلطة محكمة النقض . تقدير
		توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع . موضوعي . لإثبات الحكم
		وقائع الدعوى على نحو يوجب تطبيق المادة المذكورة . عدم
٢٥٠	٧٥	تطبيقها . يقتضي تدخل محكمة النقض
		سلاح . قتل خطأ . تقدير توافر شروط المادة ٣٢ ع أو عدم
٧٨٤	٢١٨	توافرها . موضوعي . مثال في جريمة إحراز سلاح وقتل خطأ
٨٧٥	٢٤١	تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . مناطه
		ارتباط الجنحة بالجنابة الحالية إلى محكمة الجنابات . تقديره .
٩٢٧	٢٥٣	موضوعي
		عقوبة . ارتباط الجنحة بالجنابة ارتباطا لا يقبل التجزئة .
١٢٩٩	٣٥٧	حق المتهم في عدم توقيع عقوبة الجنحة عليه في هذه الحالة
		أسباب الإباحة وموانع العقاب : (ر . أيضا . موظفون) :
١٣٣١	٣٦٥	شروط الإعفاء الوارد في المادة ٦٢ ع . مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة	المحتوى
		أسباب الإباحة وموانع العقاب : (تابع)
		دفاع شرعى : (ر . أيضا نقض "سلطة محكمة النقض") :
٥٥	٢١	حق محكمة الموضوع فى القضاء بقيام حالة الدفاع الشرعى متى توافرت مقوماته ولو لم يدفع به المتهم
		حق الدفاع الشرعى . المحكمة من تشريعه . انتزاع المتهم سلاح خصمه . والالة الاعتداء عليه بعد تجرده من السلاح .
٥٥	٢١	ذلك اعتداء معاقب عليه وليس دفاعا شرعيا
		حكم . تسببه . تحدث الحكم عن كل ركن من اركان حق الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة . فى لازم
٨٥	٣٢	الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة . فى لازم
١١٨	٤٠	الدفاع الشرعى . ما الذى يشترط لقيام حالته
١٧٨	٥٦	دفاع شرعى . تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالته . موضوعى ...
٣٥٦	١٠٦	حالة الدفاع الشرعى . متى تقوم ؟
		نقض . أسباب موضوعية . دفاع شرعى . قيام حالته .
٣٨٢	١١٣	تقدير ذلك . موضوعى
		دفاع شرعى . التمسك بقيام حالته . لا يشترط فيه إرادته بلفظه . مثال
٤٤٩	١٢٩	حق الدفاع الشرعى عن النفس . شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره
٤٥١	١٣٠	حق الدفاع الشرعى . تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع . وجوب أن يكون مبليا على أسباب مطبولة . حق المحكمة فى مراقبة هذا التقدير
٦٦٣	١٨٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أسباب الإباحة وموانع العقاب : (تابع)
		دفاع شرعى: (تابع)
٧١٢	٢٠٠	نزاع على رى . المدافعة عنه باستعمال القوة . لا تصح
٧٥٥	٢١٢	صورة واقعة لا تتحقق فيها حالة الدفاع الشرعى
		عدم التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع . متى ينظر
٩٥٦	٢٦١	إليه ؟
		حصول إصابات بسيطة بالمتهم نتيجة اعتداء المجنى عليه .
٩٥٦	٢٦١	عدم انتفاء كون المجنى عليه هو البادئ بالعدوان
		تخوف المتهم من حصول اعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف
١٠٦٥	٢٩٢	أسباب معقولة . كفايته لقيام الدفاع الشرعى
		قول المتهم بأنه لم يكن معتديا وإنما كان يرد اعتداء وقع عليه
		من المجنى عليه . مفاده التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن
١١٠٩	٣٠٦	النفوس
		مفاجأة شخص أثناء سيره وسط المزدحومات فى ليلة مظلمة
		وفى مكان بعيد عن العمران يطلق نارى نحوه . اعتباره فى حالة
١١١٣	٣٠٧	دفاع شرعى
		استجواب : (ر . إجراءات) .
		استئناف : (ر . أيضا . إجراءات . حكم . دعوى مدنية .
		غرفة الاتهام . نقض "أسباب جديدة" "أحكام لا يجوز
		الطعن فيها") :
		دعوى مدنية . تقدير قيمة الدعوى فى حالة تعدد المدعين
		مدنيا عن فعل ضار واحد بقيمة المدعى به بتمامه . شرطه .
٥٧	٢٢	مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استجواب : (تابع)
		إجراءات . تقرير التلخيص الذى نصت عليه المادة ٤١١
		إجراءات جزائية . تأجيل القضية بعد تلاوته . تغير البيئة .
٢٤٧	٧٤	وجوب تلاوته من جديد
٢٩٧	٩١	استئناف النيابة . أثره الناقل . مداه
		إجراءات . طلب النيابة تطبيق أقصى العقوبة المنصوص
		عليها فى المادة التى أعلن المتهم بها (م ٢٤٢ ع) . هذا لا يعتبر
		طلباً جديداً . حصوله فى غيبة المتهم . جائز . الحكم بعدم جواز
٤٥٤	١٣١	استئناف النيابة لعدم إعلان المتهم بذلك الطلب . خطأ
٤٥٧	١٣٢	القضاء بعدم قبوله شكلاً . لا يحول دون تأجيل الدعوى ...
٤٥٧	١٣٢	قانون . الجهل بميعاد الاستئناف . لا يصلح مذكراً
		جرائم الجلسات . حكم صادر من المحكمة الابتدائية المدنية
		فى جريمة إهانة وقعت عليها . استئناف المتهم هذا الحكم .
٤٩٦	١٤٤	غير جائز
		غرفة الاتهام . الحالة التى يجب فيها إجماع آراء القضاة على
		الحكم . أمر صادر من غرفة الاتهام بإلغاء أمر صدر من قاضى
		التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى . الطعن على هذا الأمر بعدم
٥٢٦	١٥٤	النص فيه على صدوره بإجماع آراء القضاة . لا محل له
		حكم . إجراءات . حكم باطل صدر من محكمة أول درجة .
		التزام المحكمة الاستئنافية بتصحيح البطلان والحكم فى الدعوى
		دون إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . عدم التزامها بسماع
٥٣٨	١٥٧	الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استجواب : (تابع)
٥٣٨	١٥٧	استئناف النيابة . القول بعدم قبول استئناف النيابة لا رتضاءها الحكم الابتدائي . لا أساس له
٦٤٦	١٨٠	حكم . استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم . وجوب صدور الحكم في هذا الاستئناف بإجماع آراء القضاة . سرعان حكم المادة ٤١٧ إجراءات في هذه الحالة أيضا
٦٧٥	١٨٨	طلب النيابة بالجلسة توقيع أقصى العقوبة في جريمة تبديد . إبداء هذا الطلب في غيبة المتهم ودخوله في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور . الحكم بحبس المتهم شهرا وهو دون ما طلبته النيابة . جواز الاستئناف الذي يرفع من النيابة عن هذا الحكم
٦٩٣	١٩٤	سقوطه . عدم تقدم المتهم للتنفيذ قبل جلسة سابقة لم ينظر فيها استئنافه . تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها . عدم سقوط استئنافه
٧٠١	١٩٧	ميعاده . متى يبدأ ؟ التمسك بعدم إعلان الحكم الغيابي . لأجل له ما دام قد عورض فيه فعلا
٧٠١	١٩٧	إجراءات . حكم . إثبات عكس الثابت بحضور الجلسة والحكم بشأن تلاوة تقرير التلخيص والنطق بالحكم بجلسته علنية . لا يقبل إلا باتباع إجراءات الطعن بالتزوير
١٠٤٩	٢٨٨	حكم . إجراءات . محكمة الاستئناف . حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم . التزام المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استجواب : (تابع)
١٠٦١	٢٩١	المقصود بحالة الخطأ في القانون المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ إجراءات جنائية . جواز استئناف الحكم لبطلانه بعدم إشارته لنص القانون الذي حكم بموجبه ...
١٠٧١	٢٩٤	رفع الاستئناف من غير المتهم الحقيقي الذي أقيمت عليه الدعوى . وجوب القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه من غير ذي صفة
١١٤٤	٣١٦	معارضة . دفاع . متى يجوز للمحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة ؟ المادة ٣/١٤٩ . مثال
١١٩١	٣٣١	تقرير التلخيص . الاكتفاء في قرار التلخيص بالقدر الذي يتطلبه الفصل في شكل الاستئناف . لا خطأ
٢٦٤	٧٩	اشتراك : (مر . أيضا . حكم "تسبيب كاف") : الاشتراك بالاتفاق والمساعدة . متى يتحقق ؟
٢٦٤	٧٩	حكم . تسببه . قصد الاشتراك في الجريمة . خلوا الحكم من بيانه . قصور
٢٨٢	١١٢	قصد احتمالي . قتل عمد . مسئولية محدث الإصابة عن النتائج المحتملة لها
٧٣٩	٢٠٨	إثبات . الاشتراك بالاتفاق . متى يتحقق ؟ كيفية إثباته .
٩١٠	٢٥٠	صفة الشريك . العناصر التي يستمد منها الشريك هذه الصفة ...
١٤٢	٤٨	إصابة خطأ : (مر . أيضا قتل خطأ) : رابطة السببية . هي وكن من أركان الجريمة . ماهيتها ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إضراب :
٤٣٠	١٢٤	جرية التحريض على ترك العمل الفردي . القصد الجنائي فيها . عدم اشتراط القانون قصدا جنائيا خاصا لقيامها . تحدث الحكم عن هذا الركن بعبارة مستقلة . غير لازم
		إعلان : (سر . إجراءات . حكم . حكم جنائي . غرفة الاتهام . معارضة) .
		أمر الحفظ :
٣٤٠	١٠٢	أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا ألغى النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة . ماهيته . ندب وكيل النيابة ضابط بوليس لتحقيق بلاغ . امتناع المجنى عليه عن إبداء أقواله أمام ضابط البوليس . إعادة الأخير الشكوى إلى النيابة دون تحقيق . حفظها إداريا بمعرفة وكيل النيابة . جواز الرجوع في أمر الحفظ هذا
٣٦٩	١٠٩	أمر الحفظ الإداري الصادر من النيابة . الأمر القضائي الصادر منها بأن لا وجه لإقامة الدعوى . الفرق بينهما . نتائج ذلك
٣٦٩	١٠٩	ما أوجبه المادة ٦٢ إجراءات جنائية من إعلان المجنى عليه بأمر الحفظ . المقصود به
٥٣٥	١٥٦	صدوره من النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها . هو أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . صدوره في صيغة أمر حفظ إداري . لا يغير من طبيعته

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		أمر الحفظ (تابع)
٥٩١	١٦٩	جنحة مباشرة . عدم إجراء النيابة تحقيقا في الدعوى وعدم إصدارها أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى . حق المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية... ..
		انتهاك حرمة ملك الغير :
١٥٤	٥٠	دخول مسكن في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالفعل . غير لازم
٦٩٣	١٩٤	ركن القوة . متى يتوفر؟
		إهانة : (ر . أيضا . استئناف):
٦	٣	إهانة الموظف . متى تحقق الجريمة؟
		(ب)
		بلاغ كاذب : (ر . حكم . تسييه) .
		(ت)
		تبديد : (ر . أيضا . مسئولية مدنية) :
٧٣٣	٢٠٦	تبديد أشياء توقع المجزأ عليها لمصلحة الضرائب . قيام النزاع بشأن الضريبة التي وقع المجزأ من أجلها . قيام مسئولية المتهم عن جريمة التبديد... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تجنيح الجناية :
٢٩٥	٩٠	غرفة الاتهام . متى يجوز لها إحالة الجناية إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ؟
		تحرير رض على قلب نظام الحكم :
٢١٩	٦٩	جريمة الانضمام والاتصال . الفرق بينهما
		تحقيق : (ر. أيضا. أمر الحفظ . دعوى عمومية . ضبطية قضائية . نقض " أسباب جديدة ") :
٣٦١	١٠٧	إجراءات . بطلانها . الدفع ببطلان التحقيق وما تلاه من إجراءات لعدم تمكن النيابة لمحامي المتهم قبل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم . لا محل له . الحالات التي يرب القانون البطلان فيها
٥٧٧	١٦٧	إتمام المحقق مبدأه من إجراءات التحقيق قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد وشروعه فيه وهو مخصص بإجراءاته قانونا . لا بطلان
٧٠٨	١٩٩	وكلاء النيابة الكلية . اختصاصهم بأعمال التحقيق التي تقع بدائرة المحكمة الكلية
٧٠٨	١٩٩	محضره . تحريره . متى يجوز تدب من عدا كاتب المحكمة لتدوين محضر التحقيق ؟
١٣٢٥	٣٦٤	مكانه . مترك لا اختيار المحقق

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تحقيق :
		تفتيش : (ر. أيضا . إثبات "اعتراف" . ضبطية قضائية . نقض . "أسباب جديدة") :
١	١	تفتيش مسكن . الدفع ببطلانه . ممن يقبل ؟
٢١	٩	تفتيش الأشخاص المعتبر عملا من أعمال التحقيق . ماهيته . بحث رجال الاسعاف في جيوب المصاب الغائب عن صوابه لجمع ما فيها وتمرفها وحصرها قبل نقل صاحبها إلى المستشفى لعلاجه . جوازه
٢١	٩	حكم . تسببه . الدفع ببطلان التفتيش . عدم التعرض له في حكم الإدانة الذي استند إلى الدليل المستمد من التفتيش . فصور
٣١	١٢	صدور الإذن به من وكيل نيابة في جريمة مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية . عدم إجراء تحقيق قبل صدور الإذن . لا يقدح في صحته . هله ذلك
١٠٠	٣٥	عثر أحد المخبرين على المادة المخدرة أثناء التفتيش . حصول ذلك تحت إشراف الضابط المأذون به . تفتيش صحيح .
١٠٠	٣٥	الإذن به . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصداره . متروك لسلطة التحقيق . تحت رقابة محكمة الموضوع
٢٠٤	٦٥	الإذن به . عدم تعيين مأمور لتنفيذه . تنفيذه بمعرفة أي واحد من مأموري الضبط للقضايا . جائز
٢٠٧	٦٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تحقيق : (تابع)
		تفتيش : (تابع)
٢٠٧	٩٦	عدم تعيين اسم المأذون له بإجرائه في الإذن الصادر به . لا يبطله
٢٩٧	٩١	ضبطية قضائية . مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة عن عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع . دخوله في ولاية رجال مكتب الآداب
٣٨٧	١١٤	وقوع إكراه على المتهم بالقدر اللازم لانتزاع المخدر منه . لا يبطل التفتيش
٤٨٩	١٤٣	حكم . تسببه . إثبات أن أمر التفتيش بني على تحريات جدية سبقت صدوره . تزيده استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش انتهى إلى ضبط الواقعة فعلا . لا عيب
٥١٥	١٥٠	حق الزوجة في الإذن بدخول المنزل في غيبة زوجها
٥١٧	١٥١	حق الزوجة في الإذن بتفتيش مسكن زوجها في غيبته
٦٥٠	١٨١	دخول موظف منزلا غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع . أثره
٦٥٩	١٨٤	ضبطية قضائية . حق مأموري الضبط القضائي وحدهم في إجراء التفتيش وفقا للسادة ٤٦ إجراءات جنائية
٦٨٨	١٩٣	بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش . من يستفيد منه ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق : (تابع)
		تفتيش : (تابع)
		استيقاف . قيام الضابط باستيقاف سيارة المتهم للبحث عن المساذون بتفتيشه وتخلي المتهم برأده عن المخدر . اعتبار الحكم أن هذا الاستيقاف لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه تم بالقدر اللازم لتنفيذ إذن التفتيش واعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش . لا خطأ
٩٧٨	٢٦٧	...
١٠٥٤	٢٨٩	حق الوالد في السماح بتفتيش منزل ولده . شرطه
١٠٧٣	٢٩٥	الاذن به . صدوره بالاسم الذي اشتهر به المتهم . محنته
١١٠٥	٣٠٥	الاذن به . متى يشترط أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ؟
		صورة واقعة يجوز فيها لأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم طبقا للمادة ٤٩ أ . ج
١١٢٦	٣١٠	...
		الدفع ببطلانه . مواد مخدرة . عدم قبوله من أنكر ملكيته للضبوطات
١١٢٩	٣١١	...
		الاذن به . صدور الاذن من النيابة دون القاضي الجزئي بتفتيش منزل الزوجة المتهمة . حصول هذا التفتيش في المنزل الذي تساكن فيه زوجها . صحيح
١١٥٣	٣١٩	...
		الاذن به . صدور الاذن بتفتيش المتهم ومسكنه . تفتيش عمل تجارته بناء على هذا الاذن . صحيح
١١٥٩	٣٢١	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق : (تابع)
		تفتيش : (تابع)
		قبض . صدور أمر بضبط المتهم وإحضاره ممن يملكه وحصوله صحيحا طبقا للقانون . حتى مأمور الضبط القضائي في تفتيش المتهم قبل إيداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق
١٢١٧	٣٣٧	...
١٢٢٨	٣٤٠	مجال تطبيق المادة ٥١ إجراءات جنائية
		نيابة عامة . التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق .
١٢٣٨	٣٤٣	استقلاله عن القبض الباطل السابق عليه
		مواد مخدرة . صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر . حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه . عنوره أثناء التفتيش على ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الحشاش في كوة . ضبطه ما كشف عنه هذا التفتيش . صحيح
١٣٤٩	٣٦٩	تلبس : (مر . أيضا . قبض . مواد مخدرة) :
٢١٩	٦٩	وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة . كاف ...
		إثبات . التخل الذي ينبئ عليه قيام حالة التلبس بالجريمة .
٢٣٤	٧٠	شرطه
٥٦٧	١٦٤	صورة واقعة تحقق فيها حالة التلبس
		حق رجال السلطة العامة في إحضار المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي في الجرح المتلبس بها . هذا تعرض مادى وليس قبضا بالمعنى القانوني
٦٥٩	١٨٤	...

رقم الصفة	رقم القاعدة	تَحْقِيقُ : (تاج)
١١٠٠	٣٠٣	قبض . مواد مخدرة . ضبط المخدر مع المتهم . اعتباره في حالة تلبس تبيح لمأمور الضبط القضائي الذي شاهد وقوع الجريمة القبض على كل من ساهم فيها
١٢٠٣	٣٢٤	سلطة محكمة النقض . حقها في الأخذ بالمادة ١٧ عقوبات ...
١٢٣٨	٣٤٣	مواد مخدرة . صورة واقعة لا تتحقق فيها حالة التلبس ...
		قبض : (ر . أيضا . تحقيق " تفتيش " و " تلبس " . ضبطية قضائية) :
٧٦٩	٢١٥	تلبس . توفر حالة التلبس . القبض من غير رجال الضبطية القضائية . جائز
١١٦١	٣٢٢	حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر متى كان هناك دلائل كافية على اتهامه
		تزوير : (ر . أيضا . قوة الأمر المقضي . وصف التهمة) :
٧١٥	٢٠١	تقليد . إثباته . اعتراف المتهم بالبصحة المأخوذة من اللوم المضبوطة بجله أو البصحة للتم المقلد . غير لازم لإجراء المضاهاة
٧٣٦	٢٠٧	صورة واقعة تتوافر فيها جناية التزوير بائتمال شخصية الغير ...
٧٩٧	٢٢٢	حكم . تسببه . عدم تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . غير لازم
		٢٠٨ (٢٨) ج .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تزوير : (تابع)
٧٩٧	٢٢٢	قصد جنائي . عدم حوفه لدى الفاهل . قيام الاشتراك متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك
٨٢٤	٢٢٨	إثبات . حكم . تسببيه . استناده إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد والبطالان دليلا على أن السند مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال . قصور
٨٢٤	٢٢٨	إثبات . مجرد التمسك بالورقة المزورة . غير كاف في ثبوت العلم بالتزوير
٩٤٧	٢٥٨	القصد الجنائي . متى يتحقق ؟
٩٦٠	٢٦٢	القصد الجنائي . مجرد الإهمال في تحري الحقيقة مهما بلغت درجته لا يتحقق به القصد الجنائي
١٢٣٤	٣٤٢	مضاهاة . اعتماد الحكم على مضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها . لا بطلان
		تزوير أوراق عرفية :
١٩٨	٦٣	حكم . تسببيه . القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق ؟ مثال للقصور في استظهاره
		تزوير أوراق رسمية :
٩١	٣٣	متى تتحقق الجريمة ؟ ركن الضرر في هذه الجريمة . ماهيته

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		تزوير : (تابع)
٢٥٤	٧٦	القصد الجنائي . نية الغش . ماهيتها
٧٣٩	٢٠٨	تذكرة اشتراك بالمسافة . هي ورقة رسمية
٧٦٢	٢١٤	الشهادة التي يحررها أعضاء اللجنة القروية بصرف كيات خيش من بنك التسليف . هي ورقة رسمية
٩١٠	٢٥٠	استخراج صور لأصل عقد مزور دس في ملف الشهر العقاري مع مخالفة ذلك للثيقة واستعمالها . اعتبار ذلك استعمالا لورقة رسمية مزورة
٩٤٧	٢٥٨	متى يتحقق الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية ؟
١٢٧٩	٣٥٣	ورقة الفيش التي يندب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات عليها . هي ورقة رسمية
		استعمال أوراق مزورة :
٢٧١	٨٢	حكم . تسببه . إدانة المتهم في جريمة التزوير . عدم ذكر مؤدى الأدلة . قصور . إدانة المتهم أيضا في جريمة استعمال الورقة المزورة . اعتماد المحكمة في ذلك ضمن ما اعتمدت عليه على ثبوت جريمة التزوير المذكورة . فساد في الاستدلال
٣٢٠	٩٦	حكم . تسببه . ركن العلم في جريمة الاستعمال . مثال لكفاية استظهاره
		تشكيل المحكمة : (م . إجراءات) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تصدد :
١٢٤٣	٣٤٤	حق التصددى للدعوى الجنائية . توجيه النيابة تهمة الرشوة الى المتهم فى الجلسة على أساس ارتباطها بتهمة إحراز المخدرات المرفوعة بها الدعوى . قضاء محكمة الجنايات فى الدعوى ولو لم يعترض الدفاع . خطأ تضامن : (سر . مسئولية مدنية) . تعدد الجرائم : (سر . أيضا ارتباط) : تعدد الجرائم الذى يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ ع . الأصل فيه تعويض : (سر . أيضا . جمارك . قتل عمد) : حكم . تسببه . تقدير التعويض . متروك لمحكمة الموضوع بدون معقب . ذكر موجبات التقدير . غير لازم سلطة محكمة الموضوع فى تقديره . كيفية هذا التقدير دعوى سر مصروفاتها . إثبات الحكم المطعون فيه أن المحكوم عليه أنتم مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذا للحكم الاستثنائى الأول . تساوى هذا المبلغ مع قيمة التعويض الذى انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له . قضاء هذا الحكم برفض دعوى التعويض وإلزامه بمصروفاتها لا خطأ تعدد المطالبين به . الحكم لهم جملة أو تعيين نصيب كل منهم . جائز

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تعويض : (تاج)
٣٣٠	٩٩	الحكم به لمن لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة . شرطه ...
٣٣٠	٩٩	احتمال الضرر المستقبل . لا يكفي للحكم به
		الحق في التعويض الذي يورث عمن وقع عليه الفعل الضار
٣٣٠	٩٩	مباشرة . شرطه
		الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . وجوب رفض طلب
٨٨٦	٢٤٤	التعويض
		تقادم :
		انقطاعه . قرار غرفة الاتهام بإحالة متهم إلى محكمة الجنايات .
٨٠٣	٢٢٣	هو إجراء قاطع لمدة سقوط الدعوى الجنائية
		انقطاعه . دعوى عمومية . إجراءات التحقيق والمحاكمة .
١٢٦٨	٣٥٠	قطعها لمدة التقادم ولو لم يكن المتهم طرفا في تلك الإجراءات ...
		انقطاعه . دعوى عمومية . جمع الاستدلالات . شرط قطعها
١٢٦٨	٣٥٠	لمدة سقوط الدعوى العمومية
		تقليد : (ر . تزوير) :
		تموين :
		حيازة المتهم وهو صاحب مخبر أفرنكي دقيقا صافيا ومطابقا
		في صفاته للواصفات ولكنه من نوع غير دقيق القمح الفاخر
		مرة ١ مخالفة ذلك للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ والمرسوم
١٠٣٧	٢٨٣	بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تنظيم : (ر . أيضا . مبان) :
٢٥٠	٧٥	حكم . تسببيه . القضاء بتصحيح الأعمال المخالفة . عدم بيان عناصر المخالفة المستوجبة لذلك . قصور
١١٩٩	٣٣٣	إجراءات . دفاع . وصف التهمة . ثبوت أن الواقعة التي دارت عليها المرافعة أمام محكمة أول درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفا للقانون بدون ترخيص . تناول الدفاع أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو . قضاء المحكمة بإلغاء الإزالة . خطأ
١١٩٩	٣٣٣	حكم . نقض . خطأ المحكمة الاستئنافية في قضائها بإلغاء الإزالة في جريمة إقامة بناء مخالف للقانون بدون ترخيص . صدور قانون قبل الفصل في الطعن بعدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية : أثره
		تهديد :
٣٧٩	١١٢	القصد الجنائي . متى يتحقق ؟
٣٧٩	١١٢	حكم . تسببيه . القصد الجنائي . التحدث عنه استقلالا . غير لازم
٧٥٨	٢١٣	المقصود بإفشاء أو نسبة أمور خادشة بالشرف
		(ج)
		جرائم الجلسات : (ر . استئناف) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		جمارك :
		عقوبة . تعويض . الخراء المقرر في الأمر العالى الرقم ٢٢ من يونيه سنة ١٨٩١ الى تختص لجنة الجمارك بتوقيعه عن أعمال التهريب . هو تعويض مدنى
٩٧٢	٢٦٥	اختصاص . اختصاص المحكمة المدنية والتجارية بنظر المعارضة في قراراتها
٩٧٢	٢٦٥	جمعيات (ر . ر . عمل) : جنايات : (ر . ر . نقض) . جنحة مباشرة : (ر . ر . أمر الحفظ) .
		(ح)
		حجز إدارى : (ر . ر . خيانة الأمانة) . حصانة قضائية : (ر . ر . أيضا . دفاع) :
		قانون . معاهدات . الحصانة القضائية المنصوص عليها في الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٦ . تتم كالة الموظفين الذين يعملون في المنظمة بهذه الحصانة . عدم التفرقة بين الموظف المصرى الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية ...
٣٤٦	١٠٢	حكم . (ر . ر . أيضا . استئناف . تنظيم . نقض " أسباب جديدة ") : إجراءات . محضر الجلسة . يكمل الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة
٣٣٤	١٠٠	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم : (تابع)
٣٧٢	١١٠	بيان واقعة الدعوى . إعلان . العبرة في بيان واقعة الدعوى . من بما يرد في الحكم . النعي على عدم توفر ذلك في وصفه التهمة . يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور
٥٧٠	١٦٥	استئناف . قضاء المحكمة الاستئنافية غيابيا بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا . ممارسة المتهم في هذا الحكم الغيابي . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة . بطلانه
١٢٢٣	٢٣٨	العبرة في الأحكام بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة
		البيانات الواجب ذكرها فيه :
٢٨٤	٨٧	بيان صناعة المتهم ومحل سكته وسنه . إغفاله . متى لا يعيب الحكم ؟
٣١٢	٩٤	بيان من المتهم وصناعته وسكته . الغرض منه . متى لا يكون إغفاله مؤثرا في الحكم ؟
٨٠٧	٢٢٤	ذكر المحكمة فيها أنها اطلعت على المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها . القول بخلو الحكم من ذكر المواد التي أخذت بها المحكمة . غير صحيح
٨٤٢	٢٢٢	إغفال بيان محل إقامة المتهم في الحكم . ذكر اسمه ولقبه وسنه وصناعته في الحكم . لا بطلان

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم : (تابع)
		البيانات الواجب ذكرها فيه : (تابع)
٩٤٢	٢٥٧	نقض . خلو الحكم مما يفيد صدوره بامم الأمة . بطلانه . حق محكمة النقض في القضاء بالبطلان من تلقاء نفسها
١٠٠٤	٢٧٤	الحكم بالبراءة . تضمينه أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة . غير لازم
١٠٦١	٢٩١	عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . بطلانه ..
١٢٣١	٣٤١	البيانات الواجب توافرها في الحكم الصادر بالإدانة
		تحريره :
٤١٨	١٢١	تحرير مسودة بأسباب الحكم بنحو القاضى . متى يجب ؟ ...
		تسببيه : (سر . أيضا . إثبات "الشهود والبيئة" . إخفاء أشياء مسرورة . أسباب الإباحة . "دفاع شرعى" . اشتراك . تزوير . تعويض . تفتيش . تنظيم . تهديد . دعاية . دعوى مدنية . دفاع . سب . سبق الإصرار . سرقة . شيوحة) . ضرب نشأت عنه عاهة . عقوبة . قتل خطأ . قتل عمد . قوة الأمر المقضى . مواد مخدرة) :
١٢٠	٤١	تسببيه بوجه عام . إثبات . حكم البراءة . يكفى فيه أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم : (تابع)
		تسببيه : (تابع)
١٦٤	٥٣	تسببيه بوجه عام . تمائل الأدلة التي بينها الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا مع الأدلة التي بينها الحكم الغيابي . نقل المحكمة بعض عبارات الحكم الغيابي وأسبابه في حكمها الثاني والاعتماد عليها . لا يهم .
١٨٩	٦٠	تسببيه بوجه عام . تزيد المحكمة بعد استيفاء دليل الحكم . لا يعينه
٢٠١	٦٤	تسببيه بوجه عام . العطب الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة . ماهيته
٢٣٩	٧٢	تسببيه بوجه عام . حكم البراءة . رده على كل دليل من أدلة الاتهام غير لازم
٣٩٠	١١٥	تسببيه بوجه عام . قضاء المحكمة الاستئنافية بالبراءة . متى يكون سليما ؟
٤٢٦	١٢٣	حكم استئنافي . تسببيه . اتخاذ المحكمة الاستئنافية أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكمها . جائز
٤٤٤	١٢٧	تسببيه بوجه عام . استيفاء الحكم بالإدانة دليله مما أورده من اعتبارات صحيحة . تزيده في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن لها شأن فيه . لا يعينه
٥٢٣	١٥٣	عدم رد المحكمة على أقوال شهود التفتي . لا يجب

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم : (تابع) تسببه : (تابع)
٥٨٥	١٦٨	إثبات . حكم غير ظاهر منه أن المحكمة كانت ملزمة بالدليل في الدعوى عند استعراضه إلماماً شاملاً يهيئ لها تخصيصه تحجيها كافياً . نقضه
٦٩٦	١٩٥	ضرب . إغفال الحكم بيان مدة علاج المجنى عليه . إشارته إلى تقرير الطبيب الشرعى الذى تضمن أن الإصابة أعجزته عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوماً . لا قصور
٧٢٢	٢٠٣	عدم استخلاص المحكمة صورة الواقعة مما ورد ذكره على السنة بعض الشهود . استنباطها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المحكات العقلية . صحيح
٧٢٧	٢٠٤	وقوع خطأ مادي فيه . لا يعيبه
٨١٦	٢٢٦	نصب . ذكر الحكم ما يكفى لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة النصب . عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم . لا عيب
٨٢٩	٢٣٢	عاهة مستديمة . عدم بيان الحكم مدى العاهة . لا يؤثر في سلامته
٨٦٥	٢٣٨	ارتباط . قذف . بلاغ كاذب . وقوع فعل من المتهم كون جريمته البلاغ الكاذب والقذف المرفوعة بهذا الدعوى . إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف وكفاية حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التى هوقب المتهم عليها . لا عيب
٨٦٨	٢٣٩	ماهية التناقض الذى يعيب الحكم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم : (تابع)
		تسببه : (تابع)
٨٩٧	٢٤٦	مواد مخدرة . إثبات المحكمة أن الإحراز كان بقصد الاتجار . استدلالها على ذلك بأقوال الشهود وسوابق المتهم دون بيان ماهية السوابق وكيفية الاستدلال منها على ذلك . قصور ...
٩٣٩	٢٥٦	حكم استثنائي . قتل خطأ . عدم ذكر الحكم شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها التصادم ونزاعها وأنها هي التي أدت إلى وفاة المجنى عليه . قصور ...
٩٤٢	٢٥٧	إثبات . استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى رواية شاهد بالجلسة . خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم إلى الشاهد المذكور وثبوت أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث . خطأ في الإسناد ...
		تسبب كاف : (مر. أيضاً . إثبات "الشهود والبيئة" . قوة الأمر المقضي . نقض "المصلحة في الطعن" :
٩٤٧	٢٥٨	خطأ الحكم في سرد الوقائع مما لا أثر له في منطقته ولا في نتيجته . لا عيب ...
٩٦٤	٢٦٣	الخطأ في الإسناد . متى يعيب الحكم ؟ ...
٩٩٠	٢٧٠	قتل خطأ . بيان الحكم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه أن المتهم قاد السيارة بسرعة وهو ما ورد بوصف الواقعة المرفوعة بها الدعوى . تمسك المتهم بأن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في الوصف . لا عيب ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم : (تابع)
		تسببيه : (تابع)
		تسبيب كاف : (تابع)
٩٩٠	٢٧٠	دفاع . متى لا يعتد بخطأ الحكم في الاستناد ؟
١٠١٧	٢٧٧	ساعة مستديمة . اطمئنان المحكمة إلى أن المتهم هو محدث إصابة الرأس . الخطأ في تحديد أيهما التي أحدثت الكسر . لا عيب
١٠٥٧	٢٩٠	شهادة . ذكر مضمون أقوال الشهود في الحكم وعدم إبراز النص الكامل لأقوالهم . كفايته
١١٢١	٣٠٩	سرقة . إحالة الحكم في بيان المصروفات إلى الأوراق . لا عيب
١١٤٩	٣١٨	سرقة . تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة السرقة . غير لازم
١١٦٤	٣٢٣	خيانة الأمانة . عدم تحدته استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . إirاده من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره . كاف
١١٧٤	٣٢٥	بيان مضمون كل دليل من الأدلة التي بني الحكم بالإدانة قضاء عليها . وجوبه
١٢٢٣	٣٣٨	إحالة المحكمة في مسودة الحكم إلى أسباب حكم آخر يحمل مقومات وجوده قانوناً . لا خطأ
١٢٣٤	٣٤٢	زنا . إشارة الحكم إلى ما جاء برسالة استندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها . لا قصور

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم : (تابع)
		تسبب كاف :
١٢٨٨	٣٥٥	تفتيش . الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراء التفتيش . لا يستلزم ردا خاصا
١٢٩٩	٣٥٧	ضرب . عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبي . لا عيب
١٣٠٢	٣٥٨	قتل . اشتراك . خطأ الحكم في بيان عدد الأميرة التي أصابت القتل . عدم تأثيره على واقعة الاشتراك المنسوبة إلى المتهم
		تسبب عيب : (مر . أيضا إثبات "اعتراف" . خيانة الأمانة . قتل عمد) :
١٠٤٠	٢٨٤	بيان الحكم لما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى . إدانة المتهم بجرمة القتل دون نفي قيام تلك الحالة أو تناولها بالتمحيص . قصور
		منطوقه :
١١٣٤	٣١٣	النص فيه على رفض الدفع التي أبداها المتهم . غير لازم ... إصداره :
٣٠٣	٩٢	عدم صدور الحكم الابتدائى باسم الأمة . تأييده استئنافا . عدم أخذ الحكم الاستئنافى بأسباب الحكم الابتدائى . إنشاؤه أسبابا جديدة كاملة لقضائه . صدور هذا الحكم الأخير متوجا باسم الأمة . لا بطلان

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		حكم : (تابع)
		إصداره : (تابع)
٤٩٨	١٤٥	إجراءات . حضور المتهم بجلسة المرافعة أو إعلانه لها إعلانا صحيحا . إعلانه بالجلسة المحددة لصدور الحكم . غير لازم
		التوقيع عليه :
٢١٩	٦٩	ميعاد الثلاثين يوما الذي جعل حدا أقصى للتوقيع على الأحكام . متى يبدأ ؟
٤١٣	١٢٠	عدم توقيع الحكم في ميعاد الثمانية أيام من تاريخ صدوره . لا بطلان
٤٩٨	١٤٥	الأثر المترتب على عدم مراعاة التوقيع على الحكم في ميعاد الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٣١٢ إجراءات جنائية ...
٥١٧	١٥١	إثبات . ماهية الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره . ما يرد في إعلان الإيداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ إجراءات جنائية . لا عبرة به
٥٢٣	١٥٣	عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم لقيام المانع . لا بطلان ...
٧٠١	١٩٧	من يوقع على الأحكام ؟
		النطق به :
٣١٥	٩٥	القول ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة . لا محل له

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم : (تابع) النطق به : (تابع)
٥٢٦	١٥٤	محكمة الجنايات . تأجيلها النطق بالحكم إلى ما بعد دور الانعقاد . لا خطأ
٩٢٥	٢٥٢	إجراءات . عدم اشتراك القاضي الذي سمع المرافعة في الهيئة التي نطقت بالحكم . عدم توقيعه على مسودة الحكم أو على قائمة الحكم . بطلان الحكم
		حكم غيابي : (ر . أيضا . عود) :
١٣١٣	٣٦١	إجراءات . إعلان . تعجيل الدعوى من النيابة دون إعلان المتهم . عدم حضور المتهم الإجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى . عدم اعتباره حكما حضوريا
		(خ)
		خيانة الأمانة : (ر . أيضا . اختصاص . "حكم نسيب كاف" . دفاع) :
١٩٥	٦٢	إثبات . نقض . أسباب موضوعية . قاعدة عدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينة . وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع
١٩٥	٦٢	إثبات . إيراد المحكمة الأدلة التي اطمأنت بها على وقوع الجريمة في التاريخ الوارد بوصف التهمة . عدم تحديد تاريخ وقوع الجريمة . لا يؤثر على ثبوت الواقعة
٣٥٣	١٠٥	نقض . أسباب موضوعية . حتى محكمة الموضوع في تفسير العقود

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		خيانته الأمانة :
٣٥٣	١٠٥	نقض . انتفاء المصلحة من الطعن . شركة . تسليم الشريك بصفته هذه شيئا من رأس مال الشركة . اعتباره وكالة . اختلاسه المال المسلم إليه يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات ...
٥٣٣	١٥٥	اختلاس أشياء محجوزة حجزا إداريا . عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزة إداريا . بطلان محضر الحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ ع . المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات . مجال الأخذ بحكهما ...
٦٥٤	١٨٢	متى يتم ركن الاختلاس فيها ؟ ...
١١٦٤	٢٢٣	القصد الجنائي . دفع المتهم ثمن الناقص من الأشياء التي بمهدته بعد وقوع جريمة التبيد . أثره ...
١١٨٠	٢٢٧	حكم "تسبب معيب" تمسك المتهم بتحديد البيع ببلدة أخرى خلاف التي توقع الحجز بها وأنه غير مكلف بنقل المحجوزات . عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم . قصور ...
١٣٤٢	٢٦٦	متى تتم جريمة تبديد المحجوزات ؟ ...
		اختلاس :
٥٢٠٣	٢٣٤	عقوبة . العقوبة الواجبة التطبيق على المتهم بالاختلاس ...
		اختلاس أشياء محجوزة :
٧٤	٢٩	متى تتم الجريمة ؟ ...
٧٤	٢٩	السداد اللاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في قيامها ...
		٢ . (٢٩) ج

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختلاس : (تابع)
٢٨١	٨٥	تبديد . مسئولية جنائية . دفع المتهم بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله . لا تأثير له في مسئوليته عن التبديد ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس
٥٣٢	١٥٥	حجز إداري . عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزة إداريا . إعلان محصر المحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ . المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ . مجال الأخذ بمحكمهما
		حجز إداري :
١٣١٧	٣٦٢	عدم سريان حكم المادة ٥١٩ مرافعات على المحجز الإداري
١٣١٧	٣٦٢	قانون . نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم سريانها على إجراءات المحجز والبيع التي تمت قبل صدوره
		اختلاس أموال أميرية :
٨٥٣	٢٣٦	الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ عقوبات . معناه . حتى تعتبر الجريمة تامة ؟
٨٥٣	٢٣٦	سريان حكم المادة ١١٢ عقوبات على كل موظف أو مستخدم عمومي اختلس مالا تحت يده سلم إليه بسبب وظيفته
٨٥٣	٢٣٦	الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ عقوبات . ماهية تسليم الشيء لموظف المعهود إليه به

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(د)
		دخان :
٩٧٢	٢٦٥	اختصاص . اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالدخان
		دعارة : (سر . أيضا . عقوبة . مراقبة) :
٩	٤	حكم . تسييبه . التعريض على الدعارة . مثال لاستخلاصه بما يؤدي إليه
٢٧	١١	جريمة إدارة منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة . همام جرائم العادة
٢٧	١١	جريمة إدارة منزل للدعارة . عدم توافر أركانها القانونية . يستتبع عدم قيام جريمة المعاونة في إدارته . حلة ذلك
٤٠٩	١١٩	المكان الخاص الذي تقيم فيه محترفة مهنة الحياكة . إمداده في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تتقاضاه . اعتباره محلا للدعارة في حكم المادة ٢/٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . في محله
٤٠٩	١١٩	المحال المفروضة المشار إليها في المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ماهيتها
٤٨٩	١٤٣	إدارة منزل للدعارة . صورة واقعة تتوافر بها عناصر هذه الجريمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعارة : (تابع)
٤٨٩	١٤٣	وجود امرأة في منزل معد للدعارة . لا يعتبر بذاته معاونة في إدارة المنزل للدعارة ولا تتحقق به جريمة المعاونة المعاقب عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
٤٨٩	١٤٣	جريمة الاعتياذ على ممارسة الدعارة . اعتياذ أحد الرجال التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء وارتكابه الفحشاء عدة مرات مع المتهم التي تستخدم في إدارة هذا المنزل للدعارة . توافر عناصر الجريمة المذكورة في حق المتهم
٥١٩	١٥٢	الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . اعتبار الفرع منهم
		دعوى :
٦٥١	١٦٢	مصرفاتها . هدم اعتبارها من الملحقات التي تدخل في تقدير قيمة الدعوى
		دعوى جنائية : (ر . أيضا دعوى مباشرة) :
١٣٨	٤٧	تحريكها . سب وقذف . الشكوى المنصوص عليها في المادة ٣ إجراءات جنائية . لا يشترط أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو جمع استدالات
٢٨٨	٨٨	تدخل المستول عن الحقوق المدنية فيها في جميع الأحوال . جائز . وجود دعوى مدنية مرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية . غير لازم
		دعوى مباشرة :
١٣٨	٤٧	دعوى جنائية . تحريكها . الشكوى المنصوص عليها في المادة ٣ إجراءات جنائية . هي قيد وارد على حق النيابة في رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المذكورة بالمادة لا على حق المدعى بالحقوق المدنية في رفع الدعوى مباشرة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى عمومية : (ر. أيضا. إجراءات. تقدم. ضرائب) :
		تحقيق . إجراء تحقيق ابتدائي في مواد الخلع . غير لازم
٨٦٢	٢٣٧	رفع الدعوى العمومية في هذه المواد
		دعوى مدنية : (ر. أيضا. استئناف) :
		حكم . تسهيه . تقديم المتهم محضر صلح بينه وبين المجنى
		عليه . القضاء للأخير بالتعويض دون بيان الأثر المترتب على
٣٤	١٣	محضر الصلح . قصور
		رفعها أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للإجراءات المقررة
		في قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع إلى قانون المرافعات .
٥٦١	١٦٢	محله
		استئناف . رفع دعوى مدنية بالتبعية للدعوى الجنائية .
		المطالبة بتعويضات لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي
		الجزئي نهائيا . استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية .
٥٦١	١٦٢	غير جائز
		اختصاص . حكم صادر بالبراءة في الدعوى الجنائية . دعوى
		مدنية مرفوعة تبعا للدعوى الجنائية ولم تر المحكمة الجنائية أن
		الفصل في موضوعها يستلزم إجراء تحقيق خاص تعطل به
		الدعوى الجنائية . التزام المحكمة الجنائية بالفصل في موضوع
٥٩٦	١٧٠	الدعوى المدنية في الحكم الصادر بالبراءة
		رفعها صحيحة تبعا للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيهما معا
٦٤٦	١٨٠	بحكم واحد . متى لا يجوز الفصل فيهما بحكم واحد ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة	دعوى مدنية : (تابع)
٨٧١	٢٤٠	اختصاص . رفعها بطريق التبعية للدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية . شرطه
١٠٤٩	٢٨٨	تركها . ثبوت أن المدعى المدني أعلن للحضور للجلسة في محله المختار وعدم إعلانه لشخصه . عدم اعتباره تاركا دعواه . صحيح
١٣٠٥	٣٥٩	تعويض . متى يجوز للدعى المدني المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ؟
		دفاع : (مر . أيضا . إجراءات . استئناف . تنظيم . حكم "تسيب كاف" . سلاح . غرفة الاتهام . نقض "الخصوم في الطعن" . وصف التهمة) :
٦	٣	ما يبيده المتهم من أوجه دفاع . متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن سماعه وتحقيقه ؟
٦٤	٢٥	استعداد المدافع عن المتهم . موكل إلى تقديره
٨١	٣١	تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة . متى يجوز ؟
١٠٤	٣٦	ما بعد إخلالا بحق الدفاع . تعارض دفاع متهم مع دفاع متهم آخر . تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين . إخلال بحق الدفاع . مثال في قضية تزوير

دفع	دفع	القاعدة
		دفاع : (تابع)
١٢٩	٤٣	قتل عمد . تمسك المتهمين بعدم التعويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد اعتباره في حكم الضرير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوقا ناريا على آخر . هذا دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه في حالة اطراحه ردا سائفا . قصور
١٨٣	٥٨	وجه دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . يعيب الحكم بما يستوجب نقضه . مثال في جريمة اهداء على أرض الآثار ...
٢٤٣	٧٣	اتهاء المرافعة وحجز القضية للحكم . طلب إعادتها بعد ذلك للمرافعة . إجابته أو الرد عليه . غير لازم
٣٤٠	١٠٢	وصف التهمة . تعديل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون أن تلفت نظر الدفاع . علم المتهم بذلك وترافقه على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية . لا بطلان
٤٧٢	١٣٨	إجراءات . خلو محضر الجلسات من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل . لا يعيب الإجراءات
٥٤٢	١٥٨	متى تأزم محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات ؟
٦٦٦	١٨٦	سكوت المتهم عن المرافعة . الطعن على الحكم بسببه . موضوعي .
٧ ٨	١٩٩	إجراءات . محكمة الجنائيات . تقصير المتهم في إعلان شهود النفي طبقا للمادة ١٨٩ إجراءات جنائية . رفض طلب التأجيل لإعلانهم . لا إخلال بحق الدفاع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفاع : (تابع)
٧٢٧	٢٠٤	عدم تمسك المتهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيرا وقيامه بالمرافعة فيها . النعى على المحكمة بأنها أخلت بحقه في الدفاع . لا محل له
٨١٩	٢٢٧	متى تلتزم المحكمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه ؟
٨٤٨	٢٣٥	ضرائب . متهم بجريمة عدم تقديم إقرار عن أرباحه التجارية . دفعه الدعوى بأن المحل كان مغلقا في إحدى السنوات المتخلف فيها عن تقديم الإقرار . دفاع جوهرى . الحكم بالإدانة دون الرد على هذا الدفاع . قصور
٩٠٤	٢٤٨	شهادة . حكم . تسييبه . إسناده إلى أحد شهود النفى أقوالا خلاف الثابت بالأوراق . عدم اتخاذ هذه الأقوال دليلا من الأدلة التي استند إليها الحكم . عدم اشتغالها على واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة . لا عيب
٩٧٦	٢٦٦	تقديم حق المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه على حق المحكمة في تعيين المدافع . عدم طلب تأجيل الدعوى لحين حضور الحامى الآخر الذى وكله المتهم . حرية الحامى الذى ندينه المحكمة في هذه الحالة في أداء مهمته
٩٨٦	٢٦٩	حصانة . قذف . سر يان حكم المادة ٣٠٩ عقوبات بالنسبة للعبارات التى تصدر أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس
٩٩٥	٢٧١	طلب المدعى بالحق المدنى سماع شهادة الشاهد بعد حجز القضية للحكم . رد المحكمة على هذا الطلب بأن الشاهد كان ضامنا للطالب لدى الشركة التى يقاضى رؤساءها وأن الطلب جاء متاخرا . عدم انطواء هذا الرد على حكم سابق على شهادته وعدم فرضه قيда زمنيا مهما

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفاع : (تابع)
١٠٤٥	٢٨٦	طلب التأجيل . حضور المأمر بالجلسة وطلبه التأجيل لمرض المتهم وتقديمه شهادة مرضية . رفض المحكمة هذا الطلب دون التحقق من صحة هذا العذر . إخلال بحق الدفاع
١١١٨	٣٠٨	مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبير الفني . ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى ردا خاصا
١١٨٢	٣٢٨	خيانة الأمانة . حكم "تسبب معيب" تمسك المتهم بضم دفاتر المحبني عليه التجارية وتعيين خبير لتصفية الحساب بينهما . إغفال الحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه . قصور ...
١١٩٦	٣٢٢	محاماة . قذف . انطباق المادة ٣٠٩ على محامى الخصم ...
١١٩٦	٣٣٢	قذف . الفصل فيما إذا كانت عبارات القذف أو السب مما يستلزمه الدفاع . موضوعي
١٢٥٦	٣٤٨	خبير . مناقشته . اطمئنان المحكمة إلى تقرير المهندس الفني . رفضها طلب إعادة مناقشته . تعليلها هذا الرفض تعايلا . مقبولا . لا خطأ
١٢٦١	٣٤٩	محاماة . محكمة الجنايات . كفاية حضور محام واحد مع المتهم بجناية
		دفاع شرعي : (س . أسباب الإباحة وموانع العقاب) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ر)
		رأفة: (ر. أيضا. عقوبة. تقض. "المصلحة في الطعن") :
		تقض. المصلحة من الطعن. إدانة المتهم بجناية القتل العمد. نعيه بأن الوصف الصحيح للفعل المسند إليه هو الضرب المفنى إلى الموت. لا يجدي ما دامت العقوبة المفنى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفنى إلى الموت. لا يغير من ذلك إعمال حكم المادة ١٧ عقوبات. ظروف الرأفة. تقديرها. يكون بالنسبة لذات الواقعة الجنائية التي ثبتت لدى المحكمة
١٤٨	٤٩	
		ربا فاحش: (ر. أيضا. إثبات "الإثبات بوجه عام") :
		ركن الاعتقاد. انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة. العبرة في ثبوت اتفاق المتهم على عقد عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من ثلاث سنوات. توافر ركن الاعتقاد. عدم سقوط الحق في رفع الدعوى الجنائية
٣٤٠	١٠٢	
		إثبات. واقعة الإقراض بالربا الفاحش والاعتقاد عليها. إثباتها بكل الطرق. جائز
٣٤٠	١٠٢	
		رد القضاة :
		عدم سلوك المتهم الطويق الذي رسمه القانون بالتقوير بالرد في قلم الكتاب. طلب المتهم بالجلسة رد رئيس الدائرة. إصدار المحكمة قرارا بتأجيل الدعوى. لا خطأ
١٣٣٥	٢٦٤	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		رد القضاة : (تابع)
١٣٢٥	٣٦٤	اختصاص . محكمة الجنايات . اختصاص محكمة الجنايات المنظورة أمامها الدعوى الجنائية بالفصل في طلب الرد
		(ز)
		زنا : (سر . حكم "تسبيب كاف") .
		(س)
		سب : (سر . أيضا . آثار النقض) :
١٨١	٥٧	حكم . تسببه . ركن العلانية . متى يتوافر في السب الحاصل في فناء المنزل ؟ مثال لقصور الحكم في استظهار ركن العلانية في سب وقع على سلم المنزل
٣٦٧	١٠٨	قذف . العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات . متى تتوافر ؟
٣٦٧	١٠٨	سب وقذف . ركن العلانية . سلم المنزل . متى تتوافر فيه العلانية ؟
٨٩٤	٢٤٥	ركن العلانية . إرسال صور فوتوغرافية للجنى عليه وشقيقه تظهر المنهم وزوجة الجنى عليه في أوضاع تنبئ بوجود علاقة غير شريفة بينهما . إرسالها بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو تسليمها يدا بيد . اعتبار الواقعة مخالفة سب غير علني .
		سبق الإصرار :
١٢٣	٤٢	حكم . تسببه . مثال لكفاية استظهار سبق الإصرار

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سبق الإصرار: (تابع)
٢٨٤	٨٧	توافره ولو لم يكن المتهم عالماً بأن المجنى عليه سيمر من مكان الحادث
		سرقه : (ر. أيضا. حكم "تسبيب كاف" نقض "المصلحة من الطعن") :
١٩٣	٦١	حكم . تسببيه . نية السرقة . متى يلزم التحدث عنها في الحكم ...
٥١٢	١٤٩	صورة واقعة سرقة تامة طبقاً للمادتين ١٥١ و ١٥٢ ع ...
		ظروف مشددة . ظرف حمل السلاح في جريمة السرقة .
٧٤٣	٢٠٩	متى يتوافر؟ متى يلزم التحدث عنها في الحكم ...
		إجراءات . اختلاف التنازل المنصوص عليه في المادة ١٠ أ . ج
١٠٠١	٢٧٣	عن التنازل المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع
		تنازل الزوج عن الشكوى . امتداد أثر هذا التنازل إلى
١٠٠١	٢٧٣	الشريك . خطأ
		الشروع فيها :
		محاولة المتهم وهو عامل بالشركة المجنى عليها اختلاس مازوت .
١٣٢٠	٣٦٣	اعتبار الواقعة شروعا في سرقة . صحيح
		سلاح : (ر . أيضا . ارتباط . عقوبة) :
		دفع المتهم باحراز سلاح بأنه مرخص له به . تقديمه شهادة
٣٨	١٥	بذلك . إدانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه . حكم معيب ...
		مجرد الحيازة المادية للسلاح غير المرخص أيا كان الباعث على
١٠٣٣	٢٨٢	الحيازة ولو كان لأمر عارض . كفايته لتوفر الجريمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلاح : (تابع)
١٠٤٧	٢٨٧	جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص . توافرها بانتهااء مفعول الترخيص
١٠٧٧	٢٩٦	قانون أصلح . إحراز سلاح بدون ترخيص في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . معاقبة المتهم طبقا لنصوص القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصلح . لا خطأ
١٢٩٦	٣٥٦	التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراز سلاح . اعتباره ترخيصا مؤقتا . انتهاء مدته بمضى سنة
		(ش)
		شاهد : (مر . إثبات " الشهود والبيئة " . إجراءات) .
		شركة :
٤٠	١٦	شركة مساهمة . مسئولية جنائية . عدم مراعاة النسبة التي أوجبها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ في عدد المصيرين المستخدمين في الشركة . نطاق المسئولية الناتجة عن ذلك من حيث الأشخاص ومقر الشركة
٨١١	٢٢٥	حق الشريك فيها أثناء قيامها أو حال تصفيتها
٨١١	٢٢٥	تصفيتها . اعتبار موجوداتها في غضون فترة التصفية مملوكة للشركة لا ملكا شائعا بين الشركاء . عدم أحقية الشريك في التصرف في شيء منها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شهادة : (ر . أيضا . إثبات . إجراءات . حكم "تسيب كاف" . دفاع . نقض "أسباب جديدة") :
١١٧٧	٣٢٦	إجراءات . مخالفة الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨٧ أ . ج . حق الخصم الذي لم يعلن بأسماء الشهود في الميعاد في المعارضة في سماعهم طبقا للمادة ٣٧٩ أ . ج
		شيك :
٦٢٧	١٧٦	عدم تقديمه في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ تجارى . عدم زوال صفته ، وعدم تحويل الساحب استرداد مقابل الوفاء
٦٢٧	١٧٦	المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ تجارى . الدعاوى الخاصة بها...
٦٢٧	١٧٦	إعطاء شيك بدون رصيد أو صدور أمر من الساحب بعدم صرفه أو سحبه مبلغا يحمل الباقي غير كاف . قيام المسؤولية الجنائية ...
٩٨٣	٢٦٨	اعتباره أداة وفاء متى كان يحمل تاريخا واحدا بنقض النظر عن حقيقة الواقع
١١٥٧	٣٢٠	سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى يتحقق ؟ ...
		شيعية :
٧٧٩	٢١٧	نقض . طعن . المصلحة فيه . حكم . تسيبه . إدانة المتهم بعقوبة تدخل في نطاق المادة ٩٨ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم إياها . النعى بقصور الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهي جريمة الترويج مع ما أثبتته الحكم من تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . لاجدوى من إثباته

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ض)
		ضبطية قضائية : (ر . أيضا . تحقيق "تفتيش" و "تلبس") :
٣٦٩	١٠٩	تحقيق . نيابة عامة . إشرافها على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بدون انتداب منها . لا أثر له في طبيعة هذه المحاضر
٦٥٩	١٨٤	قبض . تفتيش . ما دررو الضبط القضائي . بيانهم في المادة ٢٣ إجراءات جنائية . هو على سبيل الحصر . مرؤوسوهم ليسوا منهم . بطلان ما يجريه هؤلاء المرؤسون من قبض وتفتيش ...
		ضرائب : (ر . أيضا . دفاع) :
٦٨٢	١٩١	عبارة " ما لم يدفع من الضريبة " الواردة في المادة ٨٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له . معناها
٨٤٨	٢٣٥	جريمة عدم تقديم إقرار الأرباح . هي جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة سقوطها ؟
١٠٩٠	٣٠١	دعوى عمومية . حق طاب رفع الدعوى المخول لمصلحة الضرائب طبقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . خلو هذا النص من تعيين موظف بعينه
١٠٩٠	٣٠١	قانون . مصلحة الضرائب . النص على تعريف مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية . اعتباره نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق أو اللاحق

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضرائب : (تابع)
١٠٩٠	٣٠١	دعوى عمومية . أحوال الطالب أو الإذن الوارد في القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له . ورودها على سبيل الحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية
		ضرب : (ر . ر . أيضا . حكم "تسيبيه" . مسئولية مدنية . وصف التهمة) :
١٣٦	٤٦	قدر متيقن . اعتداء متهمين على مجنى عليه . وفاته . ثبوت حصول إصابتين برأسه . عدم معرفة من من المتهمين هو الذي أحدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة . معاقبة المتهمين بمنحة الضرب العمد أخذا بالقدر المتيقن في حقهما . في محله
٨٣٥	٢٣١	القصد الاحتمالي . مدى مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة حصولها من الإصابة التي أحدثها
٨٧١	٢٤٠	القدر المتيقن . متى يسوغ للمحكمة الأخذ به ؟ مثال
		ضرب نشأت عنه عاهة : (ر . ر . أيضا . حكم "تسييب كاف") :
٥٩	٢٣	حكم . تسييبه . إدانة المتهم على اعتبار أنه أحدث العاهة بالمجنى عليه . خلوا الحكم من بيان الصلة بين العاهة وبين الاعتداء الذي وقع من المتهم . قصور
١٠٢٧	٢٨٠	عدم تحديد نسبة للنقص الذي يتطلبه القانون في تحديد العاهة

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		ضرب : (تابع)
		ضرب أفضى إلى الموت :
		مستولية جنائية . ثبوت أن المجنى عليه أصيب في رأسه
		أربع إصابات رضية أحدث منهم إحداها . حصول وفاة
		المجنى عليه نتيجة إصابات الرأس جميعها . مساءلة المتهم عن جريمة
١٠٢٠	٢٧٨	الضرب المميت . صحيح
		(ع)
		عاهة مستديمة : (ر. حكم "تسيب كاف" . ضرب نشأت
		عنه عاهة مستديمة) .
		عقوبة : (ر. أيضا اختلاس . ارتباط . جمارك . غرامة .
		مراقبة . وقف التنفيذ) :
٣٥٦	١٠٦	تقديرها . موضوعي
		مصادرة . المصادرة المذكورة في المادة ٣٠ عقوبات
٤٢٢	١٢٢	بفقرتها . طبيعتها وحكمها
		مصادرة . دعارة . المصادرة المنصوص عليها في المادة ٨
٤٢٢	١٢٢	من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . لا تتناول غير المحكوم عليه ...
		حكم . تسيبه . تقدير العقوبة وإعمال الظروف المشددة
		أو المخففة . هو من سلطة محكمة الموضوع . عدم الترامها بإبداء
٤٦٩	١٣٧	أسباب تقدير العقوبة التي أوقعتها
		٢ . (٣٠) . ج

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عقوبة : (تابع)
٧٦٢	٢١٤	غرامة . عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الأمر رقم ١٩٣ سنة ١٩٤١ . مناط تطبيقها
٧٩٠	٢٢٠	حكم . تسببه . توقيع المحكمة أقصى العقوبة . عدم التزامها ببيان سبب ذلك
٨٥٣	٢٣٦	غرامة . الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . هي غرامة نسبية
٩٥٠	٢٥٩	تقديرها . مدار هذا التقدير
٩٦٩	٢٦٤	وافة . سلاح . تطبيق المحكمة المادة ١٧ ع في جريمة إحراز السلاح المعاقب عليها قانونا بالسجن . نزولها بعقوبة الحبس إلى أسبوع . خطأ
		علامات تجارية :
٩٦٦	١٨٦	تقدير وجود التشابه بين العلامتين أو عدمه . موضوعي
١٠٨٣	٢٩٩	غش . عدم مطابقة ما دون في البيان التجاري لما ثبت من اختلاف نسبة الدسم الداخلة في تركيب اللبن . مخالفة ذلك لل قانون
		عمل :
٨٩٩	٢٤٧	جمعيات . مريان قانون عقد العمل الفردي على الجمعية للحرية الإسلامية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عود :
١١٤٧	٣١٧	حكم غيابي . الحكم الغيابي الوارد بصحيفة سوابق المتهم . عدم تقديم النيابة ما يدل على صيرورته نهائيا . القضاء في الدعوى بناء على ذلك . لا خطأ
		(غ)
		غرامة : (سر . أيضا . عقوبة) :
٨٥٣	٢٣٦	الغرامة النسبية . وجوب الحكم بها على المتهمين متضادين . عدم التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم ...
		غرفة الاتهام : (سر . أيضا . استئناف) :
٢٨٣	٨	نقض . قرار بأن لا وجه . النعي عليه بالقصور وتخاذل الأسباب . هذا لا يعتبر من قبيل الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . عدم جواز الطعن
٥٤٨	١٥٩	استئناف . اختصاص . استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام . جوازه بالنسبة لأوامر قاضي التحقيق دون النيابة
٦٣٥	١٧٩	حقها في إجراء تحقيق تكبيل وحقها في التصدي للدعوى . حقان مستقلان غير مرتبطين وموكولان لتقديرها
٧٨٧	٢١٩	انتهاؤها إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين . مجادلتها فيه . غير جائزة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		غرفة الاتهام : (تابع)
١١٠٣	٣٠٤	نقض . الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى . توكيل المحامي العام رئيس النيابة بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب في هذا الأمر . وجوب قيام المحامي العام بوضع أسباب الطعن بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره إياها ...
١٢١٧	٣٢٧	إجراءات . إعلان . دفاع . عدم إعلان المتهم للحضور أمام غرفة الاتهام . عدم تمسك محامي المتهم أمام محكمة الجنايات بذلك وعدم طلبه أجلا لتحضير دفاعه . لا إخلال بحق الدفاع ...
١٢١٧	٣٢٧	إجراءات . التمسك ببطلان أمر الإحالة إلى محكمة الجنايات لعدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام . لا محل له ...
١٣٠٩	٣٦٠	استئناف قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ إجراءات إدارية . غير جائز ...
١٣٤٤	٣٦٧	الحكم نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . تقرير غرفة الاتهام بعد ذلك بإحالتها إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . خطأ ...
		غش : (مر . أيضا . علامات تجارية . نقض . "أحكام يجوز الطعن فيها") :
٢٥٨	٧٧	جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . هي جريمة عمدية . القصد الجنائي فيها . ماهيته ...
٤١٣	١٢٠	لبن . قانون . قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧ الذي أوجب ألا تقل نسبة الدسم في لبن الحاموس عن ٥,٥ ٪ صدوره طبقا للتفويض المخول له في المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . القول بقصر التفويض على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية . لا سند له ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		غش : (ث)
		عرض ابن للبيع مخالف للواصفات . اعتبار الواقعة مخالفة
		منطبقة على المادتين ٧ ، ٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
٤١٣	١٢٠	لا خطأ
		(ق)
		قاض :
		عدم الصلاحية . كون القاضى قريبا لقاضى التحقيق الذى
		نذب لاستجواب المتهمين نفاذا لقرار غرفة الاتهام . لا يقوم
٩١٠	٢٥٠	عدم الصلاحية
		رد القضاة . عدم سلوك المتهم الطريق الذى رسمه القانون
		بالتقرير بالرد فى فلم الكتاب . طلب المتهم بالجلسة رد رئيس
١٣٢٥	٣٦٤	الدائرة . إصدار المحكمة قرارا بتأجيل الدعوى . لا خطأ ...
		رد القضاة . اختصاص . محكمة الجنايات . اختصاص محكمة
١٣٢٥	٣٦٤	الجنايات المنظورة أمامها الدعوى الجنائية بالفصل فى طلب الرد ...
		قاضى التحقيق :
		تحقيق . قانون . إحالة النيابة الأوراق إلى قاضى التحقيق
		بعد مريان قانون الاجراءات الجنائية الجديد . حقه فى مباشرة
١١٦٧	٣٢٤	جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد
		تحقيق . حريته فى إصدار قراراته . عدم تقيده بطلبات
١١٦٧	٣٢٤	النيابة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قانون : (ر. أيضا . إجراءات . حصانة قضائية . خيانة الأمانة . ضرائب . غش . قاضي التحقيق) :
		حكم . التوقيع عليه . بيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين في هذا الشأن . المرجع فيه إلى قانون الإجراءات الجنائية .
١٤٢	٤٨	الرجوع إلى قانون المرافعات . محله
		القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . صدوره مستوفيا الأوضاع الدستورية
٢١٩	٦٩	القانون الأصحح . المقصود به . القرار الوزاري الذي يصدر بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية . لا يعتبر قانونا أصحح
٢٤٣	٧٣	دستوريته . القانون رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٥٢ الذي أضيف على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي . صدوره صحيحا في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت صدوره ...
٢٩٧	٩١	تفسيره . قانون العقوبات . القياس عليه . لا يجوز ...
٤٢٢	١٢٢	قانون المرافعات . متى ترجع إليه المحكمة الجنائية ؟ ...
٤٩٨	١٤٥	الجهل به . متى يعتبر الفعل المبنى على الجهل بالقانون غير مؤثم ؟
١٣٣١	٣٦٥	قبض بدون وجه حق : (ر. أيضا تحقيق "قبض" . مسئولية مدنية) :
		فرار المجرم عليه بعد إتمام الجريمة من تلقاء نفسه أو بموافقة الجاني وإرشاده . لا يؤثر في مسئولية المتهم الجنائية
٧٢٢	٢٠٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قتل عمد : (ر. أيضا . إثبات "الشهود والبيئة" . حكم "تسبيب كاف" . نقض "المصلحة من الطعن" . وصف التهمة) :
		مسئولية جنائية . تضامن متهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة
٧٧	٣٠	القتل . مناطه
٢٦٧	٨٠	حكم . تسببه . نية القتل . مثال لكفاية استظهارها ...
٣٠٧	٩٣	نية القتل . حق قاضي الموضوع في استخلاصها بغير معقب عليه ...
		تعويض . القضاء بالتعويض للزوج عن قتل زوجته التي لم ترفع عليها دعوى اثرا ولم يصدر حكم يدينها . لا مخالفة فيه
٣٦١	١٠٧	للآداب والنظام العام
		نية القتل . حكم . تسببه . استخلاصه نية القتل من استلال المتهم سكينا ذات حد واحد مديب العارف طوله ١٥,٥ سم وطمعه بها المجنى عليه ضغنة شديدة موجهة إلى مواضع قاتلة وأن الدافع لارتكاب الجريمة هو سبق اتهام أخى القتل في قتل ابن عم المتهم قبل الحادث بيومين هو استخلاص مائع وصحيح قانونا .
٤٨٨	١٤٠	
		الشروع فيه . نية القتل . استخلاص المحكمة نية القتل مما يؤدي إليه . شفاء المجنى عليه بغير علاج . لا ينفي توفر هذه النية .
٧٤٦	٢١٠	
		نية القتل . حكم . تسبيب معيب . استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المجنى عليه . عدم كفايته بذاته لثبوت نية القتل
١٠٤٣	٢٨٥	
١١١٨	٣٠٨	سبق الإصرار . مثال الكفاية استظهاره ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قتل خطأ : (ر . أيضا . ارتباط . حكم "تسبيبه" . مسئولية مدنية) :
		ركن الخطأ . صورة واقعة يتحقق بها ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ
٥٠٤	١٤٦	قتل وإصابة خطأ . تقدير السرعة التي تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمساءلة الجنائية في هاتين الجريمتين . اختلافه بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث .
٦٧٠	١٨٧	ملاحظة محكمة الموضوع في هذا التقدير حكم . تسبيبه . الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ استنادا إلى قيادة المتهم السيارة بسرعة زائدة . استناد الحكم بعد ذلك إلى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى إلى مرتبة الأخطار المماثلة عليها قانونا . لا عيب
٨٣١	٢٣٠	حكم . تسبيبه . اصطدام السيارة التي يقودها المتهم بالمجنى عليه نتيجة قيادته بسرعة وعدم إطلاق جهاز التنبيه . توفر ركن الخطأ وعلاقة السببية في جريمة القتل الخطأ
٩٣٢	٢٥٤	خطأ أي من المتهم أو المجنى عليه لا ينفي مسئولية الآخر
١٠٢٤	٢٧٩	قذف : (ر . حكم "تسبيبه" . دفاع) .
		قطن :
		القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بذرة القطن . قصد الشارع منه . التمديل الذي أدخل عليه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والقرار الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لا يتناول المباس بالاجراءات التي أوجبت المادة الثانية من القانون المذكور اتخاذها قبل إجراء الحلج . يخص البذرة بمعرفة موظفي وزارة الزراعة . غير لازم
٤٣	١٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قمار :
٧٧٤	٢١٦	لعبة الطمبول . هدم انطباق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة عليها . مندرجة تحت أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار...
		قوة الأمر المقضى : (م . أيضا . نقض "أحكام لا يجوز الطعن فيها") :
٨٢٤	٢٢٨	لا حجية للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها أمام المحاكم الجنائية... ..
٩٥٢	٢٦٠	تروير . حكم . تسببه . عدم تقيد القاضي الجنائي بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائيا . اعتماده على أسباب متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني . لا يضيره ...
		قوة قاهرة : (م . نقد) .
		(ك)
		كسب غير مشروع : (م . اختصاص) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(م)
		مبان :
٢٦٩	٨١	تنظيم . إقامة بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بغير تقسيم . وجوب القضاء بالهدم
٧٠٥	١٩٨	إقامة بناء قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل الحصول على الترخيص . الحكم بالإزالة . صحيح
		متشردون :
١١	٥	شرط اعتبار المرأة متشردة طبقاً للمادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
		محال عمومية :
٤٦	١٨	الساح بيع البوطة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص . طبيعة هذه الجريمة . أثر هذه الطبيعة فيما يتعلق بمحاكمة المتهم ...
٤٦	١٨	القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . مريان أحكامه (فيما هذا حكم المادة الثانية منه) على المحال العمومية الموجودة وقت العمل به
		معاماة : (سر . دفاع . تقض "أسباب جديدة") .
		محكمة استئنافية : (سر . أيضا . استئناف) :
٤٠٥	١١٨	المادة ٤١٤ إجراءات جنائية . مجال تطبيقها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محكمة الجنايات : (ر . ر . إجراءات . حكم " النطق به " . دفاع) . مراقبة :
٣٢٤	٩٧	عقوبة . المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢٨ عقوبات . ما نص عليه منها في المادة ٧٥ عقوبات . كل منها عقوبة تبعية . السبب الذي جعله الشارع أساسا لتوقيع كل منها . ماهيته عفو . الميزة المنصوص عليها في المادة ٣/١ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ . تمنع جميع من شملتهم قوانين العفو المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤
٣٢٤	٩٧	اعتبار عقوبة المراقبة عقوبة تبعية تلحق عقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وفقا لنص المادة ١٣ ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ ...
٤٨٩	١٤٣	مسئولية :
٣٦١	١٠٧	خطا المضرور . أثره . متى يعفى المسئول ؟ مسئولية جنائية : (ر . ر . ضرب أفضى إلى الموت) . مسئولية مدنية :
٤٥٩	١٣٣	تبديد . الاتفاق على إعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبديد التي اقترفها تابعيها . بطلانه . المادة ٣/٢١٧ من القانون المدني
٤٦٤	١٣٦	تضامن فيها . أساس ذلك .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مستوابة مدنية : (تابع)
٥٩٦	١٧٠	قبض بدون وجه حق . القضاء بالبراءة لعدم العقاب على هذه الواقعة . عدم انتقاء المسؤولية المدنية حتما في هذه الحالة . جواز أن تكون الواقعة مكونة لفعل ضار خاطيء مستوجب للمسئولية المدنية
٦١٠	١٧٢	مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . قوامها ومتى تتحقق ...
٦١٠	١٧٢	قتل خطأ . رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه . بيانها في الحكم . مثال
٧١٨	٢٠٢	مدى مسئولية الوالد عن الأعمال التي يرتكبها ولده القاصر ...
١٠٨٦	٣٠٠	تضامن . ضرب . تضامن الفاعلين الذين ساهموا في إحداث الضرر بالمجنى عليه في المسؤولية المدنية . شرطه
		مشتبه فيهم :
٤٨١	١٤١	تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في جريمة الاشتباه والجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . لا محل له
٦١٥	١٧٣	عود للاشتباه . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له
٦١٨	١٧٤	عود للاشتباه . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له
٦٢٢	١٧٥	الاشتباه . ماهيته

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مشتبه فيهم : (تابع)
٦٢٢	١٧٥	عود للاشتباه . وجوب توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . رفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة . لا يؤثر . سريان حكم المادة ٣٢ ع . لا محل له ...
		مصادرة : (س . عقوبة) .
		مصلحة الضرائب : (س . ضرائب) .
		معارضة : (س . أيضا . استئناف . قضا " أسباب جديدة ") :
٢٥	١٠	إعلان . الإعلان لجهة الإدارة . لا يصح أن يبنى عليه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن
٦٥٧	١٨٣	إعلان . عدم إعلان الماوض بمعرفة النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضته . تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعلمه بالجلسة وتعنده بإخطاره . لا يغني عن الإعلان . الحكم في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . باطل
		معاهدات : (س . حصانة قضائية) .
		ملكية صناعية :
٢٣٦	٧١	جريمة تقليد الرسم الصناعي . متى تتحقق أركانها ؟
		مواد مخدرة : (س . أيضا . إثبات " اعتراف " . تحقيق .
		" تفتيش وتلبس " . حكم " تسميته " . وصف التهمة :
٥٢	٢٠	إحرازها . معاقب عليه بصرف النظر عن الباعث

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مواد مخدرة : (تابع)
٥٢	٢٠	ركن الإحراز . ماهيته
٥٢	٢٠	القصد الجنائي . ماهيته
٣٧٧	١١١	حكم . تسببيه . العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مجال تطبيقها . انتهاء المحكمة إلى أن الإحراز كان بقصد التعاطي . عدم تأسيس ذلك على ما يثبت من عناصر الدعوى . الاكتفاء في ذلك بنفي قصد الاتجار . خطأ في تطبيق القانون وقصور
٤٦٢	١٣٥	قصد التعاطي . مثال لكفاية الاستدلال عليه
٤٦٢	١٣٥	ضالة كمية المخدرات أو كبرها . هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة
٥٧٥	١٦٦	القصد الخاص من إحرازها . استقاء المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو استنباطه من عناصر وظروف تصلح لإنتاجه . يكفي
٦٣٣	١٧٨	حكم . تسببيه . الإحراز بقصد التعاطي . مثال لكفاية التدليل عليه
٧٦٩	٢١٥	القصد الجنائي . متى يتوافر ؟
٧٩٤	٢٢١	متى يعتبر الشخص حائزا لمادة مخدرة
٨١٩	٢٢٧	تلبس . إمساك المتهم بالشيشة في يده وانبعاث رائحة الحشيش منها . تحليل العينة المضبوطة وثبوت أن بها حشيشا . اعتبار الجريمة في حالة تلبس

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		مواد مخدرة : (تاج)
٢٢٧	٨١٩	ضبط المتهم وهو يدخن الحشيش . عدم ضبط عنصر من عناصر الحشيش معه . كفاية ذلك لا اعتباره محرزا لمادة الحشيش
٣٥٥	١٢٨٨	جريمة جلب المخدر . استحضار المخدر من الخارج ودخوله الميناء الإقليمية بإرادة المتهمين وترتيبهم . اتفاق أحد رجال البوليس مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء . لا أثر له في قيام الجريمة
		موظفون :
٢٦٥	١٣٣١	أسباب إباحة وموانع عقاب . التعيين طبقا للاوضاع القانونية في وظيفة بديوان الخاصة الملكية السابق . تنظيمه على غرار المصالح الأميرية وتطبيق نفس الأنظمة والأوامر التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميه . حقهم في الإفادة من الإعفاء الواردة في المادة ٩٢ ع
		(ن)
٢١١	٧٥٢	نصب : (سر . أيضا . حكم "تسييه") : ركن الاحتيال . صورة واقعة يتحقق فيها هذا الركن
		نفقة :
٩٨	٣٢٧	المقصود من الإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تفقة : (تابع)
٣٢٧	٩٨	قصر تطبيق المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ على الأحوال التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية... نقد :
٨٨٤	٢٤٣	قوة القاهرة . قيام المتهم بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج. التزامه باستيراد البضائع التي حولت عنها تلك العملة . عدم اعتبار ارتفاع الأسعار قوة القاهرة تفنى من هذا الواجب ... نقض :
		إجراءات الطعن :
١١٣	٣٨	عدم تمكن الطاعن من اتباع الإجراءات التي رسمها القانون للتقرير بالطعن بسبب وجوده بالسجن الحربي . إبداءه رغبته كتابة في التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب في الميعاد بواسطة محاميه . قبول الطعن شكلا ...
٦٣٠	١٧٧	إجراءات . الطعن ببطالان الإجراءات التي بنى عليها الحكم . من يقبل ؟ حصول الطاعن على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الثمانية أيام التالية لصدوره ثم إعلانه بإيداعه في الميعاد . عدم تقديمه الأسباب القانونية للطعن على الحكم في موضوعه واكتفاؤه أصليا بطلب بطلان الحكم واحتياطيا بإعطائه مهلة ليقدم تلك الأسباب . عدم كفاية ذلك لنقض الحكم ...
١٠٦٩	٢٩٣	ماهية الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم الحكم في الموعد القانوني
١١٣٢	٣١٢	...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		نقض : (تابع)
		التقرير بالطعن :
		التوكيل فيه . يجب أن يكون ثابتاً وقت التقرير بالطعن .
٢٦	٩٦	عدم مراعاة ذلك . عدم قبول الطعن شكلاً
٤٤	١٢٢	التوكيل فيه . يجب أن يكون خاصاً
		أسباب الطعن :
١٦٥	٥٧	وجوب أن تكون واضحة ومحددة
		ذكر الطاعن في أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام
٢٥٣	٩٢٧	العام . وجوب الأمر بمحوها
		آثار النقض :
		نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين . يقتضى نقضه بالنسبة
٢٦	١٠٤	للطاعن الآخر الذى يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسباباً
		لطعنه
٦٨	٢١٤	المحكمة التى تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها .
٨٩	٢٩١	سب . المتهم لا يضار بطعنه . مثال في جريمة سب
١٧١	٦٠٤	طعن . أثر قبوله
		ارتباط . قتل . نقض الحكم بالنسبة لحناية الشروع في القتل .
٢٦١	٩٥٦	أثره بالنسبة لما قضى به في اللجنة المنسوبة للتهم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقض : (تابع)
		أحكام يجوز الطعن فيها : (ر. أيضا. نقض. " أحكام لا يجوز الطعن فيها ") :
٣٣٧	١٠١	غرفة الاتهام . الأمر الذي تصدره بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه بطريق النقض . متى يجوز ؟
٤١٣	١٢٠	غش . وقع الدعوى على المتهم من أساس أنها جنحة عرض البيع مخالف للواصفات مع العلم بذلك . الحكم باعتبارها مخالفة منطقة على المادتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض
٢٥٠	٧٥	أحكام لا يجوز الطعن فيها : (ر. أيضا. غرفة الاتهام) : الحكم الصادر في المخالفة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . محله
٣٣٧	١٠١	غرفة الاتهام . الأمر الذي تصدره بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه بطريق النقض . متى يجوز ؟
٤٨٥	١٤٢	استئناف . حكم صادر ضد المسئول من الحق المدني في دعوى مدنية مقدمة عليه تبعا للدعوى الجنائية بتعويض لا يزيد عن النصاب النهائي الذي يحكم فيه القاضي الجزئي . استئناف هذا الحكم عن المحكوم عليه المذكور أو طعنه فيه بطريق النقض . غير جائز
٥٠٨	١٤٧	حكم صادر في مخالفة لائحة الجبايات . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز
٥٤٨	١٥٩	عدم جواز الطعن بالنقض من المتهم في أوامر غرفة الاتهام والمتعلقة بمسائل الاختصاص . مثال في دعوى أحيلت للحكمة سبنا العسكرية لاختصاص

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض : (تابع)
		الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيه بطريق
٦٩٩	١٩٦	النقض . غير جائز
		قوة الأمر المقضى . الطعن على الحكم الاستثنائي القاضى
٧٣٠	٢٠٥	بعدم قبول الاستئناف شكلا في غير ما قضى به . غير جائز ...
		حكم صادر في إشكال في تنفيذ حكم صدر في جريمة مخالفة .
١٠٨١	٢٩٨	عدم جواز الطعن فيه
		استئناف . الطعن بطريق النقض مباشرة في الحكم الجزئى
١٢٧٢	٣٥١	القاضى بتسليم المتهم إلى والده أو ولى أمره . غير جائز ...
١٣٠٩	٣٦٠	متى يجوز الطعن في أوامر غرفة الاتهام ؟
		الخصوم في الطعن :
		نقض الحكم . دفاع . تعارض المصلحة . تولى محام
		واحد الدفاع عن متهمين عند تحقق قيام التعارض بين مصلحتهما .
١١٣٨	٣١٤	نقض الحكم بالنسبة للتهمين معا
		المصلحة من الطعن : (مر . أيضا . خيانة الأمانة . رافة .
		شبهية) :
		طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال لانتفاء
١	١	المصلحة من الدفع ببطلان التفتيش
		طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال عن حق
٤	٢	رجال السلطة العامة في القبض متى كانت الجريمة في حالة تلبس .
١٦	٧	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في بطلان التفتيش
		طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة
٦٨	٢٧	شروع في قتل وسرقة بحمل سلاح

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقض : (تابع)
١٢٣	٤٢	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في قتل عمد مع سبق الإصرار
١٦١	٥٢	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال ذلك التمسك بأوجه بطلان متعلقة بغير الطاعن
١٨٥	٥٩	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في قتل عمد مع سبق إصرار وترصد
٢٥٠	٧٥	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في حالة تعدد الجرائم
٢٦٠	٧٨	طعن . لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في قضية إحراز مواد مخدرة
٢٧٧	٨٤	رافة . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . القضاء على المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة في جناحي قتل عمد ومضروع فيه مع سبق الإصرار . خطأ المحكمة في وصف جنابة الشروع في القتل بأنها قتل عمد . أعمال حكم المادة ١٧ كقوبات . لا مصلحة من النعي بخطأ المحكمة المذكور ما دامت العقوبة على قدر الواقعة الجنائية ذاتها
٣٠٧	٩٣	قتل عمد . الحكم على الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد . افتداه مصلحة في التمسك بعدم توافر عذري الشرطين
٣٢٠	٩٦	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في تسبيب حكم صدر في قضية اشتراك في تزوير واستعمال ورقة مزورة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقض : (تابع)
٥٦٤	١٦٢	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة السرقه
٦٧٧	١٨٩	سرقه . إخفاء أشياء مسروقة . معاقبة المتهم بالحبس لمدة سنة مشهور لجريمة سرقه . التمسك بأن الواقعة المستندة لاتهم تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة لا سرقه . انعدام المصلحة في ذلك
٨٣٩	٢٣٢	إدانة المتهم بالعقوبة المقررة للضرب البسيط عن جريمة الضرب المحدث للعاهة المستديمة المنسوبة إليه . الطعن على الحكم بخلاف من بيان مدى العاهة . لا جدوى منه
٨٤٥	٢٣٤	تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وإدانة المتهم في جريمة السرقه وبيع الزيت لغير المستهلكين بعقوبة واحدة داخله في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية . الطعن على الحكم بالخطأ في الإسناد فيما يتعلق بواقعة السرقه . لا جدوى منه
١٢١٢	٢٣٦	قتل عمد . حكم "نسيب كاف" . توقيع عقوبة الضرب المفضى إلى الموت على المتهم بالقتل العمد . لا مصلحة له من إثارة قصور الحكم في بيان نية القتل
		أسباب جديدة أو موضوعية : سر . أيضا . أسباب الإباحة وموانع العقاب . خيانة الأمانة :
١٨٥	٥٩	إجراءات . الدفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائزة ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقض : (تابع)
٢٧٤	٨٣	تفتيش . بطلانه . تنازل الدفاع عن التمسك به أمام محكمة الموضوع وترافعه في موضوع التهمة . إبداء الدفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل
٤٥٧	١٣٢	استئناف . الاحتجاج بالمرض كمذرع مانع من رفع الاستئناف في الميعاد . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز ...
٤٩٨	١٤٥	إجراءات . بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل
٤٩٨	١٤٥	إجراءات . إثبات . شهادة . النعي بوقوع خطأ في اسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم إعلانه . عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم إثارة أمام محكمة الموضوع . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل
٥٠٩	١٤٨	حكم . حكم مستأنف . ليس للمتهم أن يثير طعنه فيه لأول مرة أمام محكمة النقض
٥٠٩	١٤٨	تفتيش . الدفع ببطلان التفتيش . ليس للمتهم أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض
٥٢٣	١٥٣	طعن المتهم على تحقيقات النيابة . عدم إثارة بجاسة المحاكمة . لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة
٦٦٣	١٨٥	فصل اللجنة عن الجناية . عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة الموضوع . إثارة الاعتراض أمام محكمة النقض . غير جائزة .

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		نقض : (تابع)
		ميعاد الطعن :
١٣٤	٤٦١	عدم تقديم الطاعن شهادة دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في الميعاد وعدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد عليه امتداد الميعاد . لا وجه له
		الصفة في الطعن :
٢٣٩	٨٦٨	عدم ادعاء المجني عليه بمحقوق مدنية قبل المنهم وصدور الحكم برأته . إنعدام صفة المجني عليه في الطعن في هذا الحكم
		حالات الطعن : (ر. أيضا . حكم . "بياناته") :
١٧٩	٦٣٥	طعن . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام . اقتضاره على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله
٢١٩	٧٨٧	فصل الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله
		سلطة محكمة النقض :
٣٠٧	١١١٣	دفاع شرعي . وجود المنهم في حالة دفاع شرعي . استخلاص الحكم ما يخالف هذه الحقيقة . حق محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص
٢٣٤	١٢٠٣	حقوقي الأخذ بالمادة ١٧ عقوبات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مسائل متنوعة :
١٢٢٣	٣٣٨	أسباب وأردة على الحكم الابتدائي . استئناف "شكلة" . قوة الأمر المقضي . الطعن في الحكم الصادر بعد قبول استئناف المنهم شكلا . عدم جواز توجيه الطعن إلى الحكم الابتدائي ... نيابة عامة : (ر . أيضا . تحقيق "تفتيش" . ضبطية قضائية) : تحقيق . التحقيق الذي يجريه معارون النيابة في ذات اختصاصه المكاني . عدم إمكان الطعن على محضره بالبطلان
٦٨٨	١٩٣	اختصاص وكيل النيابة الكلية : تفتيش . اختصاص وكيل النيابة الكلية بإصدار إذن التفتيش في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها . علة ذلك
١٢٨٣	٣٥٤	(ه)
		هتلك العرض :
١٧٤	٥٥	ماهيته
١٧٤	٥٥	القصد الجنائي . متى يتوافر ؟
		(و)
		وصف التهمة : (ر . أيضا . تنظيم) :
		دفاع . إحالة منهم إلى محكمة الجنايات بجناية الاختلاس . المنطبقة على المادة ١١٢ عقوبات . استبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وإسنادها جنحة السرقة إلى المتهم . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التغيير . عدم مراعاة ذلك . يعيب الحكم بما يستوجب نقضه
١٤	٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	وصف التهمة : (تابع)
١٩	٨	دفاع . تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عامة . هذا تعديل في التهمة لا مجرد تغيير في الوصف . وجوب تنبيه الدفاع إليه
٧١	٢٨	دفاع . معاقبة المتهم من ذات الجريمة المرفوعة من أجلها الدعوى بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار . تنبيه الدفاع . غير لازم
٩٥	٣٤	دفاع . تصحيح المحكمة بيان كيفية ارتكاب الحادث . لا يعد تغيير الوصف التهمة . إجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى . جائز
١٥٧	٥١	دفاع . متى لا تترجم المحكمة بتنبيه الدفاع إلى تغيير وصف التهمة
١٧٠	٥٤	دفاع . رفع الدعوى على المتهم بالقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . إدانته بالقتل العمد دون سبق إصرار . لفت الدفاع إلى ذلك . غير لازم
٢١١	٦٧	دفاع . تهمة شروع في قتل عمد . تغييرها إلى ضرب نشأت عنه عامة مستدعاة . ذلك تعديل في التهمة . عدم لفت الدفاع إليه . يوجب نقض الحكم
٢٧١	٨٢	دفاع . تعديل الوصف من تزوير إلى اشتراك . إضافة واقعة لم ترد بأمر الإحالة . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	وصف التهمة : (ناع)
٢٨٢	١١٣	دفاع . مرافعة النيابة على أساس أن المتهم وحده هو محدث إصابات المجنى عليه بسكين . مرافعة الدفاع على هذا الأساس ذاته . تحقق الفرض الذي توخاه الشارع من تنبيه الدفاع ...
٤٣٧	١٢٥	استبعاد سبب الإصرار والترصد . عدم تنبيه الدفاع إلى ذلك . عدم الحكم بعقوبة أشد من المقررة قانونا للجريمة المسندة إلى المتهمين . لا إخلال بحق الدفاع
٤٧٢	١٣٨	جريمة ضرب أفضى إلى الموت . تعديل المحكمة وصف التهمة فيها بما يتضمن استبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التي أُنجبت الوفاة ومساءلته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه وهو ما كان داخلا أصلا في الوصف الذي أُحيل به المتهم من ضربة الاتهام . لا خطأ . لا إخلال بحق الدفاع
٥٧٠	١٦٥	حق محكمة الموضوع في الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى من غير سبق تعديل في التهمة أو ائتمت نظر الدفاع
٦٨٤	١٩٢	دفاع . تزوير . إسناد النيابة إلى المتهم وصفا جديدا للتهمة . طرح الواقعة التي تضمنها هذا الوصف بالجلسة وتحقيقها بمعرفة المحكمة وقيام مرافعة الدفاع عليها . تنبيه الدفاع بعد ذلك لهذا التغيير . غير لازم
٧٥٨	٢١٣	عدم تنفيذ المحكمة بالوصف الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . واجبها في ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	وصف التهمة : (تابع)
٩٠٧	٢٤٩	قتل عمد مقترن بجناية أخرى . تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للمتهم من قتل عمد مقترن بجناية سرقة يحمل سلاح إلى اشتراك في جريمة قتل عمد وقعت نتيجة محتملة لجناية سرقة يحمل سلاح دون أن تنبهه إلى هذا التغيير . إخلال بحق الدفاع ...
١٠٠٩	٢٧٥	دفاع . مواد مخدرة . استظهار المحكمة أن الإحراز كان بقصد التعاطي وتغييرها الوصف القانوني للواقعة دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة للمتهم . لا إخلال بحق الدفاع ...
١١٨٨	٣٣٠	دفاع . ضرب . نفى ظرف سبق الإصرار في جريمة العامة المسندة إلى المتهم دون لفت نظر الدفاع . لا خطأ ...
١٢٥٣	٣٤٧	أخذ المحكمة المتهم بوصف معين بدلا من وصف النيابة . استنادها في ذلك إلى الواقعة المادية الميينة بوصف التهمة . لا خطأ ...
١٠٧٩	٢٩٧	وقاع : الشروع فيه . صورة واقعة تتحقق فيها جريمة الشروع في الوقاع ...
١٣٤	٤٥	وقف التنفيذ : عقوبة . الحكم بحبس المتهم لمدة ثلاث سنين . وقف تنفيذ هذه العقوبة . خطأ ...

فهرس المواد

قانون الاجراءات

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
٣	٤٧	١٢٥	١٠٧
١٠	٢٧٣	١٤٩	٣١٦
١١	٣٤٤	١٥٨	٩٠
١٧	٣٥٠	١٦٢	١٥٦
٢٣	١٨٤	١٦٣	١٥٩
٢٤	١٨٤ ٦ ٣٩	١٧٩	١٠١ ٦ ٩٠
٣٤	٣٢٢	١٨٠	٣٦٧ ٦ ١١٨
٣٧	١٨٤	١٨٦	١٩٩
٤٦	٣٢٧ : ١٨٤	١٨٧	٣٢٦
٤٩	٣١٠	١٩١	٣٢٧
٥١	٣٤٠	١٩٣	٣٠٤
٥٥	١٥٨	١٩٥	٣١٩ ٦ ١٥٩ ٦ ٨٦
٦١	١٠٩	٢٠٩	١٠٩ ٦ ١٠٢
٦٢	١٠٩	٢١٢	٢١٩
٧٣	٦٦	٢١٧	١٨٢
٧٧	١٠٧	٢٣٩	٣٦١
٩٢	٣٤٠	٢٥٤	٨٨٢

(ب)

قانون الاجراءات (تابع)

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
٢٦١	٢٨٨	٤٠٢	٢٩١٦١٨٨٦١٤٤٦١٣١
٢٧١	٧٦	٤٠٣	١٦٢
٢٧٦	١٠٤٦٤٨	٤٠٦	١٩٧
٣٠٧	٨٢	٤١١	٣٣١٦٧٤
٣٠٨	٦٠١٦٢٨٦٨٦٦	٤١٤	١١٨
	٨٢٦٦٧٦٥٤	٤١٧	١٨٠٦١٥٤
٣٠٩	١٨٠	٤١٩	٢٨٨٦١٥٧٦٩٢
٣١٠	٣٤١٦٢٩١٦٢٧٤	٤٢٠	٣٣٨٦٢٣٩٦١٤٧
٣١٢	٦١٥١٦١٤٥٦١٢١	٤٢٤	١٣٤
	٢٩٣٦١٩٧٦١٥٣	٤٢٥	٢٥٧
٣٣٣	١٨٩٦١٦٥٦٦٠	٤٢٦	١٣٤
٣٣٤	٢٢٧٦١١٠	٤٢٢	١٦٩٦٦٨
٣٣٥	١٠٧	٤٣٥	٣٦
٣٣٦	١٠٧	٤٥٧	٢٢٨
٣٧٢	٢٢٣٦١١٦		
٣٧٩	٢٢٦		
٣٨٣	٢٥٣		

(ج)

قانون العقوبات

رقم المادة	رقم القاعده	المادة	رقم القاعده
٥	٧٣	١٧١	١٠٨
١٧	٣٣٤ ٦ ٨٤ ٦٤٩	٢١٥	٢٢٨
٢٨	٩٧	٢٤١	١٩٥
٣٠	١٢٢	٣٠٨	٨٩
٣٢	٦١٧٤ ٦ ١٧٣ ٦ ١٤١ ٦ ٧٥	٣٠٩	٣٣٢ ٦ ٢٦٩
	٢٤١ ٦ ٢١٨ ٦ ١٧٥	٣١٢	٢٧٢
٤٤	٢٣٦	٣١٦	٢٠٩
٥٥	٤٥	٣١٧	١٦٢
٥٦	١٦٩	٣١٨	٦٢
٦٣	٣٦٥	٣٢٢	٥٥
٧٥	٩٧	٣٢٧	٢١٢
٩٨	٦٩	٣٣٦	٢١١
١٩٨	٢١٧	٣٣٧	٣٢٠ ٦ ٢٦٨
٩٨ ب	٢١٧	٣٤١	٣٢٧ ٦ ١٥٥ ٦ ١٠٥ ٦ ٢٩
١١٢	٢٣٦		٣٦٦ ٦ ٣٢٨
١١٨	٣٣٤ ٦ ٢٣٦	٣٤٢	٢٩
١٢٤	١٢٤	٣٦٩	١٩٤
١٥١	٣٢٩ ٦ ١٤٩	٣٧٠	٥٠
١٥٢	٣٢٩ ٦ ١٤٩	٣٩٤	٢٤٥
١٥٤	٢٢٠		

(د)

قانون المرافعات

رقم المادة	رقم القاعدة
٣٠	١٦٢
٤١	٢٢
٤٢	٢٢
١٢٧	٢٥٣
٣٣٩	١٤
٣٤٢	٢٥٢
٣٥٦	١٦٢
٥٠٨	١٥٥
٥١٢	١٥٥
٥١٩	٣٦٢

القانون المدني

١٧٣	٢٠٢
٢١٧	١٣٣
٢٢٢	٩٩

القانون التجاري

١٩١	١٧٦
١٩٣	١٧٦

قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	القانون أو المرسوم
٢٠٦	قانون الحجز الإداري الصادر في ١٨٨٠/٣/٢٥ ...
٩٨	لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
١٧	القانون رقم ٥ سنة ١٩٢٦
٢٦٥	» ٧٤ » ١٩٣٣
٩٨	المرسوم بقانون ٩٢ سنة ١٩٣٧
١٩١	القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
٢٩٩	» ٥٧ » ١٩٣٩
١٩٨ ٠ ٨١	» ٥٢ » ١٩٤٠
١٨	» ٣٨ » ١٩٤١
١٢٠ ٠ ٧٧	» ٤٨ » ١٩٤١
٥	المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥
٦٩	» » ١١٧ » ١٩٤٦
١٦	القانون رقم ١٣٨ سنة ١٩٤٧
٢٨٣	القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧
٣٥٦ ٠ ٢٩٦ ٠ ٢٨٢	القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩
٣٠١	» ٩٩ » ١٩٤٩
٧١	» ١٣٢ » ١٩٤٩
١٢٠	» ١٣٢ » ١٩٥٠
٠ ١٢٢ ٠ ١١٩ ٠ ١١ ٠ ٤	» ٦٨ » ١٩٥١
١٥٢ ٠ ١٤٣	
٨١	» ٢١٥ » ١٩٥١

(و)

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	القانون أو المرسوم
	المرسوم بقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٥٢ المعدل
١١٧	بالقانون رقم ١٩١ سنة ١٩٥٢ و ١٨٠ سنة ١٩٥٣
١١٦	المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢
٢٤٧	» » » ٣١٧ » ١٩٥٢
١١١ و ٢٠	» » » ٣٥١ » ١٩٥٢
١٠٣	القانون رقم ٢٢٣ سنة ١٩٥٢
٢٥٠	» ٢٨٨ » ١٩٥٢
٩١	» ٣٥٨ » ١٩٥٢
٢٩٦ و ٢٦٤	» ٣٩٤ » ١٩٥٤
٩٧	» ٥٨٣ » ١٩٥٤
٦٩	» ٦٣٥ » ١٩٥٤
٣٦٢	» ٣٠٨ » ١٩٥٥
٩٧	» ٣٧٣ » ١٩٥٥

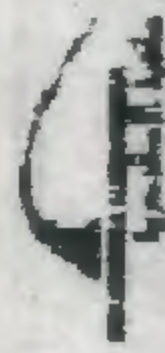
قرارات وأوامر

أرقام القواعد الصادرة بشأن	القرار أو الأمر
١٢٠	قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧
١٩٠	القوانين رقم ٦٤ سنة ١٩٥٤
٢١٦	قرار وزير الداخلية في ١٩٥٥/٢/١٠
	الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤١
	و قرار وزير الزراعة بتاريخ ١٩٤١/١٢/٤ بتنفيذ
٢١٤	هذا الأمر
٣٥	الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي
في يوم الخميس ٢٥ من رمضان سنة ١٣٧٦ (٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٧) م

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية بالنيابة

عبد المنعم إبراهيم



Bibliotheca Alexandrina



0542314